

Université Mohamed Khider – Biskra  
Faculté des Sciences et de la technologie  
Département :.....  
Ref :.....



جامعة محمد خيضر بسكرة  
كلية العلوم و التكنولوجيا  
قسم: الهندسة المعمارية  
المرجع:.....

## مذكرة

لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية

## تخصص

المؤسسات البشرية في المناطق الجافة وشبه الجافة

التوسعات العمرانية الجديدة في المدن الصحراوية بين الواقع المفروض  
و المستقبل المطلوب  
- دراسة حالة المنطقة الغربية لمدينة بسكرة -

من إعداد :

مرابط عبد الرحمان خليل

نوقشت :.....

أعضاء لجنة المناقشة:

أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا.....	أ.د/مغزوز سعيد.....
أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد خيضر بسكرة	مقررا.....	أ.د/ فرحي عبد الله.....
أستاذ محاضر (أ) بجامعة محمد خيضر بسكرة	ممتحننا...	د/علقمة جمال.....
أستاذ محاضر (أ) بجامعة محمد خيضر بسكرة	ممتحننا...	د/ بلكل عز الدين.....

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

" وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا "

صدق الله العظيم

# الإهداء

إلى من علم الناس الشريعة والهدى - سيدنا ونبينا ومعلمنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنه عن المنكر - الأمة الإسلامية

إلى أمي وأبي

إلى إخوتي و أخواتي

إلى روح أستاذي "شوية محمد العيد" رحمة الله عليه

إلى كل من كان سببا في إظهار هذا البحث بعد توفيق الله عز وجل ، من زملاء وأصدقاء

أهدي هذا العمل

مرابط عبد الرحمن خليل

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي مهد طريق العلم والجنة للمتعلم ، والصلاة والسلام على نبينا محمد خير هاد وأفضل معلم ، الحمد لله الذي وقفني لإنهاء هذا البحث ، وأسأله تعالى أن ينفع فيه الأمة طالما أحببت أن تكتمل حلقاتها على يدي ...وهو على كل شيء قدير .

لا يسعني إلا أن أقدم الامتتان الكبير إلى أستاذي الفاضل (الأستاذ الدكتور فرحي عبد الله الموقر) الذي مهد لي الطريق لي لدراسة موضوع ( التوسعات العمرانية في المدن الصحراوية بين الواقع المفروض و المستقبل المطلوب - دراسة المنطقة الغربية لمدينة بسكرة ) لما يقوم به من جهد علمي كبير و صبر عليا طلية هذه الفترة ، الذي أتاح لي أن أكون طالب علم ومعرفة من خلال توجيهاته المباشرة ، متمنيا أن أكون جزءاً من معرفته وعلمه لكي أوصل الدرب فله مني ألف امتنان وشكر لما قدمه لي من المعرفة العلمية والتوجيه والتواصل الدائم .

وكذلك الشكر والتقدير لقسم الهندسة المعمارية بجامعة محمد خيضر وكافة العاملين عليها من أساتذة وزملاء وإداريين .

(والله الموفق)

الطالب

مرابط عبد الرحمن خليل

الصفحة	الفصل التمهيدي
2	مقدمة عامة.....
2	I. إشكالية البحث.....
4	II. فرضية البحث.....
4	III. أهداف البحث.....
5	IV. تحليل مفاهيم الفرضية.....
6	V. الإطار المرجعي للبحث.....
6	VI. منهجية البحث.....
7	VII. هيكلية البحث.....
	<b>الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول المدينة الصحراوية</b>
9	مقدمة.....
10	أولا: المفاهيم الأساسية.....
10	1 - فهم الصحراء.....
10	2 - فهم موفولوجية الصحراء.....
10	3 - ماهية الصحراء.....
10	4 - المرجعية التاريخية لعمارة الصحراء.....
11	أ - الصياغة الفراغية.....
11	ب - الصياغة التشكيلية والبنائية.....
11	5 - الأنساق في عمارة الصحراء.....
11	أ - أنساق إقليمية.....
11	ب - أنساق تخطيطية.....
11	ج - أنساق عمرانية.....
11	د - أنساق معمارية.....
11	6 - المدينة الصحراوية.....
12	7 - العمران الصحراوي.....
14	8 - خصائص تطور المدن الصحراوية.....
14	أ - الواحة.....
14	ب - القصر والمدينة.....
15	ج - توضع القصور قبل الحقبة الاستعمارية.....
15	د - المنطق الاستعماري في التعمير.....
16	هـ - منطق التعمير في زمن الاستقلال.....
16	ثانيا: توسع المدينة الصحراوية ونموها: ظهور أنماط حضرية جديدة.....
16	1 - النمو السكاني.....
17	أ - الاستعمار وظهور النمط الحضري الأوروبي.....
17	ب - الزيادة السكانية والهجرة الريفية.....
18	2 - اتساع المساحة وتنوع استعمالات الأرض.....
19	3 - الآثار التقنية والعلمية.....
19	ثالثا: التواصل الحضاري للمدينة الصحراوية.....
22	خلاصة.....
	<b>الفصل الثاني : التوسع العمراني وخصائصه</b>
24	مقدمة.....
24	أولا : مفاهيم أساسية.....
24	1 - الامتداد العمراني.....
25	● أشكال الامتدادات الحضرية.....
25	- الضواحي.....
25	- التوابع الحضرية.....
25	2 - الزحف العمراني.....
26	3 - الاستهلاك المجالي في المدينة.....
26	4 - التهيئة العمرانية في المدينة.....
27	5 - الكثافة في المدينة.....
27	أ - الكثافة السكانية.....
27	ب - الكثافة السكنية.....

27	..... 6 - التكتيف العمراني في المدينة
27	..... ثانيا: التوسع العمراني في المدينة
27	..... 1 - أشكال التوسع الحضري في المدينة
28	..... أ - التوسع العشوائي
28	..... • الشكل التراكمي
29	..... • التوسع المتعدد النوى
29	..... • التوسع المتدرج
29	..... ب - التوسع الخطي أو الشبكي
30	..... ج- التوسع المحوري
30	..... د- التوسع المخطط
31	..... ثالثا: مراحل نمو المدينة
31	..... 1 -مدينة النشأة ( ما قبل التحضر)
31	..... 2 -مدينة المجتمع الحضري
31	..... 3 -المدينة الرئيسية
31	..... 4 -المدينة العظمى
31	..... 5 -المدينة المتسيدة
31	..... 6 -المدينة المنهارة
32	..... رابعا: اتجاهات النمو في مدينة اليوم
32	..... 1 - المدن المليونية
33	..... 2 - المجتمعات المدنية
33	..... خامسا: الظواهر المصاحبة للنمو الحضري
33	..... 1 -ظاهرة الاستقطاب الحضري
34	..... 2 -ظاهرة الاحتقان الحضري
34	..... 3 -ظاهرة التطفل الحضري
34	..... 4 -ظاهرة التفاعل الحضري
35	..... 5 -ظاهرة المدينة المهيمنة
35	..... سادسا: الجذب السكاني وعوامله
35	..... 1 -فرص العمل
36	..... 2 -فرص التعليم
36	..... 3 -فرص العلاج
36	..... 4 -فرص الترويج
36	..... 5 -فرص الشراء
36	..... سابعا: عوامل الدفع
37	..... 1 -الهروب من الفقر
37	..... 2 -الهروب من المخاطر
37	..... 3 -الهروب نتيجة الطقس
37	..... 4 -الهروب الاجتماعي والسيكولوجي
38	..... ثامنا: المشكلات الناجمة عن التضخم العمراني
38	..... 1 -مشاكل الإيواء
39	..... 2 -مشاكل الحركة
39	..... 3 -مشاكل الخدمات
39	..... 4 -مشاكل اجتماعية
39	..... 5 -مشاكل الوقاية الصحية
39	..... 6 - مشاكل أخرى متنوعة
40	..... تاسعا: العلاقات المؤثرة على تكوين المدينة الجديدة
42	..... عاشرا: اختيار مواقع المدن الجديدة
42	..... 1 -العوامل المكانية في اختيار الموقع
42	..... أ - المدن الجديدة التي تنشأ على المواقع القديمة للمدن
43	..... ب - المدن التي تنشأ متقاربة من حدود المناطق العمرانية
43	..... ج- المدن الجديدة التي تنشأ خارج نطاق المناطق العمرانية المعروفة
43	..... 2 -النظرية الاقتصادية في اختيار الموقع المناسب
44	..... 3 -النظرية الاجتماعية في اختيار مواقع المدن

44	.....	احد عشر: البرامج التحليلية لأنظمة إنشاء المدن الجديدة
45	.....	1 - تحديد أولويات التنمية
46	.....	2 - اختيار المدخل الملائم لعملية التنمية
46	.....	3 - دراسة التكلفة والجدوى الاقتصادية المبدئية
46	.....	4 - حصر المصادر وأساليب التمويل
46	.....	5 - وضع مخطط زمني لعملية التنمية
47	.....	اثنى عشر: دراسة التوسع العمراني في الجزائر
47	.....	اكتساح التوسع العمراني للأراضي الزراعية
49	.....	خلاصة
<b>الفصل الثالث: الوظيفة العمرانية</b>		
52	.....	مقدمة
53	.....	أولاً: مفاهيم أساسية حول الوظيفة العمرانية
54	.....	ثانياً: استعمالات الأرض في المدن
55	.....	1 - قياس استخدامات الأرض وتصنيفها
55	.....	2 - الإمكانيات المتاحة ضمن التصميم الأساسي
56	.....	3 - الإمكانيات المتاحة المحاذية للتصميم الأساسي للمدينة
56	.....	4 - الإمكانيات المتاحة على مسافة من المدينة ( المدن التوابع)
57	.....	ثالثاً: نظرية توزيع الخدمات في المدن
58	.....	رابعاً: مرحلة نمو الخدمات في المدن
59	.....	خامساً: مكونات البيئة العمرانية للمدينة
59	.....	1- المنشآت العمرانية
60	.....	2- شبكة مسارات الحركة
60	.....	أ - مسارات الحركة الآلية
60	.....	ب - مسارات المشاة
61	.....	3- عناصر التشكيل والتجميل
61	.....	أ -العوامل الوظيفية وعلاقتها بالتشكيل والتجميل
61	.....	ب -عوامل الموقع والتكوين العمراني
61	.....	• الإمكانيات الطبيعية
61	.....	• موقع المنطقة بالنسبة للمدينة
62	.....	• التكوين العمراني للمنطقة
62	.....	ج- العوامل الإنسانية
62	.....	د- العوامل الاقتصادية
62	.....	هـ- العوامل التكنولوجية
62	.....	سادساً: طرق ومعايير برمجة المشاريع المعمارية في المدن
63	.....	1 -تعريف البرمجة والهدف منها
63	.....	2 -القائم بالبرمجة " من الذي يبرمج"؟
64	.....	3 -أنواع البرمجة والمراحل الأساسية لها
64	.....	أ - البرمجة التوقعية
64	.....	ب - نتائج التعيين
64	.....	ج- مرحلة المراجعة
64	.....	د- البرمجة العملية
67	.....	هـ- مرحلة التصميم
68	.....	4 -معايير برمجة المرافق في المدينة
68	.....	أ - المعايير الوطنية
69	.....	ب - معايير دولة المملكة السعودية
69	.....	• الخدمات الدينية
70	.....	• الخدمات التعليمية
72	.....	• الخدمات الصحية
73	.....	• الخدمات الثقافية
74	.....	• الخدمات البريدية
75	.....	• الخدمات الأمنية
75	.....	• خدمات الدفاع المدني

76	.....	• الخدمات التجارية
77	.....	• الخدمات الترفيهية
79	.....	ج- معايير دولة المملكة المغربية
79	.....	خلاصة
		<b>الفصل الرابع : التخطيط العمراني وخصائصه</b>
82	.....	مقدمة
82	.....	أولاً: التخطيط الحضري ( لمحة تاريخية- المبادئ والأسس- الأهداف و أبعاد التخطيط)
82	.....	1 -لمحة تاريخية عن التخطيط الحضري
84	.....	أ - أثر الثورة الصناعية على توسع وتخطيط المدن
85	.....	ب - المفهوم الحديث للتخطيط الحضري
87	.....	ج- الإدارة التخطيطية الحديثة
88	.....	د- مبادئ وأسس التخطيط الحضري
89	.....	2 - أهداف التخطيط الحضري
90	.....	أ - تحديد مشكلات المدن القائمة ووضع الحلول الملائمة لها
90	.....	• مدن حرة النمو
86	.....	• المدن المحدودة التوسع
91	.....	ب - تخطيط مدن جديدة وفق الأسس والأساليب العلمية الحديثة
91	.....	• الأسباب العامة لإنشاء المدن الجديدة
91	.....	• ضوابط ومعايير تخطيط المدن الجديدة
92	.....	3 - أبعاد التخطيط الحضري والمتطلبات الأساسية لتخطيط المدن
92	.....	أ - البعد الطبيعي والعمراني
92	.....	• البعد الطبيعي والجغرافي ( الخصائص الطبيعية للموقع والموضع)
94	.....	• البعد العمراني ( الخصائص العمرانية للمدينة )
94	.....	• طبيعة توزيع استعمالات الأراضي على عموم المدينة
94	.....	• مورفولوجية المدينة
94	.....	• الحالة العمرانية للأبنية
95	.....	• الأبنية التاريخية والحضارية
95	.....	• المناطق العشوائية
95	.....	• البعد الاقتصادي والسكاني
95	.....	• البعد الاقتصادي(الأنشطة الاقتصادية في المدينة والمناطق القريبة منها)
96	.....	• البعد السكاني ( الخصائص السكانية)
97	.....	• البعد البيئي والتشريعي
97	.....	• البعد البيئي ( المشكلات البيئية)
98	.....	• البعد التشريعي أو القانوني ( منظومة التشريعات العمرانية)
98	.....	ثانياً: بعض أدوات التهيئة العمرانية وإشكالية التحضر في الجزائر
99	.....	1 - مخطط العمران الموجه
99	.....	2 - مخطط العمران المؤقت
99	.....	3 - مخطط التحديث العمراني
100	.....	4 - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU
103	.....	5 - مخطط شغل الأراضي POS
105	.....	6 - المناطق الصناعية
105	.....	7 - المناطق السكنية الحضرية الجديدة
106	.....	8 - التجزئة
107	.....	9 - المدن الجديدة
109	.....	10 وخص التدخل المباشر في تغيير النسيج العمراني
109	.....	أ - رخصة البناء
110	.....	ب- رخصة الهدم
110	.....	ج- رخص أخرى
111	.....	11 مراقبة البناء
112	.....	ثالثاً: التهيئة العمرانية وإشكالية التحضر في الجزائر
112	.....	1 - تهيئة الوسط الطبيعي
112	.....	2 - تهيئة الوسط الريفي



113	..... 3 - تهيئة الوسط الحضري والعمراني
113	..... 4 - التهيئة العمرانية
113	..... 5 - التهيئة العمرانية في الجزائر
114	..... 6 - التوسع العمراني المنظم
115	..... 7 - التوسع العمراني غير المنظم
117	..... رابعا: التهيئة والتعمير بين التوجه والحرية المطلقة
120	..... خلاصة
	<b>الفصل الخامس : المناهج والدراسات السابقة</b>
125	..... مقدمة
126	..... أولا :دراسة لأهم المقاربات التحليلية للعمران
126	..... 1 - المقاربة المظهرية:لكيف لينش: الصورة الذهنية للمدينة
127	..... أ-الصورة الذهنية العامة للمدينة
127	..... ب-المشاكل التي تؤثر في تكوين صورة ذهنية واضحة المعالم عن المدينة
128	..... ج-العوامل المؤثرة في بناء شخصية المدينة
128	..... د- خطوات إجراء الخطة البصرية للمدينة:النموذج التحليلي للينش
130	..... ه- العناصر البصرية للصورة الذهنية
134	..... و- المعالجة البصرية لتشكيل المدينة
136	..... 2 - - المقاربة التكتلية الحضرية:ل فرانسوا بيرو: أقطاب النمو
138	..... 3 - المقاربة الايكولوجية لنمو المدينة: حسب نماذج مختلفة
138	..... 3-1- نموذج بارك للتنظيم الخارجي للمدينة
139	..... 3-2- نموذج ماكنزي لمخطط التنمية الداخلية للمدينة
139	..... 3-3- نموذج أرنست بيرجس لمخطط الدوائر المتمركزة
140	..... 3-4- نموذج هومر هويت لقطاعات المدينة
140	..... 3-5- نموذج هاريس وألمان الأنوية المتعددة للمدينة
141	..... 4 - المقاربة الثقافية الحضرية: لويس ويرث: الحضرية كأسلوب للحياة
143	..... 5 - المقاربة النسقية (L.V.Bertalanffy 1973)
143	..... 5-1 مفهوم النسق: (System)
145	..... 6 - مقاربة التسلسل الهرمي في المناطق الحضرية لولتر كليستالر
146	..... 6-1 نموذج ولتر كريستالر للأماكن المركزية
150	..... ثانيا :الإطار المنهجي و نموذج التحليل المختار
151	..... 1- نموذج التحليل بواسطة المعايير المتعددة (A.M.C)
151	..... 2-برامج نظم المعلومات الجغرافية: MAPINFO 11
153	..... خلاصة
	<b>الفصل السادس: تقديم حالة الدراسة ( مدينة بسكرة)</b>
156	..... مقدمة
158	..... تقديم عام للولاية
158	..... 1 - الإطار الإداري
160	..... 2 - تقديم عام حول مدينة بسكرة
160	..... أ - من الناحية الطبيعية
160	..... • موقع التجمع الإداري والجغرافي
161	..... • أهمية مجال الدراسة
161	..... • الوسط الطبيعي
161	..... • التضاريس
162	..... • المميزات المناخية
166	..... • الوسط الفيزيائي
166	..... • لمحة جيولوجية
167	..... • المعادن والموارد الطبيعية
168	..... ب - من الناحية الديموغرافية
168	..... • التطور السكاني
168	..... • معدل النمو
169	..... • الكثافة السكانية
169	..... • توزيع السكان على التجمعات العمرانية

171	• التركيب السكاني
172	• الشغل
173	ج- من الناحية الاقتصادية
173	• الفلاحة
174	• الصناعة
178	• النقل
179	د- تحليل الأنسجة العمرانية
180	هـ- السكن
181	و- المرافق والتجهيزات العمومية
181	• المرافق التعليمية
184	• المرافق الصحية
184	• المرافق الثقافية والترفيهية
185	• المرافق الشعائرية
185	• المرافق السياحية
186	ز- الشبكات والمنشآت القاعدية
186	• شبكة الطرق
187	• شبكة الكهرباء
187	• شبكة الغاز
187	• شبكة المياه الصالحة للشرب
189	• شبكة الصرف الصحي
189	• شبكة الهاتف
195	..... خلاصة
	<b>الفصل السابع : دراسة المنطقة الغربية لمدينة بسكرة</b>
199	..... مقدمة
201	أولا: تحليل نطاق العمراني للمدينة
205	ثانيا: تحليل مجال الدراسة
206	1-2 الحي الأول
206	أولا: الموقع
207	ثانيا: أسس التهيئة للحي رقم 01
208	ثالثا: المرافق المقترحة للحي رقم 01
209	2-2 الحي الثاني
209	أولا: الموقع
210	ثانيا: أسس التهيئة للحي رقم 02
211	ثالثا: المرافق المقترحة للحي رقم 02
212	3-2 الحي الثالث
212	أولا: الموقع
213	ثانيا: أسس التهيئة للحي رقم 03
214	ثالثا: المرافق المقترحة للحي رقم 03
215	4-2 الحي الرابع
215	أولا: الموقع
216	ثانيا: أسس التهيئة للحي رقم 04
217	ثالثا: المرافق المقترحة للحي رقم 04
218	3- التحليل الإحصائي
218	1-3 توزيع السكان حسب أحياء مدينة بسكرة
221	2-3 توزيع المساحات حسب أحياء مدينة بسكرة
224	3-3 توزيع الكثافات حسب أحياء مدينة بسكرة
227	4-3 توزيع حسب نوعية المرافق عبر أحياء مدينة بسكرة
228	• تعريف المرفق العمومي
231	أولا: توزيع المرافق الإدارية و الأمنية
233	ثانيا: توزيع المرافق التعليمية
235	ثالثا: توزيع المرافق التجارية و الخدماتية
238	رابعا: توزيع المرافق الصحية

240	.....خامسا: توزيع المرافق الثقافية و الرياضية
242	.....سادسا: توزيع المرافق الدينية و الشعائرية
244	.....سابعا: توزيع المرافق الصناعية و أخرى
246	.....3-5 التدرج الوظيفي للأحياء مدينة بسكرة
249	.....أولا: حسب معيار عدد السكان
252	.....ثانيا: حسب معيار المساحة
255	.....ثالثا: حسب معيار الكثافة
258	.....رابعا: حسب معيار عدد المرافق
260	.....3-6 استخراج المستويات الوظيفية بواسطة نموذج <b>A.M.C</b>
260	.....أولا: المستوى الأول : وجود الوظائف البدائية
260	.....ثانيا : مستوى ندرة الوظائف
264	.....ثالثا: توزيع مجالي غير متناسق و مختل
265	.....خلاصة
269	.....خلاصة عامة
273	.....المراجع و مصادر البحث

## فهرس الأشكال

الرقم	الفصل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التمهيدى	مخطط توضيحي لمبدأ تحقق العلاقة الموجودة بين مختلف عناصر البحث	05
02	الثانى	النمو الحضري للمدن	38
03	الثانى	توسع المدينة بالهجرة إليها	40
04	الثانى	العلاقة المؤثرة على تكوين المدينة الجديدة	41
05	الثانى	برنامج تنمية المجتمع الجديد	46
06	الثالث	المراحل الأساسية في عملية البرمجة	65
07	الثالث	مراحل تسجيل المشروع	65
08	الثالث	مضمون البرمجة	66
09	الثالث	أساسيات البرمجة	66
10	الثالث	الشروط العامة لتعيين مشروع	67
11	الرابع	ملخص إجراءات PDAU	102
12	الرابع	ملخص إجراءات POS	104
13	الخامس	المعالم الموجودة في المدينة حسب تصور لينش	127
14	الخامس	نموذج السببية الدائرية لبيرو	137
15	الخامس	رسم تمثيلي للنسق	144
16	الخامس	النطاق الدائري للسوق لكريستالر	146
17	الخامس	النطاق السداسي للسوق لكريستالر	147
18	الخامس	النطاق السداسي لمجموعة أسواق كريستالر	148

151	المبادئ الثلاثة لتنظيم الأماكن المركزية	الخامس	19
151	استخراج المستويات حسب طريقة A.M.C	الخامس	20
209	مخطط التهيئة للحي رقم 01	السابع	21
212	مخطط التهيئة للحي رقم 02	السابع	22
215	مخطط التهيئة للحي رقم 03	السابع	23
218	مخطط التهيئة للحي رقم 04	السابع	24
221	رسم ثلاثي الأبعاد لتوزيع الأحياء حسب عدد السكان	السابع	25
221	رسم ثلاثي الأبعاد لتوزيع الأحياء حسب المساحة	السابع	26
226	رسم ثلاثي الأبعاد لتوزيع الأحياء حسب الكثافة	السابع	27
246	رسم ثلاثي الأبعاد لتوزيع الأحياء حسب معيار عدد السكان	السابع	28
249	رسم ثلاثي الأبعاد لتوزيع الأحياء حسب معيار المساحة	السابع	29
252	رسم ثلاثي الأبعاد لتوزيع الأحياء حسب معيار الكثافة	السابع	30
255	رسم ثلاثي الأبعاد لتوزيع الأحياء حسب معيار عدد المرافق	السابع	31
261	هرم التدرج في المستويات الوظيفية للمدينة النموذجية	السابع	32
261	هرم التدرج في المستويات الوظيفية للمدينة قبل التوسع	السابع	33
262	هرم التدرج في المستويات الوظيفية للمدينة بعد التوسع	السابع	34
263	تطابق الهياكل الوظيفية	السابع	35
263	رسم ثلاثي الأبعاد لتوزيع الأحياء حسب التدرج في المستويات الوظيفية	السابع	36

## فهرس الجدول

الرقم	الفصل	عنوان الجدول	الصفحة
01	الثالث	معايير برمجة المرافق في المدينة ( المعايير الوطنية )	68
02	الثالث	معايير المساجد في المملكة العربية السعودية	69
03	الثالث	معايير الجامع في المملكة العربية السعودية	69
04	الثالث	معايير رياض الأطفال في المملكة العربية السعودية	70
05	الثالث	معايير المدرسة الابتدائية في المملكة العربية السعودية	70
06	الثالث	معايير المدرسة المتوسطة في المملكة العربية السعودية	71
07	الثالث	معايير المدرسة الثانوية في المملكة العربية السعودية	71
08	الثالث	معايير الخدمة الصحية في المملكة العربية السعودية	72
09	الثالث	معايير المستشفيات في المملكة العربية السعودية	73
10	الثالث	معايير المستشفيات المتخصصة في المملكة العربية السعودية	73
11	الثالث	معايير المكتبات الفرعية في المملكة العربية السعودية	74
12	الثالث	معايير المكتبات المركزية في المملكة العربية السعودية	74
13	الثالث	معايير مكاتب البريد الفرعية في المملكة العربية السعودية	74
14	الثالث	معايير مراكز البريد الرئيسية في المملكة العربية السعودية	75
15	الثالث	معايير مركز الشرطة المحلي في المملكة العربية السعودية	75
16	الثالث	معايير مركز الشرطة الرئيسي في المملكة العربية السعودية	75
17	الثالث	معايير خدمات الدفاع المدني في المملكة العربية السعودية	76
18	الثالث	معايير الخدمات التجارية بالمجاورة السكنية في المملكة العربية السعودية	76

76	معايير الخدمات الجارية بالحي السكني في المملكة العربية السعودية	الثالث	19
77	معايير الخدمات التجارية بمركز المدينة في المملكة العربية السعودية	الثالث	20
77	معايير تحديد الاحتياج من الخدمات الترفيهية في المملكة العربية السعودية	الثالث	21
78	معايير نصيب الفرد من مناطق الترفيه في المملكة العربية السعودية	الثالث	22
79	معايير برمجة المرافق في المملكة المغربية	الثالث	23
130	عناصر تحليل معالم المدينة	الخامس	24
150	مستويات الأماكن المركزية	الخامس	25
150	جدول يبين عدد المراكز في الإقليم	الخامس	26
162	قيمة التساقط بمجال الدراسة	السادس	27
163	كمية تساقط الأمطار بمدينة بسكرة خلال 20 سنة	السادس	28
163	درجات الحرارة بمجال الدراسة سنة 2008	السادس	29
164	معدل الرطوبة بمجال الدراسة	السادس	30
165	معدل قوة الرياح بمجال الدراسة	السادس	31
168	التطور السكاني في مجال الدراسة خلال سنوات 1977-1987 - 1998 - 2008	السادس	32
168	معدلات النمو لسنوات (1987-1997)، (1987-1998)، (1998-2008)	السادس	33
169	قيمة الكثافة السكانية في سنة 2008	السادس	34
169	توزيع السكان على التجمعات العمرانية	السادس	35
171	الفئات العمرية الأساسية لبلدية بسكرة سنة 2008	السادس	36
172	التركيب الاقتصادي للسكان في مدينة بسكرة	السادس	37
173	التوزيع العام للإستهلاك المجالي على مستوى مدينة بسكرة	السادس	38

175	الوحدات الصناعية الموجودة في مجال الدراسة	السادس	39
176	المناطق الصناعية ببلدية بسكرة	السادس	40
177	منطقة التجهيزات بمجال الدراسة	السادس	41
177	منطقة الحضائر ببلدية بسكرة	السادس	42
178	توزيع العرض لوسائل النقل البري للمسافرين حسب البلديات	السادس	43
179	سيارات الأجرة التي تخدم المجال	السادس	44
180	توزيع الحضيرة السكنية عبر مجال الدراسة	السادس	45
181	معدل التمدرس ببلديات التجمع	السادس	46
181	مراكز التكوين المهني بالتجمع	السادس	47
183	توزيع الطلاب على معاهد القطب الجمعي - بسكرة-	السادس	48
184	توزيع الأحياء الجامعية بمجال الدراسة	السادس	49
184	توزيع المرافق الصحية عبر بلديات التجمع	السادس	50
184	توزيع المرافق الثقافية والرياضية والترفيهية لبلديات التجمع	السادس	51
185	توزيع المساجد بمجال الدراسة	السادس	52
185	توزيع الفنادق المصنفة بمجال الدراسة	السادس	53
186	وضعية شبكة الطرق بالتجمع	السادس	54
187	وضعية تغطية التجمع بشبكة الكهرباء	السادس	55
187	وضعية تغطية التجمع بالغاز الطبيعي	السادس	56
188	وضعية تغطية المدينة بمياه الشرب	السادس	57
189	تقدير احتياجات التخزين	السادس	58



189	وضعية الهاتف بالتجمع	السادس	59
191	ملخص عام عن المرافق الموجودة في المدينة	السادس	60
193	مقارنة لأهم المؤشرات بين البلدية والولاية سنة 2008	السادس	61
194	توزيع المرافق حسب كل مخطط شغل الأراضي	السادس	62
208	المرافق المقترحة للحي رقم 01	السابع	63
211	المرافق المقترحة للحي رقم 02	السابع	64
214	المرافق المقترحة للحي رقم 03	السابع	65
217	المرافق المقترحة للحي رقم 04	السابع	66
246	توزيع الأحياء حسب معيار عدد السكان	السابع	67
249	توزيع الأحياء حسب معيار المساحة	السابع	68
252	توزيع الأحياء حسب معيار الكثافة	السابع	69
255	توزيع الأحياء حسب معيار عدد المرافق	السابع	70
258	توزيع الأحياء حسب التدرج في المستويات الوظيفية	السابع	71

## فهرس الصور

الصفحة	عنوان الصورة	الفصل	الرقم
26	الزحف العمراني أو تمدد المدن في مدينة سان خوسيه بكاليفورنيا	الثاني	01
28	التوسع العشوائي في إحدى المدن السعودية	الثاني	02
28	مدينة موسكو	الثاني	03
29	مدينة صنعاء	الثاني	04
29	مدينة مصدر - أبو ظبي -	الثاني	05
29	مدينة الرياض - السعودية -	الثاني	06
30	مدينة ميلانو - إيطاليا -	الثاني	07
30	مخطط امتداد مدينة القاهرة - مصر -	الثاني	08
130	المسارات حسب تصور لينش	الخامس	09
132	الحدود حسب تصور لينش	الخامس	10
132	العلامات المميزة حسب تصور لينش	الخامس	11
133	نقطة الانتقال حسب تصور لينش	الخامس	12
134	الأحياء البصرية حسب تصور لينش	الخامس	13
152	مكونات برنامج MAPINFO 11	الخامس	14
157	مركز المدينة إبان الفترة الاستعمارية	السادس	15
157	الجهة الجنوبية إبان الفترة الاستعمارية	السادس	16
158	موقع ولاية بسكرة	السادس	17
159	الخريطة الإدارية لولاية بسكرة	السادس	18
160	خريطة الربط الطرقية للمدينة	السادس	19
161	خريطة لمدينة بسكرة	السادس	20
162	خريطة التضاريس لمدينة بسكرة	السادس	21
167	خريطة المناخ لمدينة بسكرة	السادس	22
170	خريطة توزيع السكان لولاية بسكرة	السادس	23
176	موقع المنطقة الصناعية بالنسبة للمدينة	السادس	24
177	موقع منطقة التجهيز بالنسبة للمدينة	السادس	25
178	موقع منطقة الحضائر ببلدية بسكرة	السادس	26
202	نطاق مدينة بسكرة	السابع	27
205	موقع مجال الدراسة	السابع	28
206	صورة بانورامية لمجال الدراسة	السابع	29

206	موقع الحي رقم 01	السابع	30
207	صورة بانورامية للحي رقم 01	السابع	31
209	موقع الحي رقم 02	السابع	32
210	صورة بانورامية للحي رقم 02	السابع	33
212	موقع الحي رقم 03	السابع	34
213	صورة بانورامية للحي رقم 03	السابع	35
215	موقع الحي رقم 04	السابع	36
216	صورة بانورامية للحي رقم 04	السابع	37

## فهرس البيانات

الرقم	الفصل	العنوان	الصفحة
01	السادس	أعمدة بيانية تمثل كمية تساقط الأمطار لمدينة بسكرة خلال 20 سنة	163
02	السادس	أعمدة بيانية تمثل درجات الحرارة لمدينة بسكرة	164
03	السادس	أعمدة بيانية تمثل معدل الرطوبة بمجال الدراسة	164
04	السادس	أعمدة بيانية تمثل معدل قوة الرياح بمجال الدراسة	165
05	السادس	منحنى بياني للنمو في مدينة بسكرة	168
06	السادس	أعمدة بيانية لتوزيع السكان على التجمعات العمرانية	169
07	السادس	أعمدة بيانية للفئات العمرية الأساسية لبلدية بسكرة سنة 2008	171
08	السادس	أعمدة بيانية للفئات النشطة لبلدية بسكرة	173
09	السادس	دائرة نسبية للإستهلاك المجالي على مستوى مدينة بسكرة	174
10	السابع	أعمدة بيانية لتوزيع السكان عبر أحياء مدينة بسكرة	219
11	السابع	أعمدة بيانية لتوزيع المساحة عبر أحياء مدينة بسكرة	222
12	السابع	أعمدة بيانية لتوزيع الكثافة السكانية عبر أحياء مدينة بسكرة	224

227	أعمدة بيانية لتوزيع المرافق عبر أحياء مدينة بسكرة	السابع	13
229	دائرة نسبية للمرافق في مدينة بسكرة	السابع	14
232	أعمدة بيانية تمثل مقارنة عدد المرافق مع المرافق الإدارية والأمنية عبر أحياء مدينة بسكرة	السابع	15
234	أعمدة بيانية تمثل مقارنة عدد المرافق مع المرافق التعليمية عبر أحياء مدينة بسكرة	السابع	16
237	أعمدة بيانية تمثل مقارنة عدد المرافق مع المرافق التجارية والخدماتية عبر أحياء مدينة بسكرة	السابع	17
239	مقارنة عدد المرافق مع المرافق الصحية عبر أحياء مدينة بسكرة	السابع	18
241	مقارنة عدد المرافق مع المرافق الثقافية والرياضية عبر أحياء مدينة بسكرة	السابع	19
243	مقارنة عدد المرافق مع المرافق الدينية والشعائرية عبر أحياء مدينة بسكرة	السابع	20
245	مقارنة عدد المرافق مع المرافق الصناعية وأخرى عبر أحياء مدينة بسكرة	السابع	21
247	توزيع الأحياء حسب معيار عدد السكان	السابع	22
250	توزيع الأحياء حسب معيار المساحة	السابع	23
253	توزيع الأحياء حسب معيار الكثافة	السابع	24
256	أعمدة بيانية تمثل توزيع الأحياء حسب معيار عدد المرافق	السابع	25
259	توزيع الأحياء حسب التدرج في المستويات الوظيفية	السابع	26

## فهرس الخرأط

الرقم	الفصل	العنوان	الصفحة
01	السادس	تقسيم المدينة إلى مجموعة مخططات شغل الأراضي	195
02	السابع	مناطق التوسع للمدينة	203
03	السابع	تقسيم المدينة إلى 34 حي	204
04	السابع	التنسيق العمراني للأحياء الأربعة	205
05	السابع	توزيع السكان عبر أحياء مدينة بسكرة	220
06	السابع	لتوزيع المساحات عبر أحياء مدينة بسكرة	223
07	السابع	لتوزيع الكثافة السكانية عبر أحياء مدينة بسكرة	225
08	السابع	لتوزيع مجموع المرافق عبر أحياء مدينة بسكرة	228
09	السابع	لتوزيع نوعية المرافق عبر أحياء مدينة بسكرة	230
10	السابع	توزيع نوعية المرافق الإدارية والأمنية ومقارنتها بعدد السكان عبر أحياء مدينة بسكرة	231
11	السابع	توزيع المرافق التعليمية ومقارنتها بعدد السكان عبر أحياء مدينة بسكرة	233
12	السابع	توزيع المرافق التجارية والخدماتية ومقارنتها بعدد السكان عبر أحياء مدينة بسكرة	235
13	السابع	توزيع المرافق الصحية ومقارنتها بعدد السكان عبر أحياء مدينة بسكرة	238
14	السابع	توزيع المرافق الثقافية والرياضية ومقارنتها بعدد السكان عبر أحياء	240

	مدينة بسكرة		
242	توزيع المرافق الدينية والشعائرية ومقارنتها بعدد السكان عبر أحياء مدينة بسكرة	السابع	15
244	توزيع المرافق الصناعية وأخرى ومقارنتها بعدد السكان عبر أحياء مدينة بسكرة	السابع	16
248	توزيع الأحياء حسب معيار عدد السكان	السابع	17
251	توزيع الأحياء حسب معيار المساحة	السابع	18
254	توزيع الأحياء حسب معيار الكثافة	السابع	19
257	توزيع الأحياء حسب معيار عدد المرافق	السابع	20
264	توزيع الأحياء حسب التدرج في المستويات الوظيفية	السابع	21

### فهرس الاختصارات و الرموز

الصفحة	الدلالة	الاختصار/ الرمز
05	PLAN DIRECTEUR D'AMENAGEMENT ET D'URBANISME	PDAU
05	PLAN D'OCCUPATION DES SOLS	POS
151	ANALYSE MULTICRITERE	AMC
152	systeme d'information géographique	S.I.G
152	MapInfo Professional est un Systeme d'information géographique	MAP-INFO 11
152	Trois dimensions	3D
182	direction de l'urbanisme et de la construction	DUC

## الفصل التمهيدي

**مقدمة عامة:**

إذا كانت المدينة كيانا حضريا يتميز أهله بالاستقرار ، فإن هذا الكيان قد ينمو أو يضمحل، وليس هناك معدل ثابت محدد تلتزم به المدن في نموها الحضري بحيث يمكن تناوله كمعيار للنمو في أية منطقة أخرى.

يعتبر النمو العمراني السريع خلال السنوات الماضية وما صاحبه من تركيز مشاريع التنمية في عدد محدود من المدن، وارتفاع معدلات النمو السكاني من أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدلات الهجرة من المدن المتوسطة والصغيرة والقرى إلى المدن الرئيسية، وهذا بدوره أثر سلبا على مستوى المعيشة والبيئة وأدى إلى زيادة تكلفة توفير المرافق والخدمات العامة في المدن الكبرى و أوجد فجوة في الهيكل الهرمي لتوزيع السكان بين المناطق وبين المدن والقرى وفي داخل المنطقة بحد ذاتها.

يمثل التخطيط ظاهرة تميز الإنسان عن غيره من المخلوقات حيث تمكن من خلال أساليب التخطيط المختلفة أن يحقق المزيد من الانتفاع من الموارد المتاحة التي تسهل حياته وذلك حسب مستوى تفكيره وقدرته التي تحرز خطأ معينة تميز المجتمعات عن بعضها البعض، فالتخطيط عبارة عن تصور مسبق مدروس له أهداف معينة لحل مشكلة ما أو لتحديد مسار معين يضمن تجنب المشاكل التي قد تعيق استمرار خطة قائمة، أن للتخطيط أهمية في طريقة استعمال الأراضي لما لها من دور فعال في رفاهية الأمم ومصحتها كما للأراضي استعمالات مختلفة عديدة جداً والعديد من هذه الاستعمالات قد يكون متناقضاً من الناحية البيئية مع غيره وان أي ترتيبات أو تغييرات في استعمالات الأراضي تنتج مشكلاتها الخاصة الاجتماعية والاقتصادية وفي مجال النقل كما أن هناك كثير من الجدل في هذا الموضوع لذلك فإن إقامة نظام عادل يمكن تنفيذه لتخطيط استعمالات الأراضي وتطبيقه يعتبر مهم من أكثر المهمات صعوبة أمام أي حكومة، وتخطيط استعمالات الأراضي يهدف إلى الاستعمال الأمثل للمكان من خلال التخطيط الذي أصبح في الزمن المعاصر نسيجاً متشابكاً يضم ويشمل كامل نواحي حياة الإنسان.

**I. إشكالية البحث**

طغى العمران على القرن العشرين و تضاعف عدد سكان المدن و ازدادت احتياجاتهم نظرا لتطور الحاجة و بقيت المناهج القديمة للتخطيط هي السائدة.



فبالموازاة مع تغييب الإنسان في العملية التصميمية وظهور المدن تصاميم جديدة ظهرت مؤشرات تدل على اتجاه القرن الواحد والعشرين نحو هيمنة عمرانية أكثر ضراوة تحد من حركية الإنسان و لا تحترم البيئة.

ويتطور العالم و تغير كثيرا و ظهرت وسائل وطرق اتصال جديدة اثر ذلك على العمران تأثيرا جذريا افقد المقاربات التحليلية للتخطيط العمراني منطقتها.

ورغم هذا بقيت الكثير من الدول وعلى رأسها دول العالم الثالث تنظر إلى التعمير و تهيئة الإقليم نظرة تجزئية مبنية على أساس الفصل بين القرية و المدينة والتخطيط المنعزل في غياب أو تغييب العنصر البشري مما أدى إلى عدم انسجام التنمية الحضرية و ظهور آفات مدنية مختلفة، راجع إلى نقص أو الحاجة إلى نوعية خاصة من الخدمات تفرضها الرغبة في تلبية متطلبات المواطن .

إن الهيمنة العمرانية التي طبعت القرن العشرين على مختلف المستويات مدهشة و الأرقام الخاصة بالتطور الديمغرافي الحضري العالمي شاهدة على ذلك.

فمن 262 مليون نسمة في عام 1900م انتقل سكان المدن إلى أزيد من ثلاثة (03) مليار نسمة في سنة 2000م. فحتى عدد المدن التي فاق سكانها المليون نسمة والتي قدرت في أوائل القرن بإحدى عشرة (11) مدينة، أصبحت اليوم 370 منها 250 مدينة على مستوى العالم الثالث.

أما المدن الذي فاق عدد سكانها عشرة (10) ملايين نسمة و التي كانت مقدره في 1950 بمدينةتين (02) فقط، فلقد تضاعف اليوم عددها ليصل إلى عشرين (20) مدينة منها (15) مدينة على مستوى العالم الثالث (BAIROCH. P,1985).

هذه الظاهرة وتبعاتها المتمثلة أساسا في تمركز السكان في المدن تعد خطيرة على التوازن البيئي

العالمي عامة وعلى الانسجام الطبيعي للحياة البشرية خاصة.

فسرعة النمو الديمغرافي الحضري لها تأثير سلبي، خاصة عند التفكير في توفير احتياجات المواطن اليومية والتي هي في تزايد مستمر و متطور وهذا راجع إلى تحسن المستوى المعيشي و الذي فرضته المتغيرات السياسية والاقتصادية لتلبية متطلباته من مرافق و خدمات هو في أمس الحاجة لها، و التي تعد من متطلبات حياته الضرورية من اجل أن يستمر في دوره المنوط تجاه مجتمعه (فرحي .أ. 2002).

شهدت المدن الصحراوية في بلادنا تطورات كبيرة خلال الفترة الأخيرة بهدف مواكبة إفرات العصر الحديث، وذلك في إطار سيطرة الإنسان على الطبيعة وتطويعه للتكنولوجيا لتشكيل بنائه العمراني، مما أدى إلى إفرار تجمع عمراني معالمه غير واضحة ، ومنها على سبيل المثال المنطقة الغربية الموجودة في مدينة بسكرة عاصمة الزيبان والتي تعاني من نقص في المرافق الخدماتية، لذلك ظهرت الحاجة لتلبية متطلبات المنطقة ضمن إعادة تخطيطها لما يتوافق مع الهيكل العام للمدينة من خلال منهج علمي مدروس.

و السؤال الذي يطرح نفسه هو:

- إلى أي مدى يلعب التخطيط الحضري دورا أساسيا في تخطيط الخدمات و المرافق الضرورية في المدينة الصحراوية أثناء عمليات التوسع لها؟
- هل أساليب التعمير المستعمل حاليا أثناء عمليات التخطيط للتوسعات العمرانية للمدن الصحراوية تراعي الهيكل الوظيفي العام للمدينة ؟

## II فرضية البحث:

في خضم ما تم التطرق إليه يستوجب منا كباحثين صياغة الفرضية كإجابة أولية لمشكل البحث من خلال سرد للمفاهيم المترابطة والمنسقة، تقضي إلى منهجية بحث تساهم في الانتقال من صيغة التجريدية للمفاهيم إلى صيغة الظواهر المشاهدة والقابلة للقياس في الواقع.

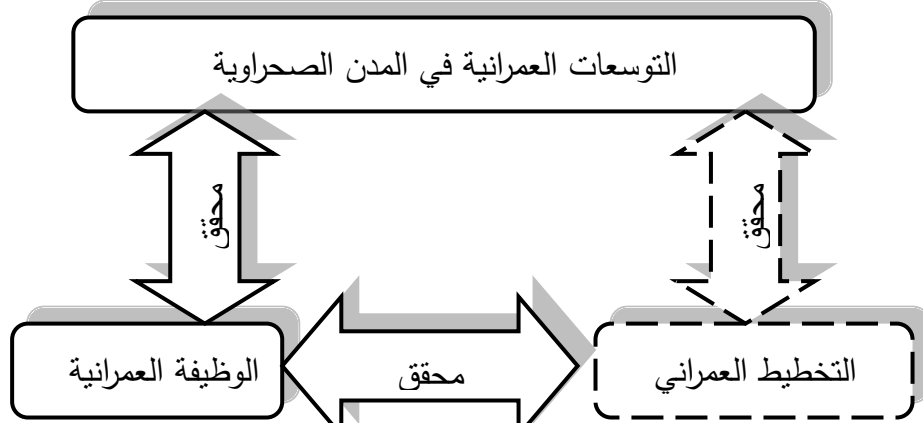
ومنه فصيغة الفرضية على النحو التالي:

(( التوسع العمراني في المدن الصحراوية(مدينة بسكرة نموذجا) يبدو مفتقرا للوظيفة التي لها علاقة وطيدة مع التخطيط العمراني)).

## III أهداف البحث:

1. تهدف هذه الدراسة إلى وضع منهج يحدد كيفية تخطيط المرافق و الخدمات في مناطق التوسع الجديدة في المدينة الصحراوية، من خلال تفعيل دور عناصر التنسيق الموقعي "الطبيعية والخدماتية"، ووضع مخطط عام لتحسين تموضع تلك المرافق داخل المدينة (الهيكل التنظيمي العام لخدمات المدينة) يتأسس على مكونات مخططات تقسيمات الأراضي (PDAU-POS) للمدينة (الموقع/المسارات / المناطق / عدد السكان /المعايير/المساحة).

2. شرح الدور الفعال للتخطيط الحضري و تأثيره في عمليات التوسع العمراني مع التركيز على موضوع تحسين توزيع الخدمات في المنطقة ، ويتم ذلك من خلال الدراسات النظرية والميدانية لمنطقة التوسع الجديدة للجهة الغربية لمدينة بسكرة.
3. توزيع المراكز الخدمية بما يكفل توفير مستوى من الخدمات الأساسية و ذلك بالتدرج فيها وفق التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية المعتمدة.
4. إظهار العلاقة الموجودة بين (التوسع/الوظيفية/التخطيط) وفق الشكل (1) التالي:



الشكل رقم 01: مخطط توضيحي لمبدأ تحقق العلاقة الموجودة بين مختلف عناصر البحث. (المصدر الباحث 2011).

5. إثراء المعارف المتعلقة بخصائص ومميزات التخطيط العمراني في المدن الصحراوية، من خلال الكشف عن معايير والمبادئ المتبعة أثناء تخطيط المرافق و الخدمات، بغرض استغلالها في إعداد برمجة المشاريع المعمارية ، والقيام بتطبيقها وأقلمتها مع المعطيات والمتطلبات المعاصرة أثناء إعداد مناطق التوسع.

#### IV. تحليل مفاهيم الفرضية:

بعد ما قمنا بتحديد التساؤل الرئيسي للبحث واقتراح الإجابة عنه بواسطة الفرضية المقدمة سابقا سننتقل من الصفة التجريبية للمفاهيم إلى مؤشرات مبسطة وملاحظة في الواقع، وهذا ما يدخل تحت مفهوم (الوضع ضمن الإطار العملي للبحث) عن طريق ما يسمى بتحليل المفاهيم.

تتجلى الفرضية المقترحة في المفاهيم الأساسية التالية:

التوسع العمراني-المدينة الصحراوية-الوظيفة-التخطيط العمراني وعنصر ربط وهو الافتقار.  
وبالتالي يكون بناء محتوى فصول البحث يرتكز على هذه المفاهيم وفق الابعاد و المؤشرات الخاصة بكل مفهوم.

## V. الإطار المرجعي للبحث:

- يحدد الإطار المرجعي للبحث حسب ما يوفره لنا من انطلاقة سليمة ومضبوطة لمعالم الدراسة والتحليل، وعليه فالإطار المرجعي لهذه الدراسة يوضح في النقاط التالية:
- **أولاً:** البحث موجه لدراسة الإطار الفيزيائي المتمثل في توزيع المرافق وتمركزها داخل مدينة بسكرة ككل وبالتحديد في المناطق الغربية و المحدد في 04 مخططات توسعية مستقبلية للمنطقة الغربية.
  - **ثانياً:** الفترة الزمنية المطلوب ملاحظتها على مستوى هذا البحث، هي مرحلة التوسع العمراني، ابتداء من التطبيق الميداني لمخططات التوسع المستقبلي الغربي و التي كانت في بداية سنة 2005 إلى غاية يومنا هذا.
  - **ثالثاً:** الوسائل المعتمدة في انجاز هذا البحث تركز على: ( الوثائق والمخططات الكارتوغرافية، وسائل للتقصي الميداني، آلات تصوير، آلات للقياس، مختلف البيئات البرمجية كل حسب مجال خدمته ( الرسم ، المعالجة، مختلف الحسابات بأنواعها).

## VI. منهجية البحث:

إن السعي لإثبات أو نفي فرضية البحث يقتضي منا التحقق من عدم وظيفية التوسعات العمرانية الجديدة في المناطق الصحراوية و علاقتها بغياب التحكم في التخطيط العمراني أثناء إعداد المخططات التوسعية من طرف المصممين.

وبحكم أن البحث متعلق بدراسة الغطاء الفيزيائي من خلال عناصر الخدمات والعلاقات بينها وبين التخطيط العمراني، وبعد دراسة مختلف المقاربات و النماذج التحليلية فإننا اعتمدنا مقاربة كريستالر للاماكن المركزية و نموذج تحليل بواسطة المعايير المتعددة (A.M.C)، التي تقوم أساسا على المنهج الوصفي التحليلي، يتم ترجمته في ما بعد إلى وصفي كمي من خلال إستراتيجية لجمع المعلومات بطريقة موضوعية ،ومن ثم إدراجها في هرم المستويات الوظيفية للمدينة النموذجية، وباستخراج الخرائط الكارتوغرافية اعتمادا على البيئة البرمجية لنظام المعلومات الجغرافية " système d'information géographique" نتعرف على مناطق ومواقع المرافق والخدمات الموجودة والمبرمجة.

## VII. هيكلية البحث:

تم تنظيم وهيكلية المذكرة حسب الخطوات المنهجية المستعملة من أجل الكشف عن علاقة تخطيط الخدمات أثناء إعداد مخططات التوسع العمراني، إلى فصل تمهيدي متبوع بسبعة (07) فصول.

- تم تخصيص **الفصل التمهيدي** لبلورة وطرح إشكالية البحث، مع تحليل مستفيض للمفاهيم.
  - **الفصل الأول** يتطرق إلى المدينة الصحراوية وخصائصها المعقدة، إضافة إلى سيرورة تطورها ونمطيتها وفقا للعديد من المقاربات الفكرية.
  - بينما يتحدث **الفصل الثاني** عن التوسع العمراني وخصائصه، مع الخوض في أهم مسببات هذا الأخير.
  - **الفصل الثالث** يتطرق للوظيفة العمرانية مع دراسات معايير ومقاييس الخدمة و تحديد احتياجات المنطقة من الخدمات والمرافق اللازمة.
  - **الفصل الرابع** يتضمن دراسة التخطيط العمراني ومختلف مركباته، وكذا أهم الخصائص والمؤشرات المتعلقة بهذا الأخير.
  - **الفصل الخامس** المناهج والدراسات السابقة ويتم دراسة مختلف النظريات والمقاربات التي تختص بتحليل المدن، ومن جهة أخرى: إلى ضبط المسار العام للمنهجية المعتمدة في التحليل وفقا للمقاربات الشكلية بحيث تم تحديد النموذج التحليلي المناسب على خلفية القراءات النظرية لهذه المقاربة.
  - **الفصل السادس** تقديم حالة الدراسة وهو عبارة عن تقديم عام لمدينة بسكرة من خلال دراسة لجميع المعطيات المميزة لها والتي لها علاقة بأهداف البحث.
  - **الفصل السابع** تتم فيه دراسة المنطقة الغربية و المتمثل في 4 أحياء تم إعداد و مصادقة على مخططاتها المستقبلية والذي سوف يتم تطبيق النموذج التحليلي من اجل إثبات صحة أو خطأ فرضية البحث.
  - وفي الأخير يتم هذا البحث بخلاصة عامة تتضمن:
    - سردا لأهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث.
    - الإجابة على سؤال البحث، الذي تم طرحه في البداية، من خلال تأكيد أو نفي صحة الفرضية المقدمة.
    - توضيح لمسارات البحوث التكميلية، التي يمكن اعتمادها كنقطة انطلاق لبحوث أخرى، من خلال إضافة معايير تسهم في تطوير محاور البحث المستقبلية.
- وتختتم المذكرة بقائمة للمصادر (المراجع) و الملاحق المعتمدة في هذا البحث .

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية

حول المدينة الصحراوية

**مقدمة:**

إن تنمية المناطق الصحراوية يعتبر الآن ضرورة حتمية تفرضها الظروف الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة على المستوى المحلي والإقليمي والقومي. ومن ثمة وجب علينا التفكير في تحديد مجموعة من المعايير التصميمية المستحدثة والتي تعتبر من المستجدات الحديثة والتي يمكن من خلالها قياس مدى استجابة التنمية العمرانية والتشكيل العمراني للمدن الصحراوية والوصول إلى أسس تخطيطية للتعامل معها.

ولقد اتجهت معظم الدول العربية إلى تعمير المناطق الصحراوية من خلال سياسة إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة في صورة مدن جديدة ومدن توابع، بهدف إحداث تغيير أساسي في الخريطة السكانية والهيكل العمراني والاقتصادي، والحد من الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية المنتجة وحل جزء من مشاكل المدن الكبرى المزدهمة والعشوائيات .

ولذا فإن التخطيط وتنمية المدن الصحراوية يجب أن يكون من خلال عمليات تخطيطية منهجية تبعا للأسس والمعايير العلمية الخاصة بها، لطبيعة الصحراء وخصائصها المميزة المنفردة والمختلفة تماما عن غيرها .

وهذا يتطلب دراسة الخصائص العامة للصحراء ومشاكل وإمكانيات التنمية بها وأسس تخطيطها ومعايير وضوابط التي تحكم التصميم والتخطيط ، ثم تحديد الإيجابيات والسلبيات للاستفادة منها وذلك للوصول إلى تطوير أسس التخطيط العمراني للمدن في المناطق الصحراوية وهي مفاتيح النجاح للتنمية العمرانية بالمناطق الصحراوية وذلك للوصول إلى الهدف المنشود وهي التخطيط السليم للمدن الصحراوية

تخطيط المدينة يتأثر بالبيئة الطبيعية المحيطة به من فراغات ونوعية السكان والنواحي الاقتصادية المحيطة به والإمكانيات المتاحة بالمنطقة كل هذه التفاعلات تظهر في تخطيط المدينة .

ويمكن التعبير بطريقه أخرى أن التخطيط العمراني يعطى التناسق بين استعمالات الأراضي و الأنشطة والموقع .

وتؤثر على التخطيط العمراني عدة عوامل أهمها النواحي البيئية والطبيعية -الاجتماعية - اقتصادية - عمرانية.

محددات تكوين التخطيط العمراني ويعتمد أساسا على التفاعل بين:

\*الأهداف المتاحة للتخطيط والتنمية .

\*البرنامج التفصيلي للسكان والأنشطة والوظائف وكافة المكونات العمرانية.

\*خصائص الموقع الصحراوي.

\*مرونة وديناميكية النمو .

### أولاً: مفاهيم أساسية:

**1.فهم صحراء:** تتميز عملية الإعمار بثلاثية جوهرية وهي المكان و الزمان وحقيقة الإنسان، و يجب التعامل معها بحرص شديد خاصة إذا كان المكان هو الصحراء،وذلك من خلال أهمية فهم الصحراء وظروفها وخصوصياتها وتميزها وقواها الكامنة وقوانينها الحاكمة وتناقضاتها وتمايز أقاليمها .

**2.فهم موفولوجية الصحراء :** يعرف علم الموفولوجيا بأنه : "علم هندسة السطح أو هندسة التضاريس،وهو أساسي في صياغة قرارات استخدام الأرض ووضع المنهجية اللازمة لتطبيقها".( علي عبد الرؤوف.ع،2006)، وعليه فإنه لا بد من الاستفادة قدر الإمكان من خصائصها الموفولوجية وفرز الايجابي منها و السلبي من طرف المخطط العمراني والمعماري وتوظيفها أثناء التصميم.

**3. ماهية الصحراء:** إن الحياة في الصحراء تقودنا إلى حتمية التعرف على ماهيتها ،حيث أن منطق الحياة في الصحراء يتجسد في نقاط متفرقة متجانسة مع طبيعة الحياة الصحراوية نفسها ،التي تتميز عن باقي النطاقات الجغرافية الأخرى في الحياة ،ولكن التفحص بعرق إلى خصائص الصحراء وبيئتها وطاقاتها يكشف لنا أن الندرة والقسوة والتناقض هي إشكاليات القوى المحركة لحياة المجتمع الصحراوي، فهي تمثل القوى الكامنة ونقطة الارتكاز التي تساعد على جذب الإنسان إليها وتفجر قدراته الإبداعية، من أجل تلبية احتياجات الجماعة.فقلة المياه وندرتها وقسوة المناخ في الصحراء فرضت على المجتمع نمطا معيناً من الحياة يقاوم ويتحدى الإنسان فيه بإبداع ملامح البيئة القاسية ويتعايش معها وخلالها بانسجام وتناسق وتكامل فشلت الكثير من المشاريع التنموية المعاصرة في تحقيقه وتجسيده .

**4.المرجعية التاريخية لعماره الصحراء:**"إن العمارة النابعة عن مسيرة حضارية متواصلة ومنتامية هي العمارة التي يمكن أو يلزم أن تتحول بدروسها وعبرتها إلى المرجعية الرئيسية لصياغة عمارة جديدة في الصحراء.



فالعمرارة في الصحراء وتصميمها تأثرت في تشكيلها العمراني والمعماري بالطبيعة الطبوغرافية للمكان، وقسوة المناخ وما هو متاح من مواد بناء فهي في تنوع أنماطها تجسدت من خلال مفهومين هما:

أ - الصياغة الفراغية: تم البناء من خلال المنطق الهندسي البسيط النابع من الإدراك الفطري للمجتمع الصحراوي حيث ظهرت خمس أنواع من الفراغ وهي: ( الفراغ الرباعي البسيط ، الفراغ الرباعي ذو القباب ، الفراغ المستطيل ذو القبوات والفراغ المركب والفراغ الدائري)

ب - الصياغة التشكيلية و البنائية: حيث تم اعتماد البناء بالطوب من طرف الحرفي في تشكيلاته وتركيباته وما فرضته التقنيات البنائية والإمكانات التصميمية التي تتوافق مع المتطلبات الفراغية والمعطيات البيئية.

5. الأنساق في عمارة الصحراء: تعتمد الأنساق في ترتيبها وتركيبها على تدرج يبدأ من مستوى الإقليم وصولاً إلى أنساق تصميم المسكن الصحراوي وصياغة فراغاته بتفاصيله المختلفة، هذه الأنساق تتمثل في: حسب (علي عبد الرؤوف، ع، 2006)

أ - أنساق إقليمية: وهي الصحراء و الوادي و الإقليم الصحراوي و الطرق الصحراوية و القوافل و الواحة

ب - أنساق تخطيطية: تتمثل في حجم وموقع المستوطنات، كاسرات الرياح ، الواحة ، شبكة الطرق ، البستان والحقل ، بئر الماء .

ت أنساق عمرانية: وهي مركز الواحة، الساحة والفراغ العام، المسجد، المدارس والسوق.

ث أنساق معمارية: تمثلت في الفناء ، الجدران السميكة ، القبوات والقباب ، محدودية الفتحات ، والنوافذ والنمو لعضوي ، وملاقف الهواء ، .. الخ .

## 6. المدينة الصحراوية:

كتمهيد أولى حول مفهوم المدينة الصحراوية، اعتمدنا شرحاً مبسطاً من خلال فك للمصطلح المركب من كلمتين أساسيتين، أولهما المدينة ، أما الثانية فهي كلمة الصحراوية نسبة للحيز الجغرافي الخاص بمنطقة الصحراء ، حيث اختلف كثير من العلماء في تعريف ما يسمى بالصحراء، إذ أن معظمهم يعتبر كل منطقة لا يسقط فيها من الأمطار أكثر من 25 مم سنوياً، فهي صحراء ومن العلماء من يعتبر نوع التربة وأصناف النباتات أساساً لتحديد المنطقة وتصنيفها، وعلماء آخرون يجمعون بين هذه العناصر كلها، فيطلقون اسم صحراء على كل منطقة قليلة النبات، بسبب قلة الأمطار وجفاف التربة.

أما عند (Pliez.O, 2006) فالمدينة الصحراوية أسست على واقع العديد من التحولات المعقدة والسريعة في ظل الكثير من التحديات المتعلقة بالثروة المائية وتسييرها، شغل المحيط والديناميكيات الاقتصادية الاجتماعية... الخ. وبالنسبة لـ (Cote.M,2005) فإن المدينة الصحراوية عبارة عن مفارقة.

ومن خلفيات ما بين السطور في التعاريف المطروحة، نجد مفارقة كبيرة بين: (طبيعة المحيط الصحراوي الذي يتميز بالهشاشة وصعوبة العيش، أمام ندرة أدنى العوامل المحفزة على استقرار الإنسان بالصحراء) و(وجود مدن بالمنطقة، أي تركيز وتكتل بشري كبير يعتمد على العديد من المصادر المترجمة إلى المدخولات والمخروجات، تسمح له بالديمومة والاستقرار بهذا الحيز الجغرافي)، ومن هنا نصل إلى ضرورة التعرف على العمران وخصوصياته بالمنطقة الصحراوية في ظل صعوبة الظروف المميزة.

### 7. العمران الصحراوي:

نستهل العنصر بلمحة حول ماهية العمران بصفة موجزة، حيث يعتبر سيردا (Ildefonsp Cerda) المهندس الإسباني أول من اعتمد هذا المصطلح رسميا من خلال تصوره كعلم ينظم المدينة، لكن حقيقة العمران تعود إلى الأزمنة الغابرة، إذ أن أصول الكلمة تعود إلى اللاتينية القديمة (Urbs) والتي تعني المدينة، وبمحاولة للسرد المرجعي الخاص بمصطلح يربط العمران، نجد أنفسنا أمام كم من التنوع في التعاريف وذلك يعود إلى تعلقه المباشر بالمدينة وكل ما يتعلق بتعقيدها، حيث عرفه (خلف الله.ب 2005) : "...العمران بإيجاز مقارنة استشرافية لواقع المدينة ويحاول فهم طبيعتها المعقدة، والتأقلم معها بغية التحكم في صيرورتها عن طريق أدوات وآليات تسمى أدوات التهيئة والتعمير".

وعلم العمران بمثابة النافذة المفتوحة على حضارة الشعوب ويعتبر كأداة للتعبير الفكري و الثقافي و الحضاري كما يحدد إطار النمط الحياتي وكيفية تنميته من جميع النواحي ( الناحية الاجتماعية، الاقتصادية...)، " لكل مجتمع حضارته التي تتمثل في قيمه العليا والتي هي غاياته، أما المدينة فهي وسائله وتطبيقاته في واقع الحياة" (مرجع سابق. 2005)

العمران هو العلم الذي يُعنى بدراسة السلوك البشري الاجتماعي و تفاعلات البشر مع بعضهم البعض بهدف النهوض بالمجتمع. (Wikipedia. 2012).

أما من الجانب التاريخي فإن العمران لعب دورا هاما في تشييد المنشآت البشرية ، حيث نميز كل من الحضارتين الفرعونية والسومرية اللتان اعتمدتا في تنظيم مدنهم توافقا مع التمايز الاجتماعي من

خلال تدرج وفصل في المجال المدني وفقا للطبقية السائدة وبالنسبة للحضارة الرومانية واليونانية، فقد أبعدا في التنظيم العمراني على واقع انعكاس النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية، في الحياة اليومية وما ينجز عنه من مساعي لإيجاد حلول تخص التوسعات المستقبلية.

ومن منطلق المفاهيم المتعلقة بال عمران والتي نستشف من خلالها حقيقة ظهوره كعلم يسعى لحل المشاكل المتعلقة بالمدينة.

أما فيما يخص جغرافية العمران التي تهتم بالسكن الذي يقيم فيه الإنسان سواء كان في الريف أو المدينة، مبعثرا أو مجمعا، شديد الكثافة أو متوسطها، بدائيا أم متطورا، قديما أو حديثا، دائما أو مؤقتا.

فمن الضروري الآن التدقيق الاصطلاحي وضبطه على مستوى العمران بالصحراء، حيث أقيمت العديد من الدراسات حول المدن الصحراوية والواقع العمراني بها، إذ اجتمع أغلبية الباحثين على تميزه بالوتيرة المتسارعة جدا، وتم تأكيد هذا على يد العديد من الباحثين نذكر منهم : (BISSON. J & BISSON. V, 2002) اللذان يرجعان تسمية المتسارع إلى اقترانه بالاكتشافات المتعلقة بالموارد المعدنية والغازية والمميعة (النفط، الحديد، الفوسفات، اليورانيوم، والغاز الطبيعي)، التي فرضت خصوصية في البنية التحتية لتلك المناطق مما جعلها قطبا لجلب السكان، ومناطق مشجعة على الاستقرار وممارسة مختلف النشاطات الاقتصادية، أما (Cote. M, 2005) فتكلم على حقيقة التعمير بالمنطقة الصحراوية، حيث ركز الدراسة على مستوى إقليم الصحراء المنخفضة بالجنوب الشرقي للجزائر، وتوصل إلى أنه يوجد ما يسمى بمصطلح الميكرو تجميري (Micro-urbanisation) الذي يناسب حقيقة التعمير المتسارع بالمنطقة، وأكد كذلك على أن حقيقته تعود إلى أزمنة سابقة لكن بمدى أقل حدة من الوقت الحالي.

وبالنسبة للدكتور (Farhi.A, 2005) ومن خلال دراسته حول التجمعات البشرية بمنطقة الصحاري المنخفضة، أكد على وجود 03 أقطاب ميترولوجية تمتاز بالنمو والتعمير الكبير مقارنة بما يحيط بها من تجمعات صغيرة، فنتج ما يسمى كبر الرأس (macrocéphalie) لهاته الأقطاب. أما الدكتور جمال علقمة فتكلم على خصوصية العمران بنفس المنطقة مع التأكيد على قوة الميكرو عمرانية في التجمعات التي يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة، وكذا التذكير بعظم المشاكل الناجمة عن هذا العمران من خلال تسيير الموارد المائية والحفاظ على المحيط عموما. (Alkama. Dj,2005).

وفي ضل ما تم سرده سابقا حول العمران الصحراوي من حيث أهميته وتعقيد تجمعاتها البشرية ضمن محيطها الهش، نحاول الآن الربط بين مسار التعمير واسقاطاته على المدينة من حيث شلها وتنظيمها ضمن النطاق الصحراوي.

### 8. خصائص تطور المدن الصحراوية:

في هذا العنصر حاولنا إبراز أهم الخصائص المميزة للمدن الصحراوية ومسارات نموها وتطورها عبر الزمن من خلال بعض الدراسات المقامة في هذا المجال، لكن من الضروري قبل ذلك التعريف بعض الاصطلاحات الأساسية التي تمتاز بها المدن الصحراوية:

#### أ- الواحة:

منطقة مكسوة بالغطاء النباتي معزولة في الصحراء بالقرب من مصادر للمياه الجوفية القريبة من السطح أو في بعض الأحيان على حواف الوديان أو الأنهار العابر للصحراء. فحسب (R.Capot- Ray,1953) كلمة الواحة تعود إلى اصول اللغة المصرية القديمة، أما (Bernard.A, 1939) فيعزبها إلى اصول قبطية وهي ألواح وتعني مكان الإقامة (Kouzmine. Y, 2007).

ومن حيث الاصطلاح فيعرفا (Lévy.J & Lussalt.M, 2003): "مكان مسكون ومعزول في محيط قاحل وعدائي، متعلق بإمكانية استغلال المصادر كالماء من أجل ممارسة الزراعة المسقية"، أما (Retaille.D,1989) فالواحة هي مكان للاستقرار الحاوي على المدينة (Médina) و (القصر) القرية، ومحيط مغذي، (غابات النخيل).

#### ب- القصر والمدينة:

هناك تعدد وتتنوع في تعريف القصور لكن المغزى واحد، فيعرفها ( عبد الجواد.ت، 1970) على أنها: "عبارة عن مجموعة من المباني الإدارية والسكنية المحصنة لتقادي هجوم الأعداء وتكون محصنة بأسوار وأبواب وأبراج مراقبة"، أما (Mazouz, a, 2005) فاعتبرها حسب علم الاشتقاق (Etymologiquement) تدل على قصر بمعنى (Palais)، وهي مجموعة من الحصون ممتدة من جنوب المغرب الأقصى إلى الجنوب التونسي، وهي عبارة عن تجمعات صحراوية تم تشييدها قديما، تتسم بصفة الريفية على العكس من المدينة (Médina) التي تتسم بهيكل أكثر أهمية، كما تتوضح هاته

القصور غالبا على أرضية صخرية مرتفعة بغرض ذاتية الدفاع وكذا حفظا لمصادر المياه والتربة الخصبة.

أما المدينة (Médina) فيعرفها (Dorier-Apprill, 2001) على أنها تنتسب إلى المدينة العربية الإسلامية الكلاسيكية ، محاطة بجدار ومهيا بمباني دينية، وتتميز بهيكله متراصة ، مع طرق تتسم بالضيق والتعرج، مقسمة إلى أحياء مخصصة، مناطق سكنية شوارع تجارية (أسواق). وإضافة إلى ذلك حاول (Chaline. C, 1996) إعطاء خصائص عامة تميز المدينة العريقة:

أ -تركز جغرافي لنشاطات التداول والإنتاج في منطقة الأسواق

ب استمرارية الكثافة في النسيج المبني.

ج تيمومة الملامح الخارجية للإسلام مجسدة بأمان العبادة والتعليم

د -براعة في الاستجابة العمرانية والمعمارية لتقليل من إفراط الحرارة الصيفية (ضيق الشوارع ، وفرة المجالات المفتوحة الداخلية، السطح المستعمل كملحق).

اما فيما يخص التعريف بخصائص تطور المدينة الصحراوية، على غرار عمل بحثي مستفيض قام به (Kouzmey, 2007) قام بتقسيم هاته التطورات إلى ثلاث حقبة زمنية:

### ج- توضع القصور قبل الحقبة الاستعمارية:

يكون هذا التوضع على حساب القوافل التجارية المتنقلة عبر الصحراء، كما يمتاز بإدماج كبير مع العناصر النسقية (ماء/ واحة). أما بالنسبة للحراك السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي، فهو مركز داخل القصر الذي يتجاوز مع مصادر المياه وغابات النخيل

### د- المنطق الاستعماري في التعمير:

إنشاء مدن أو أحياء جديدة، منها ما هو مرتبط بالقصر ومنها ما هو معزول تماما، فنجم عن هذا تحول في المركزية، بحيث حافظ القصر على القوة الاجتماعية والاقتصادية، أما القوة السياسية فخرجت إلى ما تم تشييده من طرف المستعمر، وكذلك نميز نمو السكنات العشوائية وخروج السكان من القصر.

أما بالنسبة للمشيدات الاستعمارية فتوضعها لم يكن بالتماس مع مصادر المياه والغابات، وذلك لاعتمادها على مصادر أخرى للبقاء (اعتماد الثروات المنقب عليها وتطور التقنيات المحققة لرفاهية

الإنسان والمساهمة في استقراره بالمنطقة بشتى أنواعها). أما هجرة السكان للمدن الصحراوية فمصدرها الشمال لفرصة العمل واستغلال الثروات الباطنية، أما السكان القادمين من الجنوب فسعيًا للبحث عن العمل والاستقرار بحكم أنهم كانوا بدوا رحل.

### ه- منطقتي التعمير في زمن الاستقلال:

تطور السكنات العامة الجماعية والسكنات الفردية ، تطور أكثر للسكنات العشوائية ، تفهقر للسكنات العريقة ، تطور النشاطات والمرافق العمرانية، انتشار للمركزية، حيث تطورت إلى المواقع التوسعية المشيدة من طرف الدولة، فأصبحت تشكل أقطاب اجتماعية واقتصادية لا يستهان بها. أما هجرة السكان فمصدرها من الشمال والجنوب لتوفر الشروط المناسبة للاستقرار والعيش المهني. (Kouzmine. Y, 2007)

### ثانيا: توسع المدينة الصحراوية و نموها : ظهور أنماط حضرية جديدة

بقدر ما تأثرت المدينة الصحراوية بمدن الأخرى ، فإنها أيضا شهدت تحولات وتغيرات على نسيجها الحضري بفعل عوامل متتابعة عبر الزمان والمكان، كان لها تأثيرها الواضح في إعطاء أنماط حضرية جديدة لم تشهدها هذه المدينة سابقا، هذه العوامل يمكن إجمالها في:

1 -ارتفاع معدلات النمو السكاني.

2 -تساع المساحة و تنوع استعمالات الأرض.

3 -الآثار التقنية والعلمية.

أنتجت هذه العوامل الرئيسة ظواهر كانت هي الأخرى عوامل ثانوية في تأثيرها على تغيير الأنماط الحضرية، فخلال فترة زمنية معينة وفي مكان ما يظهر عامل رئيس تتضافر معه عوامل ثانوية لتعطي بالنتيجة نمط حضري معين، ثم في مرحلة زمنية أخرى يظهر عامل رئيسي آخر وتصبح بقية العوامل ثانوية، ومن ثم ينتج نمط حضري آخر وهكذا.

### 1- النمو السكاني

لمتغير السكان أثره على تشكيل المدينة إذ ترتبط خصوصية المدينة ومساحتها بعدد سكانها وتوزيعهم وكثافتهم وأنشطتهم الاقتصادية. والمدينة الصحراوية شهدت ارتفاع في معدلات النمو السكاني بفعل

عوامل الهجرة والزيادة الطبيعية للسكان. والهجرة التي شهدتها هذه المدينة لم يقتصر على سكانها الوطنيين فحسب وإنما ارتبط ذلك بعامل الهجرة الأجنبية نتيجة السيطرة الاستعمارية لفترات زمنية متباينة

### أ- الاستعمار وظهور النمط الحضري الأوربي:

خلال فترة تقدر بأكثر من قرن بالنسبة للجزائر مثلا أو عشرات من السنين، كما هو الحال في سوريا ومصر ولبنان مثلا، دخل العالم العربي في دوامة الاحتلال والاستعمار باستثناء الجزيرة العربية التي لم تتأثر بوطأة الاستعمار إلا هامشيا كما في عدن مثلا ، أو لفترة مؤقتة عند اكتشاف النفط على طول الخليج العربي. وصاحب هذا التواجد الاستعماري في العالم العربي انقلاب جذري في أوضاع وخصائص الحيز الحضري لم يشهده من قبل من خلال :

1. حدوث موجات مهمة من المهاجرين الاستعماريين الأجانب، ففي المغرب العربي، وفي سنة 1936 كان عدد المستعمرين الأجانب: الفرنسيون والإسبان والإيطاليون حوالي (2) مليون نسمة منهم 90% استقروا في المدن وأصبحوا يمثلون 45% من سكانها الإجماليين .
2. شهدت هذه المرحلة إنشاء الكثير من المراكز الحضرية ، ففي المغرب مثلا أنشئت مدينتا القنيطرة و الدار البيضاء، وهذه الأخيرة كانت مركز تجمع ريفي بحجم سكاني 20000 نسمة سنة 1900 ، أصبحت تضم 102000 نسمة سنة 1921 . وفي الجزائر كانت الحالة خاصة نظرا لطول فترة الاستعمار واقتارانه بهجرة قوية للمستعمرين الفرنسيين، شهدت إنشاء مدن صغيرة كثيرة خاصة خلال الفترة 1840-1851 ، كانت موجهة لأحكام السيطرة العسكرية على البلاد. هذه المدن تميزت بنمطها ونظامها الشبكي (أو الشطرنجي) بشبكات متعامدة مهيأة للتجهيزات العسكرية والإدارية.
3. بوجود هؤلاء المهاجرين الاستعماريين امتزج التخطيط والأشكال الجديدة ذات النمط الأوربي مع الأنظمة والأشكال التقليدية الموجودة مسبقا وبصفة عامة شهدت هذه الفترة ازدواجية في الأشكال الحضرية كما تم التعدي على المدينة الصحراوية وكان ابرز ذلك شق طرق واسعة وتمزيق النسيج التقليدي القديم وتحويل بعض الأحياء وتخصيصها للأوروبيين .

### ب- الزيادة السكانية والهجرة الريفية

شهدت المدن الصحراوية حالة تسارع في عملية التحضر، وبخاصة بعد فترة الاستقلال ، التي شهدت حركة بناء وتشبيد ضخمة وواسعة في معظم هذه المدن. وكانت هذه الأعمال تهدف بالأساس إلى توفير

حاجات ساكني المدينة من خدمات مجتمعية انعكست على تحسين الوضع الصحي والثقافي مما ترتب عليه ظهور زيادة في النمو الطبيعي للسكان. وقد اقترنت هذه الزيادة بحركة هجرة من الريف إلى المدينة بسبب التفاوت التنموي لصالح الأخيرة، لذلك اعتمدت معظم هذه المدن سياسات إسكانية عاجلة باستيرادها لأنماط جاهزة غربية في عمومها وفيها أصبحت المجتمعات التقليدية فاقدة للتوازن نتيجة الإدخالات التقنية والثقافية والعصرية. فعلى سبيل المثال، إن العواصم القديمة مثل بغداد والقاهرة ودمشق تطورت واتسعت بعملية إضافة الجديد إلى القديم فنتج عنها انقسام في تركيب المدينة ، وهذا لم يحدث في مدن حديثة العهد في الوطن العربي، كالكويت ومعظم مدن الخليج الحديثة التي لم تنشأ إلى جوار مدن قديمة عريقة بل أقيمت حديثاً على رمال الصحراء.

## 2- اتساع المساحة وتنوع استعمالات الأرض :

انعكست زيادة النمو السكاني للمدن الصحراوية على تعدد وتنوع الفعاليات والنشاطات التي يمارسها السكان ضمن الحيز المكاني للمدينة، مما اثر على زيادة مساحة المدينة الصحراوية واستعمالات الأرض فيها. تتعرض المدن القديمة الحديثة إلى ضغوط اقتصادية عمرانية نتيجة نموها الحديث والتطور في النقل والعمران الذي يؤدي إلى تغيير استعمالات الأرض في المدينة القديمة، وهو بحد ذاته مشكلة صعبة. المدينة تتوسع مع زيادة سكانها، يشجع ذلك تطور وسائل النقل مما ينعكس على تفعيل أنشطة الإنسان وفعالياته المنسجمة مع مرحلة تطوره، ولما كان الإنسان والمجتمع ذوي صفة عضوية منعكسة على التغيير الجاري في مدينته، فإن أساس هذا التغيير هو وظيفي بدافع تلبية حاجاته المتجددة والمتغيرة في الكم والنوع، بما في ذلك الخدمات المجتمعية على وفق المعايير المستجدة التي يفترض إن تنبثق من الفهم الواعي للواقع الاجتماعي للمدينة الصحراوية. فعلى سبيل المثال، بغداد بمساحة (101) كم<sup>2</sup> عام 1956 هي غير استعمالات الأرض في بغداد بمساحة (900) كم<sup>2</sup> عام 1997 وبسكان يزيد عددهم أربعة أضعاف ما كانت عليه هذه المدينة وهكذا الحال في مدن عربية أخرى.

وإذا القينا نظرة عابرة على نماذج الأنماط السكنية لمدينة بغداد، على سبيل المثال ، منذ نشأتها وعلى مدى تأريخها الطويل، نجد إن النمط السكني كان في الواقع نتاج مستوى التطورات الذي مرت به المدينة في مراحلها التاريخية المختلفة، بما يعكس تلبيته للحاجة السكنية في تلك المرحلة. ومن الجدير بالملاحظة ثبات النمط التقليدي للمحلات السكنية ( المعتمدة على الوحدة السكنية ذات الفناء الداخلي ) منذ مرحلة الخلافة العباسية واستمراره في المرحلة العثمانية، حتى بداية القرن العشرين. ثم بدأت تظهر الأنماط الأجنبية في



العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، ثم ظهور وانتشار الأنماط السكنية الحديثة في مناطق الضواحي الممتدة خارج المدينة القديمة. إذ تزيد مساحة الأجزاء الحديثة التي تعود للمرحلة المعاصرة على ثمانية أضعاف مساحة المدينة عام 1956.

وضمن مسارات التطور بزحف مركز المدينة مستحوذاً على استعمالات الأرض السكنية، حيث تحل الاستعمالات التجارية والخدمية محل الاستعمال السكني مع ما يترتب على ذلك من ازدواجية الصفة، إذ يتكون من جزأين غير متنافسين، وربما متكاملين، الأول تقليدي والثاني معاصر بحكم تخصص كل منهما في البنية الوظيفية و المعمارية و بما يساهم في التشكيل النهائي للمدينة.

### 3- الآثار التقنية و العلمية :

عزز التطور التقني و العلمي التمايز في النسيج الحضري للمدينة الصحراوية، و هو تمايز يغلب عليه الطابع الغربي لمجتمع تسيطر عليه الآلة، القانون الاقتصادي المادي النفعي، في استغلال وحدة المساحة بأكبر مردود ممكن، مع أرجحية الاستعمال التجاري والثقافي والتعليمي لاستعمالات الأرض في المدينة. يضاف إلى ذلك الأهمية النسبية في قطاع التشييد باعتماده على مواد بناء جديدة كالإسمنت و الطوب وهي في مجملها من نمط العمارات ذات الطوابق المتعددة المبنية على الطراز المعماري الأوربي، حيث ترتفع نسبة هذه الأبنية لحداتها خلال النهضة العمرانية الحديثة التي شهدتها المدينة الصحراوية منذ الثلاثينات، إضافة إلى التغيير في مواد البناء والتطور في وسائط النقل الذي يمثله أساساً دخول السيارة و قطار الأنفاق في النسيج الحضري، وما يتطلبه من شق الطرق داخل المدينة القديمة أو الأنفاق و الجسور المعلقة ومواقف السيارات ومن ثم تغيير مورفولوجية النسيج الحضري التقليدي، و بروز نمط حضري مختلف يعتمد على وجود أنظمة الحركة و الاتصال.

### ثالثاً : التواصل الحضاري للمدينة الصحراوية :

إن هذا البحث لا ينطوي على أي دعوة للعودة إلى الإطار العمراني التقليدي، و هو لا يعني أيضاً انفصلاً عن كل ما هو تقليدي وقبول كل ما هو عصري وحديث، فهي ليست دعوة إلى أزقة المدينة التقليدية في إطار الابتعاد عن الركب الحضاري للإنسانية، بل هي دعوة إلى التواصل الحضاري العربي الإسلامي في دعم خصوصية مدننا.

إن إعداد المخططات الأساسية للمدن الصحراوية قد تعرض للكثير من الانتقادات, حيث بدأ الشعور ينتمى باتجاه الحاجة إلى الرجوع إلى الطبيعة الإنسانية, و هذا لا يتعارض بالضرورة مع الحاجة إلى توفير المرافق و الهياكل الأساسية الحديثة التي تنتهي بالشكل العمراني والحضري للمدينة.

إن مواصلة العالم العربي في استيراد أشكال وأنماط حديثة وغريبة بأفكار وتصاميم مغايرة ومختلفة, قد أوجد تكويناً هيكلياً وأنماط حضرية متنوعة بين الحديث والقديم. فالنمط الحضري الحديث أصبح يتميز:

- الفضاءات المفتوحة الواسعة نتيجة التكوين العام للحى السكني الحديث بسبب دخول السيارة, بالإضافة إلى الفضاءات المفتوحة المتروكة في مقدمة الوحدات السكنية وحولها كالحدائق, تعد من الخصائص المميزة للحديث عن القديم.

- إن عدم التوازن المتكون بين الفضاءات والأبنية تكون نتيجة سعة الفضاءات المفتوحة بالقياس مع حجم وكتل المباني و نسبها, هذه الخاصية تعطي الفصل القوي بين كتل المباني والضعف في التماسك أو الربط بين الوحدات السكنية, لذلك فإن الوحدة والتكامل بين الدور والمساحات المفتوحة المحيطة, غير موجود بشكل واضح على صعيد المستوى العام للحى.

- إن احد أهم القيم السائدة ضمن الحى الحديث هو النسق الواحد المنكرر على الرغم من إن كل حى قد يتضمن أكثر من نموذج تصميمي, لكنه لم يكن كافياً للتنوع الجمالي المطلوب, وتسوء الحالة باتجاه الرتابة و الملل وبخاصة عند تكرار النموذج نفسه على جانبيين متقابلين في شارع ما.

إن تلك العناصر الجمالية التي نحس بها ضمن النمط الحضري القديم التقليدي اعتمدت الإبهار الدراماتيكي المعتمد على التغير المفاجئ في عناصر الفضاء وهيئة البناية, هذه العناصر مفقودة في النسيج الحديث للأحياء أو أنها غير مميزة بتلك الدرجة من الوضوح, لكون الفضاءات المفتوحة واسعة تطلبها وجود السيارات وسعة الحدائق الخضراء المحيطة بالوحدات السكنية, مما أدى إلى عدم توازن في التعبير المطلوب والانتقال بين كتل المباني والفضاءات المحيطة بها.

ومن الناحية المناخية فإنها تحتاج إلى كثير من الدراسة ضمن الأحياء الحديثة التي أخفقت في حل كثير من الجوانب التي لا تتلاءم و الظروف المناخية المحلية.

إضافة إلى كل هذه المتغيرات الجوهرية في النسيج الحضري للمدن العربية، فإنها عرفت أيضا ظاهرة خطيرة أثرت وما تزال تؤثر في مورفولوجية المدينة الصحراوية، وهي ظاهرة التجاوزات على استعمالات الأرض حيث أصبحت ظاهرة واضحة في المدينة العربية، إذ نجدها تشكل حزاما حول المدن الكبيرة مثل بغداد ، وتحيط بكل من دمشق و حلب من جهتها الغربية، في حين أنها تتوغل في داخل النسيج الحضري القائم في مدن تونس و الجزائر و كذلك في مدن مصر و المغرب .

و مع تطور المدينة برزت ظاهرة جديدة أخرى أثرت على البنية الاجتماعية للمدينة وهي ظهور أحياء سكنية قائمة على أساس اقتصادي بدلاً من التوزيع السكاني الذي كان سائداً، حيث تم توزيع المساكن أو قطع الأراضي على السكان وفق متغيرات المهنة أو الوظيفة ، مما أوجد بيئات سكنية نمطية معمارياً واجتماعياً الأمر الذي أشاع ظاهرة الاغتراب ومن هنا ، يمكن تفسير تنافر أو عدم تكامل الأحياء الحديثة عموماً لافتقادها التماسك العضوي بين مكوناتها. إن ذلك يعني إن العضوية في التخطيط كانت أكثر توفيقاً في تلبية تطلعات مجتمع المدينة من النمطية في التخطيط الذي تعتمد مدنها، وهو في جوهره مظهر غريب عن مسار تطورها وعن مجتمعاها.

لقد ارتكزت المدينة الصحراوية في صيرورتها على البنية الاجتماعية التي تتسم بالاقتراب وما ينطوي عليه من ألفه . وكانت هذه البنية، التي هي عبارة عن نسيج متماسك، قد نتجت عن طبيعة التطور العضوي الذي تتسم به المدينة الصحراوية، وهو تطور تراكمي انطلق من الداخل إلى الخارج على أساس المورفولوجيا الاجتماعية. فيما تقوم البنية غير العضوية على أساس التطبيق الوظيفي، فالأول يستند على العلاقات الإنسانية في حين يقوم الثاني على أساس العلاقات الوظيفية وشتان بين الاثنين. فالعلاقات الإنسانية تقود إلى بنية حضرية اجتماعية متماسكة تتميز بالحيوية، حيث تزداد نسبة ارتياد الفضاءات الحضرية ومن ثم الحضور الاجتماعي الذي يعني الأمان والطمأنينة. أما ارجحية العلاقات الوظيفية فأنها تذهب إلى التفاصيل وقيام المناطق الوظيفية (مناطق سكنية، صناعية، تجارية ..... الخ). وهذا يعني سلوك إجرائي في أوقات معينة من قبل الإنسان في عملية تنظيمية لاحتواء الفعاليات والنشاطات المختلفة بحسب متطلباتها المكانية. الأمر الذي يقلل من نسبة ارتياد هذه المناطق ومن ثم انحسار التلاقي وغياب الحضور الاجتماعي، التي توجي للفرد بالعزلة وفقدان الأمان، ولذلك لا يتحقق التفاعل الاجتماعي الذي هو أساس الاندماج والانخراط في الحياة الاجتماعية المشتركة. ومعلوم انه كلما ازدادت عزلة الفرد أدى ذلك لأصابته بالاغتراب والسلبية. وهذا يعود بنسبة كبيرة منه إلى عدم الإطلاع ومعرفة واضعي المخططات

الأساسية لهذه المدن للبيئة ميدانيا، وهم على الأغلب من الأجنب في دراسة خصوصية المنطقة والحاجة الفعلية للسكان بهدف إيجاد مدن تنتمي إلى واقعنا وظروفنا.

### خلاصة:

إن واقع المدن الصحراوية من ناحية التخطيط العمراني في هذا الوقت، لا نستطيع مراقبة التغيرات التي طالت الإطار العمراني بشكله الطبيعي، سوى الخروج بنتيجة واحدة أنها قامت على أساس "الحتمية الهندسية" التي تعني هيمنة الهندسي على المكاني. إن الحتمية الهندسية تعد أطرها العمرانية معطاة مسبقاً، وما على الإنسان سوى الانطواء تحتها والتكيف لفضاءاتها الحضرية، بمعنى آخر تجعل الحتمية الهندسية للإنسان كائناً سلبياً لأنها تسلبه خياراته كلها. انه نمط يتسم بالطابع القسري حيث الرتبة والنمطية والتنطبق الوظيفي الذي يفرز أجواء معمارية وتخطيطية لا تتسجم وعضوية النسيج الاجتماعي لسكاني المدن، الذي جاؤا بتقليد وقيم اجتماعية لا تتوفر عناصر أدائها في النماذج الغربية، وانه مستمر التأثير ما لم تبذل جهود لإعادة تفهم أكثر لطبيعة ما يجب أن يكون عليه تخطيط المدينة الصحراوية. إذ ينبغي على المخطط الأساسي أن يستوعب الواقع متوجهاً "لتنظيمه مستقبلاً"، على أن يبرمج هذا المستقبل انطلاقاً من مؤثرات النمو السكاني والصيغ المطلوبة لتعديل توزيعهم وأنشطتهم بما يضمن تنظيم وتطوير الحياة الاجتماعية بالاستناد إلى موازنة استعمالات الأرض وأنظمة الطرق والسكن والخدمات المجتمعية والتحتية باستيعاب المتغير الإقليمي للمدينة.

إن ذلك يعني إن على المخططات الأساسية للمدينة الصحراوية المعاصرة إن تمتلك حداً معيناً من العضوية اللامركزية التي تستند إلى استيعاب مجتمعها، أي مستوعبة لمنطلقات الإنسان المعاصر المادية والمعنوية والعلمية بما يقلل من غربته المتزايدة في أحياء المدينة. وبذلك تحتاج المدينة الصحراوية إلى مخططات أساسية وممارسات تخطيطية تستند إلى استيعاب واقع الحال وعوامل تشكيله وتحديد التوجهات المطلوبة اجتماعياً وعمرانياً الأمر الذي يتطلب أن تكون هذه المخططات والممارسات شاملة مرنة ومعتمدة على معايير معرّبة قدر المستطاع (كامل الكناني.2006).

## الفصل الثاني:

### التوسع العمراني و خصائصه

**مقدمة**

عرف القرن العشرين بأنه عصر التحضر وتوسع المدن، ففيه اتسعت المدن اتساعاً غير مسبوق وإذا كانت تجربة التوسع الحضري في العالم المتطور تدريجية وإيجابية ومنضبطة في كثير من جوانبها وفي مده طويلة فإنها سريعة وفجائية وتلقائية في البلدان النامية.

الاهتمام بالجانب العمراني وتخطيط وتنظيم المدن يحظى باهتمام بالغ من جميع الجهات لأنه يساهم في إظهار جماليات المدن عبر المساحات الخضراء المنظمة والموزعة، إضافة إلى تخطيط تلك المدن لتتناسب مع واقع كل مدينة وطبيعتها، وتوزع المباني السكنية وفق تصورات معينة لنصل بالنتيجة إلى مدن منظمة تراعى فيها التوسعات المستقبلية إضافة إلى تدارك المشكلات البيئية والتي تكون مدروسة عند قيام مثل هذه التجمعات أو التوسعات (هيثم.ع. 2009).

اقترن التوسع العمراني للمدن بالزيادة السكانية و اتساع الرقعة التي تشغلها المدينة و يعتبر التضخم الكبير للمدن هو المشكلة الأصعب لأن القاعدة الاقتصادية في أكثر المدن غير قادرة على التعامل مع المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التضخم و سبب هذا التضخم هو الهجرة من الريف إلى داخل المدينة أو بسبب الهجرة من الخارج (اللجوء و النزوح ) و بدأ هذا التوسع في الريف القريب من المدن و الذي يعد الرئة التي تتنفس منها المدينة وتحصل منه على أكبر المصادر الزراعية وظاهرة تضخم المدن مشكلة اهتم بها المختصون في الاقتصاد والتخطيط العمراني والسكان والهندسة المعمارية .

**أولاً: مفاهيم أساسية:****1- الامتداد العمراني**

وهو عملية استغلال العقار الحضري بطريقة مستمرة نحو أطراف المدينة وهو أيضا عملية زحف النسيج نحو خارج المدينة سواء كان أفقياً أو رأسياً وبطريقة عقلانية .

و تتكون الامتدادات الحضرية أو العمرانية عندما تنمو المدينة حول ما يحيط فيها من مناطق ريفية ذات استعمالات مختلطة في الحافة الحضرية الريفية حول المدن، إذ يمكن ملاحظة تراجع الريف بالقرب من المناطق المعمورة حديثاً في المدينة، وتراجع المدينة كلما نبتعد عن مركزها ونتوغل فيما يحيط بها من مناطق ريفية (HALL.P.1998) .

### • أشكال الامتدادات الحضرية:

- الضواحي: الضاحية نواة حضرية قد تكون واقعة ضمن الحدود البلدية للمدينة أو خارجها بمسافة يسهل الوصول إليها وترتبط الضواحي بالمدينة المركزية بروابط اقتصادية واجتماعية وثقافية قوية. كما ترتبط مع المدينة المركزية عبر طرق ومناطق غير زراعية أو مناطق حقول ويمارس فيها أنشطة اقتصادية مختلفة مما جعل عددًا من الباحثين يطلقون عليها منطقة الوظائف. إن ظهور الضواحي في المدن جاء نتيجة لاستهلاك الأرض والجمعيات التعاونية للإسكان كان يتركز عند أطراف المناطق المبنية، وعند توزيعها واستثمارها تظهر الضواحي على أشكال استطلاعات حضرية أو على شكل نويات حضرية متناثرة ضمن إقليم زراعي أو خال غير مستغل. كما أن هنالك أنواع كثيرة من الضواحي إلا أن أكثرها شيوعا هي الضواحي السكنية والصناعية.

### - التوابع الحضرية:

هي مجموعة من المراكز الحضرية تحيط بالمراكز الحضرية الكبرى ويمكن تقسيمها إلى مراتب حجمية على أساس المدن التابعة لعدد سكانها إلى توابع صغيرة ومتوسطة وكبيرة. وما مدن الحدائق المحيطة بلندن والمدن المحيطة بباريس ونيويورك إلا نماذج لتلك المدن. من صفات مدن التوابع:

- حاجتها الشديدة للمدينة المركزية على الرغم من استقلالها عنها في كثير من الخدمات التي لا يمكن أن توفرها لسكانها لظروف اقتصادية ومكانية.
- تبتعد مدن التوابع عن المدينة المركزية بشكل عام إلا انه مع ذلك فان قسمًا منها يقترب أحيانًا حتى يكاد يلتصق بالمدينة الأم.
- مدن التوابع اكبر من الضواحي السكنية والصناعية وتقدم نشاطات عمرانية وخدمية أكثر من الضواحي.
- هنالك توابع صناعية يعمل اغلب سكانها في النشاط الصناعي على الرغم من حاجتها لسد الخدمات في المدينة المركزية.
- هنالك توابع ترفيهية يقضي فيها السكان القادمون من المدينة المركزية أوقاتهم في الراحة والاستجمام.

**2- الزحف العمراني :**

هو مفهوم عام متعدد الوجوه يُشير إلى توسع مدينة ما وضواحيها على حساب الأراضي والمناطق المحيطة بها. تؤدي هذه الظاهرة إلى تطوير المناطق الريفية المجاورة للمدن الكبيرة تدريجياً وزيادة كثافتها السكانية شيئاً فشيئاً، كما تُساعد على رفع مستوى الخدمات فيها وتتسبب بانتشار استخدام السيارات ووسائل النقل الحديثة بها على مستوى أوسع.



الصورة رقم 01: مثال على الزحف العمراني أو تمدد المدن في مدينة سان خوسيه بكاليفورنيا. (المصدر:..wikipedia. 2011)

**3- الإستهلاك المجالي في المدينة:**

إن لاستهلاك المجال له علاقة بالتغيرات والتحولات التي تعرفها الحاجيات السكانية حيث أن هجرة السكان إلى المدينة تؤدي إلى زيادة الطلب على المساكن والتجهيزات والعمل، وهذا ينتج مجالا حضريا أكثر اتساعا مما يؤدي إلى استهلاك المجال لتلبية لهذه الحاجيات .

**4- التهيئة العمرانية في المدينة: مفاهيم عامة:**

تشمل كل التدخلات المطبقة في الفضاء السوسيوفيزيائي من أجل ضمان تنظيم سيره الحسن و كذا تتميته كإعادة الاعتبار، التجديد، إعادة الهيكلة، التوسع العمراني. يحمل مفهوم التهيئة مدلولاً كبيراً يظم كل الأعمال الضرورية لسياسة عمرانية هدفها المحافظة على المدينة ككائن حي موحد يتعايش فيه الجديد و القديم بصفة منسجمة و حركة دائمة ترتقي بها إلى مستويات ذات نوعية مقبولة، و تعتمد التهيئة العمرانية على البرمجة و التخطيط كعنصرين أساسيين هدفهما توجيه و مراقبة التوسع الحضري، فهي مجموعة من الأعمال المشتركة الرامية إلى توزيع و تنظيم السكنات، الأنشطة، البنايات، التجهيزات و وسائل الإتصال على إمتداد المجال.



**5- الكثافة في المدينة: مفاهيم عامة:**

**أ- الكثافة السكانية:** ويمكن معرفتها من خلال عدد السكان القاطنين في الهكتار الواحد وهي تعبر عن مدى وجود الاكتظاظ ويرمز لها بالنسمة / الهكتار .

**ب- الكثافة السكنية:** ويمكن معرفتها من خلال عدد المساكن الموجودة في الهكتار الواحد ويعبر عنها بالمسكن / الهكتار بحيث تكون كبيرة إذا كان التوسع رئيسي كالسكنات الجماعية وتكون منخفضة نسبياً في السكنات الفردية .

**6- التكتيف العمراني في المدينة: مفاهيم عامة:**

تعتبر عملية التكتيف استهلاك للمجال وهذا من خلال استغلال الجيوب العمرانية الشاغرة الموجودة داخل النسيج العمراني، وهي تتمثل في رفع قدرة المدينة و ذلك بزيادة عدد الطوابق وكذا زيادة الإطار المبني للوصول إلى مدينة ذات كثافة معقولة.

**ثانياً: التوسع العمراني في المدينة:**

هو انتشار الأشكال العمرانية التي ترتبط مع التجمعات الموجودة من قبل، ويجب أن تكون هناك استمرارية لكي نستطيع الحديث عن التوسع، و هو عملية مرتبطة للبحث عن الأشكال المادية للأجوبة المطروحة بالنسبة للطلبات الجديدة من مساحات السكن، العمل، التجهيزات، الترفيه. . الخ ، و الهياكل من حيث البرمجة، التموضع والتنظيم.

لقد عرف (هربر و كوتمان- 1967 Herper and Gottman -) عملية التوسع الحضري بالانتشار والامتداد خارج الحدود الموضوعية للمدينة، أي توسع الهيكل الحضري للمدينة وانتشاره دون التقيد بحدود المناطق التي حدثت فيها تلك العملية.

وعرف الدكتور (عبد الرزاق ع1977). مصطلح التوسع الحضري "ليشمل ميل السكان للاستقرار في المدن من جهة وتوسع حجوم تلك المدن من جهة أخرى ولاسيما المدن الكبيرة، وقد تكون هذه العملية قد تمت بشكل عشوائي غير منظم أو بشكل علمي ومخطط".

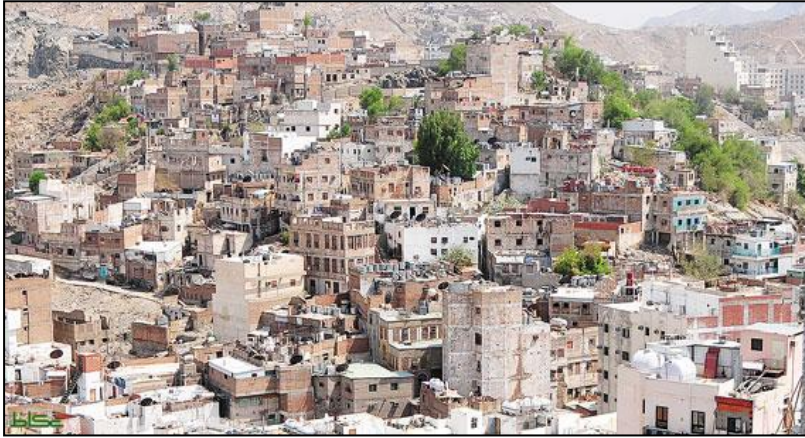
**1- أشكال التوسع الحضري في المدينة:**

تعددت وجهات نظر المختصين في تخطيط المدن حول أشكال التوسع الحضري حيث أكد بعضهم شكلين هما التوسع الأفقي الذي يسود في المدن الواقعة في المناطق السهلية والمحاطة بالمناطق المكشوفة والتي لا توجد فيها محددات طبيعية أو بشرية تحد من تلك العملية والتوسع العمودي السائد في المدن

الحديثة ذات الكثافة السكانية العالية أو التي توجد فيها محددات طبيعية أو بشرية تحد من توسعها الأفقي.

بينما يرى آخرون إن هنالك ثلاثة أشكال رئيسة للتوسع الحضري هي:

أ- التوسع العشوائي: هو الامتداد العمراني للاستعمالات الأرض الحضرية، من دون خطة سابقة أي كيفما يشاء توقيع هذه الاستعمالات لمجرد وجود عوامل تساعد في وجود و إقامة تلك الاستعمالات وهي تتخذ أشكالاً عديدة.



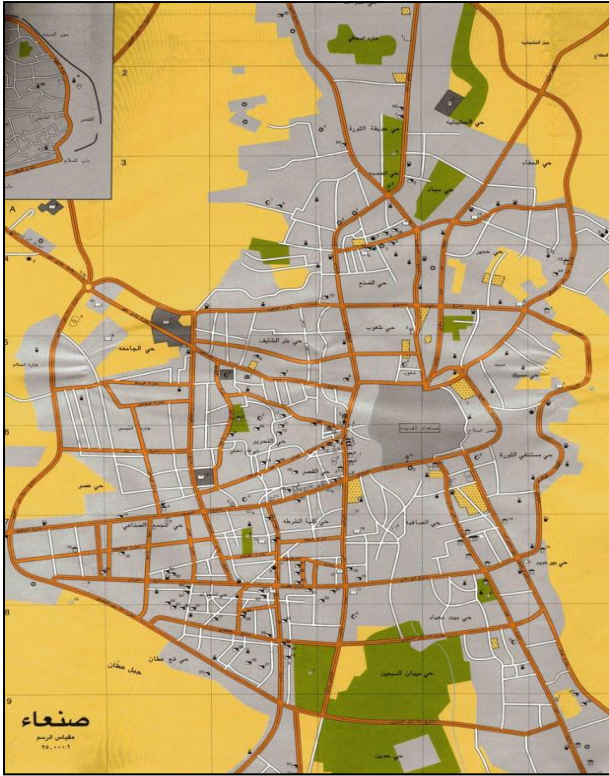
الصورة رقم 02: مثال على التوسع العشوائي في إحدى المدن السعودية. (المصدر: 2011.www.okaz.com.sa1)

- الشكل التراكمي: هو أبسط نمو عرفته المدينة ، يتم بملأ مساحات داخل المدينة أو البناء عند مشارفها وأطرافها، إذ كان سعر الأرض في مركز المدينة مرتفعاً مقارنة بأطرافها حيث تنمو المدينة بشكل حلقات دائرية الواحدة تلو الأخرى وخير مثال على ذلك التوسع الحلقي الدائري لمدينة موسكو الكبرى، تراكم معظم النشاطات و المرافق في وسط المدينة.



الصورة رقم 03: مركز مدينة موسكو المتراكم (المصدر: 2011.forum.arabia4serv1)

- **التوسع المتعدد النوى:** هو ظهور مدينة حديثة بالقرب من أخرى قديمة ثم تندمج هذه المدن مكونه مدينة كبيرة (متروبوليتانية).



الصورة رقم 04: مدينة صنعاء و الأقطاب المتعددة الانوية (المصدر:..wikipedia. 2011)

- **التوسع المتدرج:** هو التوسع على شكل قفزات متتالية الهدف منها إنشاء مجمعات حضرية غير متصلة عمرانيا بالمدينة المركزية، وإنما هناك مناطق خالية تفصل بينها وبين المدينة المركزية.



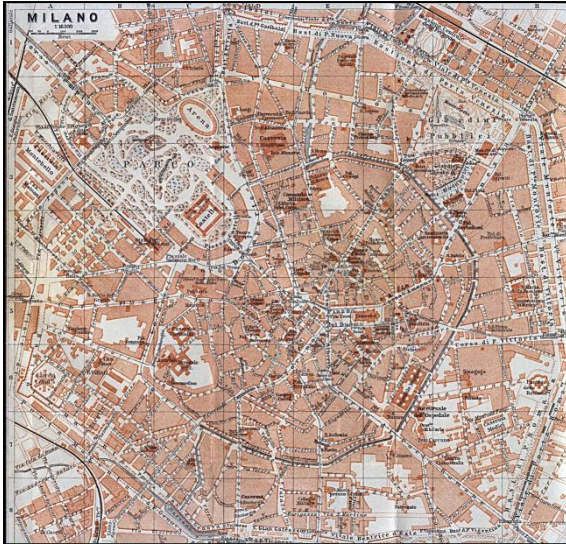
الصورة رقم 05: مدينة مصدر- أبوظبي و التوسع المتدرج (المصدر: 2011. http://multqa.ae)

### ب- التوسع الخطي أو الشبكي:

- ويتخذ هذا النواح من التوسع الحضري شكل أشرطة ممتدة من مركز المدينة نحو الخارج مع امتداد طرق المواصلات.



الصورة رقم 06: مدينة الرياض- السعودية و النمو الخطي (المصدر:..wikipedia. 2011)



**ج- التوسع المحوري:** يمتد هذا التوسع أيضا مع خطوط النقل والمواصلات وقد تترك فضاءات واسعة بين تلك الامتدادات، ويشبه هذا النوع من التوسع الشكل الخطي أو الشبكي إلا أن الاختلاف بينهما هو ان التوسع الشبكي يكون شكلا نجمياً مع خطوط النقل والمواصلات.

الصورة رقم 07: مدينة ميلانو - إيطاليا و التوسع المحوري (المصدر: multqa.ae.2011).

#### د- التوسع المخطط:

يتم هذا الشكل من التوسع عن طريق تتدخل الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في توجيه التوسع الحضري وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق والخدمات العامة التي تهدف إلى عدم ظهور التجمعات السكنية المتدهورة ولتوفر السكن المناسب واللائق للسكان مع مراعاة ظروف المدينة الطبيعية والبشرية (الاقتصادية والاجتماعية) حيث توضع خطة منسقة مدروسة الأبعاد للتوسع الحضري للمدينة.



الصورة رقم 08: مخطط امتداد مدينة القاهرة - مصر (المصدر: m3mare.com.2011).

**ثالثاً: مراحل نمو المدن: مفاهيم عامة:**

لقد مرت المدن عبر التاريخ بعدة مراحل أسهمت كلها في إعطاء صورة واضحة عن فترات نموها واهم سماتها وعيوبها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

**1- مدينة النشأة (ما قبل الحضري):**

ويقصد بها المدينة في فجر قيامها وتتميز بها بانضمام بعض القرى إلى بعضها البعض واستقرار الحياة الاجتماعية إلى حد ما، وقد قامت هذه المدن بعد اكتشاف الزراعة واستئناس الحيوان وقيام الصناعات اليدوية البسيطة واكتشاف المعادن.

**2- مدينة المجتمع الحضري:**

وتمتاز هذه المدينة بوضوح التنظيم الاجتماعي والإداري والتشريعي حيث تنتشر فيها التجارة وتتسع فيها الأسواق وتتوسع الأعمال والوظائف والاختصاصات بقيام المؤسسات والمدارس والهيئات.

**3- المدينة الرئيسية:**

وتعرف بالمدينة الأم، حيث يتكاثف فيها السكان بشكل فوق العادي وتتوفر فيها الطرق السهلة وتربطها بالريف شبكة من المواصلات وتنفرد بمميزات خاصة كالتجارة أو الصناعة، وقد تكون هذه المدينة عاصمة الإقليم.

**4- المدينة العظمى:**

وتضم محيطها عددا من المدن الصغرى وتتميز بالاتساع في الحيز والمجال والتخصص الدقيق في الأنشطة والخدمات، وقد تكون هذه المدينة عاصمة لدولة.

**5- المدينة المتسيدة:**

وتعد مدينة عقدة اقتصاديا ومركزا للقوة السياسية في الدولة حيث تكتظ بالسكان وبالأنماط المعيشية المختلفة مما يضطر بعض السكان للهروب من وطأة الحياة فيها.

**6- المدينة المنهارة:**

وهو الشكل النهائي للنمو الحضري في المدينة التي تعاني من سوء التنظيم في معظم مجالاتها وذلك بسبب وجود كل أنشطة الدولة فيها ويتوقع لها أن تضمحل أو تموت بعد هذا الانهيار، والمقصود بالموت هنا هو الخراب والفساد وليس الفناء.

ومما تجدر الإشارة إليه أن التطور التكنولوجي قد أدى إلى أن المدن تأخذ في نموها وامتدادها بعدا جديدا... واختفى المسطح كدلالة وحيدة على النمو والامتداد، حيث لم يعد المنزل المكون من طابق واحد أو طابقين هو أساس بناء المدينة، فقد ظهرت ناطحات السحاب في كثير من المدن كما في نيويورك وشيكاغو وأصبحت توجد إلى جانبها أنفاق تحت الأرض يتحرك فيها الناس والقطارات كما توجد في بعض المدن موصلات معلقة مثل اليابان تشترك مع ناطحات السحاب والأنفاق في إيجاد أبعاد مختلفة لنمو المدن الحديثة التي أصبح لها حجم وليست مجرد مساحة وأصبح نموها رأسيا.

وعلى الرغم من أن نمو المدينة المعاصرة لم يعد وفقا على المحور الأفقي فإن النمو الأفقي للمدن في العصر الحديث قد اتسع أيضا إلى درجة ليس لها مثيل وأصبح ثمة تباين واضح في خط أفق المدن ، ففي المنطقة الوسطى من المدن التي تمثل قلب مدينة اليوم ومحور الحياة فيها توجد أعلى المباني وأكثرها ارتفاعا وتعددا في الأدوار من ملامح هذه المنطقة المركزية أنها تجتذب أكبر قدر من المكان والاستثمارات في البناء أو التجارة أو المؤسسات المختلفة ولقد أدى هذا التضخم المركزي إلى التوسع والخروج إلى الأطراف في محاولة توسع أفقي.

#### رابعا: اتجاهات النمو في مدينة اليوم:

ازدادت أهمية المدن كمسكن للإنسان على حساب الريف في العصر الحديث وخاصة بعد انتشار الصناعة، وأصبح سكان المدن يشكلون نسبة كبيرة من سكان العالم وعلى الرغم من أن نسبة سكان المدن قد تصل إلى 85 بالمائة تقريبا كما هو الحال في إنجلترا وويلز، حيث يوصف المجتمع فيها عادة بأنه مجتمع متحضر، فإن كثيرا من الدول لا تزال نسبة سكان المدن فيها أقل من ذلك بكثير وخاصة في الدول النامية والمتخلفة، كما أن درجة التحضر تختلف بين الأقطار المتقدمة ذاتها وبيئتها وبين الدول النامية.

#### 1- المدن المليونية :

لقد ازدادت بعض المدن في أحجامها كثيرا حتى وصل بعضها إلى ما يسمى بالمدن المليونية، ففي عام 1950 كانت المدن المليونية تقدر بحوالي 80 مدينة ثم ازدادت تلك المدن عام 1960 إلى 120 مدينة يسكنها 285 مليونا يشكلون قرابة 10% من سكان العالم... و تظهر لنا الـ 25 مدينة مليونية الأولى في العالم عام 1950.. ومع حساب معدل الزيادة في النمو لكل مدينة على حده ظهرت 50 مدينة مليونية الأولى عام 2000 و نستطيع استنتاج ما يلي:

- وفق معدل الزيادة تبقى 15 مدينة فقط من عام 1950 متصدرة الأولوية حتى عام 2000 وإن اختلفت في الترتيب العددي.
- التراجع الواضح في ترتيب المدن والمجتمعات المدنية ( لندن، مجمع الرين، الرور، باريس، شيكاغو، موسكو، ميلانو، فيلادلفيا) والتي تقع في دول متحضرة بما يعطي دلالة على تنمية هذه المدن مبكرا إلى وضع حلول مختلفة بما يتناسب مع واقعها للحد من هذا النمو... وفي المقابل المضاد نجد التقدم الواضح في ترتيب المدن (مكسيكو سيتي، ساوباولو، القاهرة، بكين، سيفول، جاكرتا، كراتشي، طهران، دلهي) والتي تقع أغلبها في دول العالم النامي حيث ضعف التخطيط العام لمجابهة النمو المتزايد من ضغوط الهجرة والمواليد.

## 2- المجتمعات المدنية:

أدى النمو العمراني وامتداد المناطق المبنية في حالات كثيرة إلى اتصال أكثر من مدينة أو وحدة حضرية معاً، وقد أطلق عليها هذا اللفظ لارتباط مصطلح المجمع الحضري في الذهن بالضخامة سواء في المساحة أو عدد السكان، وكان أكبر المجتمعات الحضرية هو مجمع لندن الكبرى فمئذ القرن السابع عشر التحمت كل من لندن و وستمنسر في كتلة سكنية واحدة تمتد فيها الشوارع بلا انقطاع ثم ما لبثت مدينة لندن أن ابتلعت في نموها حوالي 12 مدينة أصبحت داخله في نطاق لندن الكبرى.

## خامساً: الظواهر المصاحبة للنمو الحضري:

### 1- ظاهرة الاستقطاب الحضري :

هي مجموعة من الظواهر التي تنشأ في منطقة معينة تتمتع بمميزات جغرافية واقتصادية واجتماعية و إدارية بشكل يكسبها خاصيتي الجذب والتأثير في المناطق المحيطة بها (القابلة للاستقطاب) بحيث يجعلها تتجه إليها دائماً.

وتعاني مثل هذه المنطقة من تركيز في المكان وتكدس في أنشطة الإنتاج والخدمات وينجم عن ذلك تأثيرات اجتماعية واقتصادية وجغرافية وإدارية في كل من مركز الاستقطاب والمناطق المستقطبة على حد سواء.

وتظهر أشكال الاستقطاب حسب إمكانيات وظروف مركز الاستقطاب في الأحوال الآتية:

✓ **استقطاب تكنولوجي:** فحيث تظهر المستحدثات التكنولوجية تتوافر عناصر جذب السكان

كالعامل والتعليم والعلاج وغيرها من مظاهر التقدم الحضري.

- ✓ **استقطاب جغرافي:** ويساعد ذلك قيام بعض الصناعات التي تعتمد على المميزات الجغرافية التي يتمتع بها المكان كوجود المواد الأولية وتوفر الإمكانيات المادية والبشرية ووسائل النقل...الخ.
- ✓ **استقطاب سيكولوجي:** ويرتبط هذا الشكل من الاستقطاب بالمزايا التي يضيفها المكان على نفسية الأفراد الذين يقصدونه فهناك مناطق تشجع الأفراد على الانتقال إليها.

## 2- ظاهرة الاحتقان الحضري :

هو النمو غير المتزن للأبعاد المؤلفة للهيكل البنائي للنمط الحضري للمدينة بحيث تضعف الفاعلية الوظيفية الحيوية للمؤشرات الدالة عليها. فهو تأثير مترتب على حالة الاستقطاب الحضري، فيزداد معدل النمو السكاني بنسبة تفوق زيادة الإسكان والخدمات والمرافق بحيث تعجز المدينة من توفير المتطلبات المعيشية للسكان الآخذين في التزايد سواء عن طريق الهجرة المؤقتة أو الدائمة أو عن طريق التوالد. عندئذ تصل المدينة إلى الحالة التي عبر عنها لويس مفورد بمسمى المدينة المنهارة، ويقاس الاحتقان الحضري بمعدل التزاحم السكني فرد/ غرفة ، كلما كان معدل شغل الأفراد في الغرفة الواحدة كبير كلما زادت المشاكل الاجتماعية و الأسرية وانتشرت الآفات الاجتماعية نتيجة لسلوكات الأفراد الناتجة عن ضيق المجال و العكس صحيح.

## 3- ظاهرة التطفل الحضري:

وهذه الظاهرة تنتج عند تقارب مواضع المدن أو المناطق العمرانية الصغيرة من مدينة كبرى... فيلاحظ إن المدينة الصغيرة تعناد تدريجيا على إمكانات المدينة الكبيرة ومواردها حتى تعتمد عليها كليا في وسائل معيشتها ويحدث شبه اندماج حضري غير إن تلك المدينة الصغيرة تظل مستبقية لشخصيتها الاجتماعية والاقتصادية التي لا تتواءم مع المدينة الكبيرة والمتمثلة في سكانها ومبانيها مما يسبب تشوبها حضريا للمدينة الكبرى.

## 4- ظاهرة التفاعل الحضري:

وتحدث هذه الظاهرة نتيجة لمجموعة علاقات وروابط مستمرة تؤثر على الهيكل العام للمناطق المنفردة المتباعدة بالمدينة بحيث تجعلها تتدمج اندماجا كليا في المدينة الكبيرة وتذوب فيها مغيرة تماما من شخصيتها ووظيفتها وتتحول إلى واحدة من إحدى المجاورات أو الأحياء السكنية بالمدينة. إلا أن ذلك ربما يزيد الإجهاد الحضري الذي تتحمله المدينة في مراحل نموها غير المنظم.



**5- ظاهرة المدينة المهيمنة:**

هي ظاهرة تتمثل في تركيز نسبة كبيرة من السكان في مدينة كبيرة أو مدينتين كبيرتين في الدولة الواحدة أو سيطرة هذه المدينة أو كليهما على ظهيرها البشري وما يحويه من مراكز حضرية مغيرة. ويعد مقياس الهيمنة ابسط المقاييس للحكم على الحجم النسبي للمدينة المهيمنة في القطر بالمقارنة مع المدن الثلاث التي تليها في الحجم، ويعتمد على تقسيم عدد سكان أكبر مدينة في الدولة على مجموع عدد سكان المدن الثلاث التي تليها، فإذا كانت النتيجة تساوي واحدا صحيحا فذلك يعني بأن عدد سكان المدينة الأولى يعادل مجموع عدد سكان المدن الثلاث التالية.

**سادسا: الجذب السكاني وعوامله:**

وضحنا أن الاستقطاب الحضري لمدينة ما هو بسبب تفوقها في أحد المجالات المعيشية الهامة عن المدن الصغرى المحيطة بها.

ويرجع التفوق المعيشي للمدينة بأن تنال اهتماما استثماريا خاصا أو تتمتع بطبيعة متميزة تؤدي إلى هجرة السكان من المناطق المحيطة إلى تلك المدينة وتوفدهم سواء لإقامة مؤقتة أو دائمة.

وقد تبين أن هناك علاقة بين الهجرة والتركيب السكاني حيث اتضح أن:

1. الأفراد من سن العشرين إلى الثلاثين يهاجرون في العادة أكثر من فئات السن الأخرى لأنهم يكونون قادرين على تحمل أعباء السفر.
2. كلما زادت المسافة بين مكاني الهجرة زادت نسبة المهاجرين الذكور عن الإناث وبذلك تصبح نسبة النوع من البلد المهاجر إليه في صالح الذكور.
3. ترتفع معدلات الهجرة من بين غير المتزوجين منها بين المتزوجين وذلك نظرا لما تفرضه على أصحابها من أعباء مالية ونفسية حيث تكون أيسر على غير المتزوجين.

هذا بالإضافة إلى أن الفرص المعيشية المختلفة تشكل عوامل جذب... وتتضح في :

**1 - فرص العمل:**

حيث تشكل أنماط الإنتاج الزراعي والحيواني ونظام التسويق واستخدام التكنولوجيا ومصادر التمويل نقاط جذب يتوافد إليها الأفراد بحثا عن العمل، وفي الغالب فإن الهجرة في مثل هذه الحالة تكون هجرة دائمة.

**2- فرص التعليم:**

فكلما كثرت وتواجدت دور العلم كلما زاد النازحون إلى المدينة طلبا للعلم، وفي الفترة التي يقضيها الطالب في المدينة لغرض العلم، تؤثر الزيادة المتجددة سنويا من الطلاب ما يسمى بالهجرة المؤقتة ومن ثم تضخمها.

**3- فرص العلاج:**

مع تقدم التكنولوجيا ووسائل العلم الحديث تظهر الإمكانيات المتطورة التي تتضح في احدي صورها من وسائل العلاج والمشافي الحديثة التي تجذب إليها المرضى وطالبي الاستشفاء.

وغالبا فإن المريض لا يسافر بمفرده للعلاج ففي جميع الأحوال يرافقه فرد أو أكثر... حيث تكون تلك الزيادة المتجددة دوريا من أسباب زيادة السكان وتسمى هذه الزيادة بالهجرة الثانوية.

**4- فرص الترويج:**

حيثما تكثر وسائل الترفيه والترويج والسياحة يزداد الزوار السائحون الذين يتوافدون على المدينة ويسببون زيادة موسمية للسكان والتي تسمى بالوفود الموسمي.

**5- فرص الشراء:**

الناس ميالون بطبعهم إلى اقتناء كل جديد أو مثير وكل نفيس ورخيص، وحيث تكثر مواد التجارة والأسواق يكثر رواد المشتريات، والتي في حد ذاتها تمثل روجا اقتصاديا للمدينة؛ وتسمى الزيادة المتجددة في السكان بالوفود الدوري.

**سابعا: عوامل الدفع :**

وحيث أن عوامل الجذب التي تمثلت في المغريات والتي عبرنا عنها بكلمة الفرص تؤثر على النحو الايجابي بزيادة معدل الهجرة أو الانتقال للزيادة بحيث تزيد من العبء البشري على المدينة، فإن هناك على الجانب الآخر تظهر قوة أخرى مكملة لعوامل الجذب في ايجابياتها تسمى عوامل الدفع حيث تتمثل في صفة الهروب من المناطق الأخرى وتظهر في:

**1- الهروب من الفقر:**

كان تصاب الأرض الزراعية بالجذب وعدم الإنتاج أو توقف أو انتهاء الأعمال الصناعية أو المعدنية التي يعيش عليها الأفراد في منطقة ما كجفاف آبار البترول أو انتهاء المناجم أو اضمحلال الثروة الحيوانية، وقد يكون الهروب بشكل فردي خوفا من الديون أو الكساد والخسارة في التجارة أو الفصل الوظيفي.

**2- الهروب من المخاطر:**

كأن تقع منطقة بالقرب أو في متناول الأعداء أو وسط صراعات سياسية، أو يكون الهروب بطريقة فردية خوفا من الثأر أو من اللصوص والأشجار. وقد يكون هروبا من مخاطر الطبيعة كالزلازل والبراكين.

**3- الهروب نتيجة الطقس:**

كان يكون هروبا من المناطق شديدة البرودة أو المناطق شديدة الحرارة إلى مناطق أكثر امتدادا.

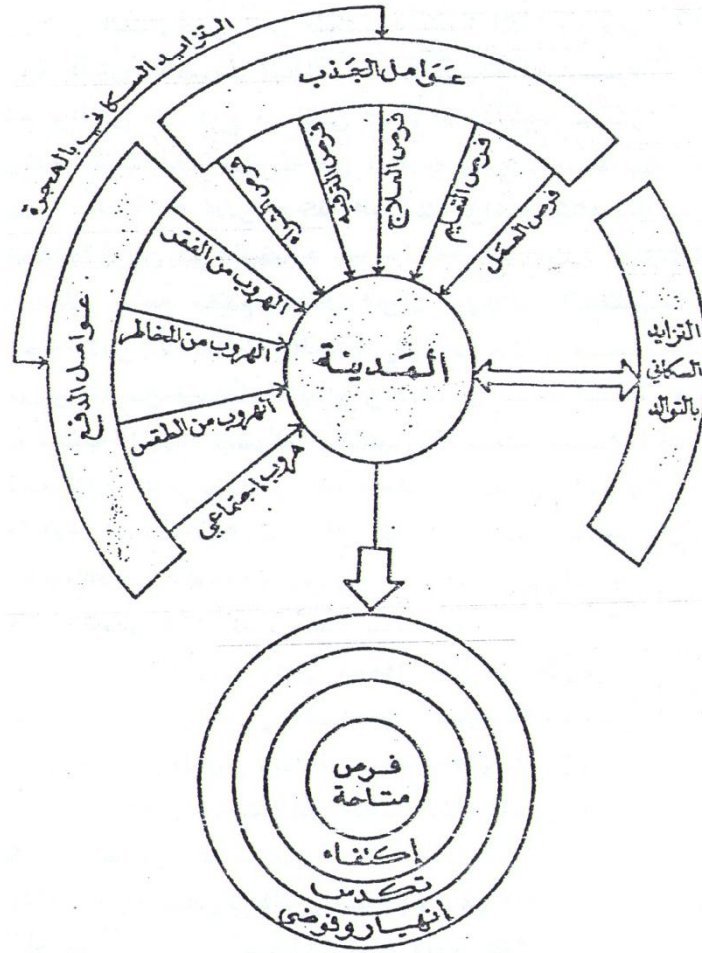
**4- الهروب الاجتماعي والسيكولوجي:**

كان تمر ضوايق اجتماعية ونفسية معينة تدعو للهرب والبحث عن مكان آخر.

ومن الطبيعي أن تختلف العلاقة بين مناطق الدفع ومناطق الجذب من دولة لأخرى فمنطقة الطرد او الدفع تشير إلى كل العوامل التي تدفع القرويين نحو المدينة بفعل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفيزيقية والتي أوضحناها آنفا، بينما تشير مناطق الجذب إلى الظروف التي تجذب المهاجرين على المدينة بحثا عن فرص أفضل وكما تم الإشارة إليها أيضا.

والتوازن بين هذين النوعين من العوامل يتوقف على اعتبارات عديدة أهمها:

- مدى التفاوت الحضاري بين القرية والمدينة
- الموقع الجغرافي للمدينة ونوع المواصلات التي تربطها بالمناطق المحيطة.
- معدل النمو الاقتصادي وظروف العمل.
- السمات السيكولوجية للأفراد كالطموح والتحصيل العلمي والاقتناء العادي.



الشكل رقم 02: النمو الحضري للمدن (المصدر: م. وحيد حلمي حبيب، 1991)

### ثامنا: المشكلات الناجمة عن التضخم العمراني:

تشكل الزيادة المطردة في عدد السكان على المدينة بسبب التوافد أو الهجرة أو التوالد تضخما سكانيا لا تستطيع المدينة أن تتحمله، وتسبب الأعداد الزائدة من السكان عبئا على المدينة حيث تزداد الأعباء بمعدل طردي مع زيادة السكان وتوضح في:

#### 1- مشاكل الإيواء:

حيث تشكل زيادة السكان مشكلة رئيسية بالنسبة للإيواء لعدم توافر المساكن الكافية والمريحة للوافدين والمهاجرين، وفي اغلب الأحيان يكون الوافدون الجدد ذوي دخل محدود جدا مما يترتب على ذلك إقامة أغلب النازحين على حدود المدينة في مبان صفيح وعشش أو يستغلون المقابر لإقامتهم - كما هو الحال في مدينة القاهرة- أو المساجد والمباني العامة. بل إن البعض لا يجد مأوى ويضطر إلى اتخاذ الأرصفة العامة بالشوارع كمأوى ينتقلون إليه كل مساء. وتلك ظاهرة خطيرة تتطلب العلاج.

**2- مشاكل الحركة:**

وهذه المشاكل لا تقل أهمية عن مشكلة الإيواء فانتساع المدينة وزيادة عدد سكانها أدى إلى زيادة وسائل المواصلات وتنوعها، وغنى عن البيان إن الشوارع القديمة لم تكن مصممة لمجابهة الزيادة المضطرة في وسائل المواصلات مما يؤدي إلى تولد مشاكل ازدحام المرور والحركة في الشوارع بشكل تكاد فيه حركة السيارات والمركبات ان تتوقف من سوء تنظيمها ونتيجة ذلك فقدان الوقت وضياح للإنسان بالمدينة.

**3- مشاكل الخدمات:**

تعمل الزيادة في السكان إلى الضغط على جميع الوسائل المعيشية المختلفة كخدمات التعليم والصحة وغيرها، مما يؤدي إلى عدم كفاية المرافق لاستيعاب هذه الزيادة تقديم الخدمات المطلوبة.

**4- مشاكل اجتماعية:**

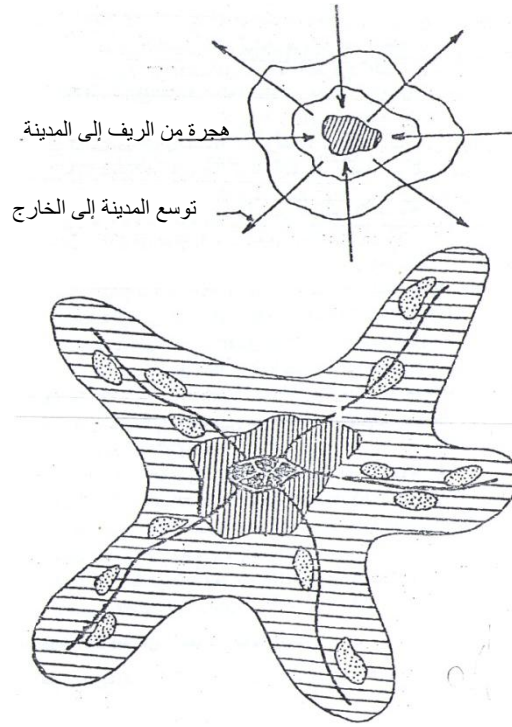
حيث انه مع التكدس السكاني تنتشر في المجتمع الأمراض الاجتماعية والجرائم فتكثر السرقات والقتل والسلوك الجنسي الشائن بأنواعه وأيضاً تظهر بعض الأمراض الاجتماعية كالرشوة والوساطة والاختلاس وغيرها.

**5- مشاكل الوقاية الصحية:**

تصبح المناطق الفقيرة في المدينة الخالية من الوقاية الصحية مرتعا للجراثيم والأمراض البوائية المختلفة نتيجة الاهتمام وعدم الوعي الصحي لضيق المساكن واختناقها وزيادة الكثافة السكانية وعدم وجود المتنفسات النقية من حدائق وغيرها بالمدينة.

**6- مشاكل أخرى متنوعة:**

إن ازدياد الضغط على المواد التموينية والغذائية والاستهلاكية يدفع بالمنتجين إلى إنتاج أنواع رديئة من المنتجات لتقتهم بأنها ستلاقي رواجاً نظراً لزيادة الطلب عليها نتيجة لزيادة السكان، وقياساً على ذلك يمكن أن يحدث في جميع المستلزمات المعيشية الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى سوء الإنتاج والتخلف الاجتماعي.



الشكل رقم 03: توسع المدينة بالهجرة إليها (المصدر: م.وحيد حلمي حبيب-1991)

يتبين لنا من الشكل رقم 03 إن عامل الهجرة من القرى نحو المدينة عامل مهم في تكوين الشكل العام المستقبلي لها، وهذا راجع إلى قوى الضغط المستمر التي سوف تؤدي إلى التفكير في تمدن واتساع هذه المدن والبحث عن مناطق أخرى تتوسع فيها، في كل الاتجاهات و عبر مختلف المحاور.

### تاسعا: العلاقات المؤثرة على تكوين المدينة الجديدة:

يتحكم في سبل ووسائل إنشاء المدن الجديدة مجموعة عوامل أهمها:

أ - مصادر الطبيعة

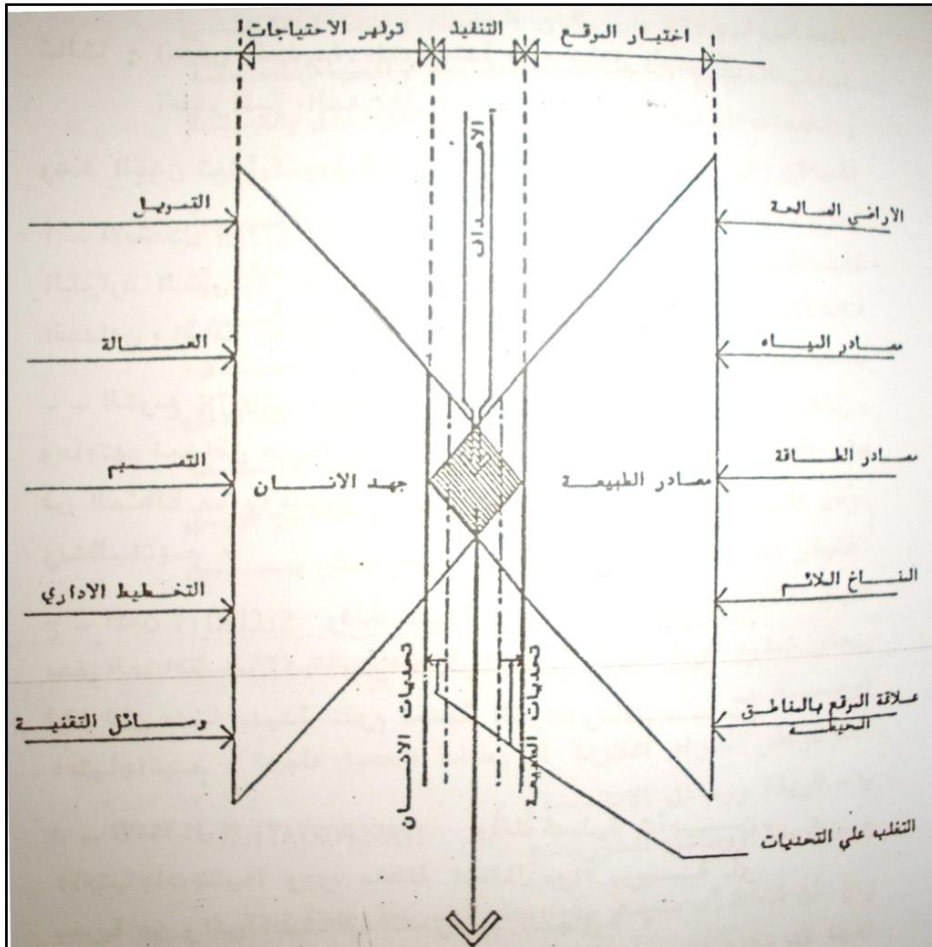
ب جهد الإنسان

فكلما كانت مصادر الطبيعة متاحة بشكل مناسب وكاف لقيام حياة وحركة عمرانية في بقعة ما، كلما أتاحت الفرصة لجهد الإنسان بأن يبذل في مكانه المناسب بما يتساير مع طاقاته وإمكاناته المتاحة من مادة أو فكر أو عمل، وحيث إن المصدر الطبيعي هو العامل الأول الذي يتوقف عليه اختيار موقع المدينة الجديدة، لذا فإنه من الضروري أن يتوافر لدى الموقع المختار المميزات التالية:

1/ الأراضي الصالحة والممهدة والكافية لمعيشة عدد السكان المستهدف والمتوقع.

2/ مصادر المياه الصالحة للشرب والزراعة والكافية لقضاء المستلزمات المعيشية لحياة الإنسان.

- 3/ مصادر الطاقة اللازمة لإدارة عجلة الحياة.
- 4/ المناخ الملائم والمناسب للمعيشة
- 5/ سهولة المواصلات من والي الموقع الجديد/ المناطق المأهولة بطرق ميسرة ومعروفة وفي مواقع يتوافر فيها الأمن والهدوء.
- أما جهد الإنسان فإنه يتمثل في:
- 1/ القدرة على التمويل الكافي لصنع حياة وعمران في ذلك الموقع.
- 2/ التصميم المعماري والهندسي الجيد.
- 3/ العمالة الكافية والماهرة... القدرة على تنفيذ الأعمال المطلوبة.
- 4/ أسلوب التخطيط الإداري الجيد لتنظيم عملية التنفيذ.
- 5/ الأخذ بوسائل التقنية الحديثة لقطع خطوات أوسع نحو التنمية المطلوبة.
- وفي الشكل التالي يوضح العلاقات التصورية المختلفة حول إنشاء المدينة الجديدة.



الشكل رقم 04: العلاقة المؤثرة في تكوين المدينة الجديدة (المصدر: مرجع سابق، 1991)

حيث يمثل الشكل رقم 04 مثلثين رئيسيين، أحدهما يعبر عن مصادر الطبيعة التي يجب أن تتوافر عند اختيار الموقع وهي ( الأراضي الصالحة، مصادر المياه، مصادر الطاقة، المناخ الملائم، المناطق المحيطة)، أما المثلث الثاني فهو يعبر عن جهد الإنسان المبذول لتوفير الاحتياجات وهي ( التمويل، العمالة، التصميم الجيد، التخطيط الإداري، الأخذ بوسائل التقنية الحديثة).

وتعتبر المساحة المظلمة من مدى إمكانية وقدرة العطاء من الطبيعة والإنسان، فكلما زادت قدرة عطاء إحداهما زادت المساحة المظلمة أي زاد المعدل الايجابي في صالح إنشاء المدينة الجديدة، كما أنه لا بد وأن يسبقها عنصر رئيسي لتغذيتها وهو ( الأهداف) كما هو موضح في الرسم لكي تؤدي دورها على الوجهة الصحيحة.

ويقف في المقابل ضد الأهداف حاجزان قويان هما تحديات الطبيعة وتحديات الإنسان، فكلما كانت إحدى التحديات أو كلاهما ثابتة في موقعها كلما جاءت النتيجة سلبية، وكلما استطعنا مجابهة التحديات والتغلب عليها كلما جاءت النتيجة الفعلية لتلك العلاقات الأولية عند التفكير في إنشاء أي مدينة جديدة.

## عاشرا: اختيار مواقع المدن الجديدة:

### 1- العوامل المكانية في اختيار الموقع:

إن اختيار مواقع المدن الجديدة عموما يأخذ ثلاثة تصورات هي:

- أ. مدن جديدة تنشأ على نفس المواقع للمدن القديمة أو أجزاء منها.
- ب. مدن جديدة تنشأ متقاربة من حدود المناطق العمرانية.
- ج. مدن جديدة تنشأ خارج نطاق المناطق العمرانية المعروفة.

#### أ- المدن الجديدة التي تنشأ على المواقع القديمة للمدن:

وهي تكون على صور متعددة منها:

- عملية إحياء وتجديد للتراث الموجود لمحاولة المحافظة عليه بطريقة سليمة بعمل الترميمات والإضافة لإيجاد حي متكامل و عملية طمس المعالم القديمة التي ربما كانت تعبر عن بعض المساكن المتهالكة غير ذات القيمة التاريخية أو العمرانية... وذلك بإحلال مدينة جديدة محلها لخدمة ساكني المنطقة القديمة وبعض السكان الجدد، كذلك عملية استغلال الأراضي الفضاء



التي ربما تكون موجودة بقلب أو بالقرب من الأحياء السكنية الأخرى لخلق ما يسمى بالمجاورة السكنية الجديدة.

في كثير من الأحيان تحدث عملية ازدواجية بين استغلال الأراضي الفضاء وطمس المعالم القديمة المجاورة لها بإزالتها... لتكوين حي جديد أو مدينة جديدة.

### ب- المدن التي تنشأ متقاربة من حدود المناطق العمرانية:

وهذه المدن غالباً ما تكون واحدة من إحدى الصورتين التاليتين:

- أن تنشأ تلك المدينة بخدمات متكاملة تغطي احتياجات سكانها بحيث لا تكون عبئاً على المدن الكبرى المتجاورة.

- أن تنشأ تلك المدينة عبارة عن مساكن (للإيواء) وطرق.. وبعض الخدمات المتهاكة لا تمد احتياجات سكانها ... فتنحرف إلى مدينة طفيلية تعيش عبئاً على المدينة الكبرى المتجاورة... مثل الأحياء المتباعدة أو الامتدادات.

### ج- المدن الجديدة التي تنشأ خارج نطاق المناطق العمرانية المعروفة:

وهذه المدن تنشأ نتيجة لأحد العوامل الآتية:

الاستغلال وذلك بالاستفادة من الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة كالبترول أو المعادن وإقامة مدن جديدة بالقرب منها، أيضاً التوسع وذلك نتيجة الضغط السكاني وحاجتهم لمناطق جديدة للمأوى والمعيشة بحيث تتوفر في المنطقة ما يؤهلهم القيام بخدماتهم المعيشية ومتطلباتهم. الأمن وذلك نتيجة الحاجة إلى تأمين بعض المناطق الحساسة وتواجد قوات عسكرية بها... لذا فإن مدناً جديدة تقوم لخدمة القوات وتأمين احتياجاتهم. إضافة إلى الانتقال وذلك كعملية تأمين الاحتياجات نتيجة وجود منطقة انتقال سواء برية أو بحرية من وإلى المناطق العمرانية المجاورة. تأمين الطعام وذلك بأن تنشأ مدينة جديدة بالقرب من مناطق زراعية مستصلحة حديثاً أو قيام بعض صناعات وإنتاج الأغذية في تلك المنطقة.

### 2- النظرية الاقتصادية في اختيار الموقع المناسب:

إن اختيار موقع المدينة الجديدة قد يكون السبب الرئيسي في نجاحها أو فشلها ويعود اختيار الموقع المناسب ليس فقط على سكان المدينة وإنما أيضاً على أصحاب المصالح التجارية والصناعية والسياحية والخدمات العامة الأخرى... فهناك مكان مفضل بالنسبة للسكان وهو المكان الذي يرغب أن

يعيش فيه أو أن يصرف دخله فيه، كما أن هناك مكانا مفضلا بالنسبة للمستثمر وهو المكان الذي يكسب فيه أكبر قدر...

فالسكان يحاول العيش في مكان أمين ورخيص ومناسب، بينما يسعى المستثمر لاختيار مكان ليؤمن له دخلا مرتفعا ويساعده على زيادة الإنتاج... وكثيرا ما تعمل هذه الدوافع الاقتصادية في اتجاهين معاكسين مما يؤدي إلى قيام محاولة للتوفيق بينهما وذلك عن طريق اختيار مكان جغرافي يجمع إلى أقصى حد ممكن بين هذين الاتجاهين.

ويمكن تقسيم أوجه نشاط المدينة المنتجة إلى ثلاثة أوجه..:

أ. توافر المواد اللازمة أو وسيلة الحصول عليها.

ب. طريقة ووسائل الإنتاج.

ت. طريقة ووسائل التوزيع.

ومع نشاط أي مدينة يشمل هذه المراحل الثلاث إلا أنها قد تكون في بعض الأحيان غير واضحة المعالم بشكل مستقل، ففي حالة العملية الاستخراجية كالتعدين والزراعة مثلا ترتبط عملية الإنتاج بموقع محدد ربما لا يوجد البديل عنه... أما في عملية التصنيع فإن عملية الاختيار المكاني تلعب دورا هاما من حيث الإنتاج والتوزيع للموازنة بين المستهلك والمستثمر.

### 3- النظرية الاجتماعية في اختيار مواقع المدن:

إن الهجرة من الريف إلى المدينة تشغل جانبا كبيرا من جوانب التكيف الاجتماعي للعاملين بالمدن وخاصة الصناعية منها حيث تؤثر حياة العاملين والظروف التي يعيشون فيها إنتاجهم ومواظبتهم على العمل واستقرارهم، فهم يستحقون قبل الآلات الرعاية والصيانة والاهتمام نظرا لأنهم العنصر الأساسي في الإنتاج... فالمناطق القريبة من الحدود والتي اعتاد أن يقيم بها المهربون وأصحاب الأعمال المشبوهة لا تصلح لإقامة مدن جديدة... والمناطق الحارة التي اعتاد أهلها على حياة الكسل والخمول لا تصلح أيضا لإقامة مجتمعات جديدة بالقرب منها.. وعلى عكس ذلك بالنسبة للاماكن الواقعة على البحار والتي تشتهر بمهنة الصيد والغوص فإنها تصلح لإقامة مجتمعات جديدة حيث يتميز سكانها بالنشاط والجدية.

### أحد عشر: البرامج التحليلية لأنظمة إنشاء المدن الجديدة:

إن نظام التحليل الأولي لعملية إنشاء أي مدينة جديدة شأنه شأن أي مشروع جديد يتكون من مصفوفة عناصر أولية لتعطي في جملتها تعريفا أدق لطريقة ووصف المشروع الجديد المزمع إنشاؤه،

وبذلك فإن مفهوم المدينة الجديدة يكتسب أبعاداً تحضيرية وعمرانية ووظيفية، وهو في واقع الأمر واحد من المؤشرات التي تسمح بفهم التصورات والتطلعات السائدة في مجتمع ما، وهو يعكس نوع العلاقات المنتشرة بين الأوساط التي تصنع القرار وبين الأفراد المستعملين والمستفيدين من المدينة الجديدة، كما أنه محك للاختيارات التي تتبناها المجتمعات في مجال التخطيط والتطور والتنمية ونماذجها الاقتصادية والاجتماعية.

وكثيرة هي الدراسات الوصفية أو التحليلية التي صيغت عن المدن الجديدة المعاصرة أو القديمة، ولكل ظروفها الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية فهي إنجازات تعبر من خلال تعقيداتها وخصوصياتها عن القيم التي تسود مجتمع ما وفي مرحلة ما من مراحل تطوره، والمدينة وحدة اقتصادية يتوزع سكانها ومرافقها نتيجة التنافس الاقتصادي عن طريق العرض والطلب ومدى مقدرتهم على دفع ثمن الأرض أو العقار أو إيجاره، حيث أن أقوى اقتصاديات السوق الحر هي الأساس في توزيع السكان والبناء البيئي في المدينة، وكما يلعب الجانب الاقتصادي دوره فإن الجانب الإداري أو التنظيمي له عظيم الأثر على نجاح أو نمو المدينة، وبصفة عامة فإن النظام التركيبي الأولى للمدينة كما يتضح في الشكل التالي يعتمد على ثلاثة مقومات رئيسية وهي:

1. المواصفات البيئية
2. النظام الاجتماعي
3. الحالة الاقتصادية

وعلى ضوء ما سبق، يقوم المحللون بتجهيز الإحصائيات ومن ثم ترجمتها إلى برامج محددة لمشروعات محتملة، حيث تم تحديد إعدادها ونوعيتها وأحجامها وتركيبها العمراني والبشري وطبيعة الأنشطة الاقتصادية لكل منها، ومن ثم يتم القيام بدراسة وحصر المواقع الجغرافية البديلة وتحديد مدى صلاحية كل منها للمدن التي يتم وضع برامجها وأهدافها، ونسوق هنا على سبيل المثال كيفية تنمية مجتمع صحراوي جديد ببرنامجه الأولي كالاتي:

### 1- تحديد أولويات التنمية:

حسب ما تشير به حاجة الدولة ونتائج المشاورات بين الأطراف والأنظمة المشتركة في عملية التنمية وحسب المواقع المختارة ودرجات صلاحيتها وإمكاناتها للاستيطان أو الاستفسار يتم تحديد أولويات التنفيذ للمشروعات المختلفة.

## 2- اختيار المدخل الملائم لعملية التنمية:

من بين الأساليب المتاحة لعملية التنمية يتم اختيار أكثرها ملائمة وتدرس إمكانية وخطوات نقلها من صايرها ووسائل تدريب الفنيين والعمال المحلية على استخدامها.

## 3- دراسة التكلفة والجدوى الاقتصادية المبدئية:

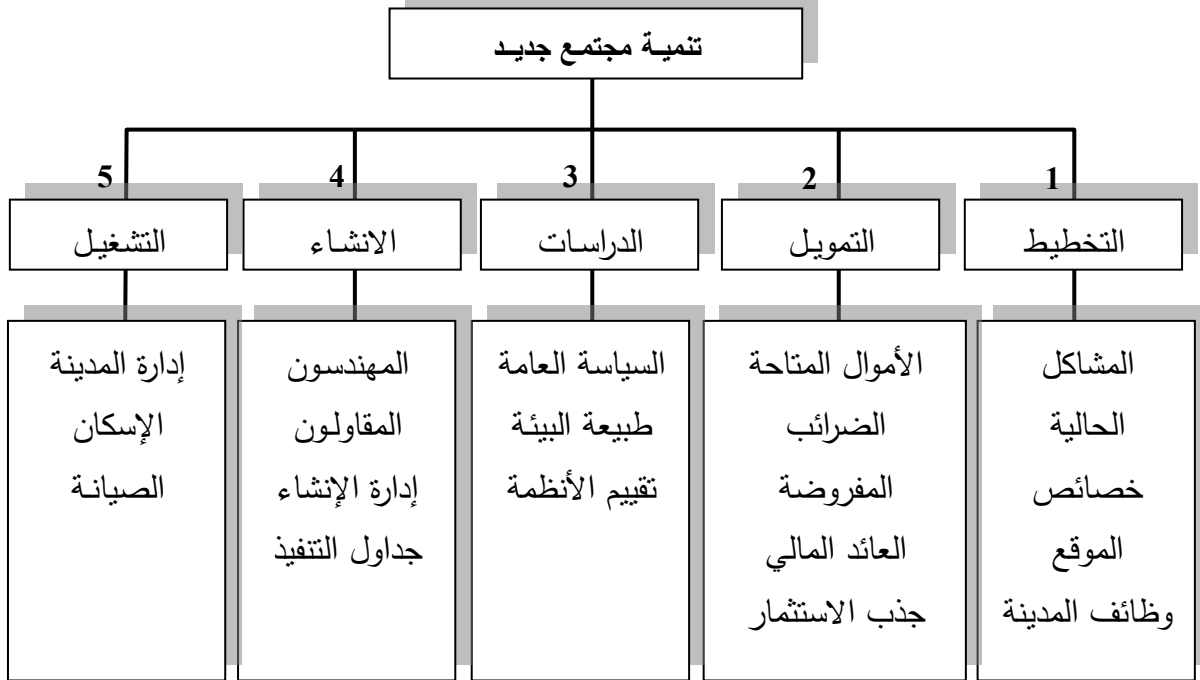
حسب أوليات التنمية يتم دراسة التكلفة والجدوى الاقتصادية المبدئية للمجتمعات الجديدة على حدة ثم تحسب بالنسبة لعملية التنمية الشاملة لكل.

## 4- حصر المصادر وأساليب التمويل:

في هذه الخطوة يتم طرح الدراسات المختلفة للمشروع المقترح على مشاركين في عملية التنمية وذلك لعمل حصر المصادر وأساليب التمويل وطرق الاستثمار والصرف على المشروع وتوضيح الضوابط القانونية التي تكفل الأمن والضمان الكافي لجميع المشاركين في عملية التنمية.

## 5- وضع مخطط زمني لعملية التنمية:

يتم وضع مخططات زمنية مبدئية للمشروع وعملية تنمية لضمان تكامل وتوافق عملية التنمية وعدم تعارضها، وقد يأخذ البرنامج التحليلي لأي مجتمع جديد التسلسل التنفيذي بدءا بعملية التخطيط حتى التشغيل مارا بمراحل التمويل والدراسات والإنشاء كما يوضحها الشكل رقم 05:



الشكل رقم 05: برنامج تنمية المجتمع الجديد (المصدر: مرجع سابق، 1991)

## اثني عشر: دراسة التوسع العمراني في الجزائر: اكتساح التوسع العمراني للأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية في الجزائر من العناصر الطبيعية النادرة ومساحتها محدودة، إذ قدرت في سنة 1992 بحوالي 7.5 مليون هكتار أي بنسبة 3% من المساحة الإجمالية للبلاد، ويقع أغلبها في شمال البلاد عبر سهول الساحلية والسهول والأحواض الداخلية التلية.... رغم الجدلية المطروحة على الساحة السياسية في الجزائر بتوسيع الاستغلال الزراعي وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية عبر السهول والهضاب العليا والواحات والصحراء بصفة عامة فإن أهم الأراضي الزراعية من حيث التربة والمناخ والمردودية الزراعية لا يزال يستحوذ عليها الشمال الجزائري.

وإن كانت هذه الأراضي الزراعية، في الشمال، تعاني من مشاكل الانحراف والجفاف وانعدام الكفاءة في التسيير الاستغلال فإنها أصبحت تعاني في الوقت الحاضر من خطر التوسع العمراني واكتساحه لأخصب الأراضي الزراعية في شمال البلاد قدرت مساحة الأراضي الزراعية التي اكتسحها التوسع العمراني في الجزائر منذ 1962 لغاية 1992 بحوالي 150000 هكتار ووجهت لانجاز المناطق السكنية الجديدة أو لانجاز المناطق الصناعية والمنشآت الاقتصادية الكبرى وتوسيع شبكة الطرق والمواصلات، أو انتشرت فوقها الأحياء العشوائية... الخ.

يمكن توضيح خطورة ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية بعدة أمثلة ميدانية فعدد المناطق الصناعية المنشأة في الجزائر بحواف المدن والتي أحصيت سنة 1990 بحوالي 120 منطقة صناعية أنشئت عبر التراب الوطني خصص لهذه المناطق الصناعية في أغلب الأحيان مساحات شاسعة من أخصب الأراضي الزراعية.

كما أن بناء المناطق السكنية الجديدة في المدن الكبرى والمتوسطة لتلبية الطلب المتزايد على المأوى من طرف سكان المدن أدى ولا يزال يؤدي إلى ضياع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة قدرت المساحات المستهلكة بواسطة السكن الحكومي المنجز في الفترة ما بين 1967 و 1985 بحوالي 250000 هكتار أي بمعدل 30 سكن جماعي عمودي في الهكتار الواحد) يدخل في هذا المعدل المساحات المخصصة للحدائق وملاعب الأطفال والمرافق والهياكل... الخ.

كما أن تواصل عملية التوسع العمراني في المدن على حساب الأراضي المحيطة بها سبب حدة مشكل الإيواء في الأوساط الحضرية، واستجابة لتلبية طلبات السكن الاجتماعي لذوي الدخل المحدودة من المواطنين، فإن انجاز البرنامج الحكومي المتمثل في 500000 سكن في الفترة ما بين 1990

و2000 تطلب مساحة لا تقل عن 20000 هكتار جلها اقتطع من الأراضي الزراعية، لأن أغلب المدن الجزائرية الصغرى المتوسطة، أو الكبرى ، سواء الساحلية منها أو الداخلية الواقعة شمال الأطلس التلي محاطة بأرض فلاحية خصبة من الدرجة الأولى.

وضياع الأراضي الزراعية من جراء عملية التحضر المكثفة في الجزائر لا تنحصر في مجال السكن والصناعة فقط بل هناك مجالات أخرى تحتاج إلى مساحات شاسعة في الوسط مثل الهياكل الأساسية والمركبات الرياضية والثقافية والجامعية، فعلى سبيل المثال يتطلب انجاز مركب جامعي ما بين 100 و 500 هكتار حسب ضخامته وتعدد ملحقاته.

كما أن التلوث الصناعي قد اتلف تربة المحيط الزراعي في جهات مختلفة من الوطن ومصنع إنتاج مواد التطهير والتنظيف بالقرب من مدينة عين تيموشنت أحسن مثال في هذا المجال، فهذا المصنع لم يكتف بالتهايم أرض زراعية خصبة لإقامته بل لوث الأراضي الزراعية المجاورة بفضلاته السائلة التي يتم تصريفها بشكل فوضوي وعشوائي في العراء وفي أرض ذات تربة بركانية خصبة.

وظاهرة البناء الفوضوي التي انتشرت ونمت بجل حواف المدن الجزائرية الكبرى والمتوسطة تكون قد توسعت على حساب مساحات مهمة من الأراضي الزراعية الخصبة .

ربما يعود السبب في سهولة التعدي على الأراضي الزراعية في الجزائر بمختلف مظاهر التحضر السالفة الذكر إلى كون أغلب الأراضي الفلاحية كانت تابعة للاحتياجات العقارية المملوكة من طرف الدولة خاصة قبل إعادة هيكلة القطاع الزراعي وتوزيع أراضي الفلاحية أو التنازل عليها للخواص.

أما الآن وقد أصبحت جل هذه الأراضي مسيرة من طرف الخواص فسوف يصعب التعدي عليها مستقبلا إذا احترمت العقود المبرمة بين الدولة والمستفيدين فيما يتعلق بنوع استخدام الأرض التي تم التنازل عنها من طرف الدولة. ( التجاني.ب.2000).

ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية فقد أصبحت ظاهرة مألوفة في الجزائر، بسبب وقوع أغلب المدن الجزائرية في الشمال الجزائري في وسط فلاحى ومحاطة بأراض زراعية خصبة... وقد اكتسحت الأراضي الفلاحية الخصبة في الكثير من الحالات بسبب المنشآت العمرانية المتمثل في انجاز السكن، والمناطق الصناعية والتلوث الصناعي، والبنائات العشوائية، وقد لوحظ سهولة التعدي على الأراضي الفلاحية في القطاع العام وأملاك الدولة، أما الآن وقد أصبح جل هذه الأراضي الزراعية مسيرا من طرف خواص فسوف لن تكون عملية التعدي سهلة إذا احترمت عقود وقوانين استغلالها، فيما يتعلق بنوع استخدام الأرض، ولكن يخشى أن يتوسع هذا التعدي مستقبلا (خاصة بواسطة البنائات غير

القانونية) عبر مجالات أخرى كأراضي الغابات والمنتزهات والمساحات الخضراء... وغيرها، وإذا لم تشدد الرقابة الإدارية مستقبلاً على النسيج العمراني، وإيقاف بشكل نهائي جميع البناءات غير القانونية.

### خلاصة:

نستج من الفصل الثاني وجود مراحل تطويرية لتأثير النمو والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسية تبدأ أولاً بسيطرة قوى ومؤثرات الاستقطاب في المراكز الحضرية الرئيسية لتظهر في المراحل التالية مؤثرات وقوى الانتشار متمثلة في ظهور نوى ومراكز حضرية بينية (وسطية) تتمتع بإمكانيات وعوامل مرغوبة في التوسع والامتداد الحضري، حتى تصل إلى المرحلة الأخيرة التي تتوازن فيها قوى الاستقطاب والانتشار بين المركز والمحيط والذي يعني تحقيق التنمية الحضرية والتنمية المكانية الشاملة في المدينة. إن الاستعمالات حضرية المختلفة والتهام مساحات واسعة من البساتين المعمرة والأراضي الصالحة للزراعة المحيطة بتلك المستقرات، سوف يخلق حالة من الإرباك في استعمالات الأرض الحضرية من جهة ويخلق حالة من الارتباك البيئي غير المنظم وغير المخطط من جهة أخرى، إن مفهومنا لعملية التوسع والامتداد الحضري يعتمد على تنظيم استعمالات الأرض الحضرية واستيعاب الزيادة السكاني (طبيعية كانت أو عن طريق الهجرة) على وفق منظور شمولي لمنظومة الشبكة الحضرية في المدينة كجزء متكامل من شبكة المنظومة الحضرية في الإقليم، تأخذ بالحسبان الموروث الحضاري والوظيفي لتلك المستقرات والنظرة الشمولية في تقدير حجم التوسع المستقبلي لاستعمالات الأرض الحضرية ومن ثم توجيه عملية التوسع والامتداد الحضري باتجاهات ومحاور مبنية على أسس علمية وتخطيطية سليمة. إن توسع ارض المدينة على حساب الأراضي الزراعية يصل بنا إلى تضاعف المدينة بإنشاء العمارات العالية واستخدام الفراغات تحت الأرض .

و لذلك فإن آفاق تطور تخطيط وبناء المدن في المستقبل يقترن بالبحث عن أنظمة جديدة لتوزيع السكان في المدن الحديثة الطراز حتى تساعد على تخفيف زحمة المدن المكدسة بالسكان وتحسين الطرق ووسائل مواصلاتها مع تقريب أماكن مزاوله العمل من المناطق السكنية وخلق ظروف أكثر ملائمة في هذه المدن المستقبلية .

وفي الوقت الحاضر يتم حل مسائل تعمير الأقسام تحت الأرضية التي تساعد في تقليص مساحة المدينة وإخلاء المساحات الأرضية في المدينة من أجل زيادة مساحة المناطق المشجرة. و بالنسبة للتوسع العمراني في الجزائر فإنه أدى إلى عدة انعكاسات من بينها ما يلي:

- ظهور أزمة سكن حادة في الجزائر بسبب ارتفاع معدل النمو الحضري الناتج عن الزيادة الطبيعية المرتفعة بين سكان المدن من جهة واستمرار الهجرة الريفية نحو المدن من جهة ثانية الأمر الذي جعل الحضيرة السكنية غير قادرة على توفير السكن اللائق لجميع سكان المدن.
- كما أصبح من الصعب الوصول إلى تحقيق التوازن بين الاحتياج الحقيقي للسكن الحضري من جهة والطلب المتزايد عليه من جهة ثانية رغم جهود الدولة المتواصلة في توفير السكن الحضري ودعم السكن الاجتماعي للفئات المحدودة الدخل، وسوف تستمر أزمة السكن الحضري الحادة في الجزائر خلال العشرية المقبلة بسبب العجز في السكن الذي قدر بحوالي مليونين وحدة سكنية سنة 2014.
- توضح بعض المؤشرات التدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات التي أصبحت طاقتها محدودة لمواجهة تزايد عدد سكان التجمعات الحضرية، من بين هذه المؤشرات اختناق المدن الكبرى والمتوسطة بحركة المرور نتيجة الزيادة المرتفعة في عدد السيارات مقابل التباطؤ في تطوير شبكة الطرق ونظام المرور بالمراكز الحضرية لتلبية متطلبات حركة المرور المكثفة بها.
- أصبح من الصعب تعبئة المياه الضرورية لمواجهة النمو الحضري السريع المتمثل ليس فقط في توسع المدن وزيادة عدد سكانها بل وفي الاستهلاك الواسع لكميات المياه في الصناعة وبالخصوص في المناطق والأقطاب الصناعية الواقعة بحواف المدن الكبرى والمتوسطة صاحب هذه الزيادة المذهلة في كميات المياه المستهلكة في المدن والصناعة، تناقص في كميات المياه المسخرة للري الذي أصبح يعتمد في معظمه إلى مياه الآبار المحلية بدلا من مياه السدود التي أصبحت تعباؤها لتغطية الاحتياجات المتزايدة في المدن والصناعة ، وقد انعكست هذه الوضعية سلبا على الأراضي المسقية التي تمون التجمعات الحضرية بالمنتوج الزراعي.



الفصل الثالث:

الوظيفة العمرانية

مقدمة

تتكون المدينة من مجموعة من استعمالات الأرض والتي يمثل السكن الاستعمال الأساسي فيها، حيث يحتل أكبر نسبة من استعمالات الأرض مقارنة مع مجموع الاستعمالات الأخرى، ويأتي استعمال النقل والترفيه بالمرتبتين الثانية والثالثة، ثم بقية الاستعمالات الأخرى (تجارية وصناعية وخدمات ومراكز إدارية ومقابر وغيرها).

إن توسع المدن وتطورها عمرانياً يكون وفق مخططات أو تصاميم تعد لهذا الغرض وتكون لفترة طويلة من الزمن تصل إلى 25 سنة، حيث يضم التصميم مجموعة من المشاريع المختلفة للاستعمالات المتنوعة، فكل الاستعمالات تتطور بوتيرة واحدة تحقيقاً لإشباع حاجات و رغبات سكان المدينة المتزايدة، ومن الجدير بالذكر إن كل إنسان له حصة من أرض المدينة وقد تم تحديدها ما بين 80م<sup>2</sup> و 120م<sup>2</sup> ولكن أغلب الدراسات التخطيطية تعتمد متوسط هذين الرقمين وهو 100م<sup>2</sup>، وربما لا يتحقق حتى الحد الأدنى من تلك المعايير في بعض الدول النامية لوجود مشاكل تخطيطية، وبما أن المدينة متغيرة الشكل والحجم والوظيفة لذا فهي تستمر في النمو والتطور بمرور الزمن، ولغرض توفير حاجة الإنسان من سكن وترفيه ونقل وخدمات لا بد من توفير أرض مناسبة لتوسع المدينة عليها، وقد يسمح موقع بعض المدن بالتوسع في اتجاهات عدة بحرية حتى تصل إلى مساحة يتم إيقاف توسعها والعمل على إيجاد بدائل خارج حدود المدينة كما يحدث في عواصم المدن، حيث يتم استخدام نظام المدن التوابع كما في لندن وموسكو والقاهرة، ومدن أخرى قد يكون الموقع لا يسمح بذلك لوجود محددات طبيعية وبشرية تحول دون استمرار نمو المدينة في معظم الاتجاهات، وهذا يحتاج إلى استغلال ما هو متاح من إمكانات ضمن التصميم الأساسي حيث توجد عدة أساليب لتنمية المدينة عمرانياً منها :

أسلوب الملاء، أي استغلال ما متوفر من إمكانات متاحة ضمن التصميم، كذلك يوجد أسلوب الزحف، أي زحف العمران بشكل متتالي ومستمر دون انقطاع نحو المناطق المخططة لتوسع المدينة عمرانياً داخل التصميم وخارجه، أما أسلوب القفز فيستخدم هذا عند وجود محددات تعيق استمرار النمو مثل طريق مرور سريع أو سكة قطار أو وجود مصنع أو وادي أو نهر. في حين أن أسلوب النوى المتعددة فيستخدم في بعض الأحيان من خلال توزيع الأنشطة في مناطق متباعدة عن مركز المدينة، ثم تنمو كل من المدن وتلك المراكز نحو بعضها حتى تشكل كتلة عمرانية متصلة.

النمو المركب، ويعني استخدام أسلوبين أو أكثر من الأساليب المذكورة أعلاه في عملية التنمية الحضرية. أما أسلوب المدن التتابع، يستخدم هذا الأسلوب عندما يقرر المخططون إيقاف نمو المدينة والعمل على تخطيط مدن تابعة على مسافة عدة كيلومترات عن المدينة القائمة، ويتم نقل بعض الأنشطة إليها لغرض تأمين حاجات سكان المدينة من الخدمات المختلفة، وتتمتع بكل الخدمات كما هو متوفر في المدينة الرئيسية وترتبط بها بوسائل نقل عالية الكفاءة.

### أولاً: مفاهيم أساسية حول الوظيفة العمرانية:

\* نطاق الخدمة: هو الحدود المكانية للخدمة، التي تغطي السكان الواقعين فيها والتي تؤمن لهم الحصول على الخدمة، والشكل النظري لها على هيئة دائرة مركزها الخدمة ومحيطها الحد الأقصى للمسافة بين الخدمة والسكان المخدومين.

\* نطاق تأثير المدينة: هو أقصى بعد عن المركز المدينة ويضم التجمعات العمرانية (قرى وتجمعات) التي تعتمد على المدينة في الحصول على خدماتها.

\* المعايير (المعدلات) التخطيطية للخدمات: هي الوحدات المعيارية لكل خدمة بأنواعها ( الصحة - التعليم - الترفيه ... )، طبقاً للمستوى الذي يمكن قبوله سواء من حيث المساحة أو العدد أو هي الوحدات المغايرة التي تحكم البيئة العمرانية بما فيها من نواحي اجتماعية أو سكانية أو اقتصادية.

\* الوحدات التخطيطية: يتم اللجوء إلى تقسيم المدن عند تخطيطها إلى وحدات أو مناطق تخطيطية مما يؤدي إلى سهولة في توزيع مراكز الخدمات بمستوياتها المختلفة، ومع اختلاف مسميات تلك الوحدات وتعريفها فإن المفاهيم الشائعة لها والمستخدمة وهي كالتالي:

\* المجموعة السكنية: هي مجموعة من المباني السكنية على تجمعات أسرية تبلغ في مجملها من 900 إلى 1200 نسمة ويمكن أن تزيد أو تنقص عن ذلك في تلك الحدود.

\* المجاورة السكنية: فكرة المجاورة السكنية أساساً اعتمد على مسافة السير على الأقدام لتلاميذ المدرسة الابتدائية، وهذه المسافة حددت الامتداد الجغرافي للمجاورة من حيث سهولة الوصول بمسافة 500 متر ولكن قد لا ينطبق هذا المفهوم الآن على المجاورات السكنية حيث يستخدم تلاميذ المجاورة السيارات في الذهاب والعودة من المدرسة والمجاورة تضم عدة مجموعات سكنية وعلى هذا الأساس يمكن تحديد مساحة المجاورة السكنية بعد معرفة عدد سكانها الذي يتراوح من 3- 6 آلاف نسمة وتكون المساحة من 25 -

100 هكتار وهي تقل عند ازدياد الكثافة السكانية وفكرة المجاورة ليست جامدة بل تعتمد على المرونة حسب ظروف المدن القائمة.

\* **الحي السكني:** هو منطقة سكنية يحتوي على عدة مجاورات ( 3 - 5 مجاورة )، بحيث يتراوح عدد سكانه بين 10000 إلى 15000 نسمة ويمكن أن يزيد أو ينقص عن ذلك .

\* **القطاع السكني:** هو منطقة سكنية يحتوي على عدة أحياء ( 3 - 5 أحياء ) بحيث يتراوح عدد سكانه بين 30 إلى 45 ألف نسمة ويمكن أن يزيد أو ينقص عن ذلك.

\* **التجمع العمراني:** يطلق على كل من المدن والقرى أو الهجر.

### ثانياً: استعمالات الأرض في المدن:

تعتبر المدينة مكاناً لسكن الناس وممارسة أعمالهم ، ويقوم السكان بتنظيم استخدامات الأرض بناء على حاجاتهم المختلفة و يشمل مجال المدينة أو حيزها على مساحة الأرض التي تشغلها المدينة وتشمل الأرض والتربة، كذلك مناطق مائية تكون ضمن حيز المدينة وعادة ما تكون صغيرة المساحة، إضافة إلى المجال وجود منشآت ذات البعد الثلاثي (الطول-العرض-الارتفاع).

تتعلق دراسة استخدامات الأرض في المدينة باستغلال السطح حيث تخصص مساحة معينة لوظيفة أو أكثر أو لنوع معين من الاستخدام ، وفي بعض الأحيان يكون الاستخدام كثيفاً كما في المناطق التجارية . وفي أحيان أخرى يكون استخدام الأرض ليسد حاجة أعداد كبيرة من الناس مثل الحدائق والمنزهات، وتعتبر المدينة انعكاساً لكيفية تنظيم المجتمع لنفسه.

وهناك مجموعة من العوامل تؤثر في وضع قطعة أرض معينة تحت استخدام معين ولعل من أهمها: الخصائص الطبيعية لقطعة الأرض و السياسات الإدارية وتنظيم المدينة ودور الدولة وهيئات التخطيط المحلية، إضافة إلى موقع قطعة الأرض بالنسبة للمدينة . هل هي قريبة من المركز أو على الأطراف ؟

كذلك قيمة قطعة الأرض، حيث أن سعر الأرض داخل المدينة هو الذي يحدد الأغراض الوظيفية سواء التجارية أو الصناعية أو السكنية أو تركها دون استعمال. أيضاً نجد سلوك الفرد وقراراته، حيث إن استخدام الأرض داخل المدن دائم التغيير ويدخل في ذلك سلوك وقرارات الأفراد ويمكن القول بأن تغيير استخدام الأرض هو نتيجة لعمليات اجتماعية، لذلك وجد هناك اتجاه حديث يطلق عليه اسم Post

Modernisme حيث أن استخدامات الأرض الحديثة بالمدن تأخذ حقوق الطبقات المهمة بالمدينة والمناطق المحرومة والأقليات. بالإضافة إلى وجود علاقة ما بين استخدامات الأرض وطرق وتقنيات النقل أو ما يسمى بسهولة الوصول. (محمد مدحت. ج. 2003)

### 1- قياس استخدامات الأرض وتصنيفها:

تعتبر قطعة الأرض في المدينة التي توضع في استخدام معين، الوحدة الأساسية التي يعتمد عليها تصنيف استخدامات الأرض في المدن ، وهذه الوحدة ذات مساحة معلومة وملكية محددة ، ولها حدود قانونية لذا فإن تصنيف استخدامات الأرض وتجميعها في مجموعات ، يعد أمراً ضرورياً من أجل دراسة الاستخدامات، كما أن عملية التصنيف تعتبر أول خطوة مهمة لفهم التركيب الداخلي للمدن لذا فإن استخدامات الأرض نالت اهتمام الجغرافيين والمخططين والمهندسين والاقتصاديين. وقد لوحظ أنه كلما كانت الاستخدامات واضحة ومحددة فإن ذلك يفيد في وضع التخطيط المثالي للمدينة. كذلك يجب ملاحظة أنه لا يوجد تصنيف معين لاستخدامات الأرض يناسب جميع الاحتياجات في المدن.

إن عملية تنمية المناطق الحضرية تكون من خلال استغلال الإمكانيات المتاحة ضمن التصميم الأساسي والمناطق المحاذية للتصميم ومناطق تقع على مسافة من المدينة وكمايلي:

### 2- الإمكانيات المتاحة ضمن التصميم الأساسي:

استغلال الفراغات التي لم يتم استغلالها في الاستعمالات المخصصة لها خلال الفترة التي مرت على أعداد التصميم. أيضاً إعادة تخطيط الأحياء القديمة التي لم تعد صالحة للسكن وغير منسجمة مع التطور العمراني الذي شهدته المدينة، كذلك إعادة تخطيط المناطق العشوائية الواقعة ضمن التصميم الأساسي، والنظر في توزيع استعمالات الأرض الحضرية والعمل على رفع الاستعمالات غير المنسجمة مع ما يحيط بها من استعمالات، مثل منطقة صناعية وسط المدينة، معسكر قديم وسط المدينة أو ضمن الأحياء السكنية، استغلال بعض المساحات الزراعية خاصة غير المنتجة، وتحويل صفتها من زراعية إلى عمرانية. تغيير بعض الاستعمالات التي تعود إلى القطاع الخاص والتي لم تعد تتسجم مع وضع الأنشطة التي تحيط بها.

### 3 - الإمكانيات المتاحة المحاذية للتصميم الأساسي للمدينة:

المدينة مستمرة في نموها وتحتاج سنويا إلى آلاف الهكتارات وخاصة المدن الكبرى، لذا على المخطط إن يضمن المساحات التي تحتاجها المدينة لفترة زمنية قادمة لأثقل عن 50 سنة، ويكون ذلك من خلال إعداد مخططات هيكلية تشمل المدينة وما يحيط بها، حيث يتم تحديد المناطق التي تتوسع عليها المدينة، وتعد مخططات لتلك المناطق ويمنع استغلالها باستعمالات ثابتة، حيث يتم توقيع واقع حال تلك المناطق وتحديد ما تشغله من استعمالات، وعدم السماح للبناء بها بما يخالف التصميم المعد، ويمكن السماح باستغلالها بصورة مؤقتة وفق قانون المساطحة، أي تأجير الأرض لفترة من الزمن حسب ما تراه الأجهزة البلدية والتخطيطية، وأن اختيار الأرض لتوسع المدينة يجب أن تتوفر فيها عدة مواصفات منها :

1. أن تكون المنطقة العمرانية الجديدة متجانسة مع الهيكل العمراني القائم، ومكملة له.
2. قريبة من مركز المدينة ومراكز العمل.
3. عدم وجود معوقات موقعه تعرقل تنفيذ المخطط المعد لتلك المنطقة مثل تباين الوضع الطبوغرافية أو ارتفاع مناسيب المياه الجوفية.
4. ألا تتعرض إلى تلوث طبيعي أو صناعي.
5. عدم التعرض إلى مخاطر طبيعية مثل الفيضانات والأعاصير.
6. أن تكون قريبة من مصادر خدمات البنية التحتية من ماء وكهرباء وصرف صحي ونقل. كما يستطيع المخطط المسؤول من عمل مفاضلة بين المناطق المرشحة لتوسع المدينة ومن خلال تطبيق بعض الأساليب الكمية والبرامج الحاسوبية لتقييم بدائل نمو المدينة والتي من خلالها يمكن تحديد أفضل المناطق بشكل متسلسل، حيث يمكن تطبيق نموذج التجاذب المكاني لهذا الغرض، كما يمكن استخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية التي تستخدم في مجال تخطيط وإدارة المدن على نطاق واسع، ومن الأساليب الأخرى الكف الاقتصادية لكل بديل، وكذلك أسلوب الأوزان الترجيحية رغم عدم دقته لأنه يتضمن قيم رقمية ووصفية غير متجانسة.

### 4 - الإمكانيات المتاحة على مسافة من المدينة ( المدن التوابع):

إن استغلال الإمكانيات المتاحة على مسافة من المدينة يستخدم عندما يراد إيقاف نمو المدينة عندما تصبح مترامية الأطراف ويصعب معها توفير الخدمات لجميع السكان بصورة متساوية، أو في بعض الأحيان لا يسمح موقع المدينة بالتوسع في معظم الاتجاهات لذا يضطر المخطط إلى البحث عن

محور للنمو، وربما لأي ارض خالية ويتم تخطيطها بل قد تكون مدن صغيرة قائمة فيتم إعداد مخططات لها جديدة لغرض الاستفادة منها في استيعاب الزيادة السكانية في المدينة الكبيرة، وقد تكون الأرض خالية فيتم وضع مخططات جديدة تتضمن أحدث الأساليب والتقنيات ووفق أحدث نظريات التخطيط، فتكون متميزة في تخطيطها وتصميمها وفنها المعماري اعتمادا على الاعتبارات الأساسية التي يجب مراعاتها في تخطيط المدن.

### ثالثا: نظرية توزيع الخدمات في المدن:

من الأهداف الرئيسية لتوزيع الخدمات هو توفير وتوزيع أماكن هذه الخدمات بحيث تتماشى مع الاحتياجات الفعلية لمراحل نمو المدينة الجديدة وعدد المنتفعين بها في كل مرحلة من مراحل النمو ابتداء من بداية التعمير مع مراعاة ما يلي:

عدد السكان المستفيدين من هذه الخدمات في كل مرحلة مع مراعاة تصنيف السكان حسب فئات السن والحالة الاجتماعية والاقتصادية لهم، كذلك مراعاة الفكر الأساسي لتنمية المدينة الجديدة وهو النمو الطبيعي حيث تتوفر فيه الخدمات بالقدر المطلوب في بداية التعمير ثم تنمو هذه الخدمات أيضا طبقا لمراحل نمو هذه المدينة التي تتطلب مرونة كافية لنمو عناصر الخدمات بها تبعا لنمو المدينة نفسها وإعداد السكان الوافدين إلي التجمع وان تكون قادرة علي القيام بدورها في المراحل التالية لبداية التعمير، أيضا يجب أن يراعي نوعية الطلب علي الخدمات المختلفة طبقا لنوعية السكان ومستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى أتباع التدرج الوظيفي للخدمات المختلفة حسب نوعيتها بما يتناسب مع نوع الخدمة ومستواها واختيار موقعها. كذلك يجب أن تأخذ الخدمات المختلفة صورها النهائية في نهاية مراحل النمو وليس في أولها حتى لا تكون عبء على ميزانية التعمير، أي أن توفر المسطحات المطلوبة من الخدمات حسب الحاجة إليها وأن تنمو هذه الخدمات طبقا للزيادة في أعداد السكان بما لا يتعارض مع توزيعها في المراحل النهائية من النمو.

تقوم فكرة توزيع الخدمات على فكرة النمو الشريطي وكذلك التدرج الهرمي لتوزيع الخدمات وذلك بتوفير توزيع الخدمات بصورة شريطية على طول محاور خدمات صغيرة داخل المجموعات السكنية مجموعات وحدات الجوار، مع توزيع الخدمات التجارية على طول المحاور التجارية أسفل المباني و ربط المحاور التجارية بالمجاورة بالمحور التجاري الرئيسي للتجمع، ربط محاور الخدمات بمحاور الخدمات الرئيسية عن

مستوى المدنية، و تخصيص الحركة داخل المحورين للمشاة مع سهولة الترخيم الآلي على كلا الجانبين من كل محور. توزيع محاور الخدمات الرئيسية للأحياء بصورة شريطية لربط الأحياء مع بعضها البعض كما أن المحور يرتبط أيضا بمحور المدينة ويعتبر امتداد له. وبهذا يتم ربط محاور الخدمات المجاورات ومحاور خدمات الأحياء مع محور الخدمات الرئيسية بالمدينة من خلال شبكة رئيسية للمشاة.

#### رابعاً: مرحلة نمو الخدمات في المدن:

تنطبق نظرية النمو العضوي للمدن أيضا على النمو العضوي لخدمات المدينة وذلك باستعمال مبدأ الخلية المعمارية في المباني. ومن هذه الأمثلة المباني التعليمية (المدارس) التي عادة ما تصمم المدرسة منها على أساس الحجم الحدي للمدرسة ثم تبنى وتبقى فترة طويلة من الزمن لا تستغل عناصرها الاستغلال الأمثل، ولذلك فإنه يمكن تطبيق نظرية الامتداد العضوي على المدرسة حيث يبني عدد الفصول التي تتناسب مع متطلبات المراحل الأولى للاستيطان ثم تضاف مضاعفاتها مع مضاعفات النمو السكاني وذلك في اتجاه واحد من قلب المدرسة كما تزداد متطلبات الأدوار في الاتجاه الآخر من قلب المدرسة الذي يضم المدخل والاستقبال والمدير والمسجد، ويستمر النمو العضوي للمدرسة بذلك في الاتجاه الأفقي كما يمكن استمراره في الاتجاه الرأسي بإضافة أدوار أخرى.. وهكذا حتى تصل المدرسة إلي حجمها الحدي مع وصول عدد السكان إلى حده الأقصى .. الأمر الذي يتطلب اعتبارات خاصة في التصميم أو تخطيط المدرسة مع الاعتبارات الخاصة بطرق الإنشاء وإدارة التنفيذ بحيث لا تتعارض مع الاستعمال الدائم للمدرسة بفرض التعليم أثناء السنة الدراسية وغرض التنقيف والترويح في العطلات.

وهكذا وينفس الطريقة تصمم أو تخطط مباني الخدمات الصحية والثقافية والرياضية والإدارية والأمنية التي تضمها محاور الخدمات العامة وهي المحاور المتعامدة على اتجاه محاور الخدمات التجارية. وتتميز محاور الخدمات بأنها تضم المناطق الخضراء والمساحات الترويحية التي تتناسب طبيعتها مع طبيعة المباني التي تضمها مثل المدارس بأنواعها أو المراكز الصحية والثقافية أو المنشآت الرياضية وغير ذلك من المشآت التي تجد أمامها الفراغ المناسب من الأرض لامتدادها تبعا للمتطلبات المتزايدة للأعداد المتزايدة من السكان.



## خامسا: مكونات البيئة العمرانية للمدينة:

تتشكل المدينة من مجموعة كتل المباني المقامة على الأرض بشكل ما، إضافة إلى مجموعة من الفراغات التي تتخلل كتل المباني ، كل فراغ له نشاطه ووظيفته الخاصة به ، وانه لمن الأهمية بمكان إن دراسة الفراغات الموجودة بالمدينة ووضعها في البؤرة المناسبة والمطلوبة لها يعطى المدينة خواص مميزة وقيم فنية خاصة.

وتتعدد أشكال ومقاييس الفراغات لكي توفي بالاحتياجات والمشاعر الإنسانية المتعددة ، مقاسات بعض هذه الفراغات يحددها مقياس الإنسان وحركته وبعضها تحددها الآلات التي يستعملها الإنسان كالسيارة ، ويجب أن يكون تحديد مقياس الفراغ وشكله مناسباً للغرض الذي أنشئ من أجله وللذين سيستعملونه من البشر .

وبصفة عامة تتكون الفراغات العمرانية في المدن من مجموعة من العناصر المختلفة التي تعطيها شكلها العام وتخلق لها طابعها المميز وذلك على النحو التالي:

### 1- المنشآت العمرانية:

المنشآت العمرانية الوظيفية التي يقيمها الإنسان لأداء الأنشطة المختلفة من خلالها وهي من العناصر الهامة في التكوينات الحضرية فهي التي تحدد الفراغات وأنواعها وهي التي يمارس فيها الوظائف المرجوة من التكوين.

فالمنشآت قد تكون في خط مستمر فتشكل الطريق أو تستدير فتشكل ميدان أو ساحة وهي التي تحدد نوع الاحتواء ودرجته باختلاف ارتفاعاتها ، كما يمكن الحكم منها على مقياس التكوين ولذا فالمنشآت العمرانية تتطلب حساسية خاصة من المصمم في وضعها في التكوين وتحديد الفراغات بينها والتنسيق والتوازن بين ارتفاعاتها وكذلك فان التكوين الذي يعطي كتلة متصلة يعطى انطبعا مخالفا للتكوين ذو الكتل المنفصلة.

•المباني السكنية و المباني الخدمية (تعليمية- صحية - ثقافية - ترفيهية.) ومسارات الحركة الآلية و المشاة كذلك الساحات والمناطق المفتوحة، عناصر طبيعية(التشجير و التخضير)، عناصر صناعية ( أعمدة الإضاءة - المظلات...).

كما إن ارتفاعات المنشآت العمرانية المختلفة تحدد الخط المرئي للمدينة لذا يجب الموازنة بين هذه الارتفاعات، فيجب أن تكون متراوحة بين منخفضة (المقياس الإنساني) ومرتفعة (مقياس تذكاري) وشاهقة الارتفاع (علامة بصرية).

وتتأثر كتل المنشآت العمرانية بأسلوب معالجة واجهاتها وبالخصائص المختلفة لمواد المعالجة مثل اللون والملمس إلى جانب الإضاءة التي تؤثر تأثيرا كبيرا على شكل الكتلة وتعطيها خصائص جديدة.

**2- شبكة مسارات الحركة:**

شبكة مسارات الحركة هي العنصر الثاني المشكل للتكوينات الحضرية وذلك بعد المنشآت العمرانية التي يقيمها الإنسان لأداء الوظائف والأنشطة المختلفة، وتتشكل شبكة المسارات من عنصرين أساسيين أولاهما خاص بمسارات الحركة الآلية وينتج عنها شبكة متنوعة من مسارات الطرق السريعة والإقليمية وخلافه، وثانيهما شبكة مسارات المشاة.

**أ- مسارات الحركة الآلية:**

وتتضمن شبكة الطرق وتدرجها (شبكة الطرق السريعة والقومية والموزعات الرئيسية والثانوية والمحلية) ، وعلاقتها بشبكة الطرق المحيطة بالمدينة (الطرق الخارجية) ، كذلك نقاط الارتباط البصري والانتقال عبر النقاط البصرية الهامة وهي تساهم في معرفة العلاقة الوثيقة بين نقاط التميز البصري على الطرق وتقاطعاتها وتحديد العناصر القوية بصريا والعناصر التي يجب تقويتها خاصة عند دراسة هذه النقاط البصرية أثناء السير بالسيارة سواء على الطرق السريعة أو الطرق المحلية. وتتضمن أيضا العلامات الأرضية والأبراج واللوحات الإرشادية بمختلف أنواعها وإشارات المرور وكل ما يتعلق بالطرق من عناصر أساسية . كما تتضمن أيضا أماكن مواقف السيارات وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالطرق وهي نقاط النهاية للطريق ونقطة تلاقي الطرق مع المباني.

**ب- مسارات المشاة:**

شبكة مسارات المشاة هي التي توضح ارتباط العمران بالإنسان الذي يقطن المدينة فهي تراعي المقياس الإنساني الذي يسير في مسارات مخصصة له، وتتكون شبكة ممرات المشاة من مجموعة من المسارات تتلاقى في عقد يمكن أن تمثلها الساحات أو التقاطعات وهي ما تعتبر أماكن تجمع المواطنين وفي مناطق عديدة من المدن يمكن أن توجد ممرات المشاة على مستويات متعددة تعتمد على المناخ السائد والبيئة المحيطة فتوجد ممرات المشاة على المستوى السطحي وكذلك ممرات مشاة علوية وقد توجد بعض مستويات لممرات المشاة تحت مستوى الأرض.

وقد تترايط وتتجاوز ممرات المشاة مع مسار حركة السيارات في الطرق وهو السائد في الكثير من المدن، ولكن المفضل فصل حركة المشاة عن حركة السيارات وهو الأمر الضروري الذي يساهم بدور أساسي في سير الإنسان بحرية وأمان داخل المدينة.

ولدراسة شبكة ممرات المشاة لابد من تحديد:

- ممرات المشاة وأنواعها وعروضها ومنبع ومقصد هذه الممرات.
- نوع ومواد الإنشاء لهذه الممرات ومستوى تشطبيها.
- العناصر الرابطة بين ممرات المشاة مثل الكباري والأنفاق.
- الاستعمالات الموجودة حول هذه الممرات ودور ممر المشاة في زيادة كفاءة هذه الاستعمالات

- علاقة ممرات المشاة بمواقف السيارات حيث تساهم في نقل المشاة من نهايات الطرق ومواقف السيارات إلى المباني.

### 3- عناصر التشكيل والتجميل:

هي تلك العناصر التي تدخل في تكوين الفراغات العمرانية وتعطيها أبعاداً أو انطباعات مختلفة عما لو خلا التكوين منها، ومنها ما هو طبيعي مثل المساحات الخضراء والأشجار ، ومنها ما هو صناعي مثل لوحات الإعلانات /أعمدة الإضاءة/ فترينات العرض/ كبائن التليفون / المقاعد. ولا يخفى ما لهذه التكوينات من انطباع تتركه في ذهن من يراها فربما يحدد أحدهما مكاناً لا يتميز عن غيره إلا به كما أنه يعطي مقياساً للتكوين العام وذلك من معرفة النسبة بين حجم العنصر وحجم التكوين أو من عدد هذه العناصر الصغيرة مجتمعة.

#### أ- العوامل الوظيفية وعلاقتها بالتشكيل و التجميل :

تمثل الاستعمالات المختلفة للأراضي توظيف لها بما يتناسب مع احتياجات المجتمع ، وتنعكس هذه الاستعمالات في تشكيلات للعناصر المعمارية البصرية التي تتلاءم مع احتياجات الوظائف المحددة ينتج عنها خصائص بصرية عامة مميزة لكل استعمال.

ومن ثم فإن المناطق التي تختص بوظائف محددة داخل المدينة (مناطق تجارية / إدارية / سكنية /... الخ) تشكل مناطق تحتاج إلى تصميم يحقق الطابع الخاص لهذه الاستعمالات ويوفر احتياجاتها الوظيفية.

كما أن تعدد استعمالات الأراضي داخل المنطقة الواحدة يؤدي إلى تباين في عناصر التشكيل البصري للمنطقة بما يحتم إعداد دراسة تحقق التجانس البصري لمكوناتها.

#### ب- عوامل الموقع والتكوين العمراني:

لكل موقع خصائصه المميزة (شخصيته البصرية) التي تتشكل من خلال إمكانياته الطبيعية وأهميته الوظيفية على مستوى المدينة أو المنطقة التي يقع فيها وذلك على النحو التالي:

##### \* الإمكانات الطبيعية:

تتصف بعض المواقع بخصائص تكسبه ميزة خاصة ، مثل اختلاف في المناسيب ، خلفه جبليه، شواطئ، مناطق خضراء ، وبالتالي تحتاج إلى تنسيق بصري لاستغلال هذه المميزات وتطويرها بالتكامل مع صفاتها الطبيعية.

##### \* موقع المنطقة بالنسبة للمدينة:

تتميز بعض المناطق بموضعها المكاني في المدينة ( مثل وسط المدينة / أطراف المدينة/ مداخل المدينة / مواقع تلاقى محاور الحركة الرئيسية في المدينة ) بما يضيف عليها أهمية وظيفية ومن ثم خصائص بصرية خاصة بها تحتاج إلى دراسة لتطويرها وخاصة من النواحي البصرية لتحقيق التوازن بين الاحتياجات الوظيفية وصفاتها الجمالية.

**\* التكوين العمراني للمنطقة:**

أن تتابع الفراغات ونسق توزيعها يضيف طابعا خاصا للمنطقة متيحاً فرصاً للتنسيق البصري لرفع مستوى البيئة البصرية لتلك الفراغات كما أن تشكيل هذه الفراغات يتنوع من حيث الحجم ونسب أبعاده الفراغية والعناصر المعمارية التي تحدد مداخله ومخارجه ، وعلاقة هذه الفراغات بالأنشطة التي تمارس داخله أو حوله ، بالإضافة إلى نسق توزيع طرق ومحاور الحركة وتقاطعاتها كل ذلك يشكل الصور البصرية الخاصة بالمنطقة بما يضيف أهمية كبيرة لهذه المناطق ويحتم دراستها لتطوير التشكيل العمراني البصري لها.

**ج- العوامل الإنسانية:**

وهي عبارة عن الظواهر التي يشترك فيها مجموعات كبيرة من الناس في مجتمع من المجتمعات ، مثل الحاجة إلى المعاملات الاجتماعية أو الخصوصية أو الارتباط بالطبيعة وكذلك التقاليد والعادات المشتركة، وتختلف تلك الظواهر من مجتمع لآخر حسب خلفيته الثقافية وعاداته وتقاليد الموروثة. كذلك العوامل العقائدية عند الإنسان وهي عبارة عن قوة روحية يحتاج إليها إدراكه الفطري وتؤثر بدرجة كبيرة على قوة تخيله وتفكيره وأهم هذه النواحي ، الديانات السماوية بالإضافة إلى التراث الإنساني الذي يتمثل في الآداب والفنون الرفيعة ،، وتؤثر هذه العقائد على الفراغات العمرانية وإن اختلفت درجة التأثير من مجتمع لآخر باختلاف طبيعة كل عقيدة ودرجة إيمان المجتمع بها .

**د- العوامل الاقتصادية:**

تؤثر الإمكانيات الاقتصادية للمجتمع على التكوينات المعمارية المختلفة ويبدو ذلك واضحا إذا ما قارنا بين مجتمعين مختلفين في الحالة الاقتصادية أحدهما غني والآخر فقير أو حتى بمقارنة فراغات سكنية في منطقة سكانها أغنياء بفراغات أخرى في منطقة سكانها فقراء في نفس المدينة. فالفراغ العمراني الفقير غالبا ما يكون عشوائى الترتيب وفقير المظهر وتكثر به المشاكل وتزيد فيه حدة التلوث البصري لافتقاره إلى العناصر الجمالية ، بينما الفراغ العمراني الغنى نجده مرتب بعناية ويشتمل على معظم العناصر الجمالية وذو مسطح مناسب ومظهر غنى.

**هـ- العوامل التكنولوجية:**

يشتمل هذا العامل على كثير من العناصر التي تختلف من عصر لآخر ومن مجتمع لآخر وهي مواد البناء والطرق المتبعة في الإنشاء بالإضافة إلى الأساليب العلمية والتكنولوجية. وهناك كثير من مواد البناء سواء كانت مواد طبيعية أو مواد صناعية، وكل مادة بناء تقترح طرق الإنشاء التي تتلاءم معها كما إن تطور طرق الإنشاء كان نتيجة مباشرة لمحاولة استغلال أقصى إمكانية لمواد البناء المعروفة في كل عصر، وتؤثر مواد البناء وطرق الإنشاء على شكل وتكوين

الفراغات العمرانية ويبدو ذلك واضحا في العمارة الحديثة إذ ينعكس التطور الهائل في مواد البناء الحديثة وطرق الإنشاء والأساليب التكنولوجية عليها ويظهر ذلك واضحا في ضخامة المقياس والتنوع الشديد في الشكل واللون والملمس

## سادسا: طرق و معايير برمجة المشاريع المعمارية في المدن:

### 1- تعريف البرمجة والهدف منها :

كلمة **Programmation** تتكون من Pro سابقة الوصف على الانجاز، Gramation تعني وصف كتابي .

يسميتها (Pena. 1977) مرحلة تعريف المسألة التصميمية او " مرحلة البحث عن المسألة "بالمقارنة مع

مرحلة التصميم والتي تسمى بالمقابل " مرحلة البحث عن الحلول . "ذلك لأن البرمجة تسبق التصميم.

وهي طريقة تحليل من أجل : الاستجابة إلى الحاجيات الأساسية للمواطن والمستعملين، كما إنها تسمح لصاحب المشروع من تحديد وبدقة أهداف المشروع المراد إنجازه و مراقبته مع الاعتبار مع الاحتياجات المقترحة فهذا يستدعي البرمجة حيث هي ليست عملية بناء ولكنها يمكن أن تصل

إلى إنجاز مبنى واستغلاله، أما الهدف منها فهو معرفة مختلف الإمكانيات " يجب تحليل الحاجيات نوعية كانت أو كمية، أيضا تمكين صاحب المشروع لمعرفة أهداف المشروع، إختيار أفضل الحلول : في العموم نجد أن نضرة أصحاب القرار "منتجين مسيرين .." لبعض المشاكل تختلف حسب موقع كل واحد وحسب نوعية إختياره واختيار الحل الأنجع من بين مختلف الحلول يجب دراستها وبالتالي تحويلها أو رفضها فإن التحليل يسمح لنا بالخروج بإختيارات معلة لتفادي القرارات العشوائية،و تحسين أو تطوير الخدمات في مبنى موجود.

### 2- القائم بالبرمجة " من الذي يبرمج؟"

نجد أن مسؤولية البرمجة سابقا كانت ملقاة على عاتق المعماري أو العمراني و المهندس المدني لكن بتعدد الأعمال و المشاريع وكثافتها خصوصا في المعالجة وتحديد المعطيات الأساسية لأجل استخراج وفرز المعلومات الدقيقة، أصبحت عاملا مؤثرا أدى بظهور اختصاصات جديدة في نطاق وسياق إعداد البرامج و المتمثلة طبعا في المبرمج .

### 3- أنواع البرمجة والمراحل الأساسية لها:

للبرمجة عدة أنواع كل حسب مضمونها وسياستها ومنها البرمجة الحضرية والتي تعمل على الاستجابة للمشاكل المتزايدة و المتطورة للنشاطات الحضرية وذلك حسب إختيارات إستراتيجية منهجية توفير الوسائل المالية و التقنية و الإدارية و البشرية، عمل ضروري في كل عملية تخص المجال الحضري ،وبنقوية ومراقبة التدخلات التي تتجاوز الإطار الحضري وجعلها على شكل تقوية وتهيئة هياكل التسيير و التدخل.

أما البرمجة المعمارية فهي تحدد مايجب بناؤه أو تهيئته من أجل تلبية الحاجيات بسبب التزايد الديموغرافي في المدن وخلق حاجيات متزايدة أو متداخلة هذا ما أوجب عمليات تنظيم وتخطيط نتج عنه البرمجة المالية.

المراحل الأساسية التي تمر بها البرمجة هي كالتالي:

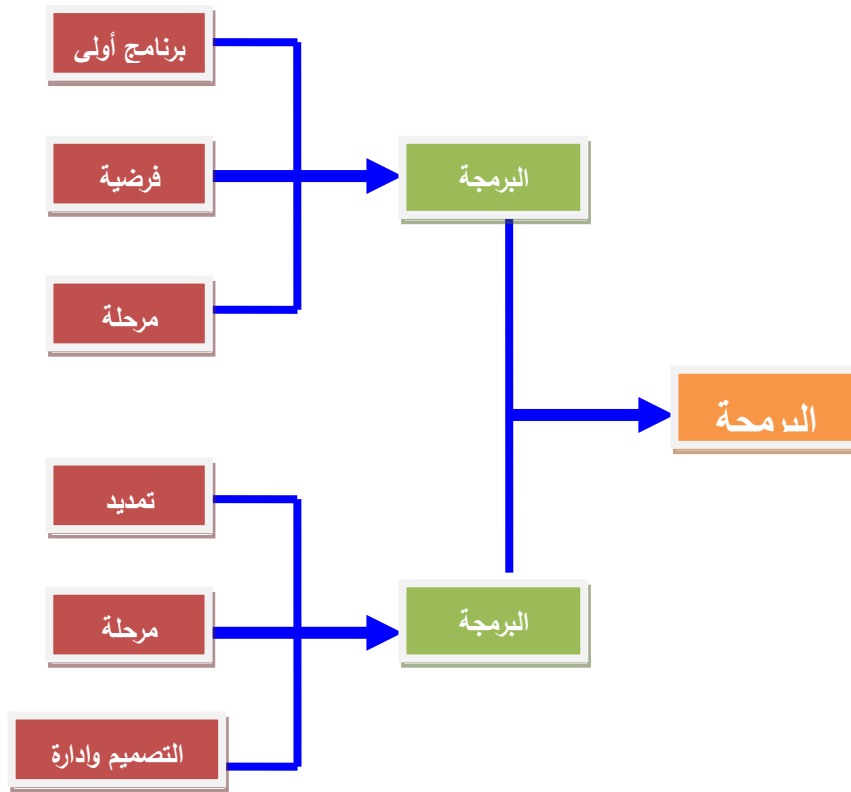
أ- البرمجة التوقعية مرحلة تتبع القرار فيجب الاستجابة للاحتياجات لهذا يجب تحليلها واقتراح الحلول. والهدف منها تحديد تصميم المشروع الذي سوف ينجز .

يحتوي البرنامج القاعدي "البرنامج الأولي " على ثلاث جوانب وهي تحليل خدمات المرافق و المصالح المتواجدة ويختص بموازنة تقنية نقدية للخدمة، وكذلك تحليل الاحتياجات التي تسمح بتحديد طبيعة التوقعات لمختلف السكان، بالإضافة إلى البرمجة القياسية تكون في حالة عدم توفر نظام المرفق لدى الوزارة.

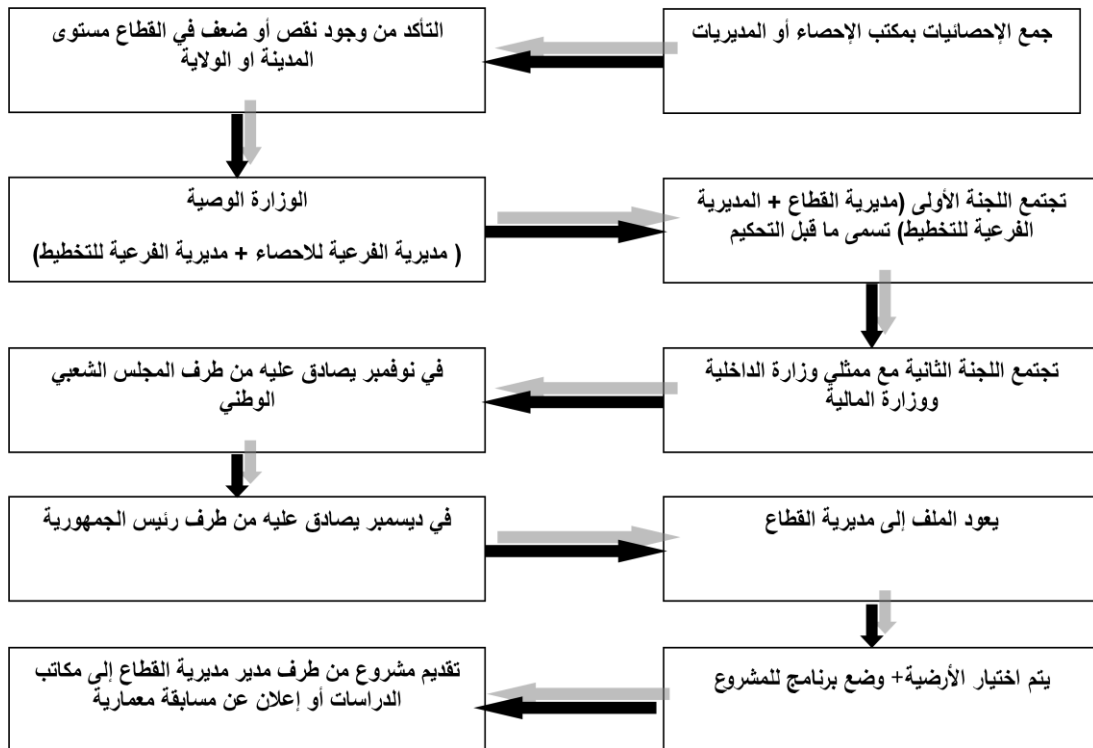
ب- نتائج التعيين: يجري بالتعاون مع العمراني بهدف متابعة البرنامج الأولي للمشروع على الصعيد الجغرافي " حي ، ضاحية ، بلدية" أي بوضع المشروع على الخريطة الجغرافية .

ج- مرحلة المراجعة: وضع المشروع تحت السلطات الإدارية و المعنية.

د- البرمجة العملية: مرحلة تنسيق الانجاز وتتميز بدقتها وتشمل تحديد المشروع الذي يتوقف على الفروع التالية: فروع الخدمة المقدمة وهي تشمل تعدد حجم المرفق ودوره والاستيعاب، أما فروع الخدمة الحضرية فهي تخص تحديد موقع المرفق في المدينة، في حين الفروع الوظيفية فهي تقديم المرفق الواحد لعدة نشاطات، أما الفروع المادية فهي تختص بتكلفة الإنتاج حتى تنصيبه.

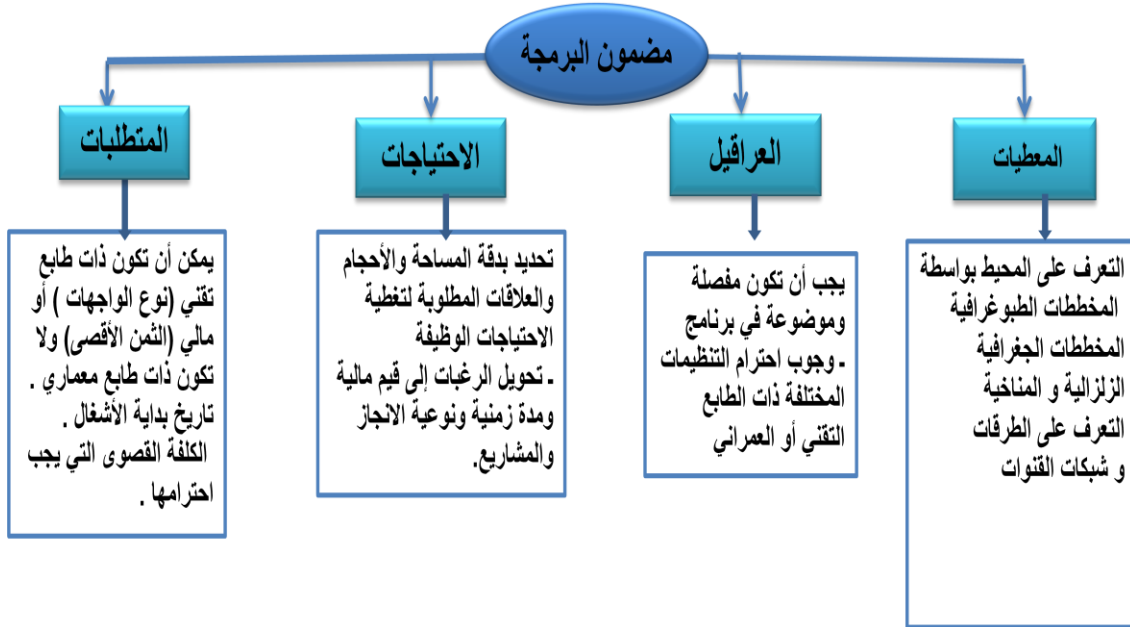


الشكل رقم 06: المراحل الأساسية في عملية البرمجة (المصدر: الباحث، 2012)



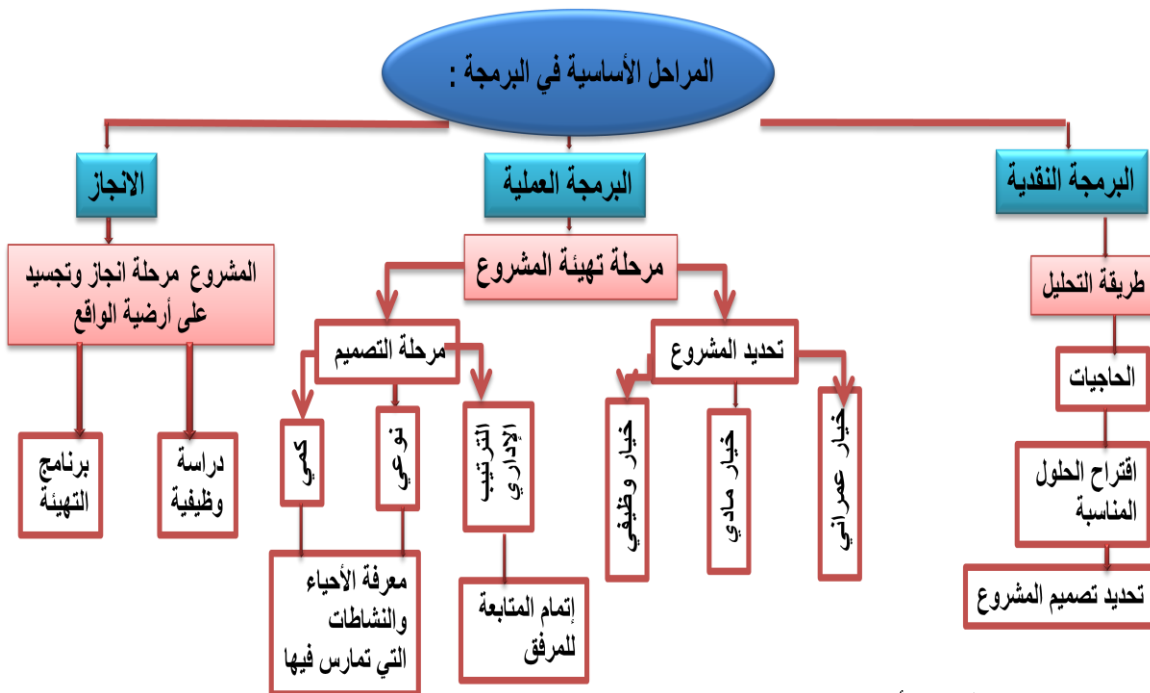
الشكل رقم 07: مراحل تسجيل المشروع (المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية، 2011)

من الشكل يتبين إن عملية جمع الإحصائيات والمعطيات الخاصة بكل مدينة، من طرف المكاتب المختصة المتواجدة عبر مختلف بلديات و مديريات الوطن، ذات أهمية قصوى في تحديد متطلبات كل قطاع من المرافق و التجهيزات وهذا من اجل الانطلاق في عملية البرمجة.



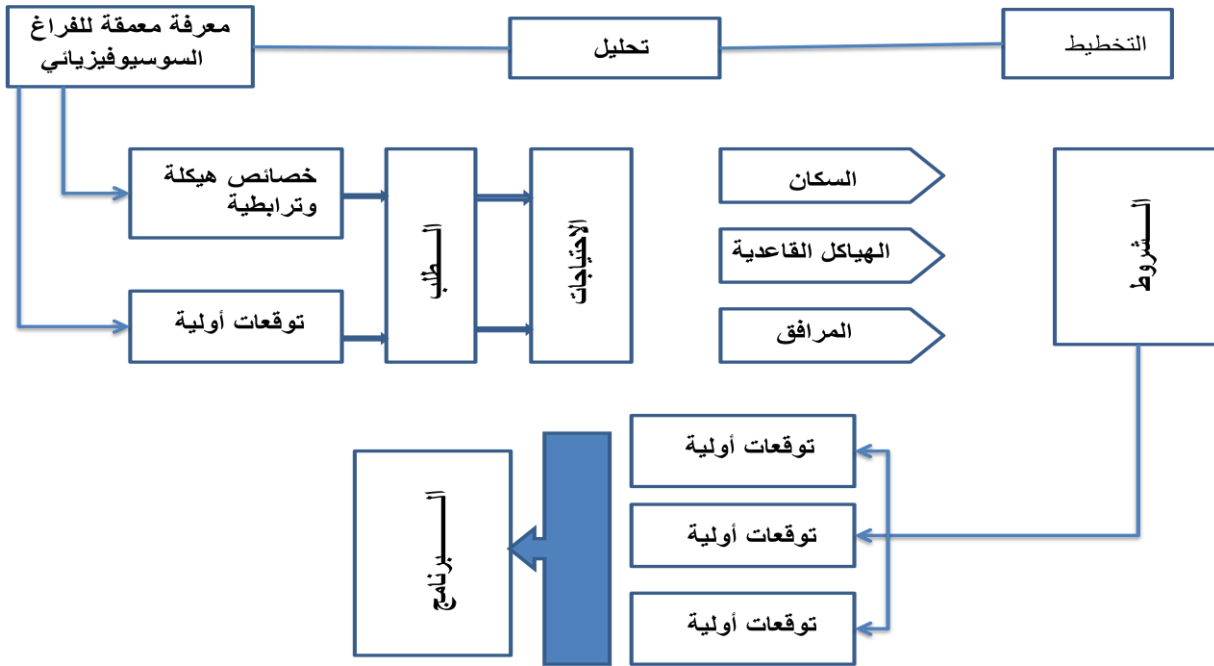
الشكل رقم 08: مضمون البرمجة (المصدر: الباحث بالاعتماد على دروس سنة 04 هندسة معمارية 2011)

يرتبط مضمون البرمجة ارتباطا وثيقا بالمعطيات و المتطلبات حسب طبيعة ونوعية المرافق وهذا كله وجب توفير البيئة المناسبة بعيد عن العراقيل والتي تحول دون تطبيقه.



الشكل رقم 09: أساسيات البرمجة (المصدر: الباحث بالاعتماد على دروس سنة 04 هندسة معمارية 2011)





الشكل رقم 10: الشروط العامة لتعيين مشروع (المصدر: الباحث بالاعتماد على دروس سنة 04 هندسة معمارية 2011)

#### هـ- مرحلة التصميم : يحتوي على :

- البرمجة النوعية و الكمية: معرفة الحيازة و النشاطات و الوظائف .
- الترتيب الإداري : المتابعة الإدارية للمرفق.
- التصميم وإدارة الأعمال : يتحكم المعماري في مرحلة التصميم الأولى و حتى النهاية ومتابعة المبرمج على التماسك بين البرنامج و المشروع.
- الانجاز: مرحلة الانجاز و تجسيد المشروع في الواقع و تتضمن :

✓ دراسة وظيفية : التنظيمات الداخلية للنشاط.

✓ دراسة التجهيز: التهيئة الداخلية للمشروع بالوسائل الضرورية لتقديم الخدمات.

## 4- معايير برمجة المرافق في المدينة:

## أ- المعايير الوطنية:

مساحة الوحدة (م <sup>2</sup> )	نصيب الفرد (م <sup>2</sup> )	المعيار	التجهيزات	
5000	1.45	14000/ 04 ن	مدرسة ابتدائية	التربية و التعليم
54000	0.90	14000 / 01 ن	متوسطة	
54000	0.90	14000/ 01 ن	ثانوية	
53000	-	120000 /1 ن	مستشفى 240 سرير	الصحية
-	-	60000-30000 ن	مستشفى 120 سرير	
-	-	10000-3000 ن	مستشفى 60 سرير	
4000	0.14	48000/1 ن	العيادات متعددة الخدمات	
1000	0.07	12000/1 ن	المراكز الصحية	
350	0.1	2000/1 ن	قاعات العلاج	
300		15000/1 ن	صيدليات	
700	0.05	14000/1 ن	فرع بلدي	
	0.05		فرع بريدي	
	0.03		ضمان اجتماعي	
700	0.020		حماية مدنية	
1000	0.03		مركز شرطة	
		200000/1 ن	دار الثقافة	الثقافية و الترفيهية
		60000/1 ن	مركز ثقافي	
		50000/1 ن	دار الشباب	
		100000/1 ن	سينما	
		30000 /1 ن	مسرح	
		5000 /1 ن	قاعة نشاطات	
		متحف لكل ولاية	متحف	
		60000/1 ن	مكتبة	
2300	0.7	3500/1 ن	مساحة للعب	التجاري
1700	0.12	14000/1 ن	سوق	
-	0.25	حسب النسيج العمراني	تجارة صغيرة	

-	0.05	-	مسجد -مصلى- مدرسة قرآنية	الدينية والشعائرية
---	------	---	-----------------------------	-----------------------

الجدول رقم 01: معايير برمجة المرافق في المدينة (معايير الوطنية). (المصدر: A. ZUCHELLI, 1983.)

### ب- معايير دولة المملكة العربية السعودية:

#### \* الخدمات الدينية:

- المسجد المحلي : يوفر الخدمة الدينية لحجم سكاني محدود ( 750 - 1500 نسمة) ويراعى

فيها معايير حسب الجدول التالي:

ملاحظات	إلى	من	البيان
مستوى مجموعة سكنية أو أكثر	1500	750	عدد السكان المخدومين
-	200	150	نطاق الخدمة بالمتر
لا يشترط توفير مصلى للنساء	600	300	عدد المصلين الرجال من إجمالي السكان
	1.3	1.2	نصيب المصلي من الخدمة ( م <sup>2</sup> /مصلي)

الجدول رقم 02: معايير المساجد (المصدر عبد العزيز ب. 2005)

كما انه يجب أن يختار موقع المسجد بعيدا عن الضجيج وسهولة الوصول إليه سيراً على الأقدام دون الحاجة إلى عبور طرق مغمورة، مع وجود شبكة جيدة لمسارات المشاة تربط بين المسجد ونطاق خدمته. وان يشمل على الخدمات اللازمة ( أماكن وضوء، ودورات المياه، غرفة للمؤذن والإمام...)، توفير مساحة مفتوحة أمام المسجد لإبراز موقعه ويمكن أن تستغل للصلاة في حالة زيادة عدد المصلين.

-المسجد الجامع: يوفر الخدمة الدينية لحجم سكاني ( 3000 - 7500 نسمة) ويراعى فيه

معايير حسب الجدول التالي:

ملاحظات	إلى	من	البيان
مستوى مجاورة سكنية أو حي في حدود الحد الأقصى للسكان المخدومين	7500	3000	عدد السكان المخدومين
	800	500	نطاق الخدمة بالمتر
	3000	1200	عدد المصلين الرجال من إجمالي السكان
	500	200	عدد المصلين النساء من إجمالي السكان
	1.8	1.5	نصيب المصلي من الخدمة ( م <sup>2</sup> /مصلي)

الجدول رقم 03 : معايير الجامع . نفس المصدر السابق.

يعمل المسجد الجامع كمسجد محلي بنفس نطاق الخدمة إضافة إلى أن له نطاق خدمة خاص به، أن يرتبط بشبكة الطرق وممرات المشاة بشكل جيد ويمكن الوصول إليه عن طريق السيارة، كما يمكن توفير مصلى للنساء.

### \* الخدمات التعليمية

- رياض الأطفال: وهي الوحدات التعليمية التي تؤدي الخدمة التعليمية ورعاية الأطفال في المرحلة التي تسبق مرحلة التعليم الابتدائي وتقوم بخدمة فئة السن ( 4-6 ) سنوات للبنين والبنات. ويراعى فيها معايير وهي حسب الجدول:

ملاحظات	إلى	من	البيان
مستوى مجموعة سكنية ومجاورة سكنية	3000	1500	عدد السكان المخدمين
	300	200	نطاق الخدمة بالمتر
	180	90	العدد الإجمالي للأطفال من إجمالي السكان
	8	2	عدد الفصول
	10	5	نصيب الطفل من المساحة (م <sup>2</sup> /طفل)

الجدول رقم 04: رياض الأطفال. نفس المصدر السابق.

يتم اختيار رياض الأطفال في المناطق السكنية أو المجاورة وذلك لتشجيع الوصول الآمن مشياً على الأقدام ولتقليل الزمن، كما يجب أن تحوي الروضة على المرافق الإدارية الخدمية كدورات المياه والمطبخ وصالة متعددة الأغراض وملاعب مظلة.

- المدرسة الابتدائية: تخدم الفئة العمرية ( 6 - 12 سنة ) للبنين والبنات، وهي تخضع للمعايير الآتية حسب الجدول:

ملاحظات	إلى	من	البيان
مستوى مجاورة سكنية	6000	3000	عدد السكان المخدمين
	500	-	نطاق الخدمة بالمتر
بنين وبنات	960	480	العدد الإجمالي للتلاميذ من إجمالي العدد المخدم
للبنين والبنات	720	240	عدد التلاميذ بالمدرسة (السعة)
	24	12	عدد الفصول
	30	20	عدد التلاميذ بالفصل الواحد
	25	15	نصيب التلميذ من المساحة (م <sup>2</sup> / تلميذ)

الجدول رقم 05: معايير المدرسة الابتدائية . نفس المصدر السابق.

يجب أن يكون لها مسار آمن للمشاة بحيث يمكن الوصول إليها سيراً على الأقدام، كما يمكن الوصول إليها بطريق فرعي، وأن تكون المدرسة الابتدائية على طرق تجميعية، وأن تكون بعيدة عن الضجيج. كما يفضل أن تكون مكونة من طابقين على الأكثر.

- **المدرسة المتوسطة:** تخدم الفئة العمرية ( 12 - 15 سنة)، وهي خاضعة للمعايير التالية حسب الجدول:

البيان	من	إلى	ملاحظات
عدد السكان المخدمين	6000	10000	مستوى مجاورة أو أكثر من مجاورة أو حي سكني
نطاق الخدمة بالمتر	-	750	
العدد الإجمالي للطلاب من إجمالي العدد المخدم	540	900	بنين وبنات
عدد الطلاب بالمدرسة (السعة)	240	600	للبنين والبنات
عدد الفصول	12	20	
عدد الطلاب بالفصل الواحد	20	30	
نصيب الطالب من المساحة (م <sup>2</sup> / طالب)	25	30	

الجدول رقم 06: معايير المدرسة المتوسطة. نفس المصدر السابق

يجب اختيار موقع المدرسة بعيداً عن الضجيج وأن يكون في مركز الحي السكني أو المجاورة السكنية أو بين المجاورات التي يخدمها طريق تجميعي وممرات للمشاة، كما تنطبق عليها نفس الاعتبارات للمدرسة الابتدائية.

- **المدرسة الثانوية :** وهي تخدم الفئة العمرية ما بين (15 - 18 سنة) للبنين والبنات، ومعايير تحديدها حسب الجدول التالي:

البيان	من	إلى	ملاحظات
عدد السكان المخدمين	10000	20000	في حدود حي سكني أو أكثر
نطاق الخدمة بالمتر	-	2500	
العدد الإجمالي للطلاب من إجمالي العدد المخدم	1750	2800	بنين وبنات
عدد الطلاب بالمدرسة (السعة)	360	900	للبنين والبنات
عدد الفصول	18	30	
عدد الطلاب بالفصل الواحد	20	30	
نصيب الطالب من المساحة (م <sup>2</sup> / طالب)	25	30	

الجدول رقم 07: معايير المدرسة الثانوية . نفس المصدر السابق

يجب أن يكون موقعا بعيدا عن الضجيج والتلوث، وان تقع في مركز الحي السكني أو على أطرافه ويوصى بتحديد مواقع المدارس الثانوية على الحدود الخارجية لمراكز الأحياء على احد الشوارع المجمعمة أو الرئيسية.

### \* الخدمات الصحية:

- مراكز الرعاية الصحية الأولية: هي نواة الخدمات الطبية وهي تقدم على مستوى الأحياء والمجاورات السكنية والقرى، وتقوم بعمل ملفات صحية لكافة الأسر الواقعة في نطاق خدمة المركز، لمتابعة الحالة الصحية لأفراد كل أسرة وتقديم الخدمات العلاجية والوقائية لهم ، والتحويل إلى المراكز الطبية المتخصصة عند اللزوم، ويشتمل المركز على غرف للفحص وصالات انتظار للمرضى الذكور والإناث، وغرفة للطوارئ ومن الممكن أن يحتوي على مختبر وصيدلية ووحدة إسعاف مع الخدمات الملحقة كالمرافق الصحية والمخازن ومكاتب رعاية الأمومة والطفولة. وهي تخضع لمعايير معينة حسب الجدول:

البيان	من	إلى	ملاحظات
عدد السكان المخدمين	4000	15000	مستوى مجاورة سكنية أو أكثر
نطاق الخدمة بالمتر	-	800	من مجاورة أو حي سكني
نصيب الفرد من المساحة الكلية م <sup>2</sup>	0.12	0.15	

الجدول رقم 08: معايير الخدمة الصحية. نفس المصدر السابق

- المستشفيات العامة: يمتد نطاق خدمتها ليشمل الحجم سكاني بين ( 20-250 ألف ) ، وتقوم المستشفى العام بتقديم الخدمات الصحية الأساسية للمدن والتجمعات القريبة منها، ويجب أن تتوفر بها معظم التخصصات الطبية، وأن تشمل على أقسام للتخصصات المختلفة وغرف للجراحة وملحقاتها ومختبرات ، ومعامل للتحاليل الطبية والأشعة، وأقسام لاستقبال الطوارئ ووحدة إسعاف، وأماكن لتتويج المرضى ومرافق للخدمات من مطابخ لتجهيز الطعام وغرف للأطباء والممرضات وملاحق إدارية وخدمية. كما هناك معايير لتحديد الاحتياج من المستشفيات العامة .

وهي حسب الجدول التالي:

البيان	من	إلى	ملاحظات
عدد السكان المخدمين	20000	250000	على مستوى المدينة والتجمعات العمرانية المحيطة
نطاق الخدمة بالكيلومتر	-	20	
عدد الأسر لكل ألف نسمة	2	4	
نصيب السرير الواحد من مساحة الموقع م <sup>2</sup>	150	250	

الجدول رقم 09: معايير المستشفيات . نفس المصدر السابق

- **المستشفيات التخصصية:** وهي تلك المستشفيات التي تقدم الخدمات العلاجية والوقائية في تخصص معين ( الأطفال- الولادة - العيون - الحميات - النفسية - الصدرية) وتخدم عددا من السكان لا يقل عن 150 ألف نسمة ولا يزيد عن 300 ألف نسمة على مستوى المدينة والتجمعات المحيطة وهي تحتوي على كافة التجهيزات ، مثل المستشفى العام والأقسام الطبية اللازمة وكافة الملحقات طبقا لتخصص المستشفى. ولها معايير تحدد الاحتياج منها وهي حسب الجدول:

البيان	من	إلى	ملاحظات
عدد السكان المخدمين	150000	300000	على مستوى المدينة والتجمعات العمرانية المحيطة
نطاق الخدمة بالكيلومتر	-	30	
عدد الأسر لكل ألف نسمة	0.5	2	
نصيب السرير الواحد من مساحة الموقع م <sup>2</sup>	150	250	

الجدول رقم 10: معايير المستشفيات المتخصصة. نفس المصدر السابق

### \* الخدمات الثقافية

- **المكتبات الفرعية:** وهي التي تتواجد على مستوى الأحياء وتتكون من قاعات للقراءة والإطلاع وبعض الخدمات، كما يراعى سهولة الوصول إليها بوسائل النقل المختلفة، أيضا بعدها عن أماكن الضجيج والتلوث والازدحام وتكون في مركز الحي أو بين الأحياء السكنية.

ومعايير تحديد الاحتياج منها في الجدول التالي:

البيان	من	إلى	ملاحظات
عدد السكان المخدومين	30000	40000	مستوى حي أو أكثر من حي أو قطاع
نطاق الخدمة بالكيلومتر	-	5	سكني أو على مستوى المدينة إذا قل
عدد المقاعد لكل 1000 نسمة	1.5	2	عدد سكانها عن 40 ألف نسمة
مساحة الموقع لكل مقعد م <sup>2</sup>	15	25	

الجدول رقم 11: المكتبات الفرعية . نفس المصدر السابق

- **المكتبات المركزية:** وهي التي تتواجد على مستوى المدن، وتتكون من قاعات للقراءة والإطلاع وصلات متعددة الأغراض ( اجتماعات- معارض - مسرح - مؤتمرات... ) ، وقاعات للحاسب الآلي ولانترنت بالإضافة إلى الخدمات من المخازن وكافيتريات... الخ، وان تكون وسط المدينة مع سهولة الوصول إليها وبعدها عن الازدحام والتلوث والضجيج وربطها بشكل جيد بشبكة الطرق وممرات المشاة، و معايير الاحتياج من المكتبة المركزية هي:

البيان	من	إلى	ملاحظات
عدد السكان المخدومين	50000	-	
نطاق الخدمة بالكيلومتر	-	30	المدينة والتجمعات المحيطة
عدد المقاعد لكل 1000 نسمة	1.5	2	
مساحة الموقع لكل مقعد م <sup>2</sup>	25	40	

الجدول رقم 12: المكتبات المركزية . نفس المصدر السابق

\* **الخدمات البريدية**

- **مكاتب البريد الفرعية:** وهي تلك المكاتب التي توفر الخدمة البريدية على مستوى الأحياء، وسهولة الوصول إليها كما يجب توفير مواقف للسيارات، ولها معايير تحدد الاحتياج منها وهي:

البيان	من	إلى	ملاحظات
عدد السكان المخدومين	10000	15000	
نطاق الخدمة بالكيلومتر	0.5	1	على مستوى الحي
نصيب الفرد من المساحة م <sup>2</sup>	0.04	0.07	

جدول رقم 13: مكاتب البريد الفرعية. نفس المصدر السابق.



- مراكز البريد الرئيسية: وهي التي توفر الخدمة على مستوى المدينة ككل أو عدة أحياء، ولها نفس اعتبارات مكاتب البريد الفرعية، ومعايير تحديد الاحتياج منها هي:

البيان	من	إلى	ملاحظات
عدد السكان المخدمين	50000	250000	مستوى عدة أحياء أو القطاع السكني أو على مستوى المدينة
نطاق الخدمة بالكيلومتر	5	8	يتم استخدام السيارة
نصيب الفرد من المساحة م <sup>2</sup>	0.02	0.04	

الجدول رقم 14: مراكز البريد الرئيسية. نفس المصدر السابق

### \* الخدمات الأمنية

- مركز الشرطة المحلي: وهو المركز الأمني الذي يوفر الخدمة الأمنية على مستوى الأحياء والقرى ويتبع مركز الشرطة المحلي مركز الشرطة الرئيسي. وله معايير تحدد الاحتياج منه حسب الجدول

البيان	من	إلى	ملاحظات
عدد السكان المخدمين	20000	30000	على مستوى حي أو قطاع سكني
نطاق الخدمة بالكيلومتر	3	5	
نصيب الفرد من المساحة م <sup>2</sup>	0.06	0.1	

الجدول رقم 15: مركز الشرطة المحلي. نفس المصدر السابق

- مركز الشرطة الرئيسي: وهو المركز الأمني الذي يوفر الخدمة الأمنية على مستوى المدينة ككل

والتجمعات المحيطة بها ويتبعه مراكز الشرطة المحلية المحيطة به ومعايير حسب الجدول:

البيان	من	إلى	ملاحظات
عدد السكان المخدمين	80000	250000	على مستوى المدينة ونطاقها
نطاق الخدمة بالكيلومتر	-	30	
نصيب الفرد من المساحة م <sup>2</sup>	0.02	0.04	

الجدول رقم 16: مركز الشرطة الرئيسية. نفس المصدر السابق

### \* خدمات الدفاع المدني

تتمثل خدمات الدفاع المدني في مراكز الإطفاء ومقاومة الحريق. كما يلعب الموقع الجغرافي دورا مهما في تحديد كفاءة ذلك المركز ومدى استعداده للقيام بالمهام المونوطة به على الوجه المطلوب وتحدد كفاءة الموقع بجملة عوامل واعتبارات منها:

ملاحظات	من	إلى	البيان
على مستوى حي أو قطاع سكني	15000	30000	عدد السكان المخدومين
	1.2	1.6	نطاق الخدمة بالكيلومتر
	0.05	0.10	نصيب الفرد من المساحة م <sup>2</sup>
	سيارة واحدة لكل 25000	سيارة واحدة لكل 15000	عدد سيارات الإطفاء

الجدول رقم 17: خدمات الدفاع المدني. نفس المصدر السابق

### \*الخدمات التجارية

يوضح الجدولين التاليين معايير تحديد الاحتياج من الخدمات التجارية على مستوى كل من المجاورة السكنية أو الحي السكني أو المدينة ككل على الترتيب:

المعايير التخطيطية للخدمات التجارية بالمجاورة السكنية:

م	البيان	من	إلى
1	نصيب الفرد من المساحة التجارية	0.25 م <sup>2</sup>	1.5 م <sup>2</sup>
2	متوسط مساحة المحل التجاري	30 م <sup>2</sup>	50 م <sup>2</sup>
3	معدل مساحة الممرات والمناطق المفتوحة للمحل الواحد	1/2 مساحة المحل	
4	مساحة الممرات والمناطق المفتوحة للممر الواحد	15 م <sup>2</sup>	25 م <sup>2</sup>
5	مجموع المساحة الإجمالية للمحل مع الممرات والفراغات	45 م <sup>2</sup>	75 م <sup>2</sup>

الجدول رقم 18: الخدمات التجارية. نفس المصدر السابق

المعايير التخطيطية للخدمات التجارية بالحي السكني:

م	البيان	من	إلى
1	نصيب الفرد من المساحة التجارية	0.45 م <sup>2</sup>	1 م <sup>2</sup>
2	متوسط مساحة المحل التجاري	30 م <sup>2</sup>	50 م <sup>2</sup>
3	معدل مساحة الممرات والمناطق المفتوحة للمحل الواحد	3/1 - 2/1 مساحة المحل	
4	مساحة الممرات والمناطق المفتوحة للممر الواحد	15 م <sup>2</sup>	25 م <sup>2</sup>
5	مجموع المساحة الإجمالية للمحل مع الممرات والفراغات	45 م <sup>2</sup>	75 م <sup>2</sup>

الجدول رقم 19: للخدمات التجارية بالحي السكني. نفس المصدر السابق

المعايير التخطيطية للخدمات التجارية بمركز المدينة:

م	البيان	من	إلى
1	في مراكز المدن الصغيرة ( أقل من 30 ألف نسمة)	0.45 م <sup>2</sup>	1 م <sup>2</sup>

2	في مراكز المدن المتوسطة ( 30 - 100 ألف نسمة )	1م <sup>2</sup>	2م <sup>2</sup>
3	في مراكز المدن الكبرى ( أكبر من 100 ألف نسمة )	1.4م <sup>2</sup>	4م <sup>2</sup>

الجدول رقم 20: للخدمات التجارية بمركز المدينة. نفس المصدر السابق

**\* الخدمات الترفيهية:**

يوضح الجدولين التاليين معايير تحديد الاحتياج من الخدمات الترفيهية، وكذا نصيب الفرد من المناطق الترفيهية على المستويات التخطيطية بالمدينة على التوالي:

البيان		مساحة الأرض (هكتار)		عدد السكان (ألف نسمة)		وسيلة الانتقال		دائرة الاستخدام	
		كثافة مرتفعة	كثافة منخفضة	كثافة مرتفعة	كثافة منخفضة	سيارة	سيارة	دقيقة	كم
حديقة المجموعة		0.08	0.3	1.2	0.9	√		5	0.2-0.10
ملاعب الأطفال		0.09	0.6	0.9	0.2	√		5	-0.15 0.275
حديقة المجاورة		0.4	0.5	5	3	√		7-5	0.35-0.2
ملاعب المجاورة		0.3	0.6	5	3	√	√	7-5	0.50-0.25
حديقة الحي		0.5	1	15	10	√	√	7-5	0.80-0.40
ملاعب الحي		3.5	1.5	15	10	√	√	10-5	1.00
حديقة القطاع		2	6	45	30	√		20-15	5-2.5
حديقة المدينة		متغيرة	7	100 فأكثر				متغيرة	
المراكز الترفيهية		متغيرة	0.5	المدينة		√		متغيرة	
التخييم		متغيرة		المدينة		√		متغيرة	
حدائق متخصصة		متغيرة		المدينة		√		متغيرة	
المنتزهات		متغيرة		المدينة		√		متغيرة	

الجدول رقم 21: الخدمات الترفيهية . نفس المصدر السابق.

نصيب الفرد من المناطق الترفيهية على مستويات التخطيطية بالمدينة (م<sup>2</sup>/نسمة)

البيان	مجموعة سكنية	تجمع سكني	حي سكني	منطقة سكنية	قطاع	المدينة
	1200-900 نسمة	5000-3000 نسمة	15-10 ألف نسمة	45-30 ألف نسمة	135-90 ألف نسمة	400 ألف نسمة وأكثر
حدائق وملاعب الأطفال	-0.40 1.67 م <sup>2</sup> / نسمة					
حديقة المجموعة السكنية	-0.30 0.83 م <sup>2</sup> / نسمة					
حديقة المجاورة		-0.80 1.66 م <sup>2</sup> / نسمة				
ملاعب المجاورة		-0.70 1.20 م <sup>2</sup> / نسمة				
حديقة الحي			-0.33 1.0 م <sup>2</sup> / نسمة			
ملاعب الحي				-1.00 2.50 م <sup>2</sup> / نسمة		
حديقة القطاع					-0.70 1.20 م <sup>2</sup> / نسمة	
المراكز الترفيهية						متغير
التخييم						متغير
المنتزهات العامة						متغير

الجدول رقم 22: نصيب الفرد من المناطق الترفيهيه . نفس المصدر السابق

## ج- معايير دولة المملكة المغربية:

عدد الطوابق	المساحة الدنيا	عدد السكان	مسافة أو وقت الخدمة		المعايير التجهيز
ط.أ+2	4000م <sup>2</sup>	800 نسمة	20 د	1.5كلم	مدرسة ابتدائية
ط.أ+3	9000م <sup>2</sup>	1600 نسمة	30د	2.25كلم	متوسطة
ط.أ+3	10.000م <sup>2</sup>	32000 نسمة	30د	2.25كلم	ثانوية
ط.أ+1	500م <sup>2</sup>	30.000	30د	2 كلم	مركز صحي عمراني
ط.أ+2	600م <sup>2</sup>	20.000	30-20د	1.5-2.25 كلم	دار الشباب
ط.أ+2	600م <sup>2</sup>	20.000	30-20د	1.5-2.25 كلم	سوق للنساء
ط.أ	200م <sup>2</sup>	متغير	5د	300م	مسجد الحي
ط.أ	متغير	متغير	10د	600م	مسجد الجمعة
ط.أ	100م <sup>2</sup>	متغير	20د	1.5كلم	مركز شرطة جواربي
ط.أ	100م <sup>2</sup>	1000	10د	750م	مخبرة
ط.أ	200م <sup>2</sup>	1000	10د	750م	حمام
-	متغير	متغير	30+	2.5+كلم	سوق مغطى
-	متغير	متغير	30+	2.5+كلم	سوق مفتوح
ط.أ+2	1000م <sup>2</sup>	متغير	30+	2.5+كلم	شرطة المقاطعة
-	2000م <sup>2</sup>	20.000	20-10د	500-1500م	ملعب
-	6 هكتار	متغير	اكبر من 10د	اكبر من 750م	حديقة عمومية كبيرة
-	450م <sup>2</sup>	1000	10د	300-700م	حديقة عمومية صغيرة
ط.أ+1	600م <sup>2</sup>	منطقة/حي	30-20د	1.5-2.25كلم	منزل للخدمات العمومية

جدول رقم 23: معايير برمجة المرافق (المصدر وزارة السكن والعمران للمملكة المغربية جوان 2005)

خلاصة:

"الجمال المنبثق من الوظيفة" هو مفهوم أسىء فهمه في العالم العربي، فالوظيفة كما رأيناها في البحث تتخطى حدود متطلبات الفراغات الفردية لبرنامج المبني، لا تنظر إلى استعمال الفراغات وانسجامها مع بعض على أنها الحد الفاصل في تكوين فكرة المشروع ولكنها إحدى نتائج تطبيقه للفكرة.

إن منطق الوظيفة العمرانية يتعدى المسارات الخطية بين فراغ وآخر ليتفاعل مع البيئة المحيطة وينمي أحاسيس وسيكولوجية المستخدم بطريقة إيجابية، فالوظيفة العمرانية هي مرآة لفكرة المشروع العمراني، والتي تمثل صفات يريد أن يكسبها المصمم لنفوس المستخدمين.

فالإحساس بالراحة من خلال التفاعل مع الطبيعة .

إن مفهوم الوظيفة العمرانية كما أوردتها أقطاب الحداثة في الغرب تدعو إلي الإبداع والتطوير المستمر وتهدف إلي الإحساس بالجمال والسعادة وتضفي شخصية مميزة على البيئة العمرانية، أما مفهوم الوظيفة في العالم العربي فيدعو إلي التحجر وبلادة الإحساس والحلول النمطية التي لا تتأثر بالزمان ولا المكان ولا حتى بثقافة المجتمع.

أما الوظيفة من ناحية المدينة فهي سبب وجودها ومحدد نمط الحياة فيها، فهي الأساس في قيام وتشكيل المدينة، ولا بد لذلك من دراستها دراسة تفصيلية وافية، لكن الوظائف داخل المدينة تتداخل و تتشابك، فلا بد لهذا من عزلها لتحليل كل على حدة، وذلك بالتصنيف الوظيفي، عبر تحديد واضح لأساس التصنيف فاقد حدث كثير من الخلط نتيجة لغموض هذا الأساس.

ومن ناحية أخرى تختلف معايير برمجة المشاريع من دولة إلى أخرى، كل حسب إمكانياته المادية و الظروف الطبيعية والاقتصادية و السياسية التي تؤثر على سيرورة البرمجة و تطبيقها ، وهي في الواقع هذه المعايير تعتبر في شكلها النظري تعتمد على أساليب و طرق رياضية و عملية من اجل تجسيدها، لكن الواقع يظهر أن معض مشاكل المدن الحالية راجعة إلى الضعف الذي يعانيه منفاذي هذي المعايير أو أخطاء المخططين العمرانيين والمعماريين الذي يستقدمون بظروف وعوائق توحيل من تنفيذها على أرض الواقع .

## الفصل الرابع:

### التخطيط العمراني و خصائصه

**مقدمة:**

تتبع أهمية التخطيط العمراني من إحداث التوازن في نمو الكتلة العمرانية للمدينة مع التطور الزمني وذلك لمواجهة المشكلات المتولدة والحد منها، ولما كانت الدولة قد أغفلت من حساباتها ولفترة زمنية طويلة وضع الأسس والضوابط الخاصة بالنمو والتخطيط العمراني، الأمر الذي اثر سلبيا على حركة النمو والعمران، حتى إن معظم المدن تعاني من مشكلات عديدة تتباين في طبيعتها ونوعيتها وحجمها تبعا للظروف الطبيعية والعمرانية الخاصة بكل مدينة. ولعل أهم مشكلات المدن القائمة الناجمة عن الآثار السلبية لحركة النمو والعمران في انتشار المناطق العشوائية بها، ووجود المناطق المتدهورة عمرانيا، ونقص الخدمات العامة، وعدم كفاءة شبكة البنية الأساسية، بالإضافة لارتفاع الكثافة السكانية بها. وتهدف الرؤية التخطيطية للتعامل مع مشاكل المدن القائمة مواكبة لاهتمام الدولة في الآونة الأخيرة بوضع المخططات العامة، في إطار إعداد خطط وبرامج التنمية الشاملة، حيث أن هذه المخططات راسمة لسياسة التنمية ومحددة لأسس وأساليب استغلال الأراضي بما يحقق الاستغلال الأمثل لها.

**أولا: التخطيط الحضري (لمحة تاريخية - المفهوم - المبادئ والأسس):****1 - لمحة تاريخية عن التخطيط الحضري :**

لقد عرف تخطيط المدن منذ القدم، ووجد أوائل مخططي المدن منذ عصور ما قبل الميلاد أمثال هيبودامس الإغريقي، كما عني الفلاسفة أيضا منذ القدم بعملية وضع أفكار ورؤى مستقبلية لتكوين المدينة وحجمها أمثال أفلاطون وأرسطو وغيرهم، ووضعوا الكثير من المعايير والمبادئ التي تتحكم في عملية إنشاء المدن وتنميتها وأشكالها والعناصر الرئيسية الواجب توافرها ضمن الهيكل العمراني للمدينة ، وذلك على الرغم من أن إنشاء المدن وتخطيطها وهندستها ، كانت تنسب إلى الملك أو الإمبراطور الذي يحكم المنطقة ، والذي كان إرضاءه هو محور اهتمام المخططين.

أما في عصرنا الحالي فقد أصبحت عملية التخطيط موجهة لتحقيق مصالح كافة أفراد المجتمع وملبية لاحتياجات كافة طبقاته، لتتمكن من ممارسة جميع أوجه النشاط الحضري، ولم تعد قاصرة على تحقيق رغبات أو أغراض الفئة الحاكمة وإبراز قصورهم الفخمة ومنازلهم الراقية وما يحيط بها من أماكن، كما لم يعد التخطيط قاصرا على تجميل الشوارع في المدينة وإنشاء الحدائق والساحات والمرافق والخدمات العامة، بل تعدى الأمر ذلك بكثير. (فواز.م.2003)



و يمكن تعريف التخطيط: هو منهجية للعمل وفق تصور (رؤية) معين لتحقيق أهداف واضحة منبثقة عن حاجيات و أولويات معبر عنها و ذلك من خلال انجاز برامج عمل في فترة محددة و حسب الإمكانيات المتوفرة أو الممكن تعبئتها وبصيغة مبسطة، فالتخطيط هو وضع برنامج عمل يشتمل على عمليات هي عبارة عن حلول لمشاكل تم إبرازها من خلال تشخيص الوضعية الحالية. وقد مرت عملية التنمية الحضرية في العالم بفترات مختلفة ومتقلبة عبر التاريخ متأثرة بظروف كثيرة ومتنوعة ، وتبعاً لذلك تغيرت أساليب التخطيط ومدخلاته والآثار المترتبة عليه ، ففي بعض الفترات التاريخية كان التغيير بطيئاً والطرق المتبعة بسيطة وسهلة التعديل، وبالتالي لم تكن هناك مشكلات حضرية كبيرة ومعقدة ، ولكن في فترات لاحقة كان الأمر مختلفاً خاصة ما حصل في أعقاب الثورة الصناعية وما نتج عن ذلك من انهيار لتنمية المدن المنتظمة ذات الهيكل العمراني الجيد، وأصبحت المناطق الحضرية فيها غير صحية وخطرة .

وبالتالي صارت الحاجة ملحة لإيجاد أسلوب جديد في التخطيط، ولا بد من إحداث تغيير جذري تستطيع من خلاله الدول على كافة مستوياتها الحيلولة دون وقوع ذلك ، فكانت بداية لوجود أنماط أو أساليب تخطيطية شاملة ذات رؤى مستقبلية عامة لا تقتصر على النواحي الفنية والهندسية في عملية إدارة ومتابعة التخطيط الشامل والمستقبلي ، بل تمتد لتشمل كافة نواحي وجوانب الحياة الإنسانية والنشاط البشري للمجتمع ضمن المستوطنة البشرية .

ومنذ القرن الثامن عشر وجدت الكثير من النظريات والأفكار المتعلقة بتخطيط المدن، كما وجد العديد من رواد التخطيط والمهندسين المعماريين الذين قدموا أفكاراً جديدة ونظريات عديدة بهذا الشأن، وقد تغيرت وتباينت هذه النظريات تبعاً لمجموعة من العوامل والأسباب التي أدت إلى ظهورها والظروف التي رافقتها من الناحية الزمانية والمكانية .

وقد بقيت بعض تلك النظريات عند حدودها النظرية فقط، بينما تم تبني البعض الآخر من قبل بعض الدول وبالتالي ارتقت ووصلت إلى حيز التنفيذ العملي، وإن كانت هذه النظريات والأفكار عموماً قد وجدت نتيجة لظهور مشكلات تنموية وعمرانية كبيرة واجهتها العديد من مدن العالم عموماً وفي أوروبا وأمريكا على وجه الخصوص ، وذلك نتيجة التغير الكبير في معدلات النمو والإنتاج الذي حدث نتيجة ما يسمى بالثورات الصناعية .

## أ- أثر الثورة الصناعية على توسع وتخطيط المدن :

لقد أدت الثورة الصناعية الأولى في منتصف القرن الثامن عشر وصولاً إلى القرن التاسع عشر، إلى تحول العمل اليدوي إلى عمل آلي ، وظهور الآلة وانتشارها بشكل كبير، مما أدى إلى التوسع والانتشار العمراني في كل اتجاه ، نتيجة انتشار المصانع والتجمعات العمالية بشكل عشوائي نتيجة زيادة القوى العاملة وزيادة الإنتاج بشكل كبير ، خاصة في المدن الصناعية الكبرى مثل لندن ، الأمر الذي أدى إلى تدهور المناطق الحضرية والهيكل العمراني لكثير من المدن الكبيرة نتيجة الهجرة الكبيرة التي حصلت من الأرياف نحو المدن خاصة غير المؤهلين الذين لم يجدوا فرص عمل كافية لتشغيلهم، وأدى ذلك بدوره إلى تكديس أعداد كبيرة منهم في الأحياء الفقيرة والتي تعاني أصلاً من كثرة الضوضاء والتلوث البيئي بمختلف صورته ، كل ذلك أدى إلى قصور وظيفي في جميع النواحي والأنشطة الخدمية ، إضافة إلى ، وتدني مستوى والمرافق العامة من ناحية الكفاءة والعدد وعلى كل المستويات الصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية . . الخ .

وفي منتصف القرن العشرين أيضاً وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت الثورة الصناعية الثانية المتمثلة بالثورة التكنولوجية، حيث تحول جزء كبير من العمل والإنتاج إلى ما يسمى بالعمل الإلكتروني، وحلت الأنظمة الكومبيوترية المتطورة محل الآلة الميكانيكية، وبالتالي بدأ معدل التغيير والتطور يزداد بسرعة هائلة تفوق بمراحل ما حدث في الثورة الصناعية الأولى .

ولكن مع كافة المظاهر السلبية التي أدت إلى وجود الكثير من المشاكل الحضرية والبيئية ، إلا أنه يمكن القول، أن تأثير الثورة الصناعية على الهيكل العمراني للمدن وتخطيطها الحضري كان له الكثير من الآثار الإيجابية أيضاً، والتي يمكن الإشارة إلى بعضها وفقاً لما يلي :

انتشار المصانع داخل المدن للاستفادة من الوفورات الاقتصادية الحضرية التي تقلل نفقات الإنتاج التي يتحملها أصحاب المصانع، والتي من أهمها: توفر الأيدي العاملة والسكن والخدمات الارتكازية (الماء والكهرباء والمجاري والهاتف)، كذلك توفير وسائل النقل والاتصالات، ووجود أسواق تصريف البضائع وتأمين الخدمات المصرفية، تركيز رجال العمال والمصانع في المدن كقاعدة مكانية تمكنهم من الاتفاق فيما بينهم وإقامة الكارتلات والاتحادات الاقتصادية لحماية إنتاجهم والتحكم بالأسعار.

أدى صنع السيارات والقطارات والطائرات ووسائل الاتصالات ، إلى توسع المدن بسرعة تحرر الصناعة نفسها من قيود المكان والمسافة ، وانطلقت من الناحية السوقية من المحلية إلى الإقليمية

والدولية. بالإضافة تكريس مفهوم استعمالات الأراضي وتصنيفها بشكلًا وظيفي، حيث ظهرت أحياء جديدة حول المدينة القديمة، وظهرت مناطق الصناعات الخفيفة، وأخرى للصناعات الثقيلة ومنها مناطق تخزين، الإسهام الفاعل في تطوير فن العمارة والتخطيط، حيث استخدمت الآلات والمعدات الحديثة في مجال البناء، وصناعة مواد البناء الجديدة التي لم تكن معروفة سابقًا.

إن هذه العوامل الإيجابية للثورة الصناعية كانت بمثابة الركيزة الأساسية التي دفعت بالمخططين إلى التفكير بإنقاذ تلك المدن من خلال أفكارهم الحديثة ونظرياتهم المتنوعة والتي عبرت عن إبداع المخططين وتفننهم في تخطيط المدن بما يوفر البيئة المريحة والأمنة للإنسان كما كان للثورة الصناعية وما تلاها من إنجازات في مختلف الأنشطة الإنتاجية من صناعة وزراعة واقتصاد، والخدمات التي تطورت بسببها، كان لها الدور الأساسي في جعل التخطيط العمراني ذو مسار حضاري يؤدي إلى تقليل المسافات الزمنية للوصول إلى مراكز الوحدات الإنتاجية كالمصانع والمزارع وربطها بشبكة من الطرق الرئيسية والفرعية، والارتقاء بنظم وتخطيط المواصلات، وظهور المدن العمالية القريبة من المراكز الإنتاجية، وترسيخ ما يسمى بإدارة الوقت في مفهومنا المعاصر (وهو من المفاهيم الوليدة في عالمنا العربي أو أنه ما زال في طور المهد في بعض الدول). كما كان لها دورا هاما في تطور منظومات القوانين والتشريعات العمرانية لدى الدول الصناعية خاصة في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، تلك التشريعات التي كانت أداة مهمة في توجيه الاقتصاد الحضري وتنظيم التنمية العمرانية والتحكم بإنجاز المشاريع التنموية المنبثقة عن ذلك التطور في الفكر العمراني، نتيجة البحث عن الحلول التخطيطية كما أسلفنا سابقًا.

#### ب : المفهوم الحديث للتخطيط الحضري:

ظل مفهوم التخطيط الحضري والقيام بمهام عملية التنمية الحضرية لفترات طويلة، بعيدا عن أنظار معظم الجهات المسؤولة عن عملية التخطيط في الدول النامية، مما أدى إلى وقوع مدن تلك الدول تحت وابل من المشكلات الناتجة عن التخطيط غير السليم، والتي بدأت بالتراكم بشكل مستمر إلى أن وصلت لدرجة لا يمكن تجاوزها.

فقد كانت عملية التخطيط الحضري أو تخطيط المدن حتى ستينات القرن العشرين، عمل يمارسه المعماربيون والمهندسون فقط، حيث يقومون بوضع الخطط الحضرية، من خلال إعداد المخططات الرئيسية التي تركز على النواحي الظاهرية من التصميم الحضري، وتم إعداد هذه التصورات كأفكار

معمارية للبنية الأساسية مدعومة بشبكات المرافق العامة، كما هو الحال عند تشييد المباني أو المجمعات العامة .

والمهندس المكلف بالقيام بمهمة التخطيط والتصميم ، لا يستطيع توفير المعلومات المتنوعة التي تعد الأساس الذي يعتمد عليها في إعداد التصاميم الأساسية الملائمة لكافة الجوانب الطبيعية والبشرية ، إذ تكون محدودة وعامة وسطحية ، لذا يترتب عليها الكثير من الأخطاء التي يتحملها سكان المدينة فيما بعد.

ولم يتم الإدراك حينئذ أن التكوين الهيكلي للمدن ليس له حالة نهائية محددة ، فهي أشبه ما تكون بالكائنات الحية التي تمر بحالات متغيرة باستمرار ، من أجل ضبط هيكلها ومحتواها حسب المتطلبات والظروف المستجدة ، وليست عبارة عن خريطة جاهزة للتطبيق . ( الدليمي ، خ ، 2002 )  
وبمرور الزمن تطورت الحياة إلى ما هو أفضل وازداد عدد سكان الأرض فأصبحت الحاجة إلى التنظيم ضرورية جدا ، وكانت المدن المكان المناسب لإقامة معظم السكان وتوفير الخدمات المختلفة لهم .

وانطلاقاً من هذا المفهوم الواسع للتخطيط الحضري، وضعت له عدة تعريفات منها انه عملية إبداعية موضوعية لكيفية عمل مواضع لممارسة الحياة الإنسانية وتسهيل مهامها، بحيث بما يحقق قدر ممكن من الحرية للفرد والجماعة ، وبما يكفل لهم العيش بسلام وأمان ( تعريف كيبل ) .أيضا هو تصور الحياة المستقبلية وأنه يربط بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية مع التصميم البيئي لحل المعضلات الحضرية كالإسكان والنقل ( تعريف ميرسون )، كما إن هناك تعريف على انه إستراتيجية أو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها الجهات المسؤولة لاتخاذ قرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع العمران في المدينة ، بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر فائدة، أو هو توجيه نمو المناطق الحضرية والذي يتحقق من خلال أهداف اجتماعية واقتصادية تتجاوز المظهر العام لاستعمالات الأرض الحضرية أو طبيعة البيئة الحضرية ، ويتم ذلك من خلال فعاليات حكومية ، لأنه يحتاج إلى تطبيق أساليب خاصة في المسح والتحليل والتنبؤ .

غير انه هناك من يقول انه رسم الصورة المستقبلية لشكل وحجم المدينة من خلال تحديد المناطق الملائمة لقيام مدن جديدة وتوسع المدن القائمة ، والأسلوب الأمثل لنموها ( عموديا أو أفقيا ) وبما يتلاءم والعناصر الطبيعية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومعالجة مشكلات المدن الحالية والتي يترتب عليها تغيير في استعمالات الأرض القائمة ، ويتم ذلك من خلال رسم الخرائط والتصاميم اللازمة .

ومن خلال تلك التعريفات السابقة، ينظر البعض إلى التخطيط الحضري، على أنه علم واسع يجمع بين عدة متغيرات ، طبيعية واجتماعية واقتصادية وهندسية ، من أجل توجيه نمو المدينة ومعالجة مشكلاتها بما يخدم سكانها ، ويوفر لهم متطلبات الحياة الحضرية الصحية والأمنة . ( الدليمي ، خ ، 2002 ) وأصبحت عملية التخطيط الحضري أو التنمية الحضرية عملية متشعبة ومتعددة الأبعاد وهى تمثل إستراتيجية ذات غايات وأهداف كبيرة ومتنوعة ، فهى تمتد بجذورها لتشمل كافة جوانب الحياة بكل ما يميزها من قيم وعادات وسلوك ، وأساليب وأوضاع عمرانية واجتماعية واقتصادية ، ونظم سياسية وتقدم علمى وتقني، يهدف إلى تحقيق المتطلبات المختلفة للسكان والوصول بهم إلى وضع أفضل .

فغاية التخطيط الحضري وفقا لمفهومه الشامل، هو نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدما لتحقيق أهداف محددة تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا وجماليا، وذلك عن طريق استغلال كافة الموارد والإمكانات المتاحة ، لتحقيق تلك الأهداف وحل المشكلات العمرانية في البيئات الحضرية المختلفة . ( محمد علي، ع، 2003)

### ج- الإدارة التخطيطية الحديثة :

لما بدأ التخطيط الحضري يتبلور ويأخذ بعدا جديدا ومفهوما أوسع ، بات تخطيط المدن عمل تمارسه الهيئات والأجهزة الحكومية التخصصية ، التي تتوفر لديها الكوادر الفنية والتي تضم التخصصات المتنوعة ، بحيث يجب أن يتألف جهازها الفني من الخبرات التالية :

**المخطط :** وهو الشخص الذي يعتبر بمثابة قائد الفريق والمنسق العام لعملية التخطيط ، وأصبح اليوم هناك عدد من الاختصاصات في مجال التخطيط العمراني فهناك مخطط استعمالات الأراضي ، والمخطط العمراني أو الحضري ، ومخطط الإسكان ، ومخطط المرافق العامة أو البنية التحتية ، ومخطط الخدمات العامة ، ومخطط الطرق والمواصلات ، إضافة إلى المخطط البيئي الذي يهتم بالعوامل والكلف البيئية المترتبة على عمليات التنمية الحضرية ، واقتراح الحلول اللازمة للمشكلات البيئية القائمة والمتوقعة.

حيث تتطلب عملية التخطيط العمراني وضع الدراسات المختلفة والمرتبطة بكل تخصص من هذه التخصصات التخطيطية، فيكون دور المخططين معالجة المشكلات التي يتم تحديدها من قبل الاختصاصات الأخرى، كالمشكلات الموقعية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، ووضع الخطط والتصاميم التي تتسجم مع طبيعة المتغيرات المختلفة بما يؤمن البيئة المريحة لسكان المدينة .

الجغرافي الذي يوفر معلومات عن طبوغرافية الأرض وطبيعة المنحدرات ونوع التكوينات الأرضية من تربة وصخور وطبيعة المناخ السائد وخصائص عناصره والنظام الهيدرولوجي والمشاكل البيئية . والاجتماعي الذي يهتم بالدراسات الاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة والمستوى الثقافي للسكان وميولهم ورغباتهم ، ويوفر قاعدة البيانات و الإحصائيات المرتبطة بذلك والاقتصادي الذي يقوم بدراسة اقتصاديات المدن ، ويوضح العلاقة بين توفير الخدمات الارتكازية والاجتماعية والكلف الاقتصادية التي تتباين من موقع لآخر .

أما الاختصاصات الهندسية ، فتأتي في المرحلة اللاحقة وهي مرحلة تنفيذ التخطيط وتجسيده من خلال الأعمال الإنشائية والمعمارية ، والتي تهتم بالطابع المعماري والتصاميم العمرانية اللازمة لعمليات البناء . ( الدليمي ، خ ، 2002 )

#### د- مبادئ وأسس التخطيط الحضري :

يتبين لنا مما تقدم عن مفهوم التخطيط الحضري أن عملية القيام بالتنمية العمرانية والوصول إلى بيئة حضرية متكاملة العناصر مستوفية لأوجه النشاط البشري يجب أن تستند إلى مبادئ وأسس علمية وواقعية، وأن تتمتع بخصائص متنوعة ومتغيرة تتناسب مع حجم ونوعية التنمية لتحقيق الأهداف المرجوة منها مستقبلا .

ونستعرض فيما يلي بعضا من أهم الخصائص الواجب مراعاتها وهي : مراعاة الجوانب الاقتصادية والسكانية والاجتماعية من جهة ، والثقافية والنفسية من جهة أخرى كمكونات أساسية في المخططات التي توضع للبيئة الحضرية، وبذلك يؤكد التخطيط الحضري على الربط بين الجوانب المعمارية والسلوكية، والتعامل مع الخصائص الطبيعية والمواقع الجغرافية للمناطق الحضرية، وذلك بمراعاة مواضع ومواقع تلك المناطق، الأمر الذي يلعب دورا هاما في نموها العمراني، حيث تتوفر لبعضها إمكانية التوسع والتنمية، ولا يتوفر ذلك للبعض الآخر مما يتطلب انعكاس ذلك على مخططات التنمية الحضرية لتلك المناطق الحضرية أو المدن ،معالجة المنطقة الحضرية كوحدة مترابطة في جميع مكوناتها وعناصرها مع بعضها ، فمعالجة أي جزء يشكل عنصرا أساسيا من النظام الحضري، والتخطيط الحضري يتكون من عنصرين أساسيين:

أ - الخصائص الطبيعية المتمثلة بالتضاريس والتربة والمياه وعناصر المناخ .  
 ب - النشاط البشري من مؤسسات إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية ونقل وكل ما يمارسه الإنسان،  
 بحيث ينتج عن تفاعل هذين العنصرين نظام استعمال الأراضي للأنشطة والخدمات المختلفة .  
 ارتباط التخطيط الحضري كغيره من أنواع التخطيط الأخرى بقرارت سياسية وإدارية ومالية والتي على ضوئها تحدد الصلاحيات والأدوار الذي تمارسه أجهزة التخطيط، ايضا التخطيط الحضري عبارة عن عمليات مترابطة وعلى مستويات عدة ( الدولة - الإقليم - المدينة )، كما يتعامل التخطيط الحضري مع بيئة غير متجانسة اجتماعيا لوجود فوارق بين السكان في العادات والتقاليد والثقافة والدين، وهذا ما يجب مراعاته عند وضع المخططات الأساسية والتصاميم الحضرية، وبالتالي يجب تحقيق التوازن في توزيع السكان في المناطق الحضرية بما يحقق التجانس الاجتماعي ويكفل توفير الرقابة المجتمعية من جهة، والحيلولة دون إقامة كتلات اجتماعية عرقية من جهة أخرى.

تحقيق توازن إقليمي بين جميع المناطق الحضرية من حيث توفير الخدمات والاستثمارات دون حصرها في مكان واحد فينتج عن تركزها مشكلات عديدة. ( الدليمي ، خ، 2002 )  
 يجب إدراك أن التخطيط الحضري عملية مستمرة، كما أن التعقيدات والقيم المتغيرة والمتطلبات المتجددة لا يمكن تناولها بتحديد وضع نهائي في خريطة للتطبيق، وبالتالي يجب أن تكون العملية في شكل دورة كاملة، تبدأ بعملية التحليل التي يتبعها إعداد الإطار الاستراتيجي الذي يشكل الأساس لعملية التنفيذ التفصيلية، ويتبع ذلك نظام مراقبة يؤدي إلى عملية المراجعة والتحديث الدورية .

إن التخطيط الحضري هو جزء من عملية التخطيط الاستراتيجي الذي يتناول القضايا العامة والتي يكون لها الأثر الكبير على التطوير الحضري، يعد التفاعل والمشاركة المجتمعية من العناصر الأساسية في أية عملية تنمية حضرية ، ويكون من المطلوب تفاعل ومشاركة السكان بصورة جيدة من أجل تناول القضايا المتعددة ووجهات النظر المختلفة، بل يمكن القول أن أيا من عمليات التخطيط الحضري التي لا تقوم على أساس من المشاركة من قبل السكان معرضة للفشل التام (سبيرت،ك،مرجع سابق، 2000)

## 2 - أهداف التخطيط الحضري:

لقد انعكست ثقافة الإنسان وعلومه الحديثة وتعدد حاجاته ومطالبه على تخطيط المستوطنات البشرية من خلال توظيفه لأفكاره في استغلاله الموارد الطبيعية، وما وصل إليه التقدم العلمي والتكنولوجي لتوفير البيئة الآمنة والمريحة، حيث تطورت الأساليب المستخدمة في مجال التخطيط الحضري إلى ما

نسميه بالتخطيط الحديث أو المعاصر المستند إلى تخطيط الكثافة السكانية وتوزيعها المتوازن، وإعادة تنظيم مراكز المدن وتوفير الخدمات العامة الأساسية والمرافق المختلفة بما يخدم سكان المدينة، ويحقق العدالة الاجتماعية مع الحفاظ على المناطق الأثرية في المدينة والجمع بين عناصر الكفاءة والجمال والإبداع الذي يحقق التوازن بين جمال المدينة وكفاءة التخطيط على مختلف مستويات المدينة . وبالتالي لم يعد التخطيط الحضري قاصرا على عملية توجيه توسع المدن نحو المناطق الملائمة للنمو، بل تعددت أغراضه ومهامه لتشمل :

- تحديد مشاكل النمو الحضري للمدن القائمة ووضع الحلول المناسبة لها .
- التجديد الحضري مع الحفاظ على الأبنية الأثرية والتراثية في المدن .
- تخطيط مدن جديدة وفق أسس ونظريات حديثة .

#### أ- تحديد مشكلات المدن القائمة ووضع الحلول الملائمة لها :

إن المشكلات الحضرية التي تعاني منها المدن القائمة تختلف عموما باختلاف حجم المدينة وموضعها ووظيفتها والمخططات الأساسية المعدة لتنميتها وتبعا لشكل النمو فيها، حيث تتخذ المدن شكلين لنموها هما :

#### \* مدن حرة النمو :

وهي المدن التي تتميز بإمكانية النمو العمراني والتوسع في اتجاهات مختلفة دون أية معوقات نتيجة توفر الأرض الفضاء الملائمة لذلك التوسع، وقد امتدت بعض المدن والعواصم الرئيسية في العديد من دول العالم إلى أن وصل عدد سكانها عدة ملايين ، وفي هذه المدن تكمن المشكلات التي تعاني منها في الامتداد المتباعد بين أطرافها خاصة المدن الشريطية أو مدن التجمعات السكنية الصغيرة المتناثرة، بحيث يصعب توفير الخدمات العامة لجميع سكان المدينة بشكل عادل ومتوازن خاصة بالنسبة للدول النامية لارتفاع التكاليف، كما يمكن أن تعاني تلك المدن من المشكلات البيئية والمرورية أيضا .

#### \* المدن المحدودة التوسع :

لقد نشأت قديما بعض المدن في مواضع لا تصلح لإقامة المدن في وقتنا الحاضر، الشيء الذي أدى إلى وجود محددات طبيعية تعيق عملية التنمية وتحول دون إمكانية التوسع العمراني بما يتناسب مع الزيادة السكانية في تلك المدن ، وفي هذه الحالة يكون البحث عن بدائل النمو العمراني ، في هذه المدن محدودا ، وعموما يقوم المخطط الحضري بالمهام التالية :

- تحديد المحاور الملائمة لتوسع المدينة بما يتناسب مع الزيادة السكانية .



- إعادة توزيع استعمالات الأراضي والخدمات العامة بشكل متكافئ يحقق المنفعة لجميع السكان.
- الربط بين أجزاء المدينة المتباينة وما يجاورها بشكل فاعل .
- تخطيط النقل بكفاءة تضمن سهولة الانتقال بين أجزاء المدينة بشكل سريع وآمن.
- استخدام الأسس العلمية وأساليب التخطيط الحضري الحديث في معالجة مشكلات المدينة المتباينة . (سبيرت،ك،مرجع سابق، 2000)

#### ب- تخطيط مدن جديدة وفق الأسس والأساليب العلمية الحديثة :

يعتبر تخطيط المدن الجديدة أكثر مرونة من إعادة تخطيط المدن القائمة نتيجة إمكانية تتجاوز سلبيات الأخيرة عند وضع التصاميم وفق أسس علمية حديثة ، واستخدام كل التقنيات والعلوم التكنولوجية في خدمة تنفيذ تلك المخططات خاصة عندما يتمتع موضع المدينة الجديدة بمرونة عالية في الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وعموما هناك عدة أسباب تحدد الهدف من إنشاء المدن الجديدة منها وبنفس الوقت يجب مراعاة الأسس والضوابط اللازمة لذلك .

#### \* الأسباب العامة لإنشاء المدن الجديدة :

إنشاء عاصمة جديدة لعدم كفاءة القديمة ( برازيليا عاصمة البرازيل )، كذلك إنشاء مراكز استقطاب للتنمية الصناعية في مناطق مختلفة أو بطيئة التطور ، أو لغرض إعادة توزيع السكان والأنشطة الخدمية والمرافق، أيضا إقامة مدن نوعية / تخصصية كما هو الحال في العديد من دول العالم ومنها الإمارات العربية المتحدة خاصة في إمارة دبي، بالإضافة إقامة مدن جديدة حول العواصم الكبرى لاستيعاب الزيادة السكانية، وخلق أقطاب جذب للهجرة القادمة إليها كمدينة بوقزول بالمدينة .

#### \* ضوابط ومعايير تخطيط المدن الجديدة :

يجب مراعاة عدة ضوابط ومعايير مستندة إلى أسس علمية عند تخطيط المدن الجديدة ومنها :

أن تكون مساحة الأرض كافية لتلبية الحاجة السكانية المخطط لها حالا ومستقبلا، و وجود موارد طبيعية لبناء المدينة الجديدة للتقليل من التكاليف، أيضا توفير الأنشطة التي من شأنها خلق فرص عمل لسكان المدينة وتشجعهم على الاستقرار في المدن الجديدة .

وجود شبكة طرق تؤمن الاتصال بالمدن والمناطق المجاورة ، مع الأخذ بالاعتبار إنشاء طرق دائرية حول المدن الجديدة للمرور الخارجي العابر، وعدم اختراقه للمدينة لتجنب الضوضاء والتلوث البيئي، وإعداد التصاميم بشكل ينسجم مع الظروف المناخية السائدة وطبيعة الموقع الجغرافي، كما يجب تخطيط

المناطق الصناعية وكذلك المرافق ذات الأثر البيئي السلبي، كمحطات معالجة مياه الصرف الصحي والنفايات بأنواعها المختلفة في أماكن بعيدة عن الاستعمالات السكنية ويفضل أن تكون بأطراف المدينة باتجاه معاكس لاتجاه الرياح السائدة، وبما لا يعيق التوسع المستقبلي للمدينة، وبشكل يخدم سكان المدينة مع ترك مناطق خضراء عازلة بينها وبين الاستعمالات الأخرى.

التوزيع المتجانس للمراكز الإدارية والخدمات بما يساعد على أداء دورها الوظيفي، وعدم وجودها قرب المراكز التجارية لتجنب الازدحام المروري، وتخطيط مركز المدينة بكفاءة تحقق خدمة كافة السكان مع توفير المساحات الخضراء ومواقف السيارات، ويفضل إحاطته بالأنشطة المؤسسية لفصل المركز عن المناطق السكنية للمحافظة على خصوصيتها وهدوئها .و القيام بعملية تدوير مياه الصرف الصحي والأمطار بعد معالجتها والاستفادة منها لري المزارع والمناطق الخضراء . (سبيرت،ك،مرجع سابق، 2000)

### 3- أبعاد التخطيط الحضري والمتطلبات الأساسية لتخطيط المدن :

إن تخطيط المدن في كافة صوره ، سواء كان لتنمية المدن القائمة وحل مشاكلها أو إقامة المدن الجديدة لابد له من متطلبات ومستلزمات أساسية ترتبط بشكل وثيق بعدة عوامل وأبعاد يكون لها الأثر الكبير في تحقيق أهداف التخطيط الحضري .

#### أ - البعد الطبيعي والعمراني:

#### \* البعد الطبيعي والجغرافي ( الخصائص الطبيعية للموقع والموضع ):

يحتل البعد الجغرافي المتمثل بمجموعة الخصائص الطبيعية للموقع المرتبة الأولى من حيث الأهمية ضمن أبعاد التخطيط الحضري، وذلك من خلال أهمية هذه الخصائص في تخطيط وتصميم الأبنية والمعالجات التي يمكن اتخاذها لتوفير البيئة المريحة لسكن الإنسان في المناطق الباردة والحارة ويتجلى ذلك بعدة عوامل يجب مراعاتها وهي :

طبوغرافية الأرض : حيث يكون لتضاريس مواقع المدن الأثر المباشر في تحديد اتجاهات التنمية ونوعية وإمكانية التوسع (أفقيا أو عموديا) وكيفية توزيع استعمالات الأراضي والأنشطة المختلفة في المدينة، و العمليات الجيومورفولوجية السائدة في المنطقة المقترحة لتوسع المدينة والمتوقعة الحدوث مستقبلا وآثارها على العمران حاضرا ومستقبلا، ومنها عمليات التجوية الفيزيائية والكيميائية ( والمقصود بها فعل الهواء في حالة السكون وتأثيره في تفكيك مكونات التربة) وعوامل التعرية ودرجة الرطوبة

والجفاف ..الخ، نوعية التربة في المنطقة وتحديد مدى صلاحيتها للعمران ، ومعرفة قوة تحملها وتركيبها الكيميائي، أيضا اتصال الموقع جغرافيا بالمسطحات المائية كالأنهار والبحار والتي تؤثر على العمران من نواح إيجابية وسلبية بنفس الوقت، حيث تشكل الواجهات المائية نقاطا بصرية وجمالية وتعتبر أحد مقومات التنمية السياحية، إضافة إلى استغلال تلك المسطحات المائية بعملية النقل المائي، ومن ناحية أخرى تعتبر تلك المسطحات أحد عوائق التنمية الطبيعية، كما تؤثر درجات الحرارة ونسبة الرطوبة والرياح وتعرض الشواطئ البحرية لعوامل التعرية والتراجع نحو اليابسة عوامل سلبية.

الوضع الجيولوجي والهيدرولوجي للمنطقة الذي يحدد بنية الطبقات الصخرية وما تتضمنه من فوالق وانكسارات وطبيعة النشاط الزلزالي والبركاني للمنطقة، وطبيعة المياه السطحية والجوفية ومنسوبها والتي تؤثر في إضعاف التربة وقوة تحملها، وأثر ذلك على خصائص المواد المستخدمة في البناء ..الخ.

طبيعة المناخ السائد في المنطقة ، حيث يوجد تفاعل مزدوج أو متبادل بين المناخ وتخطيط المدن ويرتبطان بجوانب عديدة، حيث تؤثر العوامل المناخية بتخطيط المدن من خلال عدة اعتبارات :

أ - المعدل السنوي لدرجات الحرارة العليا والدنيا ، لمعرفة ماهية المدى الحراري للمنطقة، ذلك أن درجة الحرارة تلعب دورا كبيرا في تحديد نوع المواد المستخدمة في البناء ودرجة تأثيرها على العناصر المكونة لتلك المواد ، كما يرتبط اتجاه وتوزيع الأبنية باتجاه الشمس وزاوية سقوطها إضافة إلى أثرها في تحديد اتجاهات الشوارع وعروضها.

ب معدل الرطوبة : وتلعب دورا هاما في تحديد العناصر المؤلفة لواجهات المباني ومعالجاتها التصميمية

ت -نظام الرياح السائدة : حيث تؤثر في تحديد اتجاهات الشوارع وتصاميم فتحات الأبنية ، كما تلعب دورا في عملية توزيع استعمالات الأراضي والأنشطة فيكون توقيع الصناعات الملوثة في الاتجاه المعاكس لهبوب الرياح .

ث -معدلات هطول الأمطار والثلوج السنوية بالمنطقة والتي تؤثر على المنشآت العمرانية من المباني والجسور والطرق ، ويتطلب معالجات تصميمية مناسبة لهذه العناصر العمرانية .

وكما أسلفنا سابقا من ناحية التأثير المتبادل بين المناخ والتخطيط الحضري ، فإن العناصر المناخية في المناطق الحضرية تتأثر بمكونات المدينة ومنتجاتها حيث تزداد درجات الحرارة والرطوبة ونسبة التلوث في أماكن المدن والمناطق الحضرية عموما، ويظهر ذلك جليا في المدن الكبيرة حيث الأبنية الضخمة المكونة

من الكتل الإسمنتية الكبيرة ، والشوارع المكتظة بالحركة المرورية والنقل والانبعاثات الكربونية الناتجة عن الصناعات وعناصر النقل التي تؤثر بشكل سلبي على طبيعة العناصر والمكونات المناخية عموماً .

### \*البعد العمراني ( الخصائص العمرانية للمدينة )

إن عملية التخطيط الحضري تتطلب اهتمام كبير بالعناصر الرئيسية المؤلفة للنسيج العمراني للمدينة ، وذلك مع اختلاف طبيعة بعض تلك العناصر، من مدينة لأخرى ، وذلك على النحو التالي :

#### - طبيعة توزيع استعمالات الأراضي على عموم المدينة

والمقصود هنا عملية استعمالات العامة للأراضي المشكلة لمناطق المدينة ( السكنية والصناعية والتجارية والمؤسسية ..) وتوزيع الأنشطة والخدمات ضمن هذه المناطق بما يحقق التجانس والعدالة، بحيث يخدم كل سكان المدينة وبشكل متكافئ ، وهذا لا يتم إلا من خلال إحصاءات وإجراء مسوحات ميدانية ومقارنتها بالمخططات الهيكلية العامة للمدينة، وبما ينتج عنه الأسس والمعايير والتشريعات التخطيطية التي تتحكم بعملية توزيع تلك الأنشطة والخدمات. ( العبودي، م، 2004)

#### - مورفولوجية المدينة :

وتعني المظهر العام للمدينة، والذي يتغير من فترة لأخرى عبر تاريخها الطويل والمدن عموماً تمر بمراحل مورفولوجية عديدة ، ولكل مرحلة خصائص ونماذج وأشكال معمارية تميزها عن المرحلة الأخرى وتمثل الموروث الحضاري الذي يعبر عن ثقافة سكان المدينة في تلك الفترة والذي يعكس النسيج الحضري للمدينة من خلال المخطط الأساسي المتضمن شبكة الطرق والمواصلات، وتوزيع استعمالات الأراضي والمخططات التفصيلية التي تحدد شكل قطع الأراضي وتصاميم الأبنية والفن المعماري . ويظهر التباين في المراحل المورفولوجية نتيجة تغير تلك المكونات، حيث تتغير المخططات الأساسية من فترة لأخرى، وبالتالي تغيير استعمال الأراضي من حيث التوزيع والمساحة، كما أدى التطور والتقدم العلمي إلى تغيير النمط العمراني للمناطق السكنية ونماذج الأبنية وحجومها وارتفاعها والمواد المستخدمة في البناء، مما ينعكس على الفن المعماري المتبع في تصميم تلك الأبنية أيضاً، إضافة إلى تغير أنماط الشوارع والدور الوظيفي لها من فترة إلى أخرى .

#### - الحالة العمرانية للأبنية :

إن المدن القائمة التي تعاني من مشكلات تخطيطية تحتاج إلى دراسة الوضع العمراني الراهن الذي يعكس حالة الأبنية القديمة، ويتم ذلك من خلال إعداد الخرائط التفصيلية المستندة إلى المسح

الميداني، وتدوين تلك المعلومات في استمارات تحدد المناطق التي تحتاج إلى معالجات من خلال تطويرها أو إعادة تأهيلها أو إزالتها وإقامة أبنية جديدة مكانها، وقد يشمل ذلك بعض الأبنية بشكل محدود وقد يمتد ليشمل أحياء سكنية كاملة، وهذه عملية ليست سهلة بالنسبة لسكان المنطقة الذين في غالب الأحيان لا يرغبون في الانتقال إلى مكان آخر، الأمر الذي يتعارض مع رغبة المخطط الذي يريد إظهار المدينة بشكل ملائم للتطور العمراني المواكب للتطور العلمي والحضاري .

#### - الأبنية التاريخية والحضارية :

في غالب الأحيان يكون تباين الطراز المعماري للمدينة واضحا وخاصة المدن ذات الجذور التاريخية القديمة، وبالتالي تظهر بأنماط تخطيطية ومعمارية مختلفة، ويكون للأبنية المتميزة معماريا فيها مكانة كبيرة في نفوس السكان كونها من المعالم الحسية والمادية التي تعبر عن حضارتهم وثقافتهم، لذلك يتم تحديد مواقع تلك الأبنية لغرض الحفاظ عليها وإظهارها ضمن النسيج العمراني للمدينة بشكل حيوي وتكاملي وبما يعكس براعة المخطط والمصمم العمراني في ذلك.

#### - المناطق العشوائية:

من المشكلات الكبيرة التي تواجه مخططي المدن ظاهرة وجود المناطق العشوائية المتناثرة حول أطراف المدن، وخاصة الكبيرة والقديمة منها، والتي يسكنها أعداد كبيرة من البسطاء والمهاجرين إليها من أماكن أخرى دون توفر الحد الأدنى من الخدمات والمرافق في تلك المناطق التي يكون فيها البناء غير منظم ومخالف للمخططات الأساسية للمدينة، وحل هذه المشكلة لا يكمن في توفير السكن لهؤلاء بل بتوفير فرص العمل التي ترفع من مستواهم المعيشي، ويفضل توزيعهم على أرجاء المدينة بتجمعات صغيرة تؤدي إلى اندماجهم بالمجتمع الحضري في المدينة، أو إعادتهم إلى مواطنهم الأصلية وإصدار القوانين التي تحد من إعادة انتشارهم بالشكل العشوائي .

#### \* البعد الاقتصادي والسكاني:

#### - البعد الاقتصادي ( الأنشطة الاقتصادية في المدينة والمناطق القريبة منها ):

تعتبر الدراسات الاقتصادية من المتطلبات الأساسية في تحليل البعد الاقتصادي، الذي يعد من المداخلات الهامة في عملية التخطيط الحضري، حيث تتباين المدن في نشاطها الاقتصادي ونوعيته من مكان لآخر، حيث يعتبر وجود البيئة الاقتصادية القوية من أهم عوامل الجذب السكاني ، وفي بعض الأحيان تحمل المدينة اسم النشاط الاقتصادي الغالب على الأنشطة الأخرى فتكون مدينة صناعية أو تجارية .. الخ .

وبالتالي يجب عند تخطيط المدن الجديدة أو توسع المدن القائمة التعرف على الإمكانيات الاقتصادية المتاحة في المدينة وفي محيطها الإقليمي، وذلك من أجل الوقوف على حقيقة المقومات الأساسية التي يمكن استغلالها في توفير الأنشطة الاقتصادية المتنوعة ، والتي بموجبها يتم تأمين فرص العمل للسكان وتحقيق دخول مضمونة، تؤدي بالنتيجة إلى انتعاش المدينة في كافة المجالات الأخرى التجارية والصناعية والعمرانية . ( الدليمي ، خ ، 2002 )

#### - البعد السكاني ( الخصائص السكانية ):

تعتبر الزيادة السكانية من أهم المشكلات التي تواجهها الدول عموماً ، المتقدمة منها والنامية على السواء ، وبالتالي فإن تخطيط المدن الجديدة أو توسع المدن القائمة لا يتم إلا من خلال الدراسات السكانية التي تعتبر قاسماً مشتركاً لأي دراسة تهدف إلى التطوير أو التنمية الحضرية وتلعب دوراً هاماً في وضع الخطط والبرامج التي يقوم عليها التخطيط الحضري ، حيث يعتبر عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وكثافتهم ومستواهم الحضاري والمعيشي عاملاً مؤثراً في التخطيط العمراني لما لهذه العناصر من دور في إعداد وتقسيم المناطق وأحجامها وطبيعة الخدمات الواجب توفرها فيها ، ولذلك تقوم الدول المتحضرة حالياً بعمليات إحصاء فعلي لسكانها وتضع لذلك الخرائط الخاصة بالتركيب السكانية والكثافات التي تعكس نتائج ذلك العمل .

ويتم وضع الدراسات السكانية من خلال المؤشرات التالية :

حساب معدلات النمو السكاني ( النسبة المئوية للزيادة السكانية ) وبالتالي معرفة الحاجة المستقبلية من الأراضي الواجب توفرها لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة، ويتم ذلك بعمليات حسابية معروفة، بالإضافة معرفة عدد أفراد الأسرة في البيت الواحد، حيث يعتبر تعدد الأسر في البيت الواحد مؤشراً على وجود عجز سكني يجب أخذه بعين الاعتبار في الحسابات المستقبلية .

الهرم السكاني الذي يوضح أعمار السكان وجنسهم، وبالتالي معرفة ما يسمى بالسكان النشطين اقتصادياً الذين هم في سن العمل (15-60 سنة) الأمر الذي يؤدي إلى تحديد الحاجة المستقبلية إلى الأنشطة الاقتصادية بما يؤمن فرص العمل لجميع سكان المدينة القادرين على العمل، وفي حال كانت قاعدة الهرم السكاني كبيرة أي وجود أعداد كبيرة من الفئة العمرية ( 1-14 ) فإن ذلك يتطلب توفير خدمات تعليمية مختلفة وأنشطة ترفيهية تتناسب مع ذلك العدد، وكذلك الأمر عند ارتفاع نسبة من هم أكثر من 60 سنة، فهؤلاء يحتاجون إلى دور رعاية مسنين ومراكز ترفيهية .

معرفة نوعية السكان وطبيعة حياتهم الاجتماعية وعاداتهم وتقاليدهم والمستوى العلمي والثقافي لهم، وما يترتب عليه من آثار يجب أخذها بالاعتبار عند وضع التصاميم والمخططات، فعلى سبيل المثال نجد طبيعة الإنسان الشرقي من الناحية الاجتماعية يميل إلى الخصوصية والاستقلال بالسكن، وبالتالي لا يميل إلى السكن في العمارات السكنية المتعددة الوحدات السكنية، ويمكن الإشارة هنا إلى أن المدن العربية عموماً تشهد تطوراً كبيراً ولكنه نحو الاستغراب وليس الاستغراب مبتعدة عن التراث الإسلامي الأصيل الذي يتلاءم من حيث التخطيط والتصميم مع الخصائص الطبيعية والاجتماعية لمجتمعاتنا العربية والإسلامية، كما نلاحظ أن المدن الكبيرة يسيطر عليها الطابع الحضري الذي يتقبل كل جديد سواء أكان ملائماً أم غير ملائم، بينما يسود في المدن الصغيرة الطابع البدوي المحافظ على التقاليد والعادات وعدم الرغبة في التجديد والحداثة إلا على نطاق محدود. (الدليمي، خ، 2002)

#### \* البعد البيئي والتشريعي:

##### - البعد البيئي (المشكلات البيئية):

تعتبر المدن أحد المستهلكين الرئيسيين للموارد الطبيعية كالأرض والموارد الطبيعية والمياه والطاقة كما ينتج عن عمليات البناء الكثيرة والمعقدة كميات كبيرة من الضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة، و استهلاك للمجال الطبيعي الذي يعد رئة الأرض كلها وليس المدينة فقط، وهذا ما دلت عليه الدراسات التي تشير إلى معدلات استهلاك الموارد الطبيعية والآثار البيئية الناتجة عن المدن الصناعية الكبرى في العالم ومن خلال ذلك يمكن القول بأن عملية التنمية العمرانية أثناء إجراء تخطيط التوسعات العمرانية لتلبية احتياجات السكان ضرورة، لكنها لا يمكن أن تكون على حساب مستقبل الأجيال القادمة، و قد أولت معظم دول العالم في العقد الأخير من القرن المنصرم عناية خاصة واهتماماً واسعاً بمواضيع حماية البيئة والتنمية المستدامة، ولم يولد هذا الاهتمام من فراغ، بل نتيجة لتنامي الوعي العام تجاه الآثار البيئية المصاحبة لعملية التخطيط الحضري، وما دلت عليه الدراسات وما تراءى للعالم من محدودية الموارد زماناً و مكاناً و ما يمكن أن يصير إليه مستقبل الأجيال الحالية و القادمة إذا واصلنا على النهج نفسه في استنزاف الموارد خاصة غير المتجددة منها .

وبالتالي تعتبر البيئة كمركب هام جداً في أي عملية توسع عمرانية مهما كان حجمها الزمني أو المكاني، كما لم يعد ينظر إلى البعد البيئي على أنه ينصب على عملية خفض التلوث والضجيج والتخلص من النفايات والملوثات الضارة داخل المحيط الحضري وحسب، بل تعدى ذلك إلى ما يسمى

بالتخطيط الحضري المستدام والمباني الخضراء والمدينة المستدامة كمفاهيم تعكس طرقا وأساليب جديدة في التعامل مع المجال الحضري ، والتي تؤدي إلى التقليل من التكاليف البيئية والحد من ظاهرة المباني المريضة والحد من استهلاك الطاقة والاعتماد على الطاقة البديلة والطاقة المتجددة ، وكل ذلك يعتبر من التحديات الكبيرة الواجب على المخطط الحضري التعامل معها على أنها ثابت لا بد من التركيز على أهميتها في أي جزء من أجزاء تنفيذ عملية التخطيط الحضري . (حمينة، ي،2003)

#### - البعد التشريعي أو القانوني ( منظومة التشريعات العمرانية ) :

لا يمكن للتخطيط العمراني أن يحقق أهدافه، ولا يمكن أن يكون أداة تغيير وتحسين وإصلاح للبيئة العمرانية الحضرية والريفية، إلا إذا استند إلى تشريعات وقوانين ملزمة وحاسمة تضعه موضع التنفيذ. إن التشريعات التخطيطية ، تعتبر اليوم عنصرا أساسيا وهاما جدا ضمن خطط وبرامج التخطيط العمراني ، وإحدى أهم أدوات التوسع العمراني، إن قانون التخطيط العمراني يعتبر أحد فروع القانون العام الداخلي ، حيث يحتوي على مجموعة القواعد التي تضبط وتحكم عملية التخطيط العمراني، وتنظم علاقة السلطة العامة المختصة ( بصفتها صاحبة السيادة ) بالأطراف الأخرى المرتبطة بعمليات التخطيط العمراني ، من أفراد أو هيئات أو استشاريين .. الخ .

وتتجلى أهمية تصنيف قانون التخطيط العمراني بين القانون العام والخاص، في إبراز ما يمنحه القانون للسلطة العامة من الصلاحيات والميزات التي لا يخولها للأفراد، ومن أبرز تلك الصلاحيات ، وضع الخطط والبرامج التنفيذية، وفرض التكاليف العامة أو الخاصة والرسوم على الأفراد، واتخاذ القرارات بنزع الملكية للمنفعة العامة، وتحديد الإجراءات اللازمة لإنجاز المهام التخطيطية ... الخ وبنفس الوقت بيان أن الجهة التنفيذية المختصة بالتخطيط العمراني، إنما هي شخصية معنوية عامة، تقوم بوظيفتها الإدارية وتباشرها بواسطة جهازها الفني والإداري، كسلطة عامة صاحبة سيادة، ولا تقوم بذلك على أنها فرد من الأفراد .

#### ثانيا: بعض أدوات التهيئة العمرانية وإشكالية التحضر في الجزائر

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على عدة وسائل لتنظيم مجالها العمراني، تعرف بوسائل وأدوات التهيئة العمرانية بالإضافة إلى المصالح الحكومية المحلية التي لها علاقة مباشرة بتهيئة وتسيير المجال الحضري أو العمراني والتصرف فيه، كمديرية العمران والإدارات والجماعات المحلية ومصالح الأملاك العمومية ومصالح المساحة، والمجالس البلدية المنتخبة، ووسائل أخرى تقنية وتشريعية في مجال التهيئة العمرانية أهمها ما يلي:



**1 مخطط العمران الموجه:**

استمر العمل بهذا المخطط العمراني إلى غاية 1990، حيث استبدل بوسيلة عمرانية أخرى سنتطرق إليها فيما بعد. ومخطط العمران الموجه كان يوضع للمدن الكبرى والمتوسطة، ويرسم حدودها ويأخذ بعين الاعتبار توسيع النسيج العمراني مستقبلا على المدى المتوسط، ويحدد استخدام الأرض مستقبلا حسب الاحتياجات الضرورية للتجمع السكاني من سكن ومرافق، وهياكل أساسية ومساحات خضراء وتجهيزات ومنشآت اقتصادية وغيرها.

هذه الوسيلة التقنية في مجال العمران بالإضافة إلى كونها مخطط عمراني يرسم معالم التهيئة العمرانية داخل المدينة، فإنه كان عبارة عن أداة قانونية تنظم استخدام المجال داخل النسيج العمراني إذ يصبح بمثابة قانون عمراني بمجرد المصادقة عليه من طرف الوزارة الوصية.

**2 مخطط العمران المؤقت:**

انتهت صلاحيته في سنة 1990 وهو يشبه مخطط العمران الموجه من حيث أبعاد التهيئة العمرانية وأهدافها، إلا أن هذا الأخير خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة أو الشبه حضرية، والفرق بين الاثنين يتمثل في قصر المدة الزمنية المخصصة لمخطط العمران المؤقت، كما أن المخطط العمراني المؤقت لا يحتاج إلى مصادقة وزارية كما هو الحال بالنسبة إلى مخطط العمران الموجه، فمصادقة الوصاية على المستوى المحلي (الولاية) كافية لهذا النوع من المخططات العمرانية المؤقتة.

**3 مخطط التحديث العمراني:**

هو في الحقيقة مخطط ملحق باعتماد مالي يخصص للمدن بالأخص المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم لغرض ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية العمومية كالطرق والأرصعة والمساحات الخضراء والمنزهات والحدائق العمومية وحدائق الأطفال وغيرها.

ولو أن الاعتمادات المالية المخصصة لمخططات التحديث العمراني أقل أهمية من باقي المخططات الاقتصادية المحلية الأخرى، كالمخططات البلدية للتنمية مثلا، إلا أن الأهداف العمرانية التي وضعت من أجلها هذه المخططات مهمة في مجال صيانة التراث المعماري الذي أصبح معرضا للتدهور من جراء القدم في الأحياء العتيقة ومراكز المدن، زيادة على بعض الأحياء القديمة في المدن الكبرى مثل حي سيدي الهوارى بوهرا، وحي القصبة بمدينة الجزائر اللذين أصبحا معرضين للانحيار، وهما في حاجة ماسة إلى اعتمادات مالية ضخمة من أجل تنفيذ مخطط التهيئة العمرانية لكل حي والمتمثل في الهدم الجزئي لبعض جهاتهما وتحديثهما، زيادة على ظاهرة الاكتظاظ السكاني وقلة المرافق والتجهيزات التي تعاني منها مثل هذه الأحياء العتيقة.

4 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU :

استبدل المخطط العمراني الموجه سنة 1990 بوسيلة جديدة ماثلة تعرف بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وهذا المخطط المعماري الجديد يختلف عن مخططات التعمير التي سبق التطرق إليها في كونه، لا يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني للتجمع الحضري فقط بقدر ما يتناول التجمع الحضري داخل إطاره الطبيعي والبيئي، وينظم العلاقات بينه وبين باقي نقاط الوسط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي والإقليمي، ويراعي جوانب الانسجام والتناسق بينه وبين جميع المراكز الحضرية المجاورة، وبعبارة أوضح بالإضافة إلى كونه يهتم بالجوانب المعمارية التوسيعية للتجمع الحضري فإنه يرسم ويحدد آفاق توسعه وعلاقاته الوسيطة مستقبلا كجزء من الكل على المستوى التقليمي وكخلفية عمرانية للنسيج الحضري والمعماري على المستوى الوطني.

وهو بذلك، أي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، يقضي على الطابع التقني الانفرادي المستقل الذي كان ينتهي مع حدود المخطط التوجيهي لل عمران والذي انتهت صلاحيته سنة 1990، ليملاً الفجوات التي كانت تفصل التجمع الحضري عن أوساطه المجاورة بحيث لا يترك مجالاً للتوسع العمراني غير المنظم، ويراعي في إعداد التوجيهات الوطنية في مجال التهيئة القطرية عموماً والتهيئة العمرانية خصوصاً على مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية.

ومن خلال الاطلاع على القانون رقم: 29/90 المؤرخ في أول ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير يمكن استخلاص الخطوط العريضة التالية للمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية والتعمير في الجزائر:

- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو وسيلة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية لبلدية واحدة أو عدة بلديات متجاورة تجمعها عوامل مشتركة كانتشار النسيج العمراني لمستوطنة عمرانية عبر عدة بلديات، واشتراك عدة بلديات في شبكة أنابيب الماء الشروب، ووسائل النقل الحضري العمومية وغيرها من الهياكل والتجهيزات الأساسية، كما يأخذ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بعين الاعتبار جميع تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، ويحافظ على توجيهات مخطط شغل الأراضي ( الذي سنتطرق إليه بعد حين) ويحترمها ويضبط صيغة المرجعية في استخدام الأرض والمجال حاضرا ومستقبلا.

- يتكون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من تقرير تقني وخرائط ورسوم بيانية وإحصائيات ويتناول في مجموعة باختصار ما يلي:

- دراسة تحليلية للوضع السائد في الجهة (بلدية أو عدة بلديات) مع دراسة تقديرية مستقبلية للجهة في المجال التنموي والاقتصادي والديموغرافي.

- مخطط التهيئة المعتمدة وتعليقاته من حيث الدوافع والأهداف المرسومة.
  - تحديد المدة والمراحل الأساسية لانجاز هذا المخطط.
- أما الخرائط والبيانات المرفقة مع التقرير فيجب أن توضح الجوانب الأساسية التالية:
- الاستخدام الشامل للأرض حاضرا ومستقبلا على مستوى الجهة المدروسة.
  - تحديد مختلف المناطق القطاعية ووظائفها العمرانية، مع التركيز على مناطق التوسع العمراني، ومناطق التحديث والهيكلية العمرانية.
  - تحديد الأوساط والفضاءات الشاغرة والغابات من اجل حمايتها.
  - تحديد مواقع المعالم الحضرية والتاريخية والأثرية أو الطبيعية من اجل حمايتها والمحافظة عليها.
  - تعيين مواقع أهم الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات العمومية. التنظيم الشامل لشبكة النقل والمواصلات حاضرا ومستقبلا.
  - التنظيم الشامل لشبكة نقل الماء الشروب وتجهيزات تخزينه ومعالجته حاضرا مستقبلا.
  - التنظيم الشامل لشبكة تصريف المياه المبتذلة حاضرا ومستقبلا.
- ترفق هذه الوثائق بتصاميم قطاعية تفصيلية ذات مقاييس رسم مكبرة لمختلف المناطق التي يتناولها المخطط العام، مع مراعاة الدقة الفائقة في وضعها.
- حسب قانون التعمير الجزائري وخاصة القانون المتعلق بالمخطط التوجيهي للتهيئة التعمير، فإن كل بلدية من التراب الوطني مجبرة بتغطية مجالها بمخطط للتهيئة والتعمير، يتم إعداد مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي و تحت مسؤوليته، كما يمكن أن يغطي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بلديتين أو أكثر في حالة تداخل نسيجهما الحضري ببعض البعض على شكل مجمع حضري كبديات مدينة الجزائر الكبرى و مدينة وهران مثلا. وفي هذه الحالة يتم الإشراف على إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من طرف المجلس التنسيقي للمجالس الشعبية البلدية المعنية بالأمر. كما تشارك جميع المصالح الحكومية المحلية المعنية بالأمر في إعداده تحت إشراف مديرية التعمير والبناء.
- ينجز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير عبر ثلاثة مراحل أساسية:
- أ - مرحلة الدراسة والتقييم للأوضاع السائدة حاضرا، والتقدير لآفاق التطور مستقبلا في المجالات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية.
- ب طرح الاختيارات ونماذج وفرضيات التهيئة المقترحة مع إبراز جميع ايجابياتها وسلبياتها.

ج تحديد الأهداف على المستوى البعيد ثم استخراج الأهداف التي يمكن تحقيقها على المديين القريب والمتوسطة كمرحلة مبدئية.

- تتم المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في الجزائر تبعا للحالة وحسب أهمية البلدية أو البلديات المعنية بالأمر، وبعد مداوات المجالس الشعبية البلدية ، كالتالي:

أ - بقرار من الوالي بالنسبة للبلديات أو مجموعة من البلديات التي يقل عدد سكانها عن 200 ألف نسمة.

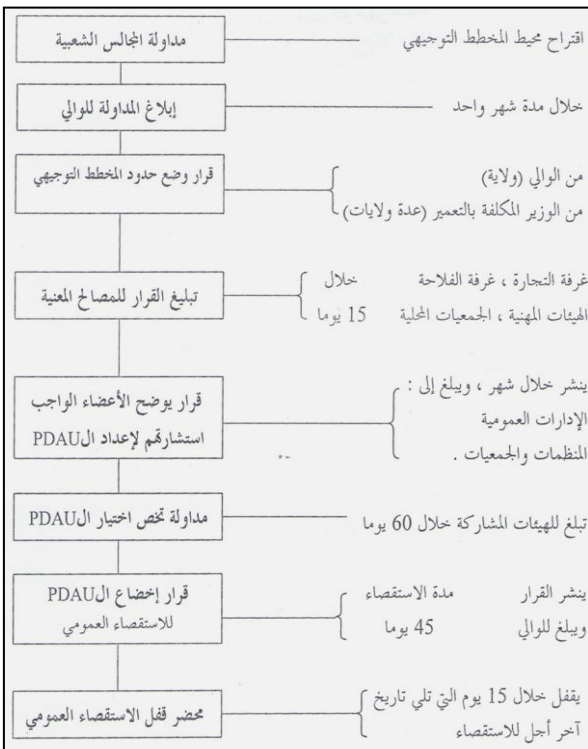
ب بقرار من وزير التجهيز والوزارات المعنية بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 200 ألف نسمة ويقل عن 500 ألف نسمة.

ج لا يمكن مراجعة أو تغيير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلا بقرار من الوصايات التي صادقت عليه وبحجج قوية ومقنعة، كأن تصبح مشاريع التهيئة على مستوى البلدية لا تستجيب أساسا للأهداف المرسومة، أو كثرة الأخطاء المعمارية في توجهات مخططات التهيئة والتعمير أو ما شابه ذلك.

- يجب على المشاريع والبرامج والتوجيهات الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أن تكون متناسقة ومنسجمة مع مخطط شغل الأراضي بصفة خاصة ومخططات التنمية والتهيئة العمرانية على

المستوى المحلي الإقليمي والوطني بصفة عامة.

- ولكي يصبح مخطط التهيئة والتعمير ذو فعالية قوية في المجال التطبيقي ينبغي أن تجند له الجماهير والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية على المستوى المحلي خلال عملية الإعداد كمناقشة المشاريع والبرامج التهيئية المقترحة، وكذلك بعد المصادقة وأثناء الشروع في عملية التنفيذ لأن تحسيس السكان بمدى أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وإشراكهم في اتخاذ القرار في هذا المجال يمكن أن يلعب دورا كبيرا في إنجاحه وتسهيل عملية تنفيذه.



الشكل رقم 11: ملخص إجراءات إعداد PDAU (المصدر: مديرية البناء و التعمير 2011)

## 5 - مخطط شغل الأراضي POS:

ينظم مخطط شغل الأراضي استخدام الأرض أو المجال على ضوء توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وهو بالتالي، أي مخطط شغل الأراضي، إلزامي لكل بلدية عبر التراب الجزائري ويهدف إلى :

- تحديد المناطق العمرانية (المناطق السكنية، مناطق الخدمات والتجارة، ومناطق الصناعة، والتخزين، المناطق الطبيعية والغابات، المساحات الخضراء والأراضي الفلاحية والفضاءات وأماكن الراحة والترفيه... الخ)

- يحدد لكل منطقة الاستخدام الرئيسي للأرض والمجال، ويضع لها معادلة لاستعمال الأرض.

- يحدد مخطط شبكة الطرق والمواصلات ، ويحدد مواصفاتها.

- يحدد باقي شبكات الهياكل الأساسية كالمياه الصالحة للشرب والغاز الطبيعي والصرف الصحي، وأماكن التخلص من النفايات... الخ.

- يحدد الأحياء التي تهيكّل ويجرى تحديثها وتطويرها.

- يحدد مواقع الأراضي المخصصة للتجهيزات العمومية.

- يحدد الأحياء الشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وترميمها.

- يعين مساحات الأراضي الفلاحية والغابات الواجب حمايتها وتهيئتها.

- يحدد بعض مقاييس البناء والعمران عبر مختلف المناطق العمرانية كتحديد المساحات والكمية من البناء المسموح بهما والمعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية أو بالمتر المكعب من الأحجام، وأنماط البناء المسموح بها واستعمالاتها كما يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنىات ويحدد ارتفاعها... الخ.

تسند عملية إعداد مخطط شغل الأراضي إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي، الذي يستمد قراراته من المنتخبين المحليين، ويعهد انجاز هذا المخطط إلى مكاتب الدراسات المتخصصة، والمعتمدة تحت إشراف ومراقبة المصالح التقنية للبلدية ومديرية التعمير والبناء التابعة لوزارة التجهيز والتهيئة القطرية.

أما المصادقة عليه فتخضع تقريبا لنفس الإجراءات التي خضع لها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بدءا من المجلس الشعبي البلدي إلى الوصاية على مستوى الولاية محليا فالوزارة أو عدة وزارات معنية بالأمر على المستوى المركزي، تبعا لأهمية البلديات (التي يغطيها مخطط شغل الأراضي) من

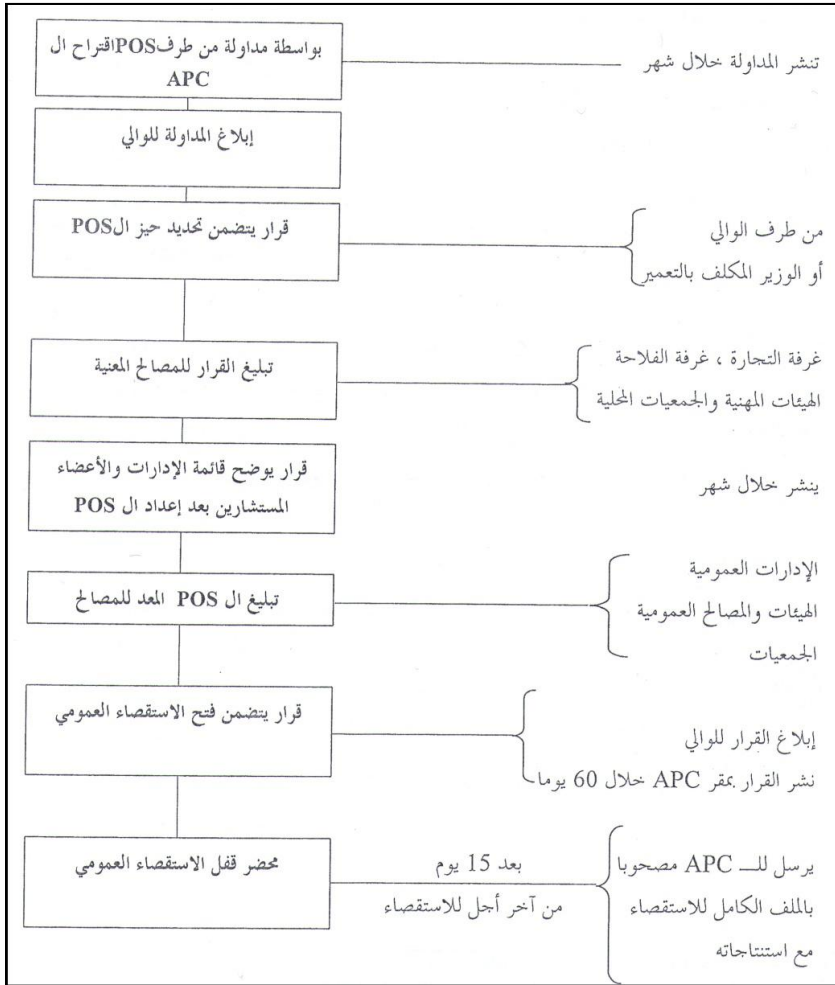
الناحية العمرانية، والسكانية والاقتصادية، وعادة ما تتم المصادقة على المخططين مع بعض (مخطط شغل الأراضي والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير).

يتكون مخطط شغل الأراضي من عدة وثائق أهمها الدراسة التحليلية للمخطط وأبعاده والتهيئة والتنظيمية المستمدة من السياسة الوطنية في مجال التهيئة العمرانية بصفة خاصة والتهيئة القطرية بصفة عامة ، وتضع في هذا المخطط جميع الضوابط المجالية والأهداف المحددة بدقة لاستخدام الأرض والوسط طيلة مدة زمنية معينة على المدى المتوسط.

وترفق مع التقرير التحليلي الخرائط والرسوم البيانية لمختلف المناطق والأوساط التي يغطيها

مخطط شغل الأراضي، ويراعي فيها الدقة الفائقة والتفصيل الجيد باستخدام مقاييس الرسم المكبرة.

كما يرعى الانسجام المطلق وعدم التضارب بين كل من مخطط شغل الأراضي التوجيهي للتهيئة والتعمير، باعتبارهما وسيلتان مكملتان لبعضهما البعض في مجال التهيئة العمرانية، ولا يمكن لإحدهما أن يستغني عن الآخر.



الشكل رقم 12: ملخص إجراءات إعداد POS (المصدر: مديرية البناء و التعمير 2011)

ونظرا للتغييرات التي تحدث في الوسط فإن مراجعة وإدخال التعديلات على مخططات شغل الأراضي واردة باستمرار لهذا السبب تنشأ لجنة متخصصة تحت إشراف الولاية وبإشراك المنتخبين المحليين لمعاينة هذا التغيير في مخطط شغل الأراضي والتأكد من صحته وخدمته للمصالح العام قبل أي

اعتبار، ثم يرفع تقرير تقني إلى الوصاية المحلية أو الوزارة المعنية لإدخال هذه التغييرات بشكل رسمي أو رفضها وكل تغيير في مخطط شغل الأراضي يجب تأكيده بواسطة قرار ولائي أو وزاري مرسوم تنفيذي عند تعديته لمنطقة استراتيجيه.

## 6 المناطق الصناعية:

تعتبر المناطق الصناعية في الجزائر، وسيلة من وسائل التهيئة العمرانية واستخدام الأرض، وأصبحت المناطق الصناعية تكون جزءا مهما من النسيج العمراني في الجزائر، ويشترط عادة في تكوين منطقة للنشاط الصناعي بالتجمعات الحضرية تواجد خمس وحدات صناعية على الأقل قادرة على توفير 1000 منصب شغل صناعي أو أكثر أما من حيث المساحة المخصصة للمناطق الصناعية في الجزائر فهي متفاوتة وتتراوح عموما في المناطق الصناعية التي أنجزت ما بين 50 و 2000 هكتار. والمناطق الصناعية تندمج في المخططات العمرانية، وتتسجم مع استخدام الأراضي المخصصة لمختلف الأنشطة الحالية والمستقبلية المنصوص عليها في مخطط شغل الأراضي. وقد أنجز عدد كبير منها من طرف الصندوق الجزائري للتهيئة القطرية في الفترة ما بين 1966 إلى غاية 1990 وصل إلى حدود 120 منطقة صناعية. إلا أن هذه المناطق الصناعية تواجه حاليا بعض الصعاب في مجال الهياكل الأساسية والتسيير، كما تواجه وحدات الانتاج بها منافسة شديدة في مجال الانتاج بسبب استيراد البضائع المصنعة الأجنبية دون قيود أو حماية للمنتوج الوطني، خاصة بعد انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق.

## 7 - المناطق السكنية الحضرية الجديدة:

بدأ العمل بهذه لوسيلة العمرانية في الجزائر منذ 1975، لهدف التحكم في التوسع العمراني (الذي لا مفر منه) بالمستوطنات الحضرية من اجل توفير السكن لأعداد سكانها المتزايدة. وحسب التوجيهات التشريعية العمرانية الجزائرية يمكن للمناطق السكنية الحضرية الجديدة أن تنشأ بشكل اختياري عندما تكون طاقة المشروع إنتاج : 400 سكن فما فوق، وتنشأ بشكل إجباري عندما يتطلب المشروع المعماري إنشاء 1000 سكن أو أكثر، وقد شهدت أغلب المدن الجزائرية بمختلف أنماطها وأحجامها توسعا في نسيجها الحضري بواسطة هذه الوسيلة المعمارية في الثلاثين سنة الأخيرة. وقد قدر عدد السكن المنجز بواسطة هذه الوسيلة المعمارية إلى غاية 1990 بحوالي مليون سكن جماعي على النمط العمودي (عمارات) يتوزع عبر مختلف المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى.

وتتمركز كثافة هذه المناطق السكنية الحضرية الجديدة بالأخص في المدن الكبرى المتروبولية مثل: مدينة الجزائر وهران، وقسنطينة، وعنابة، ثم تأتي المدن المتوسطة الحجم في الدرجة الثانية مثل: تلمسان، سيدي بلعباس، الشلف، معسكر، سعيدة، مستغانم، تيارت، المسيلة، البليدة، تيزي وزو، بجاية،

سطيف، المدية، الخميس، والميلة وجيجل، وباتنة، سوق اهراس، وتيسة... الخ. ثم تليها مدن أخرى في المرتبة الثالثة مثل مغنية، سبدو، الغزوات، بني انصاف، الرمشي، سيق، المحمدية، غيليزان، فرنده، واد تليلات، عين الدفلى، العفرون، سدراتة، تندوف، بشار، أدرار، ورقلة، غرداية، الأغواط، عين صالح، تمنراست وغيرها.

كما يلاحظ أن أكبر هذه المناطق السكنية الحضرية أخذت مواطنها في المدن الكبرى بسبب الانفجار السكاني الذي تشهده هذه المدن، إذ نجد أن بعض هذه المناطق السكنية يضم ما بين 6000 و 10000 سكن كما هو الحال في مدينة الجزائر ووهران.

وإن نجحت هذه الوسيلة العمرانية العمومية في توفير السكن الجماعي وحل جزء مهم من أزمة السكن في البلاد، زيادة على التحكم في توسيع العمراني المنظم فإنها لم تتجو من الانتقادات حول نقائصها فيما يتعلق بإخفاقها في توفير جميع الهياكل والتجهيزات الضرورية لسكانها بحيث لا تزال هذه المناطق السكنية الحضرية المتواجدة بحواف المدن عبارة عن مراقد للسكان فقط، وتعتمد اعتماد كلياً على الخدمات والتجهيزات المتواجدة في مراكز المدن التي أنشئت بها ويعاني سكانها من مشكل النقل في رحلة العمل اليومية، كما وجه الانتقاد إلى الوعاء العقاري الذي أقيمت فيه هذه المناطق السكنية والذي اقتطع في أكثر الحالات من الأراضي الفلاحية الخصبة.

وقد أنجزت جميع هذه المناطق السكنية في إطار المخططات الاقتصادية الوطنية أو المخططات الولائية والمخططات البلدية للتنمية من جراء الاعتمادات المالية الحكومية المسخرة لقطاع السكن. كما تمت جميع العمليات العمرانية في هذا المجال بواسطة الصندوق الوطني للتهيئة القطرية، الذي تولى الدراسات التقنية، أما الانجاز فقد تولته عدة شركات ومؤسسات وطنية للبناء مثل الشركة الوطنية لأشغال السكن والبناء وغيرها، ولم يشارك القطاع الخاص الوطني والأجنبي في الانجاز إلا بنسب ضئيلة مثل المناطق السكنية التي أنجزت من طرف شركة حسناوي بسيدي بلعباس، وبعض مشاريع البناء الأخرى التي تولت انجازها شركات في إطار الشراكة مع شركات البناء العمومية.

## 8 - التجزئة:

توجد وسيلة عمرانية أخرى تهدف إلى توفير السكن الحضري الفردي المنظم والمنسجم مع النسيج العمراني، والمدمج ضمن مخططات التوجيه والتهيئة العمرانية تعرف بالتجزئة، التي تقوم البلديات ووكالاتها العقارية بتهيئتها والإشراف على انجازها من أجل توفير السكن الفردي في إطار البناء الأفقي المعروف بالبناء الفردي أو الذاتي.

يتولى المستفيدون من شراء الأراضي المفروزة والمهيأة في التجزئة من طرف البلدية أو وكالاتها العقارية ببناء سكنهم بشكل مستقل اعتماداً على شروط رخصة البناء المسلمة من طرف مديرية التعمير



والبناء التي تحدد المظهر الخارجي للسكن، وارتفاعه ومقاييس الهندسة المعمارية المطلوبة في السكن، وتحدد مدة الانجاز واستخدام المشروع بعد الانجاز...الخ.

وقد ساهم نمط التجزئة في توفير السكن الفردي الحضري المنظم بشكل ملموس في مختلف أرجاء البلاد، إذ يشير الديوان الوطني للإحصائيات في وثائقه المتعلقة بموضوع السكن عن انجاز ما يقرب من 1.5 مليون سكن في المدة ما بين 1966 و 1992 في هذا الإطار وبواسطة الأفراد الذين استفاد أغلبهم من سلفة قدمها الصندوق الوطني للتوفير بفوائد منخفضة جدا ولمدة تتراوح ما بين عشرة وعشرين سنة، إلا أن هذه الوسيلة المعمارية التي تهدف إلى توفير السكن الحضري من جهة وضبط التوسع العمراني المنظم لم تخلوا من الانتقادات الهادفة خاصة فيما يتعلق الأمر بالتأخير من طرف البلديات ووكالاتها العقارية في توفير الهياكل الأساسية من ماء وكهرباء وغاز أنابيب تصريف المياه المتبذلة وتهيئة الطرق والتجهيزات الضرورية من مدارس وأسواق ومرافق عمومية وإدارية ومساجد...الخ، وغياب المراقبة والمتابعة المعمارية خلال انجاز السكن من طرف الإدارة البلدية المحلية.

كما لوحظ في أغلب التجزئات غياب الوعي المعماري لملاك البيوت المنجزة بسبب كثرة مخالفتهم المعمارية وعدم احترامهم للمقاييس والتصاميم المتفق عليها مع مديرية التعمير والبناء والإدارة البلدية المحلية، الأمر الذي أدى إلى غياب الانسجام بين البيوت المنجزة من حيث الشكل الخارجي، والارتفاع وعدم احترام المساحات المخصصة للحدائق داخل البيوت...الخ.

## 9 المدن الجديدة:

تبنت الحكومة الجزائرية إستراتيجية المدن الجديدة لمواجهة التحضر السريع في الجزائر، خاصة عبر الشريط الساحلي والنل أين وصل التشعب الحضري أقصاه في المدن الكبرى والمتوسطة الحجم وما نتج عنه من انعكاسات خطيرة على الوسط الطبيعي وبالأخص تراجع مساحة الأراضي الفلاحية بسبب التوسع العمراني سواء كان ذلك التوسع العمراني منظما في إطار المخططات العمرانية أو عشوائيا على شكل أحياء قصديرية تنقصها التجهيزات والهياكل الأساسية الضرورية للحياة الحضرية.

صادقت الحكومة الجزائرية برئاسة مقداد سيفي سنة 1995 على عدة مشاريع مدن جديدة تنشأ بالقرب من المدن الميترابولية (الجزائر، وهران، وقسنطينة) مثل مشاريع المدن الجديدة بالقرب مدينة الجزائر والمتمثلة في: المحلثة، وبونيان، والناصرية، والعفرون، ومشاريع مماثلة لمدينة وهران وقسنطينة، ومدن مماثلة في الهضاب العليا كمشروع مدينة بوغزول يبدأ في تنفيذها مع نهاية القرن الحالي لتحقيق التوازن في الشبكة الحضرية والتخفيف من أزمة السكن، والقضاء على الأحياء القصديرية، زيادة على بعث التنمية الاقتصادية في الهضاب العليا والجنوب من أجل استقطاب الفئات السكانية الموجود في شمال الجزائر، وتخفيف الضغط الديموغرافي على المستوطنات البشرية الواقعة عبر الشريط الساحلي

والتل التي وصلت درجة التحضر بها درجة الإشباع والتي يتوقع أن ترتفع نسبة الحضر بهذه المناطق حوالي 75% من مجموع السكان مع نهاية 2000.

يعتقد البعض من أصحاب القرار في الجزائر أن المدن الجديدة هي الحل الأمثل لمعالجة إشكالية سرعة التحضر التي تعيشها بلدان المغرب العربي عموماً والجزائر خصوصاً من أجل التحكم وتنظيم الاستيطان البشري الحضري الذي سيكون الخاصية الرئيسية لبلدان المغرب العربي خلال القرن المقبل، إلا أن الفكرة في حد ذاتها تحتاج إلى استثمارات ضخمة لانجاز مثل هذه المشاريع الطموحة، لأن المدن الجديدة بالمفهوم العمراني المعاصر لا يقتصر على إنشاء مرافق للبشر بقدر ما يشترط في مخططاتها العمرانية أن توفر جميع الهياكل الأساسية والتجهيزات التجارية والاجتماعية والثقافية والإدارية الضرورية، زيادة على تواجد المؤسسات الاقتصادية التي تضمن لها نوعاً من الاستقلالية، وإلا فإن مثل هذه المشاريع يعقد النظام الحضري أكثر وستضل هذه الكويكبات العمرانية الجديدة (المبرمجة) تعتمد كلياً على المدن الرئيسية المجاورة في مختلف التجهيزات الحضرية ومناصب الشغل.

إن نموذج المدن الجديدة كاستراتيجية لمواجهة إشكالية التحضر ينبغي أن تؤخذ بكثير من الحذر، بعيدة عن الأهداف الديموغرافية والسياسوية، كما تحتاج إلى دراسات وأبحاث معقمة وجدية لإيجاد أحسن البدائل والحلول لإشكالية التحضر قبل تبني مشاريع يكون وقع سلبيتها وانعكاساتها أقوى من إيجابياتها، وفي مثل هذه الدراسات العمرانية ينبغي الاستفادة من تجارب البلدان المتقدمة في هذا المجال. إن أول الأفكار والنظريات التي تناولت هذا الموضوع وعالجته من جراء سرعة التحضر كانت في إنجلترا وأشهرها كتاب باتريك غيديس تحت عنوان "مدن في تطور" الذي حاول أن يحل فيه العلاقات الوسيطة في الإقليم الوظيفي للمدن ويعالجها مستعملاً جدولاً المشهور: سكن - عمل - وكان. وغيديس هو أول من استعمل مصطلح إقليم المدينة، كما حاول أن يحدد مجال نفوذ المراكز العمرانية في الوسط ويتصور شبكة حضرية متزنة مستقبلاً بإضافة مدن جديدة صغيرة الحجم تشاطر المدن الكبرى في الوظائف الحضرية، وتقلل من هيمنتها وتخفف عليها الضغط في مختلف مجالات الأنشطة الحضرية.

كما أن كتاب هورد إينزر حول المدن الحداثيّة للمستقبل تعتبر النواة الأولى لمفاهيم المدن الجديدة التي ظهرت في إنجلترا بعد الحرب العالمية الثانية بحواف المجمععات الحضرية وبالخص مدينة لندن لتنتشر فيما بعد عبر مختلف جهات إنجلترا بالقرب من المناطق الصناعية والمناجم.

لتظهر فيما بعد مدن جديدة مماثلة ومستنبطة من التجربة الانجليزية ضواحي باريس، وباقي أقاليم المدن الكبرى بأوروبا وأمريكا الشمالية، واليابان، بحيث أصبحت المدن الجديدة في الوقت الحاضر نموذجاً معمارياً يقتدي به في التوسع العمراني في مختلف بلدان العالم المتطورة أو السائرة في طريق النمو التي تملك الإمكانيات المادية الضخمة أو الخبرة التكنولوجية العالية التي يتطلبها انجاز مثل هذه المستوطنات الحضرية الراقية في مجال التجهيزات الحضرية المتنوعة والمتكاملة أو الوظائف والخدمات التي تؤديها هذه المدن الجديدة في إطار شبكة حضرية متزنة ومتناسقة.

نعود الآن إلى الجزائر لنتساءل هل وضعية الهيكلة الحضرية في الجزائر فعلا وصلت إلى مرحلة المدن الجديدة؟ أم هناك مراحل سابقة لهذه المرحلة ينبغي الاهتمام بها كتوجيه الاستثمارات المتوفرة إلى تنمية وتطوير المدن الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بكثرة، وترقية الهياكل الأساسية والخدمات في القرى والأرياف، وهيكلية وتجهيز ودمج الأحياء العشوائية بدلا من إضافة مدن جديدة بمشاكل عمرانية جديدة؟ وهل فكر أصحاب القرار في المساحات الشاسعة من الأراضي التي تحتاجها هذه المدن (1 هكتار لكل 150 نسمة) والتي يمكن أن تستغل في مجالات اقتصادية منتجة كالزراعة مثلا؟ وهل فكر أصحاب القرار جيدا في خطوة مشروع تهيئة السهوب، (الهضاب العليا) بإقامة سلسلة من المدن الجديدة والمناطق الصناعية هناك والعواقب التي تنجر عن هذا المشروع في إقليم ذي بيئة هشة تحتاج إلى الكثير من الحيط والحذر، علما أن هذا الإقليم يعتبر حاليا الممون الرئيسي للحوم ليس للجزائر فقط بل ولبلدان المغرب العربي المجاورة (المغرب وتونس) كذلك، وما هي الفائدة من توسيع الشبكة الحضرية على حساب الأمن الغذائي؟ أو ليس من الأحسن أن يعالج التشعب الحضري في مكانه (في شمال البلاد) بدلا من توسيع العدوى لتنتشر في السهوب والجنوب؟ وهل مشاكل المدن تحل بإضافة مدن جديدة؟... الخ.

#### 10 - رخص التدخل المباشر في تغيير النسيج العمراني:

يتم التغيير في النسيج العمراني من طرف الأشخاص والهيئات في القطاعين الخاص والعام، من أجل المنفعة العامة أو الخاصة عبر التراب الوطني الجزائري بواسطة وثائق إدارية قانونية تسلمها الإدارة البلدية المحلية وبمصادقة مديرية التعمير والبناء على مستوى الولاية، أهم هذه الوثائق لها علاقة مباشرة بالتغيير في النسيج العمراني بواسطة البناء أو الهدم أو التسييج.

#### أ- رخصة البناء:

يمكن الحصول على رخصة البناء من طرف الأشخاص أو الهيئات في القطاعين الخاص والعام لغرض تشييد البنايات الجديدة مهما كان نوعها واستعمالها، أو لإجراء تغيير في واجهات البنايات الموجودة على الشوارع والساحات العمومية.

وحسب قوانين التعمير في الجزائر فإن رخصة البناء تسلم مقابل ملف يحتوي على بعض الشروط أهمها: عقد ملكية للأرض التي سيتم عليها البناء، يكون مسجلا بمصلحة المساحة محليا، وتصميم لمشروع البناء بالإضافة إلى التصاميم والمستندات المكتوبة التي تعرف بموقع البنايات وتكوينها وتنظيمها، وحجمها، ومواصفاتها ومظهر واجهاتها وكذا اختيار المواد وألوان مع مراعاة الانسجام مع المحيط المعماري الموجود، مع تشجيع الهندسة المعمارية التي تراعي الخصوصيات المحلية والحضارية للمجتمع، كما يشترط التصميم أن يكون منجزا من طرف مهندس معماري معتمد ويشترط في الملف الموافقة المبدئية للبلدية التي سيتم فيها التغيير في النسيج العمراني للتأكد من أن هذا البناء لا يتنافى مع توجيهات كل من مخطط شغل الأراضي، والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ولا يعيق مشروع عمومي ذي منفعة عامة.

تقوم مديرية التعمير والبناء على مستوى المناطق الحضرية بتسليم أو رفض رخص البناء بعد دراسة الملفات من طرف لجنة متخصصة ومتعددة الأطراف تمثل كلا من المجلس البلدي ومديرية التعمير والبناء وباقي المصالح الحكومية الأخرى المعنية بالأمر.

تسليم رخصة البناء مقابل شروط لها علاقة بتحديد مقاييس البناء شكلا ومضمونا وتحديد الارتفاع واستعمال البناء بعد الانجاز ومدة الانجاز... الخ، كما يشترط في صاحب المشروع أن يعلق لاقته بورشة البناء يدون فوقها بعض المعلومات الرئيسية بخط واضح، لتسهيل عملية المراقبة والمتابعة المعمارية للبناء، أهمها: اسم ولقب صاحب المشروع، نوع المشروع، عدد الطوابق، ورقم رخصة البناء، وتكون اللافتة في مكان تسهل رؤيتها وقراءتها.

تسلم رخص البناء في المناطق الريفية أو الشبه الحضرية من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي بنفس الشروط تقريبا ولكن بتشديد أقل.

#### ب- رخصة الهدم:

يسلم رئيس المجلس الشعبي البلدي رخصة الهدم، بعد التأكد من أن أصحاب البناية (طلب الرخصة) يملك عقد الملكية للعقار المراد هدمه، وأن العقار المقصود هدمه غير متنازع عليه، وأن عملية الهدم لا تمس بالتراث الطبيعي والتاريخي والثقافي أو تشكل خطرا على الأشخاص والممتلكات أو تعيق حركات المرور أو ما شابه ذلك، وعند صعوبة اخذ القرار في حالات معقدة تحال الطلبات إلى الجهات المختصة على أعلى مستوى كالوالي على المستوى الإقليمي أو الوزير المكلف بالتعمير على المستوى الوطني.

كما أن الترخيص بإجراء أشغال البناء أو الهدم على حافة الطرق وممرات الراجلين والأرصفة مساحات توقف السيارات ومساحات اللعب والمساحات العمومية يتطلب كشرط إقامة حاجز مادي ومرئي يعزل الأشغال عن هذه الأماكن العمومية.

#### ج- رخصة أخرى:

توجد رخص مماثلة لها علاقة بالتغيير في النسيج العمراني من بينها رخص التسييج والتجزئة ورخص نزع أو بتر الأشجار (تسلم في الحالات الضرورية فقط) والتي تعيق أشغال البناء ورخص الحفر في الطرق والأرصفة والأماكن العمومية لإيصال التموين بالمياه الصالحة للشرب، أو الغاز والتلفون، أو لربط بشبكة تصريف المياه، أو حفر الآبار بمختلف أنواعها، وغيرها من رخص إدخال التغيير في النسيج العمراني وهياكله بصفة عامة.

كما تسلم المصالح الإدارية البلدية المحلية ومديرية التعمير شهادة تطابق الأشغال لأصحاب المنشآت التي احترمت فيها مقاييس البناء والتعمير وبالمقابل يتعرض المخالفون لقوانين التعمير إلى عقوبات مادية ومتابعات قضائية وأحيانا إلى عملية الهدم الجزئي أو الكلي للمنشآت غير الشرعية، أو البناء الذي تتعدم فيه المواصفات المعمارية المتفق عليها بين إدارة البلدية والمحلية وصاحب البناء.

## 11- مراقبة البناء:

تعتبر إشكالية مراقبة البناء والتوسع العمراني عامة من أصعب العمليات التي تواجهها الدول بما فيها الدول المتطورة، بسبب ديناميكية هذه الظاهرة من جهة وبسبب الإمكانيات الضخمة التي يحتاجها جهاز المراقبة في هذا المجال من جهة أخرى.

ولا تزال الجزائر تعاني من نقص كبير في مجال التحكم ومراقبة البناء والتوسع العمران لنفس الأسباب المذكورة سابقا، زيادة على تداخل عدة عوامل اجتماعية واقتصادية أخرى تؤثر سلبا في عجز جهاز مراقبة البناء والتوسع العمراني بها، من بين هذه العوامل أزمة السكن الحادة التي تمر بها الجزائر والنزوح الريفي نحو المدن، وكثرة الأراضي التابعة لأملاك الدولة التي تسهل عملية الاعتداء عليها من طرف المتجاوزين، وانعدام الوعي المعماري لدي البعض، واستغلال المعارضة السياسية للمخالفين في مجل البناءات الفوضوية من أجل الفوز بأصواتهم في الانتخابات مقابل الدفاع عن بناياتهم غير الشرعية ضد مصالح الدولة... الخ.

وإذا حاولنا تفحص جهاز المراقبة المعمارية بالجزائر سنجده قد تطور منذ الاستقلال حسب تطور الظروف العمرانية، يتكون هذا الجهاز التابع للبلدية على المستوى المحلي من مفتشين وأعاون مفاوضين ، في قسم الصحة البلدية، مهمته الرئيسية هي القيام بمراقبة جميع التغييرات التي تقع في النسيج العمراني بالأخص البناءات الجاري تشييدها أو عمليات الحفر أو الهدم والأعمال التي تسيء إلى صحة السكان أو تؤثر سلبا على بيئة المحيط العمراني، وباستطاعة أعاونه إجراء التحقيقات التي يعتبرونها مفيدة في كل وقت ومراقبة المستندات الإدارية والتقنية والتأكد من أن الأشغال الجارية في الميدان مرخص بها ادريا، ومتطابقة تقنيا مع مواصفات وشروط الترخيص، وقد دعم جهاز مراقبة العمران في السنوات الأخيرة على مستوى المستوطنات الحضرية بالشرطة البلدية (شرطة العمران) يستعان بها عند الضرورة لإيقاف الأشغال غير الشرعية وإحالة المنتهكين لقوانين العمران على القضاء.

ومن صلاحيات هذا الجهاز ومهامه الرئيسية ضبط التوسع العمراني المنظم حسب المواصفات والمقاييس المعمارية المرخص بها طرف الإدارة المحلية ومحاربة التوسع العمراني غير القانوني كيفما كان نوعه، بالإضافة إلى حماية البيئة وصحة المحيط العمراني، وذلك بإيقاف الأشغال والأعمال غير القانونية المتسببة في ذلك.

ورغم التحسن الذي توصل إليه جهاز المراقبة المعماري في الجزائر، وخاصة في المدن الكبرى فإن مهمته الصعبة والمتشعبة والعراقيل التي يواجهها في الميدان كثيرا ما تجعله لا يقوم بمهامه على أحسن وجه، الأمر الذي يستدعي في كثير من الحالات من السلطات المحلية اللجوء إلى طلب يد المساعدة من الشرطة والدرك الوطني لإيقاف أشغال المخالفات العمرانية والتصدي لزحف البناءات الفوضوية.

ومع ذلك فإن المخالفات العمرانية لا تزال مستمرة وبكثرة في الجزائر، سواء للأشغال المرخص بها بسبب عدم احترامها للمقاييس والمواصفات المعمارية المنصوص عليها في المستندات، وبسبب قلة

المراقبة التقنية أو انعدامها (في بعض الأماكن) من جهة، وبسبب قلة الوعي المدني في مجال العمران من جهة ثانية أو بالنسبة للبناءات غير الشرعية التي عجزت السلطات المحلية عن إيقافها والسيطرة على نموها، لأسباب اجتماعية وسياسية عديدة من جهة وبسبب عدم مساعدة بعض أفراد المجتمع على محاربة ظاهرة البناء العشوائي والتصدي لها من جهة ثانية.

فقد لوحظ أن البناءات الفوضوية كثيرا ما تتم خارج أوقات العمل الإداري، سواء ليلا أو خلال العطل الأسبوعية أو أيام العطل المدفوعة الأجر كالأعياد والمناسبات مما يصعب مراقبتها.

كما لوحظ انتشار البناءات الفوضوية في مناطق عديدة من الجزائر على الشكل التالي:

بمجرد توقف بعض الأحياء الفوضوية عن النمو من جراء المراقبة الإدارية المشددة عليها، أو استهلاك جميع الأراضي التي تسمح بالنمو، تظهر بناءات سرية أخرى في جهات منطرفة غالبا ما تكون خارج حدود المخططات العمرانية أين تتعدم المراقبة الإدارية على العمران أو في نقاط تماس الحدود الإدارية للبلديات في جهات هامشية تصعب مراقبة نشأة الخلية الأولى منها لتنتشر بسرعة فيما بعد كالفطر!

### ثالثا: التهيئة العمرانية وإشكالية التحضر في الجزائر:

ويقصد بالتهيئة الوسطية الاستخدام الأفضل للوسط أو المجال، أي التصرف الأنجع للإنسان في وسطه من خلال نشاطه المنظم لتحسين محيطه في مختلف المجالات وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمتناسقة وتحقيق التوازن والصحة الاقتصادية عبر مختلف نقاط أو مجال الوسط بدلا من ترك التركيب الوسطي ينمو بشكل فوضوي أو عشوائي، قد تكون انعكاساته خطيرة أو صعبة المعالجة فيما بعد. وسنتعرض إلى بعض أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر، نظريا وتطبيقا مع التركيز على التوسع العمراني المنظم ( القانوني) وغير المنظم (غير القانوني) والتحولات المنتظرة في مجال التهيئة العمرانية بالجزائر في ظل الاقتصاد الحر.

#### 1 - تهيئة الوسط الطبيعي:

ولها ارتباط بتهيئة الأوساط الطبيعية مثل الجبال والغابات والصحاري والغطاء النباتي والأحواض المائية والشبكة الهيدرولوجية، والمياه الجوفية والمناخ ومعالجة مختلف الإشكاليات المطروحة في هذا المجال مثل التصحر، والجفاف، والانجراف، وانقراض بعض أنواع النبات والحيوان والتلوث البيئي... الخ.

#### 2- تهيئة الوسط الريفي:

وتهتم بالأوساط الريفية والقروية بصفة عامة كاستصلاح الأنشطة الريفية الرئيسية بها مثل الزراعة وتربية المواشي، وتهيئة وترقية الاستيطان الريفي، وتطوير التجهيزات الريفية، والهياكل الأساسية بها والمحافظة على البيئة الريفية وعناصرها.

**3- تهيئة الوسط الحضري والعمراني:**

يراعي في برامج التهيئة الوسطية الانسجام والتكامل بحيث لا ينبغي التركيز على مجال معين وإهمال المجالات الأخرى، ومراعاة التوازن الجهوي أو الإقليمي في توزيع السكان ووسائل الإنتاج والخدمات والمرافق... الخ، وفي نفس الوقت ينبغي تفادي سياسة تركز رؤوس الأموال في نقاط معينة من الوسط على سبيل المثال: عندما نفكر في وضع مشاريع وبرامج وخطط للتهيئة الحضرية لمعالجة وإيجاد الحلول لمشاكل المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى في الجزائر، ينبغي أن تكون هذه البرامج مصحوبة ببرامج للتهيئة في الأوساط الريفية والقروية والجبلية ومناطق الاستبس والصحراء والأقاليم النائية بصفة عامة... الخ، لأن مشاكل التحضر لها ارتباط بهذه المناطق باعتبارها مصادر النزوح الرئيسية والمستمرة نحو المدن، من جهة أخرى فإن التشعب الحضري الموجود في المراكز العمرانية خاصة في المدن الكبرى له ارتباط بسياسة النمو غير المتوازن بين مختلف الأقاليم وبين المدن والأرياف لأن ميكنزمات حركات السكان عبر الوسط ناتجة عن قوة الجذب المتمركزة في أقطاب التنمية الواقعة عادة في المستوطنات الحضرية الرئيسة أو بالقرب منها.

**4- التهيئة العمرانية:**

هي نوع من أساليب وتقنيات التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار والقرارات أو بواسطة وسائل الدراسات ووسائل التنفيذ والانجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية سواء أكان ذلك على المستوى المحلي الإقليمي أو الوطني.

وتعتبر التهيئة العمرانية كأسلوب جديد لتطوير وتنمية الشبكة العمرانية بصفة عامة والاستيطان البشري الحضري بصفة خاصة كتكملة للمخططات العامة للمدن، التي تكتفي برسم حدود المدن ومحاور توسعها واستخدام المجال فيها خلال فترة زمنية معينة بالإضافة إلى الطابع الإداري للمخططات العمرانية التي ينتهي بالحدود الإدارية للمخطط، دون النظرة الشاملة والوسطية للمجال الذي يقع فيه النسيج العمراني ويتفاعل معه.

**5- التهيئة العمرانية في الجزائر:**

بعد هذا العرض الموجز لبعض خصائص التهيئة العمرانية في الجزائر وتفحص بعض وسائلها المتعددة نحاول الآن معرفة مدى فعالية التخطيط العمراني في الجزائر، وضبطه للتوسع العمراني المنظم الخاضع لمختلف المواصفات والمقاييس المعمارية المعاصرة في إطار السياسات الوطنية الشاملة، في مجال التهيئة العمرانية بصفة خاصة والتهيئة القطرية بصفة عامة من جهة، ثم التعرض للعراقيل والصعاب التي تواجه التهيئة العمرانية في الميدان وصعوبة السيطرة على التوسع العمراني غير المنظم من جهة ثانية، لتنتهي فيما بعد إلى مناقشة الوضع الجديد للتهيئة العمرانية في الجزائر في ظل اقتصاد السوق والابتعاد التدريجي عن النهج الاشتراكي ومركزية القرار.... وهل أن القانون الليبرالي: دعه يعمل دعه يمر، سيخدم التهيئة العمرانية وتخطيط المدن في الجزائر أم سيعقد العملية أكثر!

## 6- التوسع العمراني المنظم:

يمكن القول أن اغلب البرامج والمشاريع العمرانية التي أنجزت من طرف الدولة ومؤسساتها في الجزائر كانت خاضعة لوسائل التهيئة العمرانية السابقة الذكر، مع وجود طبعا، بعض النقائص في بعض البرامج والمشاريع كبعض الأخطاء في اختيار المواقع، أو المبالغة في المساحات الأرضية المخصصة لهذه البرامج والمشاريع العمرانية في مجال السكن الجماعي والمناطق الصناعية، والمركبات الجامعية، والتعدي على الأراضي الفلاحية، وإهمال جانب المساحات الخضراء في بعض مشاريع التوسع العمراني وعدم إعطاء أهمية كبيرة لحماية البيئة وعناصرها الطبيعية عند تنفيذ بعض المشاريع.

ويسود الاعتقاد أن النقائص التي وجدت في برامج وخطط التهيئة العمرانية بالجزائر لا يستبعد وجودها في بعض البلدان المماثلة السائرة في طريق النمو، كما أنها تعتبر دروسا للتقنيين الجزائريين الذين قاموا بإنجاز هذه البرامج إذ أن جميع مكاتب الدراسات ووسائل الانجاز المخططة والمنفذة لهذه البرامج هي جزائرية وليست أجنبية.

إلى جانب الأعمال الكبرى في مجال التهيئة العمرانية، والتي أنجزت من طرف الدولة والتي تدخل في إطار النسيج العمراني المنظم كالمناطق السكنية الحضرية الجديدة والمناطق الصناعية، والهياكل القاعدية، توجد أعمال البناء الموجه لتوفير السكن الفردي المنجز من طرف الأفراد في مساحات أرضية تشرف الجماعات المحلية ( البلديات ) على تهيئتها وتوفير الهياكل الأساسية بها، وتعرف هذه المساحات الأرضية المهيئة بالتجزئات .

وما يلاحظ في هذا النوع من التوسع العمراني (التجزئات) الهادف في توفير السكن، وهو عدم الانسجام بين البيوت المنجزة شكلا، وتباين الارتفاعات من مسكن إلى آخر وتقارب واجهات البيوت لبعضها البعض، والخلط بين المهام السكنية التي انشئ المنزل من اجلها والأنشطة التجارية، زيادة على عدم إعطاء الجوانب الترويحية الأهمية المنوط بها في المسكن كعدم تخصيص مساحة من المنزل للحديقة أو تقليصها وباختصار فإن المنازل الفردية المنجزة من طرف الأفراد أو الخواص في هذا الإطار، ارتكب عند انجازها مخالفات معمارية ولم يحترم فيها صاحب البيت التصميم المصادق عليه من طرف مديرية التعمير والإدارة البلدية المحلية، ويمكن إرجاع أسباب هذه المخالفات المعمارية إلى ضعف أجهزة المراقبة المعمارية على المستوى البلديات من جهة، وإلى انعدام التوعية المعمارية عند الأفراد من جهة ثانية، لهذا السبب يلاحظ أن التوسع العمراني المنجز من طرف الخواص في الأراضي المهيئة من طرف الدولة غير منسجم مع النسيج الحضري المنظم والمنجز من طرف الدولة كالمناطق السكنية الحضرية الجديدة، أو النسيج العمراني الموروث عن العهد الاستعماري، وهذه الوضعية تستدعي إعادة النظر في قوانين تسليم رخص البناء، وشهادة التطابق المعمارية، ونظام مراقبة ومتابعة ورشات البناء من أجل الوصول إلى تركيب عمراني منسجم ومتجانس على الأقل من حيث الشكل والارتفاع، وهنا لا يفوتنا أن نذكر بأن بعض البلدان المتقدمة يشترط في عمرانها زيادة على الانسجام والتجانس في المواصفات



والمقاييس المعمارية في البيانات حسب المناطق العمرانية ووظائفها صباغة الأبواب والنوافذ الخارجية بلون موحد.

#### 7- التوسع العمراني غير المنظم:

أما التوسع العمراني غير المنظم في الجزائر فقد أطلق عليه عدة مصطلحات، منها: البناء الفوضوي، البناء السري، والبناء غير القانوني، والأحياء القصديرية، والسكن الانتقالي، وعشش الصفيح... الخ. وهذه الظاهرة العمرانية السلبية التي تعاني منها اغلب بلدان للعالم السائر في طريق النمو، وإن تعددت تعليقات توأجدها فإن أسبابها الرئيسية ترجع إلى الانفجار الديموغرافي في المدن وحدة أزمة الإيواء بها، والنزوح الريفي المكثف نحوها بسبب انعدام وجود سياسية تنموية متوازنة بين مختلف الأقاليم والتركيز على المدن الكبرى والمتوسطة في مجال التنمية الحضرية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة والإخفاق في إيجاد سياسة تهيئوية حكيمة في الأرياف والمناطق النائية تحفز الإنسان على الاستقرار بمسقط رأسه.

وظاهرة النسيج العمراني غير المنظم (البناء الفوضوي) في الجزائر وإن تزايد بشكل مدهش في العشرين سنة الأخيرة بحواف المدن الكبرى والمتوسطة الحجم فإن جذوره وأنويته ترجع إلى العهد الاستعماري، ويمكن القول أن هذه الظاهرة برزت في الجزائر مع سياسة الاستيطان الأوروبي المكثف بها بعد الحرب العالمية الثانية، وما صاحبه من أنماط السياسة الاستعمارية التنموية في مختلف المجالات والقطاعات والاعتماد على الأيدي العاملة الرخيصة القادمة من الأرياف لانجاز مشاريعها الكبرى في إقامة الهياكل الأساسية كشق الطرق ومد السكك الحديدية وبناء وتوسيع الموانئ والمدن واستصلاح الأراضي الفلاحية واستغلالها بحيث لم يكن هناك تفكير اجتماعي أو إنساني لتهيئة وسائل الاستقبال لهؤلاء الوافدين الجدد من الأرياف بحثا عن العمل والعيش، بعد أن أصبحت الفلاحة في المناطق الجبلية النائية والأرياف بصفة عامة غير كافية لمعيشتهم نتيجة الاكتظاظ السكاني وهروبا من الأوبئة والمجاعات التي كانت تصدهم فانتقلوا إلى المدن يقيمون بحواف المستوطنات الأوروبية في أماكن تحددها لهم الإدارة الاستعمارية يطلق عليها اسم الأحياء العربية وهي عبارة عن عشش من الصفيح كانت أتعس أماكن الإيواء على وجه الأرض.

كانت أنماط الاستيطان البشري في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي تتمثل في خيم يقيم فيها البدو الرحل في الصحراء والهضاب العليا والسهوب، أو في بيوت ريفية مبنية بالمواد المحلية من طوب وحجر، وخشب مجمعة في مداشر أو مبعثرة ومتباعدة عن بعضها البعض في التل والمناطق الجبلية، أما بالنسبة للسكان الحضر والذين كانوا يكونون أقلية من مجموع السكان آنذاك فكانوا مستقرين بمدن تقليدية ذات طابع عربي إسلامي وأندلسي في شبكة حضرية ذات توجيه إقليمي تضبطه علاقات متينة بين الأرياف والمدن تحددها اختصاصات الأنشطة الحضرية والريفية.

ونعود إلى ظاهرة الأحياء القصديرية التي لم تكن موجودة على الإطلاق في الجزائر قبل دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر، بل توسعت مع وجوده من جراء عملية التحضر التي شهدتها الجزائر بسبب الاستيطان الأوربي المكثف وسياسة التفرقة العرقية التي كانت متواجدة في الإسكان والتي نتج عنها في المدن: ظهور الأحياء السكنية الأوربية الراقية والأحياء العربية التي كانت تتواجد في المدن التقليدية، أو أحياء من السكن المدني وعشش الصفيح التي هيكل بعضها فيما بعد ليطلق عليها: اسم تجزئات السكن العربي والتي كانت مأهولة بالجزائريين فقط.

تقلصت ظاهرة الأحياء القصديرية في الجزائر في المرحلة ما بين 1962 و 1970 نتيجة توفر حظيرة سكنية كافية متكونة في الغالب من السكن الشاغر بعد مغادرة ما يقرب من ثلاثة ملايين ونصف من الأوربيين للجزائر.

لكن سرعان ما بدأت تستفحل هذه الظاهرة مع بداية مرحلة التخطيط الاقتصادي في الجزائر سنة 1970، وتبنى سياسة التصنيع في الأقاليم الحضرية، بحواف المدن الكبرى والمتوسطة مع تهميش التهيئة الريفية وإهمال تطوير وتنمية الفلاحة في القطاع الخاص، بل قضى عليها بسبب تأميم وتطبيق نموذج الثورة الزراعية الذي أثبت فشله فيما بعد.

وبالتالي فإن هذه التحولات الاقتصادية أوجدت عوامل جذب قوية في الأقاليم العمرانية والمدن الكبرى والمتوسطة في الشمال (المتتمثلة في المصانع المنجزة وورشات الأشغال الكبرى)، ومن جهة أخرى ساهمت في بروز عوامل طرد قوية في القرى والأرياف والمناطق النائية التي أصبحت تعاني من ركود في مجال التنمية، الأمر الذي أدى إلى تحريك ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن خاصة خلال مرحلة التخطيط المركزي ما بين 1970 و 1977 عندما سخرت جل مداخل النفط والاستثمارات لعملية التصنيع، (حوالي 52 % من مجموع الاستثمارات) في حين أهمل قطاع السكن ولم تعد له الأهمية المنوطة به، والذي أصبح يعاني من عجز متزايد منذ 1970.

وبسبب سوء التوازن بين التزايد السريع لعدد السكان في المدن، وجمود حظيرة السكن الحضري تواجدت ظاهرة الأحياء القصديرية، واستمر نموها وانتشارها بشكل سريع فيما بعد حول المدن الكبرى خصوصا وباقي التجمعات الحضرية عموما، وفاق معدل نموها المقدر بحوالي 10% سنويا، معدل النمو الحضري المقدر بحوالي 5 % في أكبر تقدير، بحيث أصبحت اغلب المدن الكبرى والمتوسطة وحتى الصغرى في بعض الأحيان محاطة بأحياء قصديرية تقام فوق أراضي أملاك الدولة بشكل غير قانوني وبطريقة عشوائية وسريعة عجزت المصالح الإدارية والجماعات المحلية من إيقافها والتحكم فيها.

وإن لم يوجد الحل العاجل لهذا الفطر العمراني المشوه والمتكاثر بشكل مدهش فإن جل المدن الجزائرية في المستقبل القريب ستصبح محاطة بأحياء من البؤس والشقاء تكون انعكاساتها خطيرة، ومهددة في نفس الوقت في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية ليس فقط على سكان هذه الأحياء بل وعلى سكان المدن المجاورة، والمجتمع ككل كذلك.

وقد بدأت انعكاساتها في البروز خلال السنوات الأخيرة بحيث أصبحت جل مظاهر الشغب والفوضى، والانحرافات، والعنف، وتعاطي المخدرات، وانعدام الأمن في المدن الكبرى لها ارتباط مباشر أو غير مباشر بهذه الأحياء الفوضوية.

#### رابعا: التهيئة والتعمير بين التوجيه والحرية المطلقة:

يعتبر التوجيه أو التخطيط في مجال التهيئة العمرانية بصفة عامة والتعمير بصفة خاصة أسلوبا متبعًا في النظامين الرأسمالي والاشتراكي على السواء، وقد تبين بعد الثورة الصناعية في أوروبا أن حرية التصرف والتوسع العمراني الحر، في المدن التي كانت تنمو بسرعة، من جراء التصنيع والهجرة الريفية المكثفة أدى إلى نوع من الفوضى في توسع النسيج العمراني واستخدام الأرض في المراكز الحضرية، الأمر الذي جعل الدول الأوروبية تضع حدا لهذه الفوضى العمرانية بإخضاع التوسع الحضري ونمو المدن إلى التخطيط العمراني، وكانت ألمانيا هي أول دولة تقوم بهذه المبادرة مع نهاية القرن التاسع عشر لتتبعها إنجلترا ثم فرنسا وباقي البلدان الأوروبية بنفس المبادرة مع بداية القرن العشرين، لتعميم عملية التخطيط والمراقبة العمرانية بعد الحرب العالمية الثانية في مختلف البلدان الرأسمالية والاشتراكية على السواء، والتركيز بالأخص على المحافظة على البيئة الحضرية وتناسق عناصرها والتأكيد على تنظيم الوظائف الرئيسية للمدن المتمثلة في السكن والعمل والترفيه، والنقل وغيره من التجهيزات والهياكل الحضرية الأساسية، وهذا كله ضمن سياسة الحماية والمحافظة على التراث المعماري والطابع الهندسي للمدن.

وقد ورثت الجزائر تقنيات التعمير وتنظيم المدن عن الإدارة الفرنسية ليخضع تخطيط المدن بها فيما بعد إلى سياسة التخطيط المركزي ( خاصة في المدن الكبرى والمتوسطة) بواسطة مخططات التوجيه العمرانية، التي انتهى العمل بها كوسائل التخطيط العمراني سنة 1990. وهناك عدة أسباب يمكن أن يعل بها فشل تطبيق هذه المخططات العمرانية منها:

ضعف أجهزة تسيير المدن والنسيج العمراني بصفة عامة من جهة وإطغاء القرار السياسي والعاطفي على النظرة التقنية والمعمارية على المستوى المحلي من جهة ثانية.

وقد أدى انعدام العقلانية في التسيير الحضري واستخدامه للمجال في تبذير مفرط في الأراضي المحاذية للمدن، وسوء استعمال للمجال وتجاهل توجيهات المخططات العمرانية وانتشار الأحياء العشوائية وفقدان المساحات المخصصة للتجهيزات والمرافق العامة، التي حولت لأغراض شخصية كبناء السكن الفردي وقد وصلت درجة الجهل المعماري أو فقدان الضمير الحضاري ببعض أصحاب القرار على المستوى المحلي ( بعض المجالس المنتخبة) إلى اقتطاع مساحات من الحدائق العمومية لبناء السكن الفردي وقصة حديقة حي العثمانية بوهران التي بטר جزء منها لهذا الغرض لا تزال عالقة بالأذهان إلى يومنا هذا، واكتساح الاسمنت للأماكن الأثرية كما وقع في مدينة المنصورة الأثرية بتلمسان وغيرها.

وقد بدلت مخططات التوجيه العمرانية كوسائل للتخطيط العمراني بالجزائر بوسائل جديدة منذ 1990 تعرف بمخططات التهيئة والتعمير، ومخططات استخدام الأراضي (شغل الأراضي) وكأن السبب في الفوضى التي حلت بالنسيج العمراني وتوسع المدن سببها الوسائل المستعملة، وليس منفذها ! إلا أن التعليل التقني لهذا الإخفاق، في نظرنا عكس ذلك، نحاول فيما يلي إيجازه:

أن عملية الترخيص بالتغيير في المجال العمراني أو الحضري بالجزائر سواء لصالح القطاع العام الخاص ، يتم قانونيا بموافقة أربعة هيئات أساسية أولها البلدية التي تقدم إليها الطلبات من جهات متعددة، أو تحتاج هي نفسها إلى أراضي لانجاز مشاريع في مجال التهيئة العمرانية والتنمية ضمن مساحتها، إلا أن البلدية (ووكالاتها العقارية) لا تستطيع قانونيا التدخل والترخيص أو البيع المباشر للأراضي العمومية، دون المرور بمصلحة أملاك الدولة والمساحة التي تدرس طلبات التنازل على الأراضي العمومية لصالح البلدية مقابل الأسعار المحددة من طرف الدولة، والتأكد من أن الأراضي التي تطلبها البلدية لم يتم التنازل عنها، أو بيعها من قبل، أو أنها لوزارات أخرى كوزارات الفلاحة والغابات أو الثقافة والسياحة، أو تابعة للقطاع الخاص... الخ، وأن عملية التنازل أو الرفض تحتاج إلى مصادقة الوصاية (الولاية) على المستوى المحلي.

أما الهيئة الرابعة التي تحتاج إلى المراقبة والاستشارة المعمارية بعد الانتهاء من العمليات السابقة الذكر هي مصلحة البناء والتعمير ولجنة العمران المتعددة الأطراف التي تتأكد أولاً، من أن الاستعمال المبرم للمجال يتماشى مع توجيهات المخطط العمراني، وثانياً أن المواصفات والمقاييس المعمارية المطلوبة في المنشآت المبرمجة يتماشى مع مقاييس المنطقة التي يراد انجاز المشروع ضمنها.

وقد تبين أن السبب الرئيسي في أكثر الحالات المسجلة في مجال التجاوزات في مخططات التوجيه العمرانية في مختلف المدن الجزائرية، وبمختلف أحجامها هو عدم احترام الإجراءات القانونية المطلوبة في تغيير النسيج العمراني، واستخدام الأرض، بسبب قلة التوعية والتكوين بصفة عامة للمنتخبين المحليين، إذ أن الكثير من المجالس البلدية تباع الأراضي العمومية أو توزعها، أو تقيم فوقها المشاريع دون المرور بالإجراءات السالفة الذكر، ثم تبدأ في التسوية القانونية لها فيما بعد، فتظهر الأخطاء المرتكبة في استخدام الأرض وانتهاك قانون المخطط العمراني.

وأحيانا تتخذ قرارات على المستوى المركزي (على مستوى الوزارات ) أو الإقليمي (الولاية) دون أي اعتبار للمخططات العمرانية ذات الصلة بالأماكن التي تمسها هذه القرارات.

وفي كلتا الحالتين نلاحظ أن انتهاك المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير يتم من أسفل أو من أعلى الهرم الهيرارشي الإداري، ومن طرف أصحاب القرار السياسي فقط، أما الهيئة التقنية التي تشرف على تطبيق هذه المخططات العمرانية فهي في الغالب مهمشة، ولا تستشار إلا في الحالات المستعجلة لإيجاد الحلول للأخطاء المرتكبة وبالتالي فإن القرارات الإدارية غالبا ما تطغى على القرارات التقنية وتضل هذه المخططات عبارة عن حبر على ورق.

هل ستتغير الأمور مستقبلا مع تغيير وسائل التهيئة العمرانية، رغم أن مسؤولية عدم تطبيقها في الماضي، كما بينا لا تلقى على عاتق أصحاب القرار محليا وإقليميا ومركزيا...؟ وكيف تكون وضعية التعمير مستقبلا في ظل الاقتصاد الحر، وما هي مساهمات ومعاملات وتدخلات المتعاملين الخواص في التنمية والتهيئة العمرانية من خلال خوصصة القطاع العقاري، وعقلنة استخدامه وتحقيق أفضل النتائج التي تخدم المجتمع المدني وإسعاده في المستوطنات الحضرية؟ وكيف يتم إشراك السكان في القرارات المتخذة على مستوى المستوطنة الحضرية التي يعيشون فيها سواء بالنسبة لتسيير المدن أو تنظيمها عمرانيا؟ وما هي مساهمات الجمعيات المستقلة غير الحكومية في ترقية الإطار العمراني وتنميته لخدمة الصالح العام، ومراقبة التجاوزات الناتجة عن مختلف الأطراف والهيئات العامة والخاصة، والأفراد وحماية البيئة الحضرية؟ وهل هناك قوانين أخرى ستصدر مستقبلا لتحديد جميع العلاقات الناتجة عن مختلف الهيئات والجمعيات الحكومية أو الحرة ومختلف المتعاملين في القطاعين العام والخاص نحو هدف واحد هو المشاركة في اتخاذ القرار الايجابي المتعلق بترقية البيئة الحضرية؟ وكيف نحافظ على وزن القرار العلمي والتقني من بين كل هذا؟ وهل القوانين العمرانية الأخيرة التي صدرت بدءا من 1990، بما فيها القوانين المتعلقة بوسائل التهيئة والتعمير وتحرير المعاملات العقارية الخاصة، وغيرها كافية لتنظيم النسيج العمراني والمستوطنات العمرانية بصفة عامة، أم تحتاج إلى المزيد من الشرح والتدقيق والتفصيل لإزالة الغموض،، لأنه لا يكفي أن نصدر قانونا لتعريف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو مخطط شغل الأراضي دون أن نشرح بالتفصيل كيف يجب أن ينجز هذا المخطط، وما هي الأهداف المرجوة من ورائه؟ وهل الجماعات المحلية ( البلديات ) في الجزائر تملك الإمكانيات البشرية الكفأة التي يمكنها أن تشرف على انجاز وتطبيق واحترام مخططات التهيئة والتعمير، واستخدام الأرض؟ وكيف نغير النظرة الضيقة على مستوى البلديات تجاه هذه المخططات العمرانية، بأنها ليست وثائق كباقي وثائق الحالة المدنية الأخرى ، تقدم للوصايا على المستوى المحلي والمركزي كباقي الإجراءات الإدارية الأخرى كوسيلة لتبرير الغياب، ثم يتم نسيانها في المجال التطبيقي، بل هي برامج عمل تقنية يجب أن تحترم وتطبق ميدانيا، وأن تطبيقها الإيجابي هو مسؤولية إدارية وعمرانية وإنسانية متكاملة.؟ وهل المجالس البلدية والمندوبيات التنفيذية البلدية بتركيباتها البشرية، ولجانها المختلفة التي أنشئت لتسيير البلديات والمراكز العمرانية من جراء القوانين البلدية التي صيغت في إطار الحزب الواحد، والنظام الاشتراكي قادر على مواجهة وتبني الإصلاحات الجديدة في مجال التهيئة والتعمير، وتسيير المدن في نظام اقتصادي حر دعائمه الأساسية: المنافسة وتحرير المعاملات العقارية، وحرية الرأي والتعددية السياسية، والحركات الجموعية المستقلة، ومختلف السياسيات الديمقراطية؟ أم أن هذه القوانين العمرانية الجديدة وضعت فقط لاجتياز المرحلة الانتقالية؟

هذه السلسلة من الأسئلة المتشعبة تحمل في طياتها أجوبة ترتكز على الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستقبلية للبلاد والتي لا تزال قاعدتها المعلوماتية، ومعطياتها مجهولة لحد الساعة.

### خلاصة:

نستخلص من هذا الفصل ما يلي:

- استمر العمل بمخططي العمران الموجه والمؤقت إلى غاية 1990 كوسيلتين عمرانيتين في مجال تخطيط وتنظيم وضبط التوسع العمراني بالمدن والتجمعات الحضرية والشبه حضرية، وبالإضافة إلى كونهما مخططين عمرانيين، كانا يرسمان معالم التهيئة العمرانية داخل المدينة فقد كانا بمثابة أداتين قانونيتين تنظمان استخدام المجال داخل النسيج العمراني.

- أما مخطط التحديث العمراني فهو اعتماد مالي فهو اعتماد مالي، مرفق بمخطط، ضمن ميزانيات المستوطنات الحضرية خاصة منها المدن الكبرى والمتوسطة لغرض ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية العمومية كالطرق والأرصعة والمساحات الخضراء، والمنزهات والحدائق العمومية وغيرها من التراث العمراني.

- جاء القانون 29/90 المؤرخ في أول ديسمبر 1990، والمتعلق بالتهيئة والتعمير لاستبدال المخطط العمراني الموجه بوسيلة جديدة تعرف بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وهذا المخطط العمراني الجديد يختلف عن مخططات التعمير السابقة، كونه لا يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني للتجمع الحضري فقط، بقدر ما يتناول التجمع الحضري داخل إطاره لطبيعي والبيئي، وينظم العلاقات بينه وبين باقي نقاط الوسط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي الإقليمي، ويراعي جوانب الانسجام والتناسق بينه وبين جميع المراكز الحضرية المجاورة، وبعبارة أوضح بالإضافة إلى كونه يهتم بالجوانب المعمارية التوسعية للتجمع الحضري فإنه يرسم ويحدد آفاق توسعه وعلاقاته الوسطية مستقبلا كجزء من الكل على المستوى الإقليمي وكخلفية عمرانية للنسيج الحضري والعمراني على المستوى الوطني.

- وبخصوص مخطط شغل الأراضي واستخدام الأرض فهو ينظم الأرض أو المجال، ولا يترك فجوة أو مجالا شاغرا في المساحة التي يغطيها، وتكون توجهاته متطابقة مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وغير متضاربة معه، وقد أصبح إلزاميا، لكل بلدية عبر التراب الجزائري منذ 1990 ، ويعتبر بمثابة قانون بعد المصادقة عليه خاصة في مجال تحديد وحماية المناطق واستخدامها، التي

- ينبغي أن تحترم من جميع الأطراف والهيئات. ونظرا للتغيرات التي تحدث في المجال فإن مراجعة وإدخال التعديلات على مخططات شغل الأراضي واردة باستمرار في إطارها القانوني.
- المناطق الصناعية تدخل ضمن الوسائل التخطيطية العمرانية في الجزائر، وقد تصاحبت مع فترة التخطيط الاقتصادي بالجزائر حيث أنشئ جلها في المرحلة ما بين 1966 و 1977 حيث وصل عدد المناطق الصناعية المنشأة إلى حدود 120 ألف منطقة صناعية سنة 1990. إلا أن هذه المناطق الصناعية تواجه حاليا بعض الصعاب في مجال الهياكل الأساسية والتسيير، كما تواجه وحدات الإنتاج بها منافسة شديدة في مجال الإنتاج خاصة بعد انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق.
- أما المناطق السكنية الحضرية الجديدة بالرغم من أنها نجحت كوسيلة عمرانية في توفير السكن الجماعي العمودي وحل جزء مهم من أزمة السكن في البلاد والتحكم في التوسع العمراني المنظم فإنها لم تتجو من الانتقادات حول نقائصها كإخفاق في توفير جميع الهياكل الضرورية والتجهيزات الأساسية لسكانها، بحث لا تزال هذه المناطق السكنية الحضرية المتواجدة بحواف المدن عبارة عن مرقد للسكان فقط، وتعتمد اعتماد كلياً على الخدمات والتجهيزات المتواجدة في مراكز المدن التي أنشئت بها، ويعاني سكانها من صعوبة النقل في مرحلة العمل اليومية، كما وجه الانتقاد إلى الوعاء العقاري الذي أقيمت فيه هذه المناطق السكنية والذي اقتطع في أكثر الحالات من الأراضي الفلاحية الخصبة.
- كما ساهم نمط التجزئة في توفير السكن الفردي الحضري المنظم بشكل ملموس في مختلف أرجاء البلاد إذ يشير الديوان الوطني للإحصائيات في وثائقه المتعلقة بموضوع السكن عن انجاز قرابة 1.5 مليون سكن في المدة ما بين 1966 و 1992 في هذا الإطار وبواسطة الأفراد الذين استفاد أغلبهم من سلفة قدمها الصندوق الوطني للتوفير بفوائد منخفضة، إلا أن هذه الوسيلة العمرانية التي تهدف إلى توفير السكن الحضري الفردي بشكل أفقي لم تخلو من الانتقادات من بينها: تأخر البلديات ووكالاتها العقارية في تهيئة الأرضية وتوفير الهياكل الأساسية من ماء وكهرباء وغاز طبيعيين وأنابيب تصريف المياه المتبذرة... الخ.
- كما سجل في العديد من البيوت المنجزة في إطار التجزئة عم احترام المقاييس المعمارية المحددة من طرف مديرية العمران.
- أما نموذج المدن الجديدة الذي تبنته الدولة الجزائرية كإستراتيجية لمواجهة إشكالية التحضر في الجزائر فينبغي أن يؤخذ بكثير من الحذر وبعيدا عن الأهداف الديماغوجية والسياسوية كما يحتاج إلى

دراسات وأبحاث معقدة وجديّة لإيجاد أحسن البدائل والحلول لإشكالية التحضر قبل تبني مشاريع يكون وقع سلبيتها وانعكاساتها أقوى من ايجابياتها. مع التأكيد على الاستفادة في مثل المشاريع من تجارب البلدان المتقدمة التي سبقتنا في هذا المجال، بحيث لا ينبغي معالجة إشكالية المدن بإضافة مدن جديدة بمشاكل جديدة!

- وتلعب رخص التدخل المباشرة في تغيير النسيج العمراني دورا مهما في مجال التهيئة العمرانية بالجزائر، ويمكن اعتبارها كوسائل إدارية وقانونية لضبط التغيير في النسيج العمراني، من بين هذه الوثائق المهمة: رخصة البناء، ورخص الهدم، ورخص أخرى مماثلة مثل رخص التسييج والتجزئة والحفر في الطرق والأرصفة والأماكن العمومية، أو إيصال التموين بالمياه الصالحة للشرب، أو الغاز والتلفون، أو تصريف المياه المستعملة، وكذلك رخص نزع أو بتر الأشجار، وشهادة تطابق الأشغال وغيرها من الرخص العمرانية الأخرى.

- ورغم التحسن الذي توصل إليه جهاز المراقبة المعمارية في الجزائر خاصة في المدن الكبرى فإن مهمته الصعبة والمتشعبة العراقيل التي يواجهها في الميدان كثيرا ما تجعله لا يقوم بمهامه على أحسن وجه، لذلك فإن المخالفات العمرانية لا تزال مستمرة في الجزائر سواء بالنسبة للأشغال العمرانية أو الموصفات العمرانية المحددة قانونيا في التوسيع العمراني المنظم، بسبب قلة المراقبة التقنية وبسبب قلة الوعي المدني في مجال العمران، أو بالنسبة للبناءات غير القانونية التي أصبحت السلطات المحلية وأجهزة تسيير المدن غير قادرة على التحكم فيها أو إيقافها بشكل نهائي لعدة أسباب اجتماعية وإدارية.

- التهيئة والتعمير هي أسلوب علمي جديد من أساليب التدخل المباشر بواسطة الأفكار والقرارات والتقنيات ووسائل الدراسات والتنفيذ والانجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية، وتطوير وتنمية الشبكة العمرانية بشكل متوازن عبر التراب الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المقومات والعناصر الوسطية للمجال الذي يقع فيه النسيج العمراني أو يتفاعل معه.

- استعملت في الجزائر في مجال التهيئة والتعمير عدة وسائل تقنية لتنظيم مجالها العمراني مثل مخطط العمران الموجه، ومخطط العمران المؤقت، ومخطط التحديث العمراني، والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي زيادة على نماذج لضبط التوسع العمراني كالمناطق السكنية الحضرية الجديدة والمناطق الصناعية والتجزئة، وأخيرا المدن الجديدة... الخ.



- إلا أن هذه الوسائل المعمارية علميا لم تفلح في التحكم في نمو النسيج العمراني بصفة عامة مما أدى إلى ظهور قطاع عمراني غير منظم مثل البناءات والأحياء غير القانونية.
- أن الإخفاق في التحكم في النسيج العمراني ونموه بوسائل التهيئة والتعمير المذكورة أعلاه يعود إلى عدة أسباب اجتماعية وإدارية: أهمها أزمة السكن الحادة والهجرة الريفية نحو المدن والنمو الديموغرافي المتزايد بين سكان الحضر.... الخ، أما الأسباب الإدارية فتتمثل في عدم وجود جهاز إداري قوي لتسيير المدن وضبط التوسع العمراني، وانعدام وجود سياسة واضحة ومستقرة تجاه المخالفات والتجاوزات العمرانية.
- نستنتج من كل هذا أن أسباب فشل المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير في الجزائر لا يعود إلى المخططات العمرانية نفسها بقدر ما يعود إلى المصالح المسؤولة عن تطبيقها ومراقبة المخالفات والتجاوزات في حقها، وقلة التوعية والتكوين لدى المنتخبين المحليين وأصحاب القرار السياسي والإداري على القرار التقني، وانعدام الوعي المعماري لدى المنتهكين لقوانين التهيئة والتعمير.
- وأخيرا فإن انتقال الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى الاقتصاد الليبرالي الحر، لا يعني الفوضى المعمارية بل يستدعي إعادة النظر في جميع وسائل التهيئة والتعمير وقوانينها لفتح المجال أمام مساهمات وتدخلات المتعاملين الخواص الهادفة، وبواسطة خوصصة القطاع العقاري، وعقلنة استخدام الأرض من أجل تحقيق أفضل النتائج التي تخدم المجتمع المدني وإساعده في المستوطنات الحضرية، كما ينبغي أن توضح بدقة مساهمات الجمعيات المستقلة غير الحكومية، والسكان ومختلف الحساسيات المدنية والسياسية في وضع القرارات المتعلقة بالتهيئة والتعمير مع المحافظة طبعا على وزن القرار العلمي والتقني الذي ينبغي أن يطغى على جميع القرارات والآراء الأخرى في مجال التخطيط والتهيئة العمرانية.

## الفصل الخامس:

### المناهج والدراسات السابقة

**مقدمة:**

لم تعد المقاربات و المناهج في إعداد المخططات العامة للمدن صالحة للتطبيق، بعد أن ثبت أن معظم هذه المخططات إن لم يكن جميعها لم تتعد مرحلة الأعداد النظري في صورة إحصائيات وتوقعات ومخططات تصور مراحل نمو المدينة على مدى فترة طويلة من الزمن.

الأمر الذي دعى المفكرين إلي الاستعاضة عن ذلك بما يسمى بالتخطيط الهيكلي للمدينة وهو التخطيط الذي يرسم الخطوة الرئيسية بمكونات المدينة مع إتاحة الفرصة لمرونة التخطيط التفصيلي لهذه المكونات في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تتعرض لها عملية التنمية العمرانية للمدينة.

وإذا كان من المحتمل تقدير المتغيرات التي قد تتعرض لها المدينة في الدول المتقدمة حيث الزيادة في دقة البيانات وصلاحيه المعلومات وتجاوب المجتمع مع التحولات العمرانية للمدينة، إلا أنه من الصعب تقدير المتغيرات التي قد تتعرض لها المدينة في الدول النامية حيث انخفاض الدقة في البيانات وضعف المعلومات والإحصائيات.

وهنا لجأ المفكرون إلى الفصل بين النظرية التخطيطية للمدن القائمة حيث ضخامة المحددات القائمة للواقع المنظور، عن النظرية التخطيطية للمدن الجديدة التي تنشأ على أساس من الواقع غير المنظور و المتمثل في مجموعة من البيانات والتقديرات والمخططات المحددة لشكل المدينة في مراحل نموها، المختلفة وعادة ما توضع المخططات العمرانية للمدن الجديدة أو القائمة، على أساس التصور الثابت لشكل المدينة في المستقبل وليس على أساس طبيعة الحركة العضوية لنمو المدينة بصورة طبيعية ومتوازنة.

والنمو العضوي للمدينة الجديدة هنا يماثل النمو العضوي للإنسان حيث تنمو جميع أعضائه بطريقة طبيعية ومتوازنة، وبمعدلات مختلفة من عضو إلى عضو آخر حيث أن معدلات النمو الرأسي مثلا تقل عن معدلات نمو الأطراف وهكذا.

وتحتاج عملية نمو الإنسان إلي رعاية مكثفة في بداية الولادة وتقل هذه الرعاية تدريجيا حتى يكتمل البناء الفكري والعضوي للإنسان، ويستطيع أن يواجه مقدرات مستقبله بنفسه غير معتمدا على غيره وبهذا المفهوم لم تعد نظرية بناء المدن، عملية هندسية مبنية على أرقام ومعدلات وتصورات شكلية ولكنها

عملية بناء اجتماعية اقتصادية عمرانية، تحتاج إلى رعاية إدارية مكثفة في بدايتها حتى تستكمل مقومتها السكانية، وتعتمد على إدارة نفسها بنفسها وهنا تدخل عملية تنمية المدن - وليس تخطيطها - حيزا فكريا جديدا يركز على الخصائص السيكولوجية والطبيعية للمدن القديمة.

وبمعنى آخر فإن النظرية الجديدة تستمد أسسها من الواقع المحلي لتطور المدن القائمة في نفس الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية.

ويعني ذلك أيضا أن التنمية العمرانية للمدن تعتمد على تحليل الخصائص العمرانية للمدينة القديمة والتي مرت بها على مدى المراحل السابقة لنموها.

فالحركة العمرانية للمدينة على مر هذه المراحل هي انعكاس للقيم الاجتماعية والسلوكية والثقافية للمجتمع الذي يقيم فيها، كما هي انعكاس للقدرات الإدارية والتنظيمية للأجهزة القائمة على رعايتها وتنميتها.

وإذا كان من الممكن تطوير هذه القدرات الإدارية والتنظيمية على المدى القريب إلا أنه من الصعب وبفس المعدل تغيير القيم الاجتماعية والسلوكية والثقافية للمجتمع.

من هنا لابد من ربط أسلوب التنمية العمرانية بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والثقافية للمجتمع بحيث يصبح نمو المدينة نمو متوازيا من البداية حتى النهاية وهنا أيضا تبرز أهمية الرعاية الإدارية والتنظيمية لهذا النمو خاصة في مراحله الأولى حتى تبلغ المدينة أشدها وتستطيع أن ترعي نفسها بنفسها من خلال إدارتها المحلية لمكوناتها السكنية والخدمية ومرافقها العامة.

يحتوي هذا الفصل على أهم المقاربات و النماذج التحليلية التي تخص دراسة شكل ووظيفية المدينة

### أولا: دراسة لأهم المقاربات التحليلية للعمران:

كثرت المقاربات التحليلية للعمران والمدينة، وانفردت كل واحدة منها بجانب من جوانبه المتعددة.

ومن هنا يمكننا أن نحصر أهم المقاربات والنماذج التي يمكن أن يستفاد منها في بحثنا هذا.

### 1- المقاربة المظهرية: كيف لينش: الصورة الذهنية للمدينة:

وترتكز هذه المقاربة على المظهر و مايربطه بسميائية المجال، ومن رواد هذه المقاربة التي أسس على دراسته المعايير التي يتم التطرق لها أثناء الاعتماد على مثل هذه المقاربة نجد:

طبقت دراسة الصورة الذهنية للمدينة بشكل متكامل لأول مرة على ثلاثة مدن أمريكية هي مدن بوسطن ولوس أنجلوس وجيرسي سيتي، من أجل وضع تصور بصري متكامل لتنمية الصورة الذهنية الشائعة عن هذه المدن.. وقد قام بهذه الدراسة مجموعة من المخططين والمعماريين تحت إشراف كيفن لينش والذي عرضها في كتابه الرائد الصورة الذهنية للمدينة في عام 1960 متضمنا توجيه اقتراح لإجراء المزيد من الدراسات الأكثر تطورا في المستقبل في هذا المجال، وذلك بهدف الوصول إلى ثوابت ومحددات عملية للدراسات البصرية والنفسائية لتطبيقها على البيئات العمرانية المختلفة، كدراسة المدن القديمة- والحديثة، والمدن ذات التخطيط المدمج- وتلك ذات التخطيط المبعثر، والبيئات الحضرية المنتظمة التخطيط ، وتلك ذات التخطيط العشوائي غير المنتظم، المناطق الكثيفة وتلك المخلخلة، القرية ومدى اختلاف تصورها الذهني عن المدينة، علاوة على إمكانيات تطبيقها على مقاييس ووظائف ومشروعات مختلفة؛ كدراسة التصور الذهني لمبنى أو مجموعة مباني متكاملة، ودراسة التصور الذهني لمشروعات السياحية والبيئة والترفيهية ومشروعات النقل، وإمكانيات تطبيق الدراسة على المستوى الإقليمي للمدن الكبرى والتي ازدادت صعوبة تمييزها وإدراكها كوحدة عمرانية متكاملة وواضحة ويتناول هذا العرض الموجز والذي تم إعداده في عام 1983 قرأه لأهم القضايا والموضوعات التي تضمنها الكتاب.

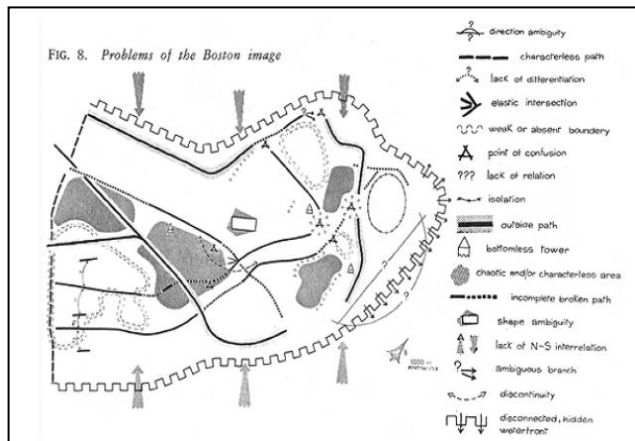
#### أ-الصورة الذهنية العامة للمدينة:

هي تلك التصورات الذهنية للمدينة من قبل أغلب سكانها والتي تلعب الفراغات المفتوحة والتباينات البصرية ، وكذلك أحاسيس الحركة داخل مساراتها ، دروا هاما في تكوين صورة متكاملة عن المدينة من خلالها .

#### ب- المشاكل التي تؤثر في تكوين صورة

#### ذهنية واضحة المعالم عن المدينة:

- 1 - عدم تكامل الناصر البصرية
- 2 +تخلط وتداخل العناصر البصرية
- 3 -الحدود الضعيفة.
- 4 -عزلة بعض العناصر .
- 5 -عدم الاستمرارية في العناصر .



الشكل رقم 13: المعالم الموجودة في المدينة حسب تصور لينش (المصدر: KEVIN .L.1976.)

- 6 غموض بعض الأجزاء.
- 7 التشتيت عند نقط اتصال المسارات
- 8 عدم وجود طابع للمدينة.
- 9 عدم تباين الاجزاء والعناصر.

### ج-العوامل المؤثرة في بناء شخصية المدينة:

- 1 -التكون الفيزيائي للمنطقة أو المدينة.
- 2 -المعنى الاجتماعي للمنطقة أو المدينة
- 3 -الوظيفة الحضرية للمنطقة أو المدينة.
- 4 -الوظيفة التاريخية للمنطقة أو المدينة.
- 5 -قيمة المنطقة أو المدينة.
- 6 -اسم المنطقة أو المدينة.

### د- خطوات إجراء الخطة البصرية للمدينة:النموذج التحليلي للينش:

ويتضمن الإطار العام للخطة البصرة أربعة مراحل كما يلي:

1. **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة التحليل الابتدائي للنسيج العام ويتم فيها تحديد شكل النسيج وتحليل نقاط القوة والضعف من خلال تحليل نوعين من الدراسات: هما الاستكشاف الحقلّي الولي للتكوين البصري من خلال مشاهد مدرب واستطلاع التصور الذهني العام للسكان حول مدينتهم.
2. **المرحلة الثانية:** وهي أكثر دقة من المرحلة الأولى ، حيث يبدأ فيها التعرف على رأي السكان حول أهم الناصر البصرية والمشاكل وأراء السكان في حلها، وأحاسيسهم اتجاهها وغير ذلك، وفي هذه المرحلة يقوم المختصون بتشخيص وتحليل ودراسة العناصر والجزاء والتكوين العام، للتشكيل تحت الظروف المختلفة، وتؤخذ فيها عينة من سكان المجتمع ويتم مناقشتهم حول أهم العناصر التي تم اختيارها من الدراسة الأولية بحيث يقوموا بتخيل رحلة ذهنية لتلك العناصر ثم يقوموا برسم استكشاف لهذه العناصر ووصفها ومناقشة أحاسيسهم وذكرياتهم عنها، ويمكن اصطحاب بعض الأشخاص من السكان في رحلة إلى هذه المواقع للتوضيح ثم يقوم

المختصون بعمل استكشاف أكثر تفصيلا لهذه العناصر، ويتم فيه عمل مسح شامل لشخصية وطابع وتكوين كل جزء بمفرده، وكذلك الجزء كلها معا تحت العديد من الظروف المختلفة) (الإضاءة، مسافة الرؤية، الحركة، زاوية النظر،...الخ)

3. **المرحلة الثالثة:** ويتم فيها معالجة المعلومات والبيانات والدراسات السابقة مع تجميعها في

خرائط دقيقة وتقرير مكتوب يتضمن شرح وافي لكافة التفاصيل وإمكانيات التنمية المتاحة.

4. **المرحلة الرابعة:** وهي مرحلة رسم السياسة البصرية أو الخطة البصرية التوجيهية للمدينة أو

الإقليم بحيث تكون قابلة للتعديل وتحديث البيانات.

**وصف المرحلة الأولى:** وهي تنقسم إلى دراستين هما الاستكشاف الحقلّي الأولي للتكوين البصري

للمدينة، واستطلاع التصور الذهني العام للسكان حول مدينتهم

أ - **الاستكشاف الحقلّي الأولي:** وتتم بواسطة اثنين أو ثلاثة مشاهدين مدربين حيث يقوموا

باستكشاف المدينة مرة بالسيارة ومرة أخرى سيراً على الأقدام ، مرة بالليل وأخرى بالنهار، ويتم

جمع المشاهدات في تقرير مكتوب، يحوي نقط القوة والضعف وبحيث يشتمل على تحليل للتكوين

الكلّي للمدينة على تحليل كل جزء فيها بمفرده.

ب **استطلاع التصور الذهني للسكان حول مدينتهم** وهذه الدراسة تتم متوازية مع الدراسة الأولى

وفيها يتم استطلاع وجهات نظر عينة مختارة من سكان المدينة، بحيث تمثل طبائع وثقافات

مختلفة من المجتمع، ويدور الاستطلاع حل النقاط التالية:

• يطلب من كل شخص رسم خريطة تقريبية للمنطقة مبينا عليها أكثر الأماكن جذبا لانتباهه وأكثر

المعالم أهمية بالنسبة له، كأنه يرسمها لشخص غريب موضحا عليها أكبر قدر التفاصيل التي

يتذكرها والتي يسهل للغريب من خلالها التعرف على المنطقة.

• يطلب منه أن يرسم مسار تخيلي لرحلة معينة من خلال المنطقة بداية من نقطة هامة على

المسار، شارحا عليها كل الأحداث والمشاهدات التي يمر بها، على أن يكون المسار المختار

شاملا وواصفا لأجزاء كثيرة من المنطقة.

• يطلب منه أن يكتب قائمة تحوي الأجزاء التي يشعر بأنها أكثر تميزا عن غيرها.

• يطلب منه الإجابة على عدة أسئلة.. مثل أين تقع..... في المدينة؟ وماذا يجاورها؟ وكيف

تميزها أثناء رحلتك؟ .

- يتم بعد ذلك تحليل المعلومات السابقة وفقا لتكرار ذكر العنصر وعلاقة العناصر ببعضها وكذلك تحليل تتابع العناصر في الخريطة، وأكثر هذه العناصر تأثيرا على إدراك الناس والإحساس العام بالتشكيل الذي تتكون منه صورة المدينة الذهنية وتجمع هذه المعلومات على هيئة قوائم تصف أهم المعالم الرئيسية وتعطي نسب مئوية تحدد من خلالها قوة وضعف العناصر المختلفة (انظر الجدول رقم 24)

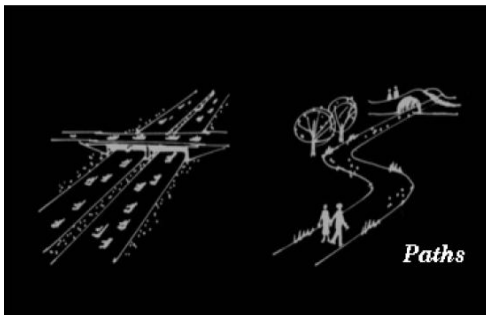
علامات	إحياء	عقد	حدود	مسارات	
▲	●●	●	■■■	-	75% فأكثر
△	●●	●	■■■■	-	75%-50%
△	●●	●	.....	-	20% - 25%
△	○○	●	.....	-	25% - 12.5%

الجدول رقم 24: عناصر تحليل معالم المدينة (المصدر: KEVIN. L.1976.)

يتم بعد ذلك مقارنة لاستكشاف الحقلي مع وجهات نظر السكان لوضع تحليل ابتدائي لنقاط الضعف والقوة والمشاكل والمنتابعات البصرية والنسيج والتشكيل المرئي والمحسوس بصفة عامة، وذلك في ورقة عمل (تقرير مكتوب) للمرحلة التالية ، كما يتم جمع المعلومات في صورة خرائط تشمل خريطة بها تجميع لمعلومات الاستقصاء وأخرى لتجميع معلومات.

### هـ- العناصر البصرية للصورة الذهنية:

**1 المسارات:** وهي قنوات الحركة الرئيسية التي تدرك من خلالها المدينة، وهي تختلف من مكان لآخر وفقا للوظيفة التي تؤديها فقد تكون طريق للسيارات او ممرات للمشاة أو خطوط النقل العام، أو مجاري مائية كالترع والأنهار، أو خطوط السكك الحديدية...لذاك فالمسارات تعتبر العنصر الرئيسي



المهيمن على الإدراك الذهني للسكان تجاه مدينتهم، فهؤلاء يشاهدون المدينة من خلال حركتهم داخل المسارات التي تنظم حولها كافة عناصر التشكيل العمراني لبيئة الحضرية التي يعيشون بها .

الصورة رقم 09: المسارات حسب تصور لينش(المصدر: KEVIN. L.1976.)



وهناك عدة علاجات بصرية يجب إتباعها عند تصميم مسار جديد أو إعادة تصميم مسار قائم، وكذلك عند تصميم الهيكل العام للمسارات بغرض تأكيد وتنمية انعكاسها على الإدراك الذهني:

- بتأكيد ووضوح البلديات والنهايات مع المعالجة النباتية والتشكيلية الجديدة.
  - الإقلال من تفريع المسار إلى مسارات بديلة مساوية للمسار الأصلي في الأهمية ، حيث يؤدي تفريع المسار الأكثر من مسارين بلدين إلى صعوبة الإدراك والتشتيت وعدم الإحساس بالاستمرارية.
  - تأكيد خاصية التوجه للمسار والتي تؤدي لسهولة إدراكه.
  - التشكيل الديناميكي للمسار لخط الحركة، والذي يعطي للمسار شخصية مميزة ويولد أحساس مستمرة وخبرات متجددة خلال الحركة والمشاهدة.
  - تأكيد الاستمرارية فيجب أن تمثل شبكة المسارات قناة واحدة متصلة ومستمرة بالنسبة للمشاهدة، ويتحقق ذلك باستخدام خواص التوجيه والتتابع والتدرج وغيرها، كما انه يمكن تأكيد استمرارية الإدراك الحسي للهيكل العام للمسارات من خلال استمرارية النباتات والأوان والتفاصيل المعمارية والطابع والوظيفة وأسماء الشوارع والأرقام والتدرج الفراغي والطبوغرافية وغيرها.
  - التنعيم عن طريق تنظيم وترتيب العناصر البصرية والعلامات المميزة والتباين بين التشكيلات المختلفة والفراغات، والإحساس الديناميكي في خط نغمي إيقاعي جميل، مما يعطي في النهاية صورة ذهنية نغمية موحدة، أكثر من كونها سلسلة متعددة الأحداث والنقاط العامة غير المتصلة.
- 2 الحدود:** وهي تتطلب الوضوح والاستمرارية (مثل المسارات) حتى تؤكد وظيفتها ، كما تكسب الحدود تأكيدا وقوة حينما يسهل تمييزها أو رؤيتها عن بعد، حيث تكسب المنطقة التي خلفها طابعا مميزا وتفصل أو تربط بوضوح بين المنطقة وما حولها، لذلك فكل من الأسوار الدفاعية للمدن القديمة وخط الاتصال بين اليابسة والماء وخطوط الحركة السريعة، تعتبر حدود بصرية ذات تأثير قوي على الإدراك ، كذلك فقد يكون الحد البصري هو الخط الفاصل بين منطقتين بينهما تباين واضح، أو نتيجة لاختلاف واضح في التضاريس بين منطقتين وفي كثير من الأحيان تكون الحدود الفاصلة بين جزئين من المدينة غير واضحة مما يتطلب تأكيد الاختلاف بينهما ، وذلك لتوجيه المشاهد للإحساس



الصورة رقم 10: الحدود حسب تصور لينش(المصدر: KEVIN. L.1976.)

بعملية الدخول والخروج من المنطقة وبوجه عام فيمكن تأكيد ذلك الاختلاف من خلال الوسائل التالية:

- استخدام مواد إنشائية مختلفة ومتنوعة، أو معالجات معمارية ولاندسكيب ونباتات متباينة باستخدام خاصية التغير في الخط الفاصل بين المناطق.
- تصميم الحد بحيث يعطي خاصية التوجيه خلال جميع أجزائه عن طريق استخدام الميول أو النقط المتميزة عند مناطق الاتصال ، أو بتأكيد العلاقة بين بداية الحد ونهايته. وبوجه عام فإن تأكيد رؤية الحد البصري وتمييزه وإدراكه ذهنياً، يتطلب تأكيد فرص الوصول إليه أو تنمية الأهمية الوظيفية له (استعمال خاص).

**3 العلامات المميزة:** قد يأخذ مبنى غير مميز صفة الأهمية وجذب الانتباه لمجرد تمييز موقعه، وذلك حينما يقع في نقطة اتخاذ قرارات الحركة (تقاطع) في حين لا يأخذ التكوين المعماري ذو الشكل المميز أي صفة إدراكية إذا ما وضع متشابهاً مع النسيج المحيط به على المسار، فالعلامة المكانية المميزة هي ذك العنصر الفيزيائي الذي يتفق على تمييزه أكبر عدد من السكان... (كخط السماء...)



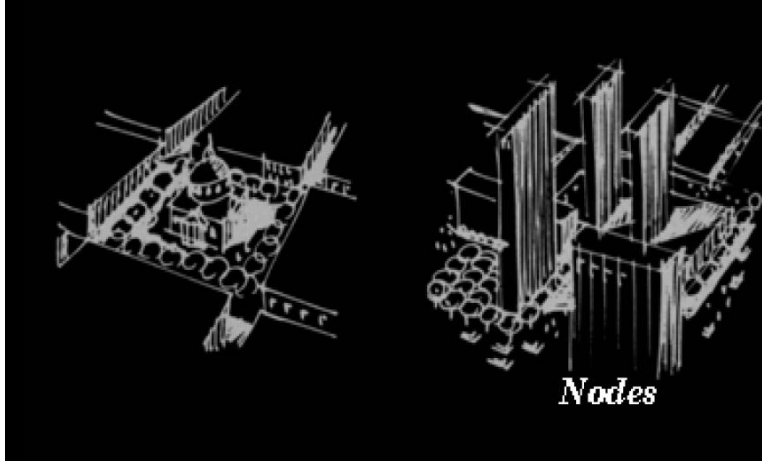
لبرج مع؟ أسطح مباني منخفضة أو أوجه زجاجية لامعة وسط وجهاً حجرية داكنة، أو كنيسة خلال مجموعة محلات تجارية. أو أوجه بارزة خلال واجهات خطية مستمرة الخ)

الصورة رقم 11: العلامات المميزة حسب تصور لينش(المصدر: KEVIN. L.1976.)

وهناك عدة معالجات يجب إجرائها لتأكيد إدراك العلامات المكانية المميزة... منها ما يلي:

- التمييز بالانفراد.
- التباين مع النسيج.
- وضوح الشكل العام.
- أن تتميز بتفاصيلها وتصميمها العام.
- سهولة إدراكها ورؤيتها، بحيث يتسع المدى الزمني لرؤيتها، وأن يسهل رؤيتها من مسافات بعيدة وقريبة، مع سهولة إدراكها مهما اختلفت سرعة مشاهدتها أو زمن المشاهدة (سواء ليلاً أو نهاراً).
- تأكيد انتمائها للنسيج المحيط رغم تباينها عنه.
- تكاملها مع مجموعة من العلامات المميزة الأخرى، كأن توضع في تتابع بصري خلال مسار مستمر مما يكسب المشاهد خلال رؤيتها جميعاً طبعاً خاصاً غنياً بالتجارب الذهنية والتفاصيل المميزة.

**4 نقط الانتقال:** نقط الانتقال أو الالتقاء (المراسي) هي نقطة الارتكاز الذهني في المدينة ، والتي تكتسب شخصيتها ومميزاتها من وحدة وتكامل واستمرارية عدة عناصر (كالحوائط والأرضيات والتفصيل والإضاءة والنباتات والطوبوغرافيا وخط الأنشطة والحركة وغيرها، لذل فشخصية مواضع الانتقال (العقد) تأتي من كونها مكان مميز لا ينسى ولا يتداخل في الإدراك مع العناصر الأخرى،



الصورة رقم 12: نقطة الانتقال حسب تصور لينش (المصدر: KEVIN. L.1976.)

علاوة على تمييزه بخاصية التوجيه في اتخاذ قرارات الحركة، وهناك العديد من المعالجات التي يجب إجرائها لتأكيد وتنمية هذه النقط، منها ما يلي:

- تأكيد وضوح الحوائط واستمراريتها.

- مراعاة وجود عنصر أو أكثر من العناصر التي تجذب الانتباه.
- مراعاة بساطة تشكيلها العام.
- مراعاة قوة تأثير وسهولة إدراك الاتصال بين العقد والمسارات .
- تكامل نظام الحركة والتوجيه داخل العقد مع الجزء الخارجي، مع إنشاء منظومة متكاملة تربط كافة نقط الانتقال (العقد) بعلامة قوية وواضحة ومميزة.

5 **الأحياء البصرية:** والحي البصري في أبسط أشكاله هو منطقة ذات طابع متجانس والتي يمكن تمييزها من خلال استمرارية الشواهد والأدلة ذات الصفات المشتركة والتي تنتهي بالخروج من الحي، والتجانس والاستمرارية في الحي البصري يمكن تحقيقها من خلال الطابع المعماري، والتشكيل الفراغي، والطبوغرافية، والألوان ومواد البناء والأرضيات، والنسيج الحضري، وحجم وتفاصيل الواجهات ، والإضاءة، والنباتات، وخط السماء وكلما زاد عدد العناصر المنسجمة وتداخلت وتوحدت، كلما ازدادت الصورة الذهنية وضوحاً وتأكيد الإدراك الذهني لها، وفي بعض الأحيان يحدث خلط بين الحي البصري والعقدة البصرية، إلا أنه يمكن التمييز بينهما من الناحية الفراغية حيث يحتاج الحي إلى زمن أطول لاستيعابه كما أنه يتطلب توافر مجموعة متتابعة من التجارب الذهنية للوقوف على إدراكه بصورة شاملة.



الصورة رقم 13: الأحياء البصرية حسب تصور لينش(المصدر: KEVIN. L.1976.)

### و- المعالجة البصرية لتشكيل المدينة:

هناك العديد من المعالجات البصرية التي يمكن إجراؤها لتأكيد وضوح التشكيل وسهولة إدراكه وتحقيق صورة ذهنية متكاملة وغنية : فالحي البصري مثلا هو الجز من المدينة الذي لا يختلف اثنان في

تحديده والذي يتميز ببساطة التشكيل، واستمرارية المباني (وظيفتها وتشكيلها) والذي يتباين عن جميع أجزاء المدينة، وهو ذا حدود واضحة وقوية تجعله مميزا في إطار علاقته واتصاله بالأحياء المجاورة له، وهو مقعر بصريا، أي موجه بصريا للداخل، مما ينتج الإحساس بالدخول إليه والخروج منه أو الإحساس بداخلته وخارجيته .

وابرز المعالجات البصرية الواجب مراعاتها في تشكيل المدينة وفق تلك الرؤية هي ما يلي:

- 1 - **التفرد والانفراد:** كوضوح الحدود البصرية للتشكيل مع تحقيق خاصية الانغلاق كالميدان شبه المقفل وتحقيق التباين في صورة المختلفة في السطح والتشكيل والكثافة والتنظيم والحجم والاستخدام والموضع في الفراغ وغير ذلك.
- 2 **بساطة التشكيل:** ويتم من خلال وضوح وبساطة تنظيم التشكل المرئي هندسيا، مع قلة عدد الجزاء في التكوين العام، فالتشكيلات والتكوينات التي تتميز بالبساطة والوضوح تكون أسهل من التشكيلات المركبة المعقدة.
- 3 **استمرارية عناصر التشكيل:** وهي أما استمرارية في حدود التشكيلات أو في أسطحها... (مثل خط السماء والارتداد في المباني) مع تقارب الأجزاء بحيث تحقق وحدود أو وحدات في المجموعة المتكاملة من التشكيلات، تحقيق التكرار الإيقاعي لفواصل التشكيل والتجانس ، والتماثل، والمحاكاة في الأسطح والأشكال والاستخدامات ، فك هذه المعالجات في الاستمرارية تعمل على تأكيد إدراك التكوينات الفيزيائية كعنصر بصري واحد ، أو كعدة عناصر متداخلة العلاقة وذات طابع شخصية واحدة متميزة.
- 4 **وضوح نقاط الاتصال:** حيث تساعد نقاط الاتصال القوية الواضحة بين عناصر التشكيل على سهولة إدراك وتمييز هذه العناصر ، مثل قوة ووضوح التقاطع بين طريقتين ، أو وضوح اتصال مبني بالفراغ المحيط به الخ.
- 5 **التفاصيل في توجيه الحركة:** مثل الميل في الطريق المؤدي بين وظيفتين مختلفتين (مركز مدينة، وشاطئ بحر) باختلافات لمنسوب يعمل على توجيه الحركة بالصعود إلى مركز المدينة أو النزول إلى شاطئ البحر، ومن الوسائل الأخرى التباين في كثافة التشكيل وعروض الطرق وانحناءاتها... الخ.

**6 تأكيد النطاق البصري:** بزيادة فرص الرؤية الإسقاط البصري خلال التشكيل سواء كان ذلك بشكل حقيقي أ مجازي، كالشفافية كالحائط غير المستمر من الأشجار أو التداخل مثل رؤية أهداف بعيدة متداخلة مع تلوين المنظر العام للتشكيلات القريبة، أو المنظور المقفل مثل وضع عنصر مهم في نهاية طريق محوري، أو المنظور المفتوح. والذي يزيد عمق وثرء الرؤية مثل منطقة مفتوحة واسعة أو رؤية منظر مفتوح من مكان عالي، أو التقعير مثل الطريق المنحني الذي يتميز بمجال رؤية ملئ بالعناصر.. وبوجه عام، فتأكيد النطاق البصري بالوسائل السابقة يزيد من فرص الإدراك البصري للعناصر ويعطي للصورة الذهنية المرسومة للمنطقة قوة وثرء.

**7- تأكيد الإدراك الحركي:** حيث تتولد أحاسيس الحركة من التنظيم الفيزيائي لعناصر التشكيل بالمدينة؛ من خلال وضوح المنحنيات والميول والاتجاهات وديناميكية التشكيلات الفراغية وغير ذلك.

**8- التتابع الزمني العناصر التشكيل:** حيث يجب تصميم المتتابعات التشكيلية في صورة ميلودية نغمة بم يؤكد استيعابها ويقوي الإدراك الكلي لعناصرها، وكلما زادت سرعة المشاهدة؛ كلما تطلب ذلك عناية فائقة بتصميم التتابع النغمي للفراغات والنسيج والحركة والإضاءة وخط الماء والتشكيل الخ.

**9- الأسماء والمعاني:** وهي الخصائص ذات الطابع غير التشكيلي والتي تؤكد وضوح تعتبر ذات أهمية بالغة في بلورة شخصية العنصر أو المكان فهي عادة تعطى دليل إرشادي (ذهني) عن مكان العنصر داخل التشكيل العام، كذلك فإن عملية تلقب الأماكن أو ترقيمها ترقيمًا متسلسلا يؤدي لسهولة عملية الإدراك الحسي لعناصر التشكيل أما المعنى، فسواء كان اجتماعيا أو تاريخيا أو وظيفتها، أو أي معنى خاص... فهو يؤثر تأثيرا فعالا في شدة وضوح العنصر أو المكان وسهولة إدراكه. (يوسف، م، 1983)

## 2 - المقاربة التكتلية الحضرية: ل فرانسوا بيرو: أقطاب النمو:

هناك العديد من الأسباب من أجل تحديد الخدمات الجديدة او التي تم التخطيط لها.

هذه المقاربة النسبية الخاصة بالتكتل الاقتصادي تدرس الفوائد التي تعود بها هذه الخدمات على الأماكن التي وضعت فيها، وفيما يتعلق بالمصالح التي سوف تجنيها النشاطات المحيطة بها والتي اتخذت بشكل منفصل التأثيرات الجذب و الاستقطاب لتلك الأماكن ،مما يؤدي إلى تشكيل تكتل حضري.

قال بيرو التنمية تتم كآتي:" من خلال أنشطة اقتصادية رائدة ، نشاط له علاقات أمامية وعلاقات خلفية وعلاقات متوازية ، مثل صناعة الحديد ، استخراج الخام ، وتصنيعه حديد ، ثم يعطي صناعات مثل العربيات ، استخراج البترول ، تكريره وينتج بنزين ، ومواد بترو كيمياويه ، البلاستيك ، زيت، صناعات تحرك مجموعة صناعات ، صناعات موازية ، تحتاج إلى البنية الأساسية وطرق ونقل".

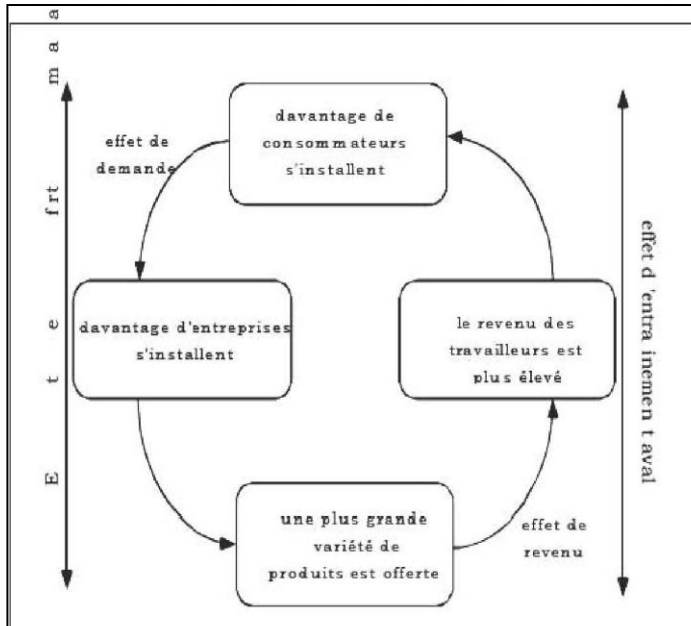
ظهر هذا النموذج في 1955 على يد "فرانسوا بيرو" في النصف الثاني من القرن الماضي، للدلالة على عملية التنمية الإقليمية، فيجب أن تتوفر على خصائص وأسباب النمو كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية وغيرها من الخصائص التي تجعلها كقطب أو محور لعملية التنمية. حيث اعتمدت على القضايا المركزية التالية:

1-الصناعات الرائدة.

2-النمو يحدث في نقاط متعددة ثم يؤدي إلى إحداث الإنسجام.

3-قطب النمو يؤدي إلى تكديس الأنشطة وتكون نقطة جذب وهو ما يؤدي إلى تأثير على المناطق الأخرى.

4-طبق على أساس تقسيم لنشاطات الصناعية وأصبحت أداة من أدوات التهيئة والتعمير في العديد من الدول، مركزا على مفهوم الإستقطاب وما يحدث من لإفرازات وتأثيرات داخلية و خارجية.



الشكل رقم 14: نموذج السببية الدائرية لبيرو (المصدر: FUJITA&THISSE.1993)

لذا فإن "بيرو" يذهب إلى أن تنمية ذلك القطب أو المحور تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه أو تأثيره، و يمكن لهذا القطب أن يتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وفي طريقة تأديتها لوظائفها.

### 3- المقاربة الأيكولوجية لنمو المدينة: حسب نماذج مختلفة:

تعتبر النظرية الأيكولوجية من النظريات الرائدة، التي تبحث في مدى تأثير الظروف المكانية من روادها (Park. R) ومسائل التحضر في نمو المدينة ، حيث يعتبر روبرت بارك مؤسسي مدرسة شيكاغو، وهو الذي صاغ الإطار العام للنظرية، حيث ذهب إلى اعتبار المدينة "مكانا طبيعيا لإقامة الإنسان المتحضر"

فالمدينة من وجهة نظره هي عبارة عن نظام إيكولوجي، في تغير مستمر، و إن كل ما يتعلق بالجانب الإنساني والبشري داخل هذه المدن يطلق عليه "الإيكولوجيا البشرية" والتي تتمحور دراستها حول القيم والمعايير الثقافية التي تحكم سلوك الأفراد وهذا تمييزا لها عن الإيكولوجيا الحيوية التي تهتم بالتركيب المادي والحيوي للبيئة والتوزيع المكاني لأفراد المجتمع.

### 3-1- نموذج بارك للتنظيم الخارجي للمدينة:

وفي هذا الصدد يوضح بارك... "إن للمدينة جذور ممتدة من عادات وتقاليد الناس الذين يعيشون بها ويترتب على ذلك أن للمدينة تنظيما أخلاقيا جنبا على جنب مع تنظيمها الفيزيقي، وأن كلا من التنظيمين يتفاعل مع الآخر، و إذا كان بناء المدينة أو تركيبها يفرض نفسه علينا منذ أول وهلة بضخامته وتعقيداته الظاهرة، فعن هذا البناء نفسه له جذوره وأساسه في الطبيعة البشرية التي يكون في ذاته تعبيرا عنها، ومن ناحية أخرى فإن هذا التنظيم الواسع الذي ظهر استجابة لحاجة سكانه عندما يتم تشكيله، يفرض نفسه على السكان كحقيقة خارجة وصحيحة، وبالتالي يعمل على تشكيلهم وفق خطة أو تصميم ومصطلح تحدد من خلاله، وهكذا فإن كل بناء والتقاليد ليس إلا جانبيين أو مظهرين مختلفين لمركب ثقافي واحد يحدد الخصائص المميزة للمدينة وحياتها كشيء يتميز عن حياة القرية والريف المفتوح.

في هذا التعريف وضح لنا بارك صورة مغايرة للمدينة الحديثة، وذلك من عدة أبعاد نذكر منها، أن للمدينة بناءا تجاريا حيث تكون مرتبة بمكان السوق و موقعه، ومنه فإن حياة المدينة الحديثة تتميز بالتقسيم المعقد للعمل الذي ينتج عن المنافسة الصناعية، أما عن البعد الثاني فهو يعني البناءات الرسمية والتجهيزات التي تتميز بها المدينة فالمحاكم وإدارات الشرطة و التنظيمات السياسية والمهنية تعتبر في نظره أنسب أشكال التنظيم الذي يتلاءم مع المدينة الحديثة.



**3-2- نموذج ماكنزي لمخطط التنمية الداخلية للمدينة:**

إذا كان بارك قد اهتم بدراسة التنظيم الخارجي للمدينة فإن "ماكنزي" حاول وضع الأدوات التحليلية لفهم العمليات الإيكولوجية التي تصيغ مخطط التنمية الداخلي للمدينة. هذه العمليات التي تحدث في طريقها تغيرات في توزيع السكان وأنشطتهم الاجتماعية وذلك في محاولة لصياغة نظريات مفسرة لديناميكيات المدينة ولقد أطلق علماء الإيكولوجيا على هذه العمليات، التركيز والتشتت، المركزية واللامركزية العزل الغزو والاحتلال. و نيين هذه العمليات في ما يلي:

أ- **التركيز والتشتت**: يشير التركيز إلى تجمع وتوطن الوحدات الإيكولوجية ( الأفراد، الأنشطة، المؤسسات ) في أجزاء محدودة من المدينة، ويشير التشتت إلى ميل الوحدات الإيكولوجية إلى ترك مناطق الارتكاز والانتقال إلى مناطق أخرى من المدينة وتقاس عمليتي التركيز والتشتت بمؤشر الكثافة

ب- **المركزية واللامركزية**: المركزية هي ميل الوحدات الإيكولوجية المتشابهة إلى التجمع حول نقاط محورية وأنشطة حيوية، وتقاس هذه العملية بمؤشر السيطرة، أما اللامركزية فهي ميل الوحدات إلى ترك النقاط المحورية.

ج- **العزل**: هو الانفصال الحيزي للأنشطة والسكان في إطار المنافسة على المواد النادرة والمواقع الجديدة، ويقاس ذلك عموماً بالتخصص الوظيفي أو التشابه السلالي.

د- **الغزو والاحتلال**: الغزو هو انتقال الوحدات الإيكولوجية إلى منطقة الانفصال الحيزي، أما الإحتلال فهو سيطرت الوحدات الإيكولوجية الغازية كلياً على منطقة الانفصال الحيزي.

**3-3- نموذج أرنست بيرجس لمخطط الدوائر المتمركزة:**

إن المقاربة الإيكولوجية عملت على تقسيم المجال الحضري واستعمال الأرض، وهذا يتضح لنا من الأعمال التي قدمها "أرنست بيرجس" و التي تعرف بنظرية الدوائر المتمركزة حول مدينة شيكاغو. حيث لا تقتصر الدراسة الإيكولوجية في نظره على مجرد وصف نموها الفيزيقي، بل تمتد لتشمل دراسة نتائج النمو وآثاره على التنظيم الاجتماعية والشخصية، كما تحلل هذه النتائج باعتبارها "عمليات للتايض الاجتماعي" (التأيض مصطلح يطلق على عملية تفكيك المواد الكيميائية في الطعام حتى يتم استخراج الطاقة التي يحتاجها الجسم) إذ عندما يحدث هذا النمو بطريقة عادية ومألوفة تمر عملية التايض بسهولة ويسر، بحيث لا يترتب عليه إلا قدراً بسيطاً من التفكك اللازم لإعادة التنظيم، أما إذا كان النمو سريعاً وبطريقة مألوفة، عند إذن تختل عملية التايض وتظهر بالتالي مؤشرات التفكك واضحة جلية .

قسم بيرجس المدينة إلى خمسة مناطق دائرية ، فالدائرة المركزية تتجمع فيها نشاطات العمل والتجارة و الخدمات الإدارية، ثم دوائر الانتقال وهي المنطقة التي تحيط بالمركز، تحتلها الفئات المحرومة الفقيرة

كالزنج والمهاجرين الجدد، هذه الفئات الفقيرة تقيم سكنات حضرية متدهورة على شكل أكواخ متداخلة على محيط المصانع الإنتاجية والحرفية الصغيرة، ثم تأتي بعدها دائرة إقامة العمال، حيث يقيمون بالقرب من أماكن عملهم، ثم يأتي نطاق أو دائرة السكن المترف والأكثر يسر، الذي يتشكل من البناءات الفخمة والعمارات ذات الشقق المريحة وتسكنها الطبقات الغنية الميسورة، وهذا ما يوضح مستويات الإسكان عند بيرجس.

وأخيرا يأتي النطاق الممتد إلى خارج المدينة، حيث يشكل نقطة التقاء المواصلات على شكل أنوية مشتقة، تقع على جوانب الطرق والمواصلات المؤدية إلى مركز المدينة.

ومن خلال هذه النظرية نجد أن بيرجس قد عالج نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان، وأن هذه الحلقات الخمسة تمثل في نظره مناطق متباعدة من الامتداد الحضري، وبذلك فإن التقسيم الذي قدمه بيرجس لا يمكن تطبيقه على كل المجتمعات بل هو خاص بالمجتمع الذي في صورته.

### 3-4- نموذج هومر هويت لقطاعات المدينة:

ظهر النموذج في سنة 1939، الذي يحوي فكرة مؤداها أن انتشار المناطق السكنية بأنواعها المختلفة يخضع لعملية توزيع دخول الأفراد، لذلك نجده يقسم هذه المناطق إلى ثلاثة قطاعات رئيسية:

- إسكان موجه إلى الفئات الحضرية الفقيرة وذات الدخل المحدود وإيجاره المنخفض
- إيجار موجه إلى الفئات الحضرية المتوسطة ذات الدخل المتوسط وإيجاره متوسط.
- إسكان موجه إلى الفئات والطبقات الغنية والميسورة الحال وإيجاره مرتفع.

ومنه فإن هذه النظرية توضح أيضا مستويات الإسكان وهذا حسب مستويات الأفراد الاقتصادية خاصة، و أن العوامل الرئيسية التي تفسر نشوء القطاعات السكنية وما يترتب عنها من تغيرات سواء في المحيط الحضري أو المجتمع هي الطرق الرئيسية ومستوى السكان الاقتصادي والاجتماعي.

### 3-5- نموذج هاريس وأولمان الأنوية المتعددة للمدينة:

يذهب كليهما إلى أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة واحدة و إنما على نويات متعددة، فهناك النواة الرئيسية في مركز المدينة وهي منطقة النشاطات التجارية، و الخدمات الرئيسية، وهناك نواة تجارة الجملة، والصناعات الخفيفة بالقرب من النواة الرئيسية، كذلك توجد نواة الصناعات الثقيلة على أطراف المدينة وحول هذه النويات تتوزع مناطق سكنية متنوعة بعضها لذوي الدخل المحدود وبعضها الآخر لذوي الدخل المتوسط و البعض الثالث لذوي الدخل المرتفع.

إن هذا النموذج يوضح لنا أن الإتجاه نحو التصنيع و التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى توسيع النشاطات التجارية ويكون هذا في مركز المدينة، هذه الأخيرة التي تنتشر على حدودها المناطق السكنية والعمرائية

- على شكل دوائر، وهذا ما يؤدي إلى تخفيف الضغط على المركز ومنه التوسع المكاني للسكان والأنشطة التجارية في المناطق الحضرية يتأثر بخصائص التنظيم الاجتماعي والإقتصادي السائد في هذه المنطقة. أما فيما يخص العوامل التي تؤدي إلى ظهور النويات في المدن فهي:
- الإعتماد المتبادل بين النشاطات والمؤسسات وحاجتها للتقارب من بعضها، فالمنطقة الصناعية مثلا تحتاج إلى مساحة واسعة من الأرض بالإضافة إلى طرق المواصلات السهلة كالطرق البرية وخطوط السكك الحديدية.
  - نشاطات أخرى تميل إلى التقارب من بعضها البعض، بسبب المنفعة المتبادلة بينها مثل مخازن الفرع التجاري، إلى التكتل في منطقة واحدة لاستفادة الزبائن من بعضهم البعض.
  - بعض النشاطات لا تتسجم مع البعض الآخر مثل عدم الإنسجام بين الصناعات الثقيلة ودور السكن، بحيث يؤدي هذا التنافر بين المؤسسات على تكتل الصناعات والمناطق السكنية في مراكز ونوى معينة.
  - ارتفاع الإيجار أو السعر العالي للأرض قد يؤدي إلى طرد بعض المؤسسات التي لا تستطيع دفع الإيجار المطلوب بسبب قلة دخلها، فتختار الموقع المناسب لها في منطقة معينة، وتظهر على شكل نوى في المدينة.

#### 4- المقاربة الثقافية الحضرية: لويس ويرث: الحضرية كأسلوب للحياة:

وهي تهتم بسلوكيات الإنسان داخل المجال الحضري . حاول الاختصاصيون في مجال الدراسات الحضرية الإستفادة قدر الإمكان من اعتبار المدينة كمتغير مستقل، بشرح وتحليل بعض الظواهر الاجتماعية وكانت آراء " لويس ويرث "نقطة تحول رئيسية في دراسة المدن و الحياة الحضرية، وقد عرف ويرث المدينة في مقالته"الحضرية كأسلوب للحياة "بأنها" وحدة عمرانية كبيرة نسبيا، تتميز بالكثافة السكانية و هي مقر دائم للأفراد، غير متجانسين اجتماعيا" ، ويشتمل تعريف لويس ويرث للمدينة على المتغيرات التالية: ارتفاع عدد السكان ،: ازدياد الكثافة السكانية ، ازدياد درجة عدم التجانس و بروز السمات و الخصائص المميزة للحضرية.

ومنه فإن ويرث يرى أنه كلما كبر حجم المدينة، اتسع نطاق التنوع الفردي، وارتفاع معدل التمايز الاجتماعي بين الأفراد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة انتشار العزل المكاني للأفراد و الجماعات على أساس السلالة أو المهنة أو المكانة، حيث يؤدي ذلك إلى إضعاف روابط الجيرة و العواطف التي تنشأ نتيجة المعيشة المشتركة.

فهو يرى أن المجتمع الحضري الذي يتميز بالحجم والكثافة واللاتجانس، هو الأساس المحدد للتنظيم الاجتماعي للسلوك و يذكر ويرث أن الحضرية كأسلوب في الحياة تتميز بالعلمانية وظهور العلاقات الثانوية والميل إلى تفتت الأدوار وعدم وضوح المعايير وبالتالي تصبح المدينة مركز للعلاقات الاجتماعية

التي تتميز بالدقة، وقابل ويرث بين المجتمعات الريفية والمراكز الحضرية واعتبر السمات التي تظهر أو تتطور في البيئة الحضرية بمثابة مصاحبات ضرورية لنمو المدينة وخاصة سمات الحجم و الكثافة. فحسب تصور ويرث، فإن المجتمع الحضري الذي يتميز بكبر الحجم وكثافة عالية من السكان واللاتجانس الاجتماعي، يكون عرضة إلى مشاكل عدة من بينها مشكلة الإسكان الحضري، التي تعتبر نتيجة لإرتفاع الكثافة السكانية وارتفاع نسبة التحضر في المدن الكبرى، مما يؤدي إلى خلق أحياء مزدحمة ومناطق حضرية متخلفة تعيق السير الحسن للمدينة.

فيمكن تلخيص نظرية ويرث في النقاط التالية:

- إن الحضرية ليست مجرد حجم السكان أو كثافتهم أو الأنشطة المادية والتكنولوجية التي يتطبع بها المكان وذلك لأن الآثار التي تخلفها المدن على الحياة الاجتماعية للإنسان، أكبر وأشد من الدرجة التي يمكن أن يخلفها حجم السكان أو كثافتهم.
- إن المدن هي نبت طبيعي لعمليات من النمو والتطور فإن الآثار التي تمارسها في طبع نمط حياة الإنسان، لا يمكنها أن تمحو نهائياً نمط الحياة القديم الذي عرفته الترابطات البشرية ، فيترتب على ذلك أن الحياة الحضرية رغم حضريتها ليست حضرية.
- إن المدينة والقرية يعدان قطبان تتراجع بينهما سائر التجمعات البشرية بدرجات متفاوتة، ومنه فإن قول الحضرية الخالصة قول مبالغ فيه، وكذلك الريفية الخالصة.
- إن الحضرية لا تعبر عنها تلك الحركة السكانية المتمثلة في عمليات النزوح البشري من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بقدر ما تمثل في القدرة على تشرب لمعايير نمط الحياة القائم وتمثله في الإتجاهات والسلوك والمواقف ويتوقف ذلك بالطبع على قدرة المهاجر على التكيف وواقع البناء والتنظيم الاجتماعي القائم.
- ويتوقف ذلك بالطبع على قدرة المهاجر على التكيف وواقع البناء والتنظيم الاجتماعي القائم.
- إن الحضرية هي طريقة وأسلوب في الحياة، يعكسه واقع البناء والتنظيم الاجتماعي القائم.
- يتولد هذا الضرب من البناء التنظيمي الاجتماعي الحضاري من الإنعكاسات الداخلية لمتغيرات ثلاثة وهي حجم السكان ودرجة كثافتهم ولا تجانسهم الاجتماعي والثقافي.
- يتسم البناء والتنظيم الاجتماعي المتولد من انعكاسات هذه المتغيرات بعدد من السمات التي تميز نموذج عن نموذج البناء والتنظيم الاجتماعي للمجتمعات التقليدية.

لقد بين ويرث أن المجتمع الذي يعيش في بيئة حضرية تتميز بكبر الحجم و اللاتجانس والكثافة العالية من السكان، تظهر فيه العديد من المشكلات، ناتجة حتما من هذه المتغيرات الثلاثة، حيث تكون مشكلة الإسكان الحضري في مقدمة هذه المشاكل، ففي دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة،

نلاحظ انتشار المناطق الحضرية المتخلفة، و هذا راجع أساسا إلى ارتفاع الكثافة السكانية و ظاهرة التحضر وسوء التخطيط.

### 5- المقاربة النسقية (L.V.Bertalanffy 1973) :

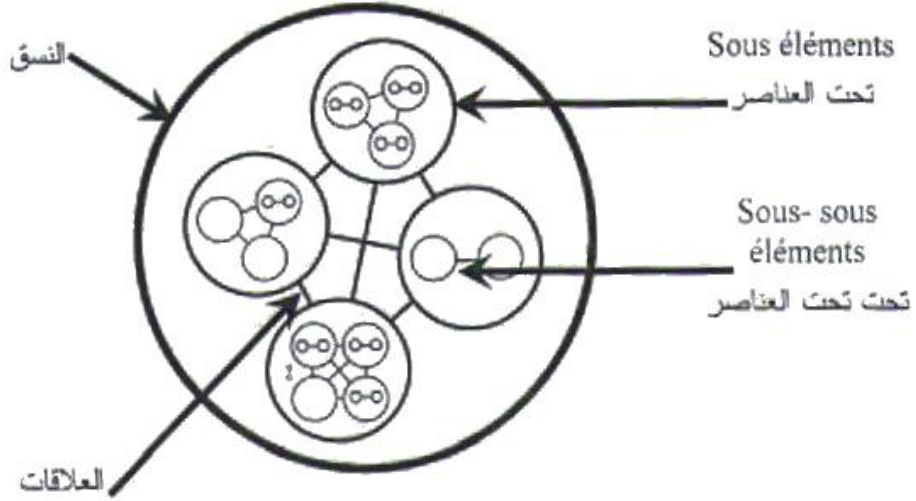
#### أ- مفهوم النسق: (System)

في المعنى اللغوي العام مفردة تدل على الاتساق والانتظام والترتيب. أي انتظام عناصر الموضوع بترتيب واتساق. وبكلام آخر فان تعبير النسق يشير إلى أن الحقائق والمفردات والنشاطات أو العناصر المكونة للمادة او الموضوع يتصل بعضها ببعض بتوافق وترتيب منتظم يدل على الاتساق والتكامل بنيويا ووظيفيا. والنسق في المعنى التحليلي عبارة عن مجموعة من الكيانات antities والعلاقات التي تربط هذه الكيانات. فالنسق الاقتصادي مثلا يشتمل على عدد من الكيانات الفرعية المترابطة مثل (الصناعة، الإنتاج، الخدمات، الإدارة، التوزيع، السيطرة النوعية...الخ) أما العلاقات بين تلك الكيانات فيعبر عنها بالتفاعلات بين تلك الكيانات

ولأن تعبير النسق يتميز بدرجة عالية من الاتساق والترتيب والنظامية فانه يستخدم في استخدامات تختلف نسبيا عن استخدامات لفظ النظام، ولذلك فان استخدام مفردة النسق تكثر في العلوم الطبيعية والبيئية والإحيائية التي تتميز عناصر مكوناتها بكونها أكثر آلية في حركتها وأكثر اتساقا وترتيباً (systematique) من الحقائق أو العناصر أو الأجزاء في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي يكون للإنسان دخل في ترتيب عناصرها أو أجزائها الداخلية.

واستنادا لهذه الحقيقة فان مفردة النسق تستخدم بكثرة في علوم الإنسان (الانثروبولوجيا) وعلم التنبؤ البشري (الايكولوجيا البشرية)، في الوقت الذي يميل فيه المتخصصون في علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد الى استخدام لفظة النظام في طروحاتهم انطلاقا من حقيقة مركزية ترى ان الظواهر (البيئية والتبويئية) وعناصر المجتمعات البسيطة والبدائية التي تتوجه نحوها الدراسات الانثروبولوجية أكثر اتساقا (systematic) في بناءات ووظائف عناصرها الداخلية من الظواهر التي يتوجه نحوها علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى.

زيادة على هذا النسق يدل على مجموعة من العناصر المتصلة فيما بينها بمجموعة من العلاقات والتي تشكل الكل المتجانس (مجموعة متجانسة) ، و (الشكل 15) نحاول فيه إعطاء تمثيل مبسط لمفهوم النسق بعناصره وعلاقاته.



الشكل رقم 15: رسم تمثيلي للنسق (المصدر: فرحي، ع. 2008)

تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب التحليلية لل عمران و هي توفر نظرة جديدة لتحليل و تركيب الأشياء لاعتبارها المجال بكل مؤسساته البشرية ريفية كانت مدينية كل لا يتجزأ.

إن الحاجة إلى المقاربة النسقية أكثر من ضرورة بحكم الطابع المعقد للظواهر المحيطة بنا.

ورغم أن بعض الأشخاص مقتنعون إلى حد ما بهذا المفهوم، ويعتقدون أنهم سمعوا عنه الكثير، أو درسوه بشكل جيد، إلا أنهم لا يستخدمون معارفهم حول التفكير النسقي عندما يحين وقت اتخاذ قرار، أو إيجاد حل لمشاكل معينة ويكمن المشكل الحقيقي في أن النظرة الاختزالية هي النزوع الغالب في دراسة الظواهر، في حين أن التفكير النسقي يدعو إلى عكس ذلك، أي إلى النظرة الكلية.

فمن الصعب جدا الانتقال من نمط معين في التفكير إلى نمط آخر، لأن في هذا الانتقال تغيير للنموذج الإرشادي.

النسق حسب ديمينغ ، هو شبكة من المكونات المتبادلة التأثير والتأثر والتي تشغل مجتمعة من أجل الوصول إلى هدف .يترتب عن فكرة الارتباط المتبادل لمكونات النسق أن أي تغيير يمس مكونا ما من الشبكة يستتبع تغييرا يطال باقي المكونات، أو على الأقل، مجموعة مهمة منها. يؤكد ديمينغ، كما هو واضح من خلال تعريفه للنسق، على ضرورة وجود هدف واضح لكل جزء من أجزاء النسق؛ فبدون هدف لا يوجد نسق! ويؤكد أيضا أنه كلما كان الارتباط المتبادل كبيرا بين مكونات النسق تزداد أهمية التواصل والتعاون بينها.

ويتميز النسق بمجموعة من الخصائص أهمها:

وجود حدود للنسق، وهي الخط الذي يفصل بين ما هو ضمن النسق وما هو خارج النسق. وتشكل العناصر الموجودة خارج النسق محيطه.

الانفتاح، فلكي يضمن النسق استمراره الطبيعي ووجوده الحيوي يجب أن يكون في تفاعل وتبادل مستمرين مع محيطه

الخاصية الثالثة تقتضي النظر دائما إلى النسق بصفته نموذجا لتحويل مدخلات Input إلى مخرجات Output. ومن أجل ضمان التحويل الجيد لمدخلاته إلى مخرجات يجب أن يتوفر النسق على تغذية راجعة Feedback ، تضمن نقل معلومات حول نتائج تحويل معين إلى مدخلا لنسق لاستعمالها كمدخلات جديدة لتحويل جديد.

كل مكون من مكونات النسق يمكن تقسيمه إلى أنساق صغيرة (أنساق فرعية) لها نفس خصائص النسق الكلي.

## **6- مقارنة التسلسل الهرمي في المناطق الحضرية لولتر كليستالر :**

تعتبر هذه المقاربة من المقاربات الجغرافية ، حيث أن الدراسات المنجزة من طرف ولتر كليستالر (1933) في جنوب ألمانيا و اوكيست لوش (1940) في غرب أمريكا. إن تطبيق المقاربة في ألمانيا جاء بوضع أساس لافتراض أن التحليل المكاني يجب أن تقسم المساحة إلى قطاعات متجانسة قابلة للمقارنة.

لا يمكن بالطبع أن تقوم المدن في كل نقطة في الإقليم، فالمدينة " تجمع نقطي " ، فهي بعكس القرية ليست جزءا من منطقة إنتاج ولكنها مركز لمنطقة إنتاج، فالمدينة تقوم حين يدعوها الريف على القيام بخدمات مركزية ولا يمكن قيامها مبعثرة مشتتة في الريف.

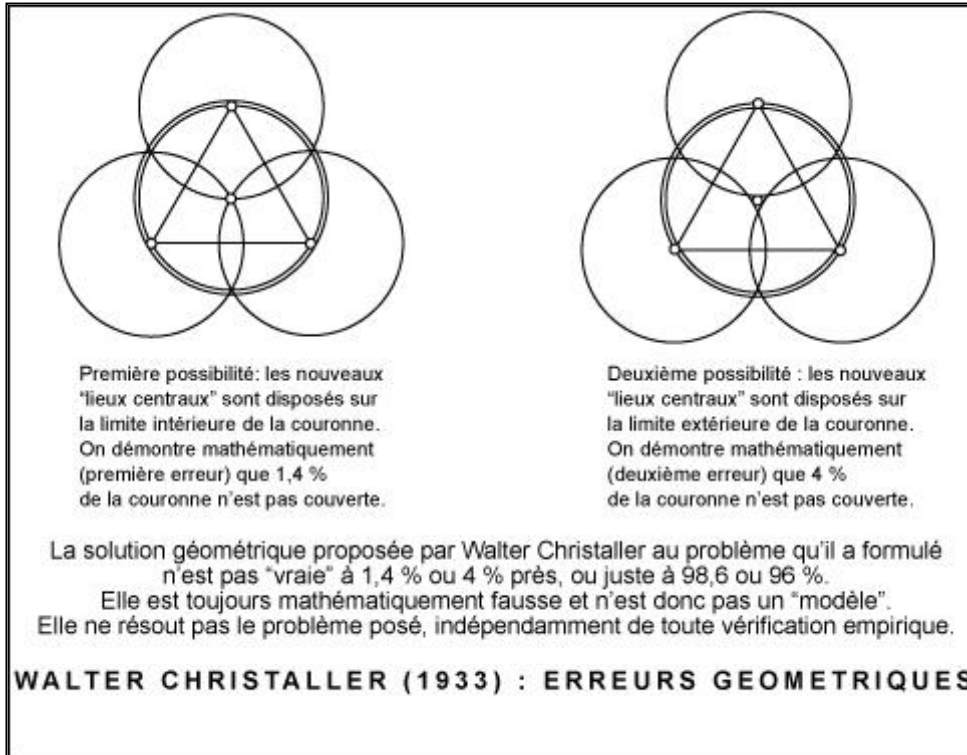
والأصل إذن في قيام المدينة أنها تستمد قواعد حياتها ومبررات وجودها من منطقة تابعة لها، ولهذا لا يمكن أن يكون هناك طوفان وفيض من المدن ينشأ حيثما أراد وبأي عدد وتكاثف. وعلى هذا فيمكننا أن نفترض وسطا مثاليا متجانسا تماما لنتتبع فيه تفاعل عامل الخدمات، وسطا يخلو من الاختلافات الطبوغرافية وانقطاع التربة وتوزيع السكان ومجاري ووسائل الحركة والانتقال... الخ، أي

نفترض إقليمًا خاليًا كما لو كان تحت ناقوس زجاجي مفرغ من الهواء، ففي مثل هذا الوسط الرتيب لمن نعدم الحاجة الأولية إلى مراكز للخدمات المركزية إلى مدن.

لكننا من الناحية الأخرى لا يمكن أن نركز هذه الخدمات بعنف وشدة في نقط متباعدة جدا حتى نوفر في عدد من المراكز وتكاليفها، كما في حالة المراكز الإدارية مثلا، ولكن ينبغي أن تبسط وتوزع على أبعاد معقولة يمكن قطعها بجهد ووقت معقول حتى لا نرهق رواد خدمات هذه المراكز، المواطنين بالنسبة للمركز الإداري، إذن هناك بعد "انسب" ينبغي أن يحدد أقصى تباعد للمدن مراكز تلك الخدمات، فمن الواضح إذن أن عامل الخدمات المركزية عامل عالمي، ويحدد إلى حد كبير تباعد هذه المراكز بنمط متجانس على أساس البعد الأنسب، فهو لابد أن يكون بالنسبة على الحد الأدنى من الخدمات، فهكذا فقط يمكن أن تتوفر شبكة قصوى من الخدمات الدنيا.

### 1-6 نموذج ولتر كريستالر للأماكن المركزية:

إن منطقة نفوذ المدينة ليست فكرة بسيطة، ولكنها مركبة من عشرات مجالات السلع المختلفة والخدمات المنفردة، ليس من الضروري أن تتفق جميعها في حدودها ولكن مجموع إطارها العام يأخذ شكل دائرة، لأن الدائرة هي الشكل الهندسي الوحيد الذي يحقق شرط المسافات المتساوية في كل الجهات بحيث تصبح أطراف المنطقة على بعد متساو من مركزها المدني الذي تتجه إليه.



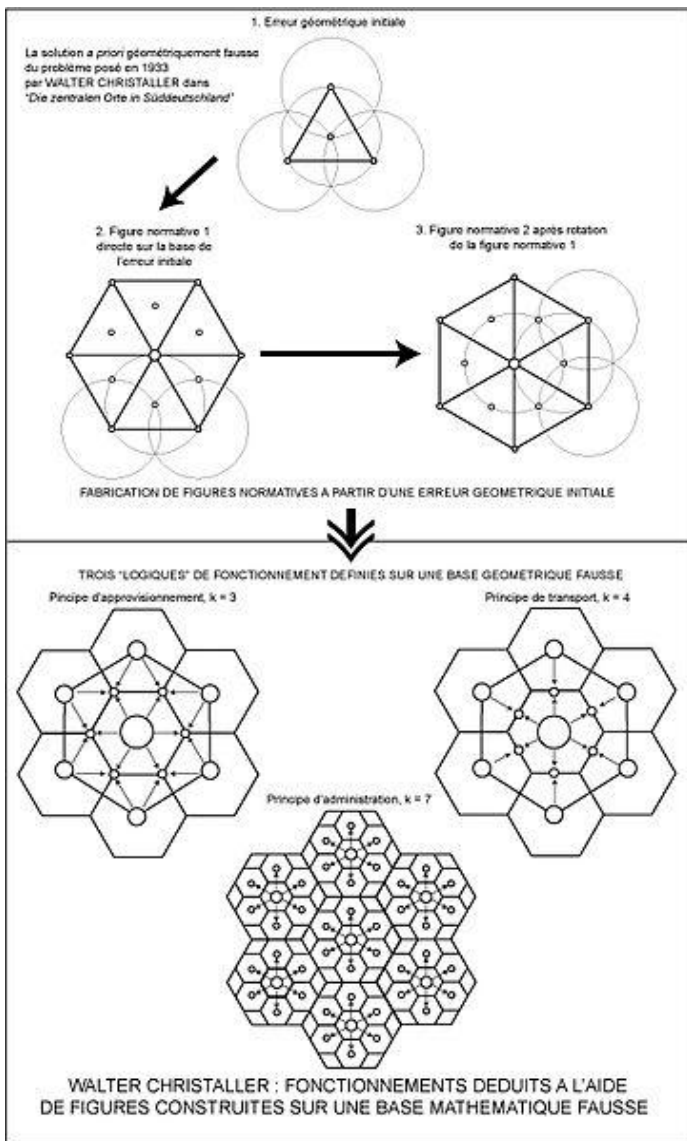
الشكل رقم 16: النطاق الدائري للسوق لكريستالر ، (مصدر كريستالر، 1966)



ولكن نفوذ المدينة داخل هذه الدائرة يتلاشى وقبضتها تضعف تجاه الأطراف، وعلى هذا فإن منطقتي نفوذ المدينتين المتجاورتين إما أن يتماسا فيوجد بينهما فراغ وظيفي، إما أن تتنازعا فيما بينهما، وإما أن ينشأ فيه مركز خدمات مدني مستقل، ولكن هذا الفراغ البيئي أصغر جدا من أن يسمح لمركز مستقل بالقيام فيه. وعلى هذا فلا مفر من أن تتنازعه المدينتان، وعلى أساس المناصفة، بحكم أن قوتها - كما تتمثل في الحجم - واحدة، والحل الوحيد في هذه الحالة هو ألا تتماس أقطار الدائرتين، وإنما أن تتقاطعا، ومعنى هذا أن تتحول الدوائر المتجاورة التي تمثل مجالات نفوذ المدن إلى أشكال مضلعة مكعبة.

ولكن ماهو الشكل المضلع بالضبط؟ لا تخرج هذه الأشكال الإقليمية التي لا تترك بينهما فجوات بينية وبقياء عن ثلاث إمكانيات : المثلث والمربع والمسدس، ولكن المثلث يمثل هندسيا أكبر ابتعاد عن الدائرة،

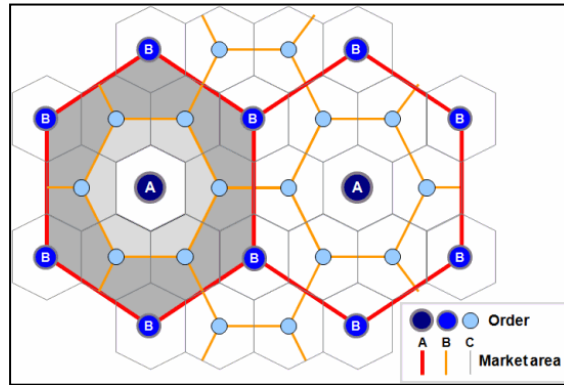
ولذا ينتظم أكبر مسافات وأبعاد عن المركز، أما المربع فأفضل من المثلث فله مزايا سهولة رسم الحدود، وسهولة العلاقة بين عدد المحلات وأحجام مناطق نفوذها وأبعادها، حتى لقد ذكره تينن وأوصى كوليمان (Culemann) باتخاذها لأن خطوط المواصلات الرئيسية فيه - بعكس المسدس - لا تمزق الإقليم إلى أجزاء صغيرة وبذلك تضطرب الحركة المحلية، وإنما تسير مماسة لها لكن المربع لا يحقق أكبر قدر من المساواة في الحركة بين المراكز والأطراف.



الشكل رقم 17 : النطاق السداسي للسوق لكريستالر، (مصدر كريستالر، 1966)

أما الشكل المثالي حقا فهو السداسي (hexagonale) فهم اقرب تقريبا إلى الدائرة ويحقق معظم شروطها، وهو لذلك أنسب شكل إقليمي للخدمات المركزية، وميزة الشكل السداسي أكبر ما تكون على المربع، لهذا تتضد أقاليم مراكز الخدمات نفسها على النمط السداسي، وهذه النتيجة يصل إليها كل من كريستالر ولوش، ولو أن الأخير يذكر أن إثبات كريستالر وإن كان عاما إلا أنه غير كاف، ويذكر كريستالر أن من بين مزايا الشكل السداسي أنه يجعل عدد مراكز الخدمات مناسبة لا يزيد ولا يقل عما ينبغي، بالإضافة إلى أنه لا يترك فجوات بغير خدمات، ويضيف الجغرافي هاوفه (Haufe) أن شبكات خطوط المواصلات السداسية هي الأنسب لشكل سطح الأرض الكروي المتجانس، لان علاقتها بالمناطق التي تخدمها تصبح أكثر ما يكون فائدة، كما يمكن أن تغطي سطح الأرض نظريا بدون ترك بقايا غير مغطاة بخدماتها.

السؤال الآن: ماذا عن الخدمات الأعلى مرتبة من الدنيا العالمية؟ هذه لا يمكن بطبيعة الحال أن تنتشر بنفس حدوث الخدمات الدنيا، ولكن لا بد أن تتركز في عدد أصغر من المراكز الأكبر، والمراتب الأولى من الخدمات المركزية تستدعي مدنا أكثر أهمية، بحيث تصبح المراتب الأعلى من الخدمات مرادفة للأحجام الأكبر من المدن، فالحجم مرآة تعكس إلى حد كبير مرتبة الخدمات، بمعنى آخر مع زيادة أحجام المدن لا بد أن تقل أعدادها، ويزداد التباعد بينها، وتنتسج المناطق التابعة التي تخدمها، هكذا يدخل عنصر الحجم كضابط للتباعد فكل مركز من المراكز الهامة سيكون محاطا على هوامش منطقته الريفية بست من المدن ذات الأهمية الأقل وذلك على أبعاد متساوية من بعضها البعض، وعلى هذا الأساس فان المدن ذات الأهمية المختلفة ستتباعد بالتساوي على مناطق أسواق سداسية الشكل.



الشكل رقم 18 : النطاق السداسي لمجموعة أسواق كريستالر ، (مصدر كريستالر، 1966)

هكذا يصبح لدينا سلم أو هرم مدرج أو هيرارشية - تراتب - من الخدمات والأحجام من ناحية، ومن الأبعاد ومساحات المناطق التوابع من ناحية أخرى، ويتردد هذا التراتب حتى نصل إلى قمة الهرم حيث نجد أنها تشكل شبكة دنيا - في المواقع نقطة واحدة من الخدمات القصوى - أي عكس القاعدة العالمية، ومجموع المركب الهرمي من مراتب الخدمات والحجم، والأبعاد والمساحات الذي يدور حوله ويتعلق نهائيا

بمدينة القمة يمثل إقليميا اقتصاديا مدنيا كاملا قائما بذاته، بينما تمثل مدينة القمة فيه المتروبوليس أي عاصمة الخدمات أو المدينة الأم بحيث يصبح نمط الترتيب نمطا شجريا أو عنقوديا. وفي داخل هذا المركب لا يقيس كريستالر درجة المركزية بحجم السكان الخام، الذي كثيرا ما لا يعبر تماما عن مدى الخدمات الإقليمية التي تقوم بها المدينة خارج حدودها عي كمدينة، وإنما يتخذ عدد التليفونات كمقياس للعلاقات العامة بين مكان وآخر أي للخدمات الإقليمية، ومقياس هذا كالتالي:

$$م = ت (س ت' / س')$$

حيث م = مقياس المركزية

ت = عدد التليفونات في المدينة

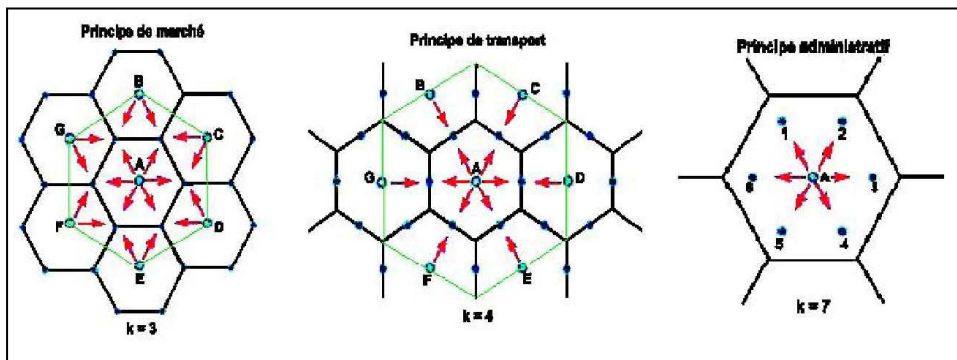
س = عدد سكان المدينة

ت = عدد التليفونات في كل الإقليم

س = عدد سكان كل إقليم

على أنه لا بد داخل هذا الهرم المتراتب من ملاحظة ثلاث قواعد فأولا يتم تدرج المراتب المختلفة على أساس أن مسافة التباعد مع كل مرتبة أعلى تتزايد - بحكم الشكل السداسي - بنسبة  $\sqrt{3}$  بالمقياس إلى أدنى مرتبة. ومعنى هذا أن مساحة المنطقة التابعة وعدد سكانها تزيد عن سابقتها ثلاثة الأمثال .

ثانيا: ليس من الضروري للتدرج في مراتب الأحجام والأبعاد داخل هذا المركب الهرمي أن يتدرج باطراد ملزم، أي ليس من الضروري أن توجد جميع الدرجات والمراتب بل قد " تقفز " درجة أو أكثر، وهذا تحت تأثير عوامل اقتصادية أو غير اقتصادية كالنقسيم الإداري ، ولهذا فليس من الضروري أن تتناسب اتساع وأبعاد منطقة الخدمات المركبة تناسبا طرديا من حجم المركز .



الشكل رقم 19 : المبادئ الثلاثة لتنظيم الأماكن المركزية، (مصدر كريستالر، 1966)

ثالثا: ليس هناك عدد معين محدود وثابت لدرجات ومراتب هذا السلم الهرمي، وهو الذي يرمز إليه في هذه الدراسات بالرمز  $K$ ، وإنما يختلف بحسب الغرض فيتفق لوش مع كريستالر على أن 3 درجات هي أنسب عدد لمبدأ المواصلات، وأن 7 درجات هي أنسب عدد لمبدأ النقسيم الإداري، ولو أن لوش يضيف

إلى هذا الأخير عدد 13 درجة أقل عدداً، أكبر حجماً، ويصبح النظام كله بالطبع أكثر بدائية وأقل رونة، ويعطي لوش الجدول الآتي كمفتاح لهذه العلاقات.

الحجم الإقليمي، العدد في النظام الكامل			المسافة بين المراكز بعضها لبعض			الحجم الإقليمي الحقيقي
ك=7	ك=4	ك=3	ك=7	ك=4	ك=3	
3	2	1	$1\sqrt{71}$	$1\sqrt{41}$	$1\sqrt{31}$	1
19	7	4	$1\sqrt{72}$	$1\sqrt{42}$	$1\sqrt{32}$	2
106	24	11	$1\sqrt{73}$	$1\sqrt{43}$	$1\sqrt{33}$	3
؟	81	30	$1\sqrt{74}$	$1\sqrt{44}$	$1\sqrt{34}$	4
؟	؟	77	$1\sqrt{75}$	$1\sqrt{45}$	$1\sqrt{35}$	5
؟	؟	؟	$1\sqrt{76}$	$1\sqrt{46}$	$1\sqrt{36}$	6
؟	؟	؟	$1\sqrt{77}$	$1\sqrt{47}$	$1\sqrt{37}$	7

الجدول رقم 25 : مستويات الاماكن المركزية، (مصدر كريستالر و لوش، 1966)

1 = المسافة بين المراكز الأصلية .

ك = عدد المناطق الصغرى في المرتبة التالية.

( الأرقام التي تحت علامة الجذور هي في نفس الوقت مجموع عدد المراكز في الإقليم المعني )

فكما نرى يتوقف عدد الحالات أو مراكز الخدمات في النظام كله على عدد المراتب والدرجات في السلم الهرمي، وبحسب لوش هذه الأعداد عندما تكون ك = 3 على النحو التالي الذي سنرى منه أن أكبر إقليم في هذا النظام سيشمل 729 مركزاً للخدمات وليس مركز قطبي واحد.

عدد المراكز التي من تلك الدرجة	درجة حجم المراكز	عدد أقاليم تلك الدرجة	عدد المراكز في الإقليم	درجة حجم الإقليم
486	0	729	1	0
162	1	243	3	1
54	2	81	9	2
18	3	27	37	3
6	4	9	81	4
2	5	3	243	5
1	6	1	729	6

الجدول رقم 26 : عدد المراكز في الإقليم ، (مصدر كريستالر و لوش، 1966)

### ثانياً : الإطار المنهجي و نموذج التحليل المختار :

بعد إسقاط هذه القراءات على الخصائص المميزة لعمران المدينة، وفق مقاربات ونماذج مختلفة نجد إن مقارنة الاماكن المركزية و التسلسل الهرمي للاماكن هي الأنسب في اعتمادها كمقاربة تحدد معالم.

الخطوات التحليلية لغرض الوصول إلى الأهداف المحددة و الغايات لا تتحقق الا بتطبيق هذه المقاربة، و المساعدة للخروج بمنطق افتقار الوظيفية بالنسبة للمناطق التوسع العمراني الجديد.

ومن اجل تتبع هذه المقاربة في مجال الدراسة وجب علينا تطبيق نموذج اخر هو نموذج التحليل بواسطة المعايير المتعددة (L'analyse multicritère) و برنامج نظم المعلومات الجغرافية المتمثل في MAPINFO 11 من اجل تحليل توزيع المرافق عبر أحياء المدينة و مناطق التوسع الجديد.

### 1- نموذج التحليل بواسطة المعايير المتعددة (A.M.C):

إن التحليل بواسطة المعايير المتعددة يقوم بالحكم على مقارنة المشاريع فيما بينها أو درجة التباين بين التدابير المستعملة فيها.

وفي هذا الإطار تقوم بتقييم والتحليل، بل هي وسيلة لتقييم مسبقاً، و التي تستخدم بشكل خاص في تحديد الخيارات الإستراتيجية للتدخل، وتقوم بتقييم البرامج و التشريعات و القرارات السياسية و الاقتصادية...وفق معايير معينة تستخدمها عملياتها الحسابية.

المتمثلة في قسمت مجموع معاملات المعايير على كل معيار و استخراج الرتب الجديدة.

	Critères				
Options	C1	C2	C3	...	CN
Poids relatifs	$W_1$	$W_2$	$W_3$	...	$W_N$
Opt1	$opt_{11}$	$opt_{12}$	$opt_{13}$	...	$opt_{1N}$
Opt2	$opt_{21}$	$opt_{22}$	$opt_{23}$	...	$opt_{2N}$
Opt3	$opt_{31}$	$opt_{32}$	$opt_{33}$	...	$opt_{3N}$
.	.	.	.	...	.
.	.	.	.	...	.
.	.	.	.	...	.
OptM	$opt_{M1}$	$opt_{M2}$	$opt_{M3}$	...	$opt_{MN}$

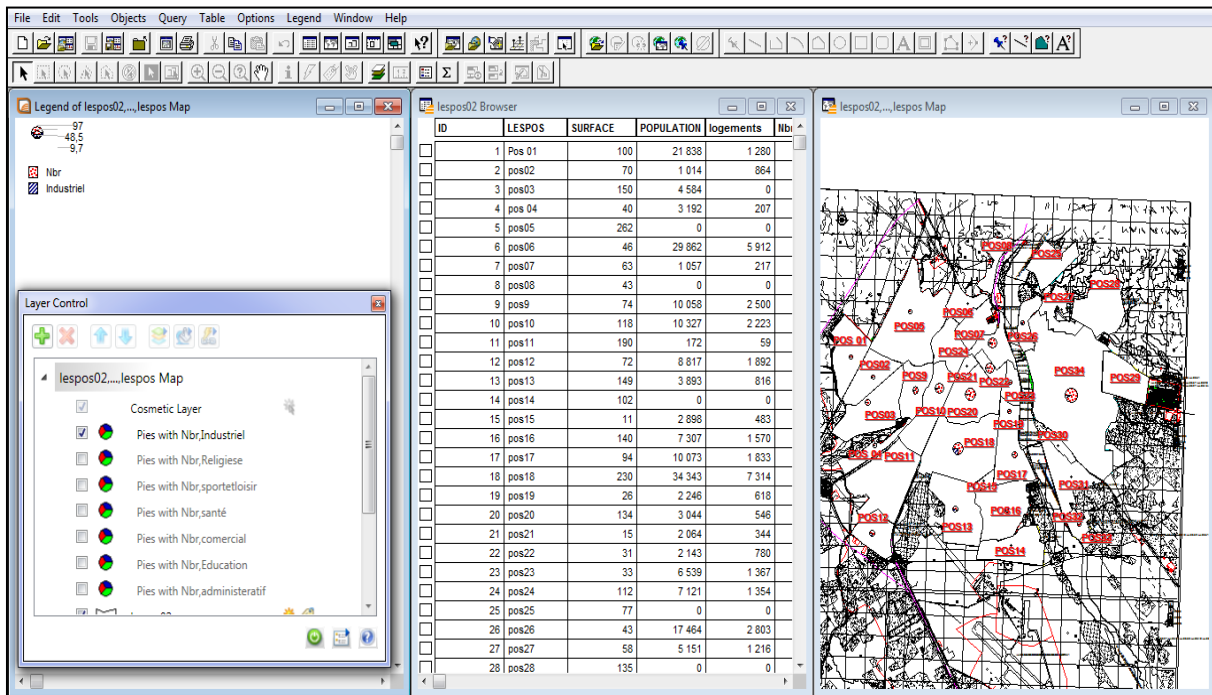
الشكل رقم 20: استخراج المستويات حسب طريقة AMC (المصدر فرحي.ع.2008)

### 2- برامج نظم المعلومات الجغرافية: MAPINFO 11:

ترتكز تقنيات نظم المعلومات الجغرافية على ربط الظواهر المنتشرة على سطح الأرض بنظام إحدائيات معين، وتخزينها في ذاكرة الحاسوب، وربط البيانات الوصفية المرتبطة بتلك الظواهر من خلال قواعد البيانات، وتحليلها وإظهار العلاقات بين الظواهر، وأخيراً عرض المعلومات المكانية بمقياس محدد على الشاشة وطباعتها على الورق (الدويكات.ق.2003).

وتعدد البرمجيات الجاهزة لنظم المعلومات الجغرافية ، والمصممة من قبل الشركات العالمية مثل مؤسسات ESRI، INTERGRAPH، MAPINFO،... إلخ، وتعد الأخيرة من البرامج الشهيرة لنظم المعلومات الجغرافية لما له من قدرة على إجراء التحليل الإحصائي، وتمثيل نتائجه في رسومات وعلى خرائط، وللبرنامج أيضا القدرة على إعادة تشكيل الظواهر ونقلها وحذفها ونسخها . إضافة إلى إمكانية رسم الخرائط بالهيئة ثلاثية الأبعاد (3D) (AMOS.P.2002).

تتكون واجهة برنامج (MAPINFO PROFESSIONAL 11) من ست نوافذ رئيسية، والتي تنحصر فيها كل أعمال البرنامج ينظر للصورة.



الصورة رقم 14: مكونات برنامج MAPINFO 11 - (المصدر الباحث.2012)

وهذه النوافذ هي :

- نافذة الخريطة، وتستعمل لعرض محتويات الجداول ذات المرجعيات الجغرافية بهيئة خرائط وأشكال كارتوغرافية.
- نافذة المفاتيح، وتستخدم لعرض الرسوم الكارتوغرافية للطبقات داخل النافذة أعلاه، كمفتاح للخريطة.
- نافذة الجدول، وتعرض فيها البيانات الجدولية التي تقترن بطبقات نافذة الخريطة أو الجداول المأخوذة من قواعد البيانات من البرامج الأخرى ك MICROSOFT EXCEL.
- نافذة الرسم البياني، وتعرض فيها البيانات كأشكال بيانية.

- نافذة التصميم، وتعتبر من أهم النوافذ التي يتم التعامل معها كمخرجات لنظم المعلومات الجغرافية، وهي صفحة يتم فيها تصميم الخريطة بشكلها النهائي، حيث تسمح بدمج وعرض محتويات جميع النوافذ الأخرى السابقة الذكر دفعة واحدة.
- نافذة إعادة التصنيف، تقوم هذه النافذة بتصنيف الخريطة على أساس خاصية جغرافية معينة، إلى أقسام ثانوية عدة ، من أجل إنجاز العمليات الحسابية للحصول على صافي مجموع القيم لكل صنف.(نفس المصدر السابق).

بالإضافة إلى ذلك فللبرنامج الاستطاعة على التحكم بالطبقات التي تمثل كل واحدة منها خريطة بذاتها، بواسطة إيعاز LAYER CONTREL، والذي يمكن من خلاله إظهار وإخفاء الطبقات إضافة إلى جعل الطبقات قابلة للتحرير والتحوير خصوصا إذا علمنا أن بيانات نظم المعلومات الجغرافية تخرن عادة في أكثر من طبقة واحدة، وذلك للتغلب على المشاكل التقنية الناجمة عن معالجة كميات كبيرة من المعلومات دفعة واحدة، ويمكن تشبيه تقنية تطابق الخرائط في نظم المعلومات الجغرافية ( أي جعل الطبقات فوق بعضها البعض)، برسم الخرائط بواسطة الورق الشفاف، وتستخدم هذه التقنية لإجراء المقارنات البصرية لبيانات الطبقات.

فضلا عن أن للبرنامج خاصية إظهار وإخفاء أسماء المعالم الجغرافية داخل الخريطة، والأهم من ذلك هو أن هذا البرنامج مدعوم بكتابة الأسماء بجميع اللغات الموجودة في العالم، مما أكسبته أهمية كبيرة.

وبانت عمليات الـ Georeferencing، أي العمليات الخاصة بالتعريف بالإحداثيات المتكامل للعناصر المادية على سطح الأرض، من المرتكزات الأساسية بل الجوهرية في تمييز العمل على نظم المعلومات الجغرافية (HEYWOOD .I.1998)، إذ تتلخص بتحويل البيانات التي تتضمن بيانات مكانية إضافة إلى البيانات الوصفية من هيئتها الجدولية أو الرقمية إلى الخرائط متضمنة جميع البيانات الموجودة داخل الجدول.

أما عمليات الربط الجغرافي أو التوقيع الجغرافي، فهي ربط الظواهر الجغرافية على الخريطة بنظام إحداثيات عالمي حقيقي، ( التي غالبا ما تسمى Registration- أي عملية التسجيل الإحداثي)، وهي عبارة عن تحويل نظام الإحداثيات المحلي على طاولة الترقيم الذي يقاس بالإنتشات أو السنتيمترات إلى نظام إحداثيات حقيقي بالكيلومترات أو الأميال، ويتم إدخال أربع نقاط مرجعية، أو أكثر، ويسجل المستخدم إحداثياتها العالمية الحقيقية(الديوكات،ق،مرجع سابق).

### خلاصة:

مما تم ذكره سابقا نستخلص أن الوظيفية في المدينة وفقا لعدد من المقاربات و التي تتباين أهدافها المكرسة لأجلها.

ومنه تم هيكلة المنهجية وفقا للنموذج التحليلي لـ كرسنالر و الذي يقوم على أساسا على أن عدد طبقات المدن الوظيفية في كل البلاد والأقاليم محدود ، كل مركز في الإقليم له مجال تأثير يساوي 7 مستويات إدارية و 3 مستويات وظيفية (كل مركز يؤثر في 3 مراكز في المستوى الأدنى)، وكل مستوى من هذه المستويات يتضاعف بنسبة  $\sqrt{3}$

وتمتاز بمركب متدرج من المؤسسات و المنشآت الحضارية و الوظيفية، بمعنى آخر تدل الدراسات على أن معظم مدن العالم يمكن وضعها في واحدة من عدد قليل جدا نسبيا من الطبقات الوظيفية، بينما الفجوات و الفروق بين كل طبقتين لا بد أن تكون واسعة وظيفيا و حجميا .  
ولا يغير من هذه الحقيقة أن كثيرا من المدن يمر في مراحل من التطور و النمو، لذا لا يقع بسهولة في طبقات واضحة التحديد بل يبدي كثيرا من التدرج في الهيكل الهرمي (حمدان.ج.1977).  
و تدعمت الدراسة بواسطة نموذج التحليل بواسطة المعايير المتعددة و باستخدام نظام معلومات الجغرافية MAPINFO 11 من اجل إعداد الخرائط تبرز أين مواقع الخلل في السلم التنسيقي العام للمدينة.



## الفصل السادس:

### تقديم حالة الدراسة (مدينة بسكرة)

**مقدمة:**

تعتبر منطقة بسكرة مهدا للحضارات القديمة وخير دليل على ذلك الحفريات التي وجدت على الضفاف الشرقية لوادي بسكرة.

ذكر المؤرخون بأن الإغريق جعلوا منها منطقة تجارية هذا قبل أن يهزموا من طرف الفينيقيين.

استنادا إلى الدكتور "سيري زيات" فإن اللاتينيون لم يذكروا هذه المنطقة، على عكس ابن خلدون الذي مكث فيها مرات متتالية في سنة 1382م وهو يؤكد على أنها كانت موجودة حوالي العام 685م، حيث كانت بسكرة عاصمة للزاب، و مجموعها الزيبان بمعنى الواحات.

في هذه الفترة كانت نوميديا تحت قيادة ماسينيسا (238 قبل المسيح) تضم كل من بسكرة و الزيبان معا و تدعى "GETULIE" (شعب مختلط من أصل عربي وفلسطيني).

بعد سقوط يوغرطة (ابن ماسينيسا) في يد الرومان، عاشت المنطقة تحت السيطرة الرومانية حتى وصول الفاتح عقبة ابن نافع الفهري الذي إفتك الزيبان من الرومان سنة 682م. بذلك دخلت المنطقة في عصر جديد تحت اللواء و المبادئ الإسلامية.

استنادا إلى ابن خلدون فإن "الداودة" قبيلة هلالية من رياح (العربية السعودية) استولت على المنطقة خلال الغزو الهلالي.

خلال العام 700م ثار العلامة الديني "سعيدة" في وجه حاكم بسكرة ابن مزيني، و توفي هذا العلامة في عام 713م خلال حصار "امليلي". استمرت الثورة تحت لواء أبو عبد الله ابن الأزرق وتمت بعقد الصلح مع ابن مزيني.

خلال الفترة 1430-1451 خضعت المنطقة للأتراك العثمانيين تحت قيادة السلطان عبد العزيز من تونس، و لم تكن السيطرة العثمانية مباشرة إلا في عام 1821. (منوغرافية لسنة 2010 لمدينة بسكرة)

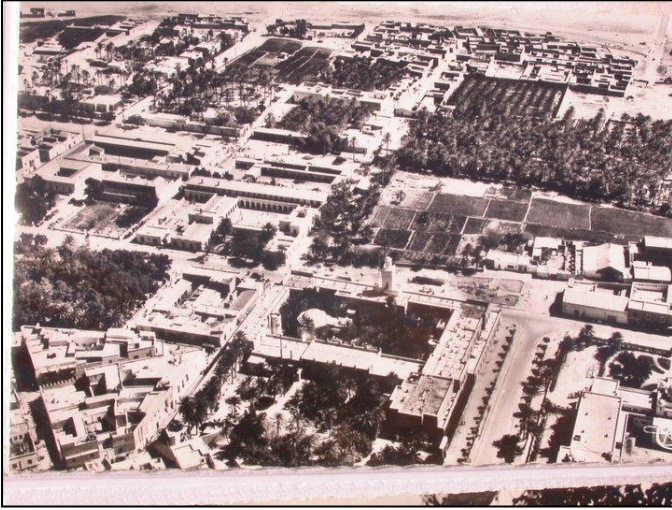
في نهاية القرن السابع عشر، مارس الأتراك ضغوط كبيرة على المواطنين و حاولوا تفكيكهم حتى تسهل السيطرة عليهم، و هكذا انقسمت بسكرة إلى سبع (07) مناطق، هي: الكرة، قداشة، باب الضرب، باب الفتح، لمسيد، رأس القرية و مجنيش.

في سنة 1710 كتب الرحالة العربي مولدي أحمد عن بسكرة و قال أنها منطقة أهلة بالسكان، تتميز بموقع خاص بين التل و الصحراء زاد في غناها، تملك أموالا كثيرة، التجارة نشيطة والزراعة مزدهرة.

في سنة 1838 بدأ الاستعمار الفرنسي في المنطقة تحت قيادة الجنرال "تقري". عام 1844 كان الدخول الفعلي لدوق أومال إلى مدينة بسكرة .

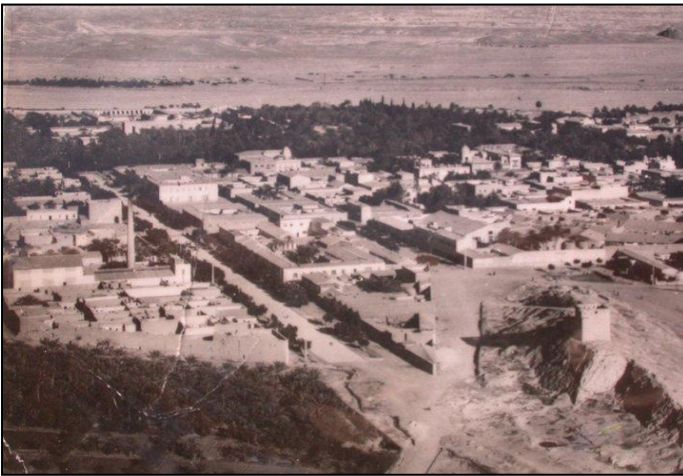
قامت ثورة الزعاطشة في سنة 1849 تحت قيادة بوزيان، عمت وشملت كل الزيبان لكنها انطفأت و خلفت وراءها كثيرا من الشهداء.

ظل أبناء بسكرة كبقية أفراد الشعب الجزائري في مختلف مناطق الوطن يناضلون، بشتى الوسائل ضد الاستعمار الفرنسي. كما كانوا سباقين إلى تنظيم صفوف الثورة التحريرية الكبرى. (الدكتور سعدان، العربي بن مهدي، العقيد سي الحواس و غيرهم). وقد كانت منطقة الزيبان إحدى المناطق الحصينة التي لجأ إليها الثوار وساعدهم على ذلك التفاف الشعب حولهم ومعرفتهم لطبيعة الأرض التي تميز بسكرة و ما حولها حتى نالت الجزائر استقلالها وحريتها.



الصورة رقم 15: مركز المدينة إبان الفترة الاستعمارية

(المصدر: <http://forum.biskra7.com> - 2011 / )



الصورة رقم 16: الجهة الجنوبية إبان الفترة

الاستعمارية

(المصدر: <http://forum.biskra7.com> - 2011 / )

## تقديم عام للولاية:

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد؛ تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر بـ 21 509.80 كلم<sup>2</sup> وتضم 33 بلدية و 12 دائرة و يحدها:



- ولاية باتنة من الشمال.
- ولاية مسيلة من الشمال الغربي.
- ولاية خنشلة من الشمال الشرقي.
- ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.
- ولاية الوادي من الجنوب الشرقي.
- ولاية ورقلة من الجنوب.

الصورة رقم 17: موقع ولاية بسكرة (المصدر: <http://upload.wikimedia.org>-2011)

### 1- الإطار الإداري:

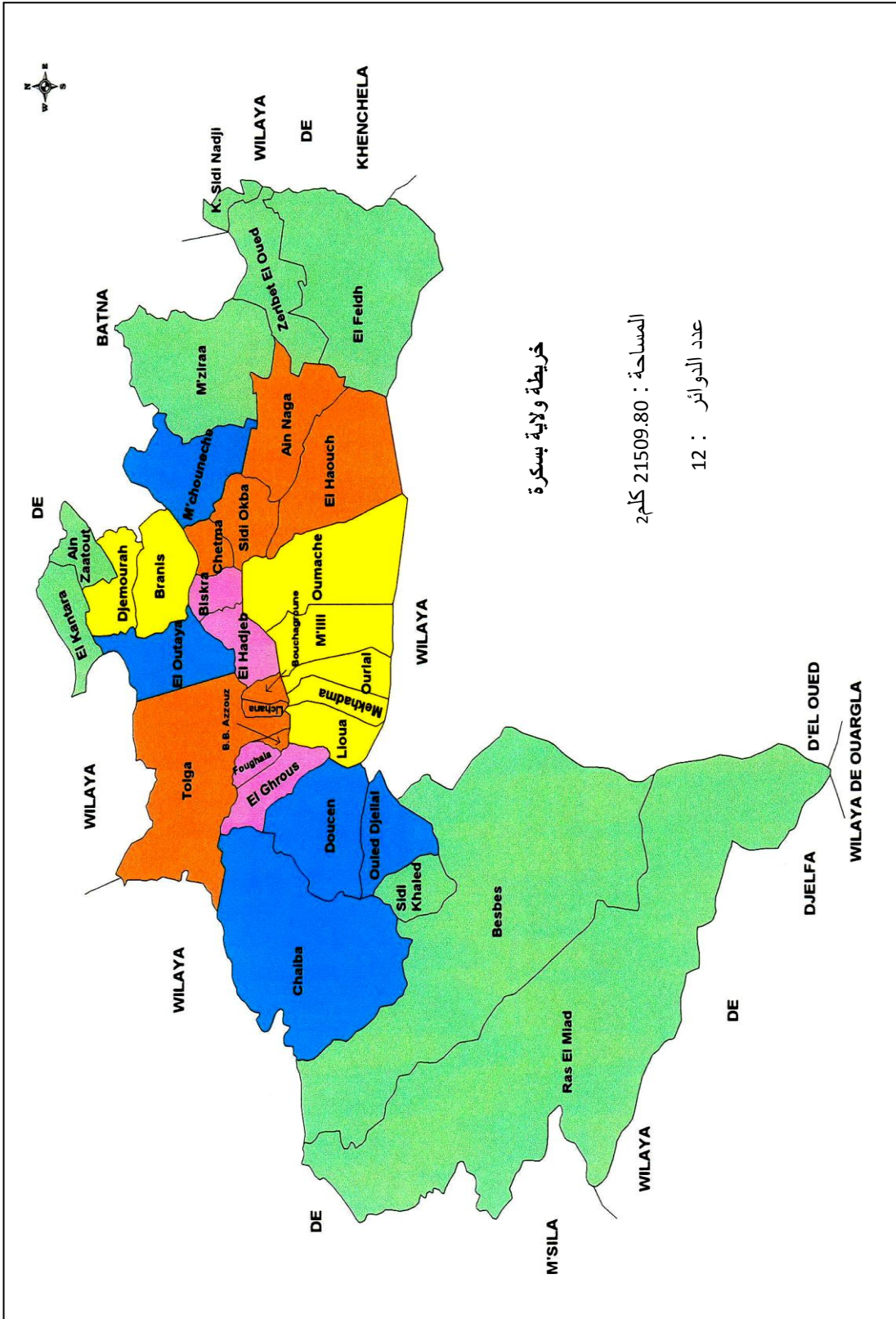
صنفت بسكرة "ولاية" أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 و كانت تضم آنذاك 22 بلدية وستة (6) دوائر. وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 انقسمت إلى شطرين: ولاية بسكرة وولاية الوادي التي تشكلت بضم دائرتي الوادي والمغير فأصبحت تضم 33 بلدية وأربعة (4) دوائر، هي أولاد جلال، سيدي عقبة، طولقة، الوطاية أما بسكرة كونها تمثل مقر الولاية فبقيت بلدية على حدى، وقد ألحقت بالولاية بلديات جديدة على إثر هذا التقسيم وهي:

✚ بلدية خنقة سيدي ناجي من ولاية تبسة.

✚ بلدية القنطرة و عين زعطوط من ولاية باتنة.

✚ بلدية الشعبية (أولاد رحمة) من ولاية المسيلة.

في سنة 1991 تم تعديل إداري طفيف على الدوائر حيث أصبح عددها 12 دائرة وبقي عدد البلديات على حاله أي 33 بلدية، أعيد توزيعها على الدوائر حسب التقسيم الحالي.



الصورة رقم 18: الخريطة الإدارية لولاية بسكرة (المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرة -2011).

## 2- تقديم عام حولة مدينة بسكرة:

## أ- من الناحية الطبيعية :

## \* موقع التجمع الإداري و الجغرافي :

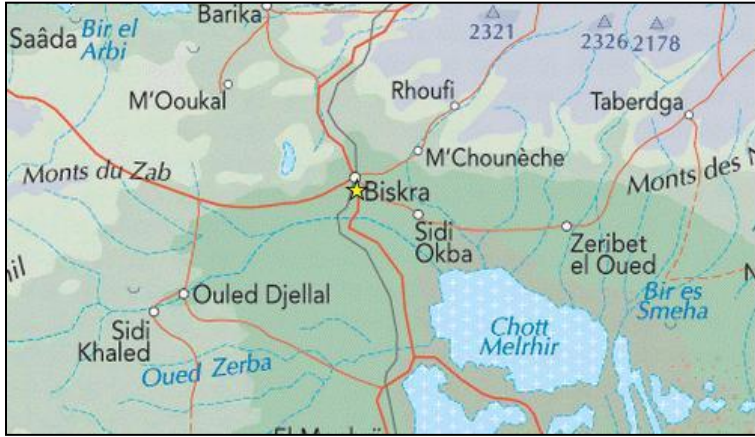
يقع مجال الدراسة وسط ولاية بسكرة مترعا على مساحة 446 كلم<sup>2</sup> أي بنسبة 2,07 % من المساحة الإجمالية للولاية ،حدوده الإدارية كالتالي :

- من الشمال : كل من بلدية برانيس و لوطاية
  - من الشرق : بلدية مشونش
  - من الجنوب : مجموع البلديات : سيدي عقبة ، أوماش و أمليلي
  - من الغرب : كل من بلدية طولقة و بوشقرون
- و هو يضم إداريا حسب التقسيم الإداري لسنة 1984 كل من :

- دائرة بسكرة التي تؤطر كلا من بلدية بسكرة مقرا للدائرة و الولاية معا و أهم قطب حضري في هذا التجمع .

يعبر مجال الدراسة شبكة هامة من المحاور الطرقية :

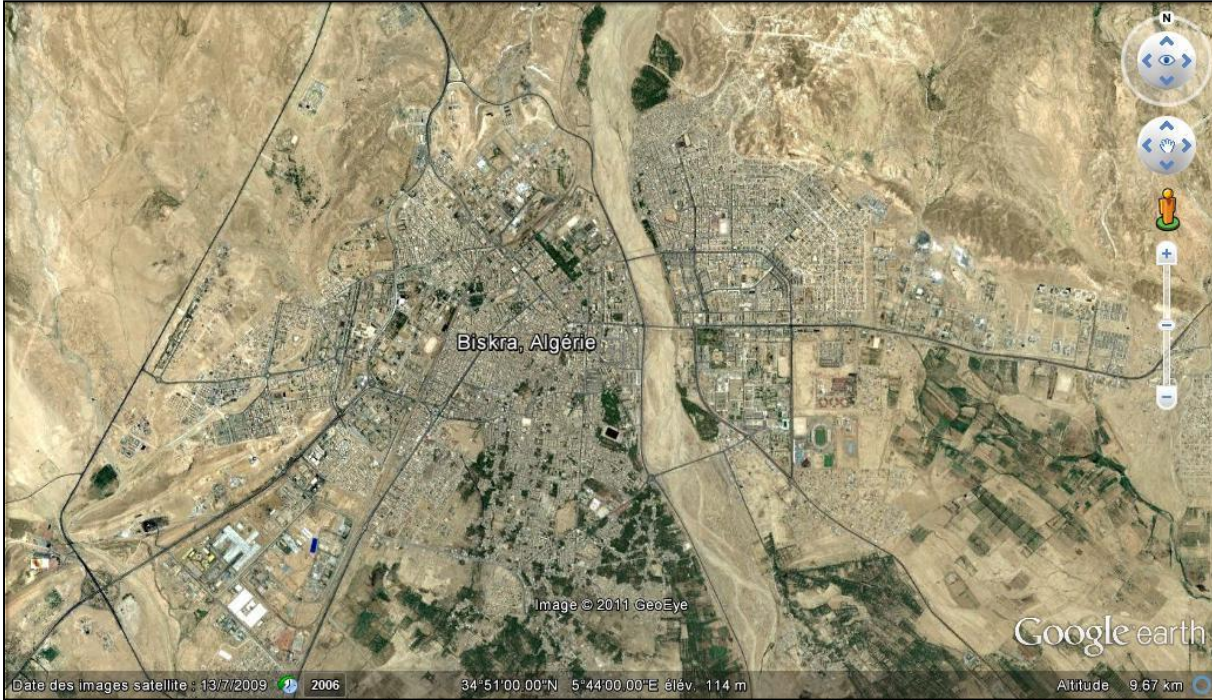
- طريق وطني رقم (03) :الرابط بين بسكرة -باتنة و قسنطينة .
  - طريق وطني رقم ( 46 ) : الرابط بين بسكرة - الجزائر ،عبر الحاجب و بوسعادة .
  - طريق وطني رقم ( 31 ) بإتجاه أريس .
  - طريق وطني رقم ( 83 ) الرابط بين بسكرة و تبسة .
- بالإضافة إلى خط السكة الحديدية الذي يعبر التجمع الرئيسي للولاية .



الصورة رقم 19: خريطة الربط الطرقية للمدينة .(المصدر : <http://forum.biskra7.com/biskra/t10375> -/2012).

\* أهمية مدينة بسكرة :

يكتسي مجال الدراسة أهمية كتجمع بلديات و كذلك بالنسبة للولاية ككل ، إستمدتها من كونه يضم مدينة بسكرة مقر البلدية و الدائرة و الولاية في آن واحد و ما تمثله و تلعبه هذه الأخيرة من دور مهم و هيمنة على المستوى الولائي و الجهوي إداريا و وظيفيا ، بالإضافة إلى موقعه المركزي و إحتوائه على أهم شبكة من الطرق الوطنية التي تعبر الولاية مما يجعله يتمتع بإتصالية ممتازة .



الصورة رقم 20: الخريطة للمدينة-(المصدر: Google Earth-2009)

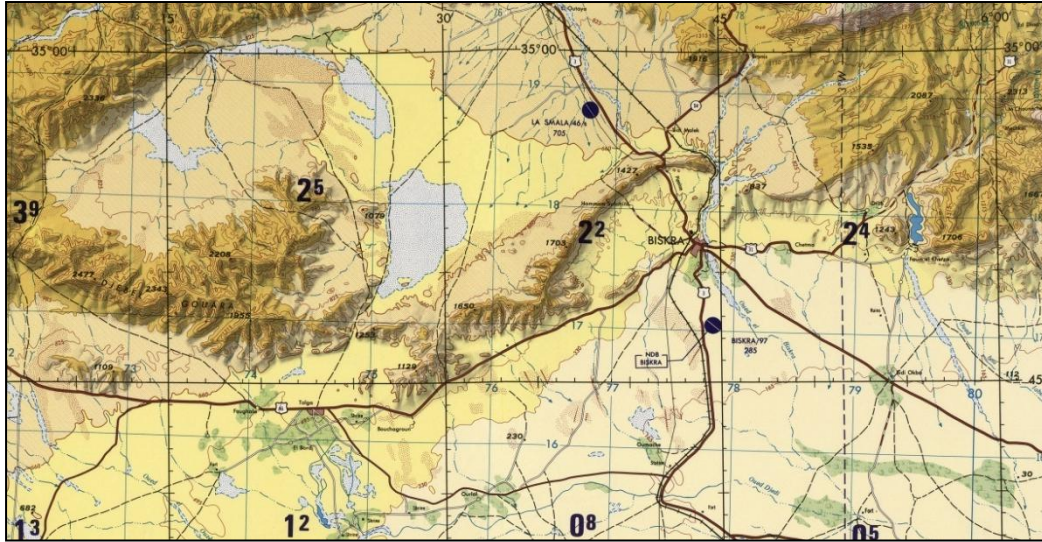
\* الوسط الطبيعي :- التضاريس :

يقع مجال الدراسة ضمن نطاقين الصحراوي و الأطلسي تمثله مجموعة تضاريس مهمة تتمثل في :

▪ المنطقة الجبلية :

تمثل نسبة قليلة من مساحة الولاية ، تتركز أساسا في الشمال ، فالجهة الغربية نجد كلا من جبل (بوغزال ، الملاقة ، ثنية و قيين ) في حين الجهة الشرقية نجد كلا من جبل (الطيوس ، كمارو و كاف القونة ) إن غالبية هذه الجبال فقيرة من الغطاء النباتي .

- منطقة السهول : تمتد على محور شرق -غرب و تتميز منطقة السهول بتربة عميقة و خصبة
  - منطقة المنخفضات :
- تقع في الناحية الجنوبية الشرقية و هي عبارة عن مسطحات ملساء من الغضار و التي تحتجز طبقات رقيقة من المياه ممثلة بذلك الشطوط و التي يبلغ متوسط إنخفاضها (-33 م ) تحت مستوى سطح البحر و تعتبر المجمع الطبيعي الرئيسي للمياه السطحية في المنطقة.



الصورة رقم 21:خريطة التضاريس للمدينة-(المصدر <http://www.lespagesmaghreb.com> - 2011 - )

### - المميزات المناخية :

#### أ - التساقط :

الشهر	جا	ف	م	أ	ما	ج	جو	أو	س	أك	ن	د	المجموع
المعدل الشهري (ملم)	0,6	2,8	10,9	22,1	1,5	0,4	0,0	0,1	36,1	3,0	0,1	21,2	98,8

الجدول رقم 27: : قيمة التساقط بمدينة بسكرة المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرة (الحوصلة السنوية 2008)

إذا اخذنا بعين الإعتبار معدلات الأمطار خلال 25 سنة الأخيرة فإن مدينة بسكرة تقع في منطقة 0-200 ملم ما عدا المناطق الجبلية أو السنوات الممطرة ،غير أن معدل الأمطار هذا ليس مؤشرا قويا على مناخ المنطقة إذ أن كمية و كيفية سقوط هذه الأمطار مهمان جدا قد تكون 60 إلى 70 % من كمية

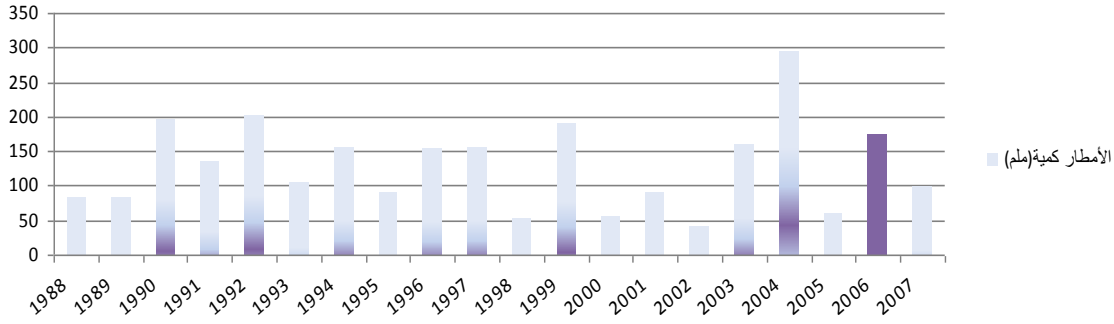


الأمطار محصورة في الفصل البارد تنزل على شكل أمطار غزيرة إلى طوفانية تسبب إنجرافا للتربة و أضرارا للزراعة ،و للمقارنة سوف نأخذ معطيات التساقط خلال 20 سنة الأخيرة .

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
كمية الأمطار المتساقطة(ملم)	82	194	133	201	103	156	90	153	41	33	28	45	42	51	26
أيام التساقط	26	51	42	45	28	33	33	33	41	47	23	51	16	27	32

الجدول رقم 28:كمية تساقط الأمطار لمدينة بسكرة خلال ( 20 سنة ) ،نفس المصدر السابق

### خلال بسكرة مدينة في الامطار تساقط كمية 20 سنة



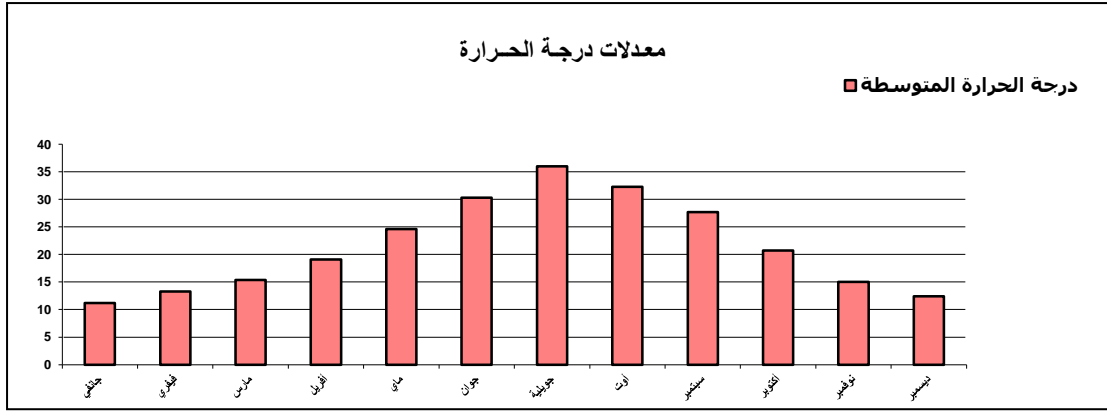
البيان رقم 01:كمية تساقط الأمطار لمدينة بسكرة خلال ( 20 سنة ) ،نفس المصدر السابق.

### ب - الحرارة :

على ضوء دراسة " سالتزر " المناخية ،فإن متوسط درجة الحرارة لبسكرة يقارب 21,8 م° ، أما بالنسبة لدرجات الحرارة القصوى و الدنيا و المسجلة على مستوى محطة بسكرة فسجل خلال سنة 2008 درجة حرارة قصوى تقدر بـ 48,4 م° في شهر جويلية و درجة حرارة دنيا تقدر بـ 1,6 م° خلال شهر فيفري فيما يلي درجات الحرارة المسجلة خلال شهر فيفري .

الشهر	جا	ف	م	أ	ما	ج	جو	أو	س	أك	ن	د	المعدل
درجات الحرارة	12,1	13,7	17,8	22,5	26,5	30,7	36,2	34,4	29,4	22,3	15,2	10,8	22,6

الجدول رقم 29: درجات الحرارة بمجال الدراسة سنة 2008 ، نفس المصدر السابق

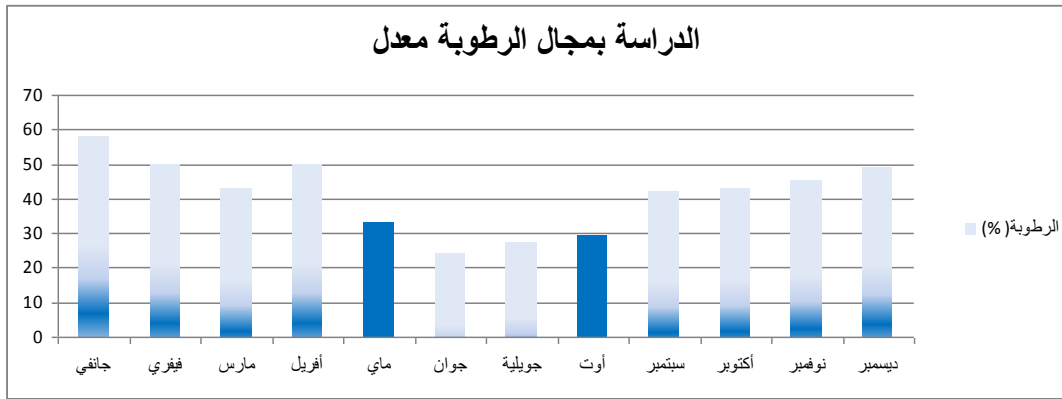


البيان رقم 02: درجات الحرارة لمدينة بسكرة ، نفس المصدر السابق

### ج- الرطوبة :

الشهر	جا	ف	م	أ	ما	ج	جو	أو	س	أك	ن	د	المجموع
الرطوبة (%)	52	46	39	31	33	29	24	30	40	61	59	70	42,8

الجدول رقم 30: معدل الرطوبة بمدينة بسكرة ، نفس المصدر السابق



البيان رقم 03: معدل الرطوبة بمدينة بسكرة ، نفس المصدر السابق

نلاحظ أن هناك 03 أشهر ،من مجموع أشهر السنة تفوق فيه نسبة الرطوبة 50 % (معدل الرطوبة اليومي) لتسجل في شهر ديسمبر أعلى نسبة رطوبة 71 % .

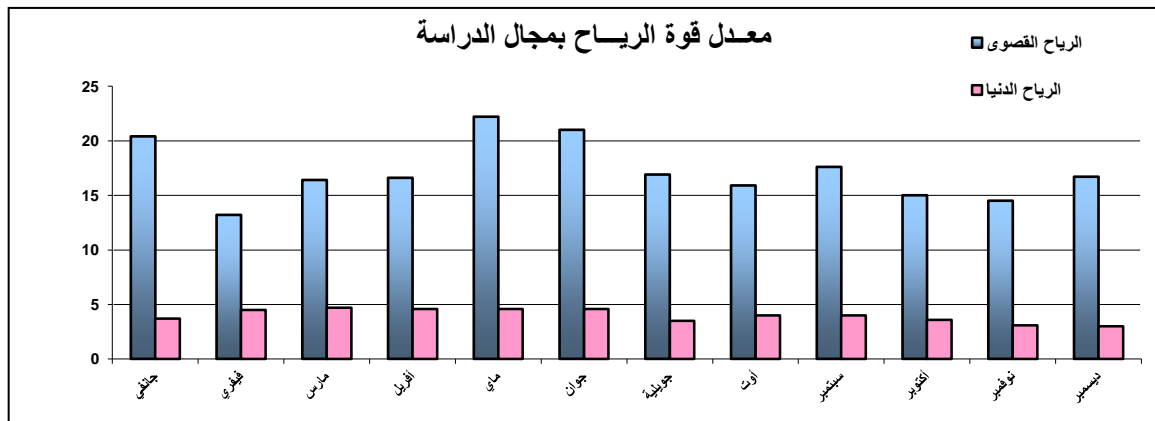
### د- الرياح:

الرياح التي عيب على منطقة مجال الدراسة متعددة خلال السنة ، فنجد الرياح قوية باردة شتاء قادمة من الشمال الغربي التي تأتي من السهول العليا و الرياح الرملية في فصل الربيع الآتية من الجنوب الغربي عموماً .

أما في فصل الصيف فالرياح ,, السيروكو ,, الرياح الحارة القادمة من الجنوب الشرقي تهب بمعدل 31 يوم في العام ، أين يعتبر شهر ماي الشهر الذي تهب فيه أكثر .

المعدل السنوي	د	ن	أك	س	أو	جو	ج	ما	أ	م	ف	جا	الشهر
17,2	16,7	14,5	15	17,6	15,9	16,9	21	22,2	16,6	16,4	13,2	20,4	الرياح القصوى (م/ثا)
4,2	3,4	4,1	3,2	3,8	3,5	4,5	4,5	6,8	5,5	5,2	2,4	2,9	قوة الرياح الدنيا
31	1	1	2	2	2	2	5	4	5	4	2	1	عدد الأيام

الجدول رقم 31: معدل قوة الرياح بمدينة بسكرة ، نفس المصدر السابق



البيان رقم 04: معدل قوة الرياح بمدينة بسكرة ، نفس المصدر السابق

\* الوسط الفيزيائي :- لمحة جيولوجية :

التكتونية : بينت الخريطة الجيولوجية 1/ 50000 لمجموعة من البلديات أن المنطقة المدروسة

لم تتعرض لأي حركات تكتونية و أي فوالق جهوية .

ستتغرافيا المنطقة :

التكوينات الجيولوجية لمجال الدراسة هي ذات أصل رسوبي فهي عبارة عن توضعات من العرض الجيولوجي الطباشيري إلى العصر الجيولوجي الرباعي .

توضعات العصر الجيولوجي الطباشيري تشكل المناطق الجبلية و هي متكونة من الكلس و المارن و في بعض الأحيان من الدولومي .

توضعات العصر الجيولوجي الثلاثي المتكون بالأيوسان السفلي و بليوسان و ميوسان قاري المتكونين من الكلس الأبيض و صوان مسود و مارن و طين .

و جبس و رمل محمر ، في حين توضعات العصر الجيولوجي الرباعي تمثل أغلبية مساحات مجال الدراسة و المتكونة من طمي ، رقق ، شرف ، كثبان رملية حديثة ، شطط ، سبخة .

جيوتقنية المنطقة :

من الناحية الجيو تقنية فإن الطبيعة الجيولوجية لأرضية مجموع البلديات تسمح لنا بإستنتاج ما يلي:

- الطين الموجود في هذا الموقع ليس من النوع المنتفخ كالمنتوريونيت ( Montmorillonite ) و هو معروف أن البناء في الأراضي التي توجد فيها هذه النوعية من الطين غير قابلة للبناء .
- أرضية غير معرضة لصعود المياه
- أرضية غير معرضة للفوالق الجهوية
- أرضية غير محمضة ( Sol non agressif )

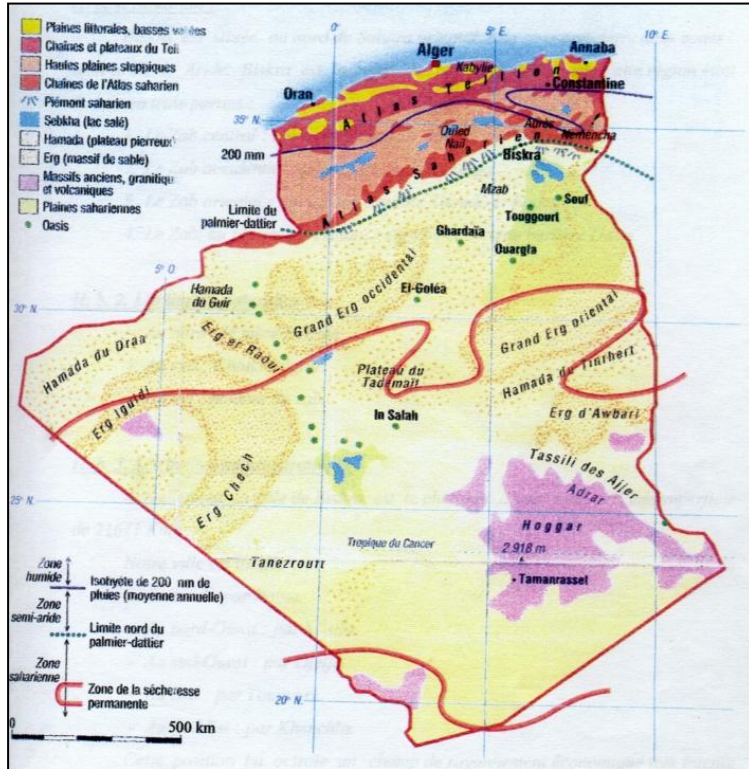
من هذا فإن أرضية مجال الدراسة ليس لها عائق خاص و هي صالحة للبناء إلا المناطق الجبلية التي تمثل الحدود الشمالية لموقع الدراسة .

## المعادن و الموارد الطبيعية :

و هي لها دور كبير و ذو أهمية في الصناعة و مجالات أخرى مثل ( الكلس ، الجبس ، الدولوميت ، الحديد ... إلخ ) .

ف نجد أنها موجودة في الجهة الغربية لمجال الدراسة و التي ترجع تشكيلاته إلى الزمن الكريتناسي ، أو الرمل و الذي يرجع تشكيلاته إلى ترسيبات الزمن الرابع طمي و التي يمكن تلخيص هذه المعطيات فيما يلي:

- وجود بعض المحاجر لإستخراج مواد البناء في الحاحب خاصة الكلس .
  - بالإضافة إلى وجود الدولوميت بالجهة الغربية لبلدية بسكرة ، الكلس بالجهة الجنوبية الغربية، مواد حصوية .
  - في حين الجبس و الرمل بالجهة الشرقية .
  - بالإضافة إلى وجود الجبس في بلدية شتمة .
- إذ يمكن إستغلال كل الموارد في تنمية أو توقيع برنامج إستغلال الموارد الموجودة حتى نرفع المسار الصناعي على مستوى التجمع .



الصورة رقم 22: خريطة المناخ للمدينة- (المصدر: <http://ar.wikipedia.org/wiki/> -/2011)

ب- من الناحية الديموغرافية :

يتميز مجال الدراسة بأكبر معدلات نمو و كثافة سكانية على مستوى الولاية ،هذه المعدلات نسبية و لا تعبر عن الظواهر الحقيقية .

\* التطور السكاني :

السنوات		1977	1987	1998	2008
بلدية بسكرة	عدد السكان (نسمة)	87200	129961	172905	205608
	الزيادة السنوية (ن/س)	-	4277	4294	3270
ولاية بسكرة	عدد السكان (نسمة)	206856	430202	589697	722274
	الزيادة السنوية (ن/س)	-	22335	15950	13258

الجدول رقم 32: التطور السكاني لمجال الدراسة خلال سنوات 1977-1987-1998-2008

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرة 2008 RGPH ONS + مكتب الإحصاء للبلدية.

من خلال الجدول يمكن توضيح أن التطور السكاني لمجال الدراسة عرف زيادة سكانية معتبرة خلال الفترة الزمنية وهذا بمعدل حوالي 50000 ساكن في كل عشرة سنوات.

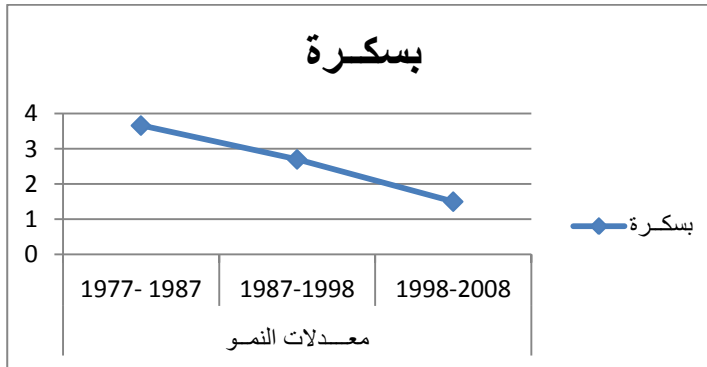
\* معدل النمو :

معدلات النمو %			المنطقة
1977-1987	1987-1998	1998-2008	
3,66	2,7	1,50	بلدية بسكرة
6.88	2.9	2.05	ولاية بسكرة

الجدول رقم 33: معدل النمو لسنوات ( 1977-1987 ) ، ( 1987-1998 ) ، ( 1998-2008 )

المصدر : الإحصاء العام للسكن و السكان 1977-1987-1998+معطيات DPAT

العوامل المتحكمة في النمو السكاني و تتمثل في ظاهرتي الزيادة الطبيعية و الهجرة .



البيان رقم 05: نمو مدينة بسكرة، نفس المصدر السابق

\* الكثافة السكانية :

المنطقة	بلدية بسكرة	ولاية بسكرة
عدد السكان (نسمة)	205608	722274
الكثافة (ساكن/كلم2)	1610,08	34
المساحة (كلم2)	127,70	21 509.80

الجدول رقم 34: قيمة الكثافة السكانية في سنة 2008 (مدينة بسكرة و الولاية) المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2008

من خلال الجدول نجد أن:

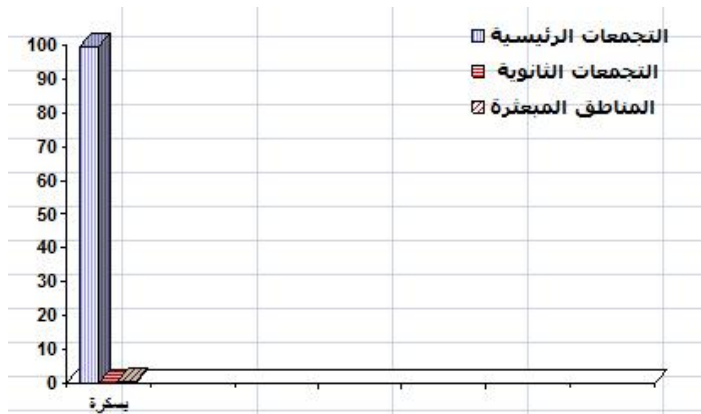
الكثافة السكانية المرتفعة (أكثر من 1500 نسمة /كلم2 ) و هي تفوق الكثافة السكانية للولاية المقدر بـ 33,58 نسمة /كلم2 ،مميزة بلدية بسكرة بالذات مؤكدة صفتها كقطب حضري مهيم داخل إقليم الولاية نتيجة توفر أهم المرافق و التجهيزات المهيكلة ذات المستوى العالي على مستواها ،و معطية صورة واضحة عن الإستهلاك المجالي الحالي .

\* توزيع السكان على التجمعات العمرانية :

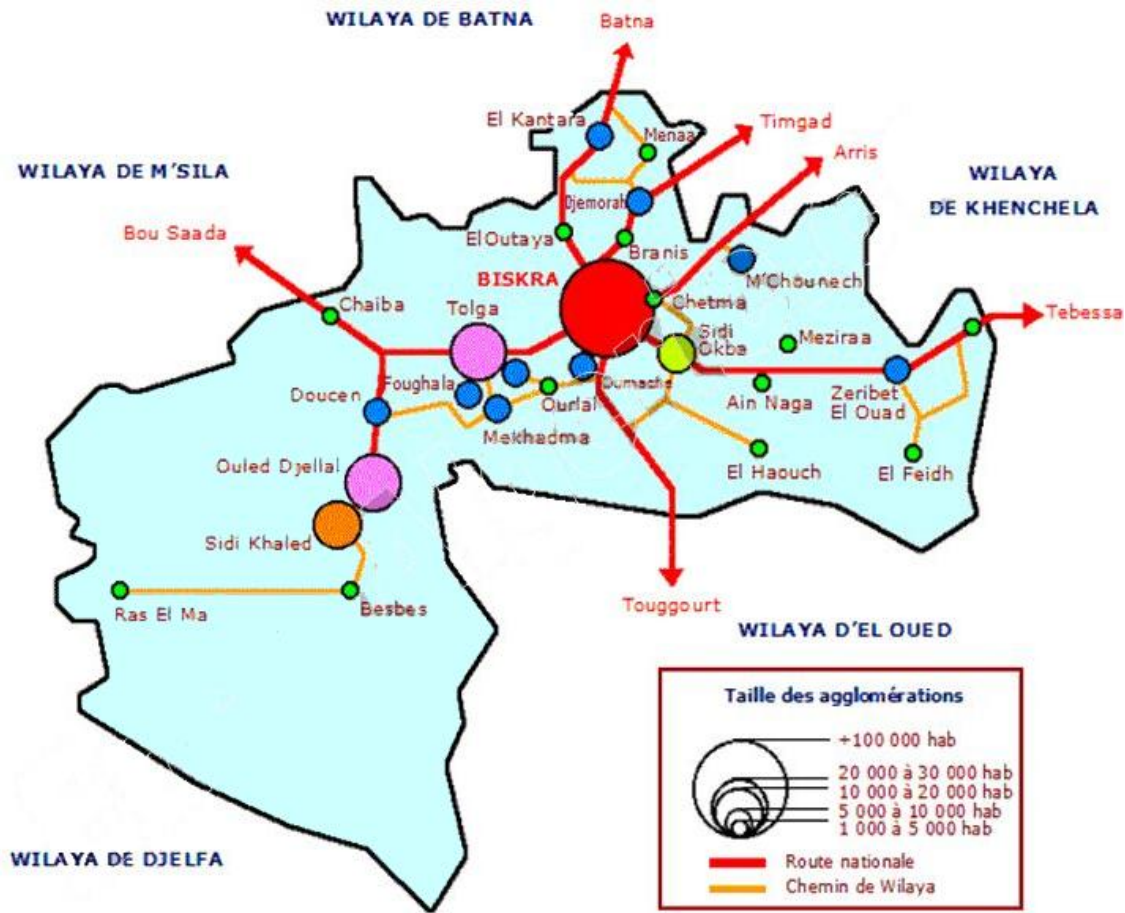
يتميز بتمركز السكان بالتجمعات الرئيسية بنسبة 99,51 % على مستوى مدينة بسكرة

المنطقة	نوع التجمع	عدد السكان (نسمة)	النسبة (%)
بلدية بسكرة	التجمع الرئيسي	204661	99,51
	التجمعات الثانوية	-	-
	المناطق المنطق	947	0,46
	<b>المجموع</b>	<b>205608</b>	<b>100</b>
ولاية بسكرة	تجمعات مقر البلديات	555977	76.98
	تجمعات ثانوية	59446	8.23
	مناطق مبعثرة	98075	13.58
	سكان الرحل	8776	1.22
	<b>المجموع</b>	<b>722274</b>	<b>100</b>

الجدول رقم 36:توزيع السكان على التجمعات العمرانية ، نفس المصدر السابق.



البيان رقم 06:توزيع السكان على التجمعات العمرانية ،نفس المصدر السابق



الصورة 23: خريطة توزيع السكان لولاية بسكرة - (المصدر: مديرية الإحصاء للولاية-2011)

### \* درجة التحضر:

متغيرة من بلدية لأخرى، تقدر على مستوى بلدية بسكرة بـ 99,51 %  
أن التجمع الحضري لبلدية بسكرة يضم 36 % من مجموع السكان الحضر للولاية و هذا يدل على الأهمية الحضرية التي يحضى بها التجمع داخل الولاية و التي يكسبها أصلا من أهمية .

### \* التركيب السكاني:

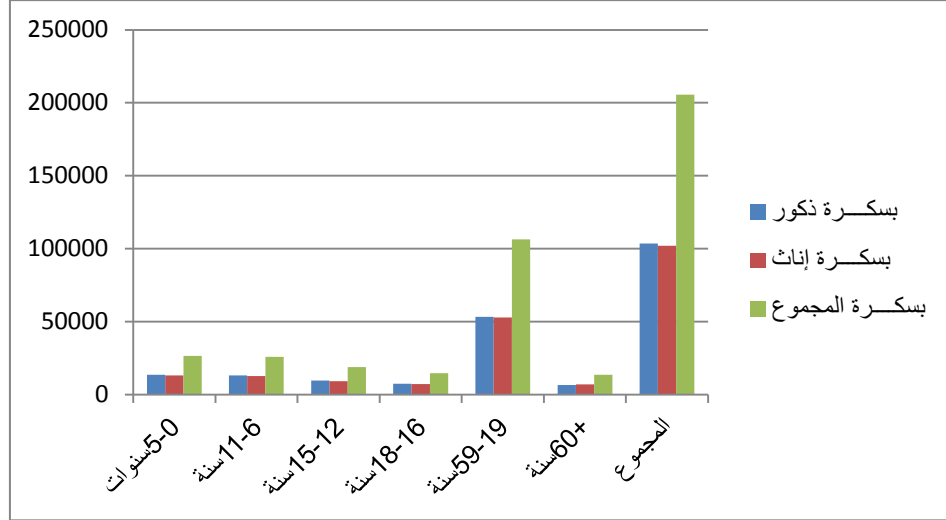
#### - التركيب العمري و النوعي:

بسكرة			البلديات
المجموع	إناث	ذكور	الفئات العمرية
26494	13030	13452	0-5 سنوات
25816	12723	13084	6-11 سنة
18882	9250	9622	12-15 سنة
14622	7126	7487	16-18 سنة



106269	52898	53360	59-19 سنة
13585	7044	6532	60+ سنة
205608	102071	103537	المجموع

الجدول رقم 35: الفئات العمرية الأساسية لبلدية بسكرة لسنة 2008 المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرة (RGPH ONS 2008)



البيان رقم 07: الفئات العمرية لبلدية بسكرة لسنة 2008، نفس المصدر السابق.

يمكننا تحديد الفئات العمرية الأساسية التالية:

**- الفئة (0-5 سنوات):** وهي تمثل فئة الأطفال و هي تقدر بـ 26494 نسمة بما يعادل تقريبا 12 %

من مجموع سكان المدينة مما يدل على أن مجتمع هذا الأخير فهو يتميز بخصوبة عالية و بارتفاع قيمة المواليد و انخفاض قيمة الوفيات نتيجة لتحسين الظروف الصحية .

**- الفئة من (6-18 سنة):** و هي تمثل فئة المتدرسين الإبتدائي، المتوسط و الثانوي ( يقدر عددها بـ

59320 نسمة أي بنسبة 29 % من مجموع سكان التجمع و هي تعد مرتفعة و هذا ما يستدعي إنجاز هياكل و تجهيزات ملائمة لاستقبال هذه الشريحة السكانية .

**- الفئة من (19-59 سنة):** و تعرف بالفئة النشطة يبلغ عددها 106269 نسمة نسجل أعلى نسبة

بقيمة 52 % من سكان المدينة ككل معبرة على وجود طاقة شبانية كبيرة يجب الإهتمام بها و مراعاة إحتياجاتها حسب إمكانيات وطاقات البلدية .

- الفئة (فوق 60 سنة) :و هي تعد الفئة المعالة يقدر عددها بـ 13585 نسمة هي تسجل أدنى نسبة بـ 6 % ، كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الجزائري .

و منه يمكن القول أن مجال الدراسة يزخر بطاقات شبانية يجب أن نراعيها و نهتم بتكوينها من اجل المساهمة في تنمية المنطقة و البلد بصفة عامة .

كما يلاحظ أنه لا يوجد إختلاف كبير بين قيمة الذكور و الإناث ، و هذا ما يوضحه حساب التنوع على مستوى المدينة و المقدر بـ 0,98 أي أن كل 98 يقابلها 100 ذكر .

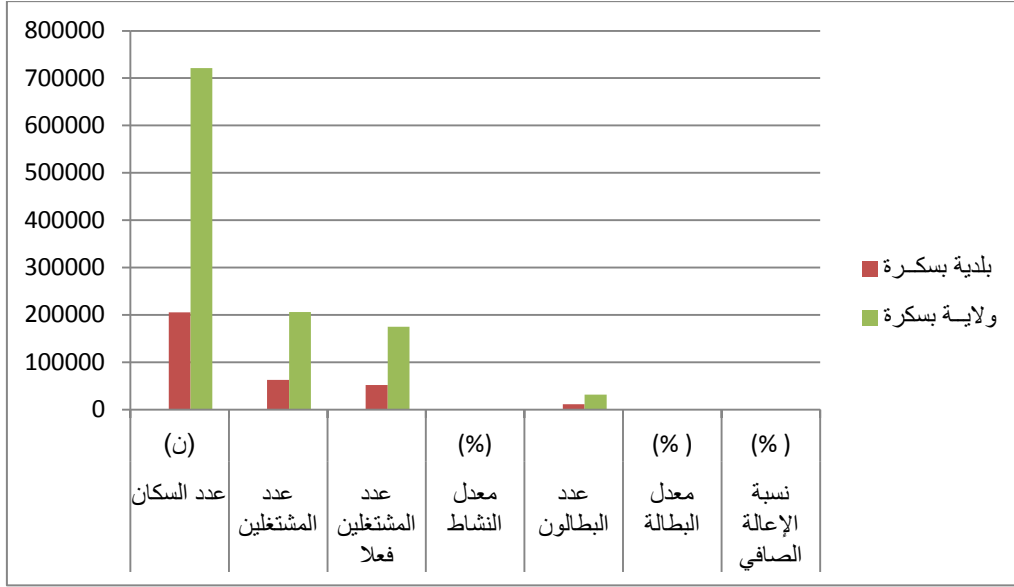
### \* الشغل :

#### - التركيب الإقتصادي للسكان :

المنطقة	عدد السكان (ن)	عدد المشتغلين	عدد المشتغلين فعلا	معدل النشاط (%)	عدد البطالون	معدل البطالة (%)	نسبة الإعالة الصافي (%)
بلدية بسكرة	205608	62978	51869	43,63	11109	17,63	3,96
ولاية بسكرة	721358	206217	174717	42,49	31500	15,27	4,13

الجدول رقم 36 :التركيب الإقتصاد للسكان المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية سنة 2008 ( RGPB ONS )

من خلال الجدول نميز أن معدل النشاط منخفض نسبيا على مستوى المدينة و هذا ما تؤكد نسبة الإعالة التي توضح أن كل شخص يعيل من 04 إلى 05 أشخاص بنسبة بطالة تقدر بـ 17,63 % من مجموع سكان المدينة و هو أكثر من معدل الولاية المقدر بـ 15.27 % و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى التحولات الإقتصادية الحالية و الدخول في منظومة الاقتصاد الحر ما يعينه من التوجه إلى القطاع الثاني (الصناعات الصغيرة ) و الثالث (الخدمات ) و خاصة و أن هذا الأخير يسمح بامتصاص نسبة كبيرة من البطالة غير أن هذا لا يمنع من تدعيم كلا من القطاع الأول ( الفلاحة ) و كذا القطاع التالي و ذلك حسب إمكانيات المدينة و الولاية ككل .



البيان رقم 08: الفئات النشيطة لبلدية بسكرة لسنة 2008، نفس المصدر السابق

### ج - من الناحية الاقتصادية :

#### - الفلاحة :

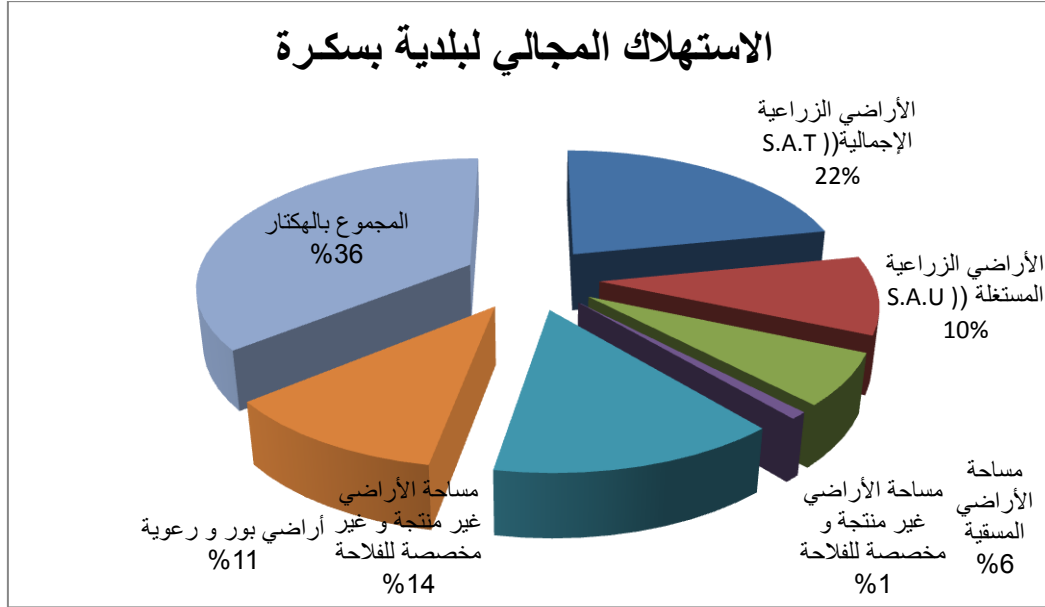
المجموع بالهكتار	أراضي بور و رعوية	مساحة الأراضي غير منتجة و غير مخصصة للفلاحة	مساحة الأراضي غير منتجة و مخصصة للفلاحة	مساحة الأراضي المسقية	الأراضي الزراعية المستغلة ( S.A.U )	الأراضي الزراعية الإجمالية ( S.A.T )	المساحة البلدية
12 770	4006	5008	311	2267	3445	7762	بسكرة
100	31	39	2	18	27	61	%

الجدول رقم 37: التوزيع العام للإستهلاك المجالي على مستوى المدينة

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية بسكرة + مونوغرافيا ولاية بسكرة 2008

من الملاحظ أن مساحة الأراضي الزراعية المستغلة تحتل أكبر مساحة داخل التجمع بنسبة 61 % مما يعطي للمدينة صفة فلاحية رغم كون النشاط السائد به لا يدل على ذلك (تأثير قطاع الخدمات على نشاط السكان) في حين تحتل المساحات المسقية منها نسبة 18 % كما تحتل الأراضي البور و الرعوية مساحة معتبرة حيث تقدر نسبتها 31 % من مساحة المدينة ككل .

إن مساحة الأراضي الزراعية تحتل أكبر مساحة من التجمع تقدر بـ 27 % مع ذلك فهذا القطاع يستقطب 9,41 من اليد العاملة .



البيان رقم 09: دائرة نسبية لاستهلاك المجال لبلدية بسكرة لسنة 2008، نفس المصدر السابق

### - الصناعة :

يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات الإقتصادية ، فهو يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية في أي منطقة و من أجل إعطاء صورة واضحة عن فعاليته الحالية داخل مجال الدراسة و ضمن إقليمه الخارجي سنقوم بتوضيح ما يلي :

المساحة (م2)	المنتج	المؤسسة	البلدية
42280	صناعة الحديد	EN SIDER	بسكرة (القطاع العام)
123940	صناعة النسيج	ELATEX	
78759	-	NAFTAL	
24720	تحويل	SOWTRAV	
52200	القاعدة	SONATRACH	
19960	مواد البناء	EDIMCO	
419484	صناعة الكوابل الكهربائية	ENICAB	
9987	البناء	SNTC	
10955	تخزين	EMIB	
29452	بيع مواد البناء	ERCE	
42818	البناء	DNC/ANP	
49953	البناء	ERB	
10033	مواد صيدلانية	DIGROMED	
5102	صناعة التبغ	SNTA	
5685	CHARPEN	SERTEC	
5025	م. فلاحة	EDIMA	

1004	م. كهربائية	EDIMEL	بسكرة (القطاع الخاص)
9574	سيرغاز	NAFTAL GPL	
5832	عصير و حلويات	SUCRO FRUIT	
38120	BRIGIETERIE	عموري	
9812	بلاستيك	بلوفاي	
9800	تركيب الشاحنات	عموري	
16762	البناء	شعبي	
10209	النسيج	لبصايرة	
14937	الطباشير	منصوري على	
500	صناعة المربعات المزخرفة	بن عمارة	
11256	البناء	الورثة حليم	
60075	تبريد	سواوي	
34151	تركيب	عموري	
16150	البلاط	السيدة نورة	
32717	الزفت	شماخ	
12862	الإنجاز	خيزي	

الجدول رقم 38 : الوحدات الصناعية الموجودة بمدينة بسكرة المصدر : مديرية الصناعة و المناجم لولاية بسكرة 2008

### - المناطق الصناعية :

مجال الدراسة يحتوي على منطقة صناعية واحدة مسجلة و هي المنطقة الصناعية لبلدية بسكرة ، و التي تم إنجازها نظرا ل :

-وجود وحدات صناعية من قبل فوق الأرضية المختارة لإنجاز المنطقة .

-خلق مناصب عمل جديدة في قطاع الصناعة .

تقع جنوب غرب النسيج الحضري للمدينة حدودها كالتالي :

- الشمال : حي بن طالب و مركز التكوين المهني
- الجنوب : حي سيدي غزال .
- الشرق : الطريق الوطني رقم (03) .
- الغرب : الطريق الوطني رقم (46) .

ثم جاء المخطط العمراني الموجه لمدينة بسكرة سنة 1990 ، ليبقى وجوب إنشاء منطقة توسع للمنطقة الصناعية ، مما زاد من الأهمية الإقتصادية لبلدية بسكرة و الذي انعكس سلبا على نموها الديموغرافي و بالتالي على قدرتها الإستيعابية المجالية .

الملاحظة	المساحة (هكتار)	معدل الإشغال	عدد الحصص المبرمجة	المنطقة الصناعية
-	163	100	63	المنطقة الصناعية
من بين 33 مستفيد هناك 06 مستفيدين في حالة نشاط الباقي دون نشاط أو الأرضية واقعة داخل ارتفاع انبوب الغاز	20	100	33	منطقة توسع المنطقة الصناعية

الجدول رقم 39: المناطق الصناعية ببلدية بسكرة نفس المصدر السابق.



الصورة رقم 24: موقع المنطقة الصناعية بالنسبة للمدينة- (المصدر: Google Earth 2011)

### - منطقة التجهيزات :

يوجد بمجال الدراسة منطقة تجهيزات واحدة أنشأت عام 1975 ، تقع بالجهة الشمالية الغربية لمدينة بسكرة و بالتحديد غرب ، طريق الوطني رقم (03) تضم عدة وحدات منها :

( SAMPAC- SONACOM-SOTRACOV-SGB-ENADITEX-SOCODATTES- EDIED EDIPAL- )  
 ( COPSTEB-SOMAC- BIS – و مجموعة من الوحدات الخاصة.... )

الملاحظة	المساحة (هكتار)	معدل الإشغال	عدد الحصص المبرمجة	المنطقة
- وجود بنايات فوضوية داخل هذه المنطقة - إشكالية تسيير هذه المنطقة و الذي يفتح مجال واضح للمضاربة و التجاوزات	46	85	118	منطقة التجهيز لبلدية بسكرة

الجدول رقم 40: منطقة التجهيزات بمدينة بسكرة ،نفس المصدر السابق



الصورة رقم 25: موقع منطقة التجهيز بالنسبة للمدينة- (المصدر: Google Earth 2011)

### - منطقة الحضائر :

يوجد بمجال الدراسة منطقة حضائر واحدة معترف بها ، و هي منطقة حضائر بسكرة تضم أغلب الحضائر و الورشات للبلدية ، تحد التوسع العمراني للمدينة من الجهة الشرقية .

الملاحظة	المساحة (هكتار)	معدل الإشغال	عدد الحصص المبرمجة	المنطقة
الجزء المتبقي تم إلغاؤه و توقيف القطب الجامعي بموضعه	115	% 50	193	منطقة الحضائر

الجدول رقم 41 : منطقة الحضائر بمدينة بسكرة نفس المصدر السابق.

تضم عدة وحدات منها : SNTRAV ، الحماية المدنية ، SONIEL ، PTT ، STHAR ، EX –ETRAB ،

SONALGAZ ، ETHYCOM ، PAMPIS ، PBTRA ، SNTV ، FOURRIERE COMMUNQLE – ،..... و

مجموعة من الوحدات الخاصة الأخرى ذات النشاطات الأخرى .



الصورة رقم 26: موقع منطقة الحضائر بالنسبة للمدينة- (المصدر: Google Earth 2011)

### - النقل البري :

عدد الخطوط المستعملة	المقاعد		الحافلات		الناقلون		المنطقة
	الخواص	المجموع	أقل من 10 سنوات	المجموع	الخواص	المجموع	
42	13497	14120	130	280	200	201	بلدية بسكرة
120	24633	25671	255	817	651	658	ولاية بسكرة

الجدول رقم 42: توزيع العرض لوسائل النقل البري للمسافرين حسب المدينة والولاية المصدر مديرية النقل للولاية سنة 2008



منطقة	عدد الرخص المسلمة	عدد الرخص المستغلة
مدينة بسكرة	7141	1462
ولاية بسكرة	7522	1764

الجدول رقم 43 : سيارات الأجرة التي تخدم المجال نفس المصدر السابق.

إن هذا القطاع يعرف نشاطا كبيرا حيث تعتبر مدينة بسكرة نقطة إلتقاء لبلديات الولاية بإعتبار هيمنتها الوظيفية خاصة بالإضافة إلى موقعها الوسطي في المجال مما يجعلها نقطة عبور حتمية من و إلى مختلف البلديات .

▪ يحتوي مجال الدراسة على محطتين تقعان بمدينة بسكرة الأولى بمركز المدينة و الثانية بالجهة الجنوبية الغربية ( باتجاه طولقة ) ،مختصة بالنقل ما بين المدن و الولايات ، كما تتوفر على محطتين الأولى بحي جواد و الثانية بحي 1000 مسكن ، و هي خاصة بالنقل الحضري على مستوى المدينة أو ما بين بلديات الولاية .

#### - النقل بالسكة الحديدية :

تستفيد المدينة من عبور الخط شمال- جنوب ( من قسنطينة إلى تقرت ) موفرة بذلك مجال خدمة كبير للمدينة حيث أنه يعبر المناطق الحيوية.

يتوفر هذا الخط على 03 محطات ،كما تشير إلى أنه تم تحويل خط السكة الحديدية بالتجمع الحضري الى الجهة الغربية موازي للطريق التحويلي عابرا مناطق التوسع الجديدة ،كما تم إقتراح محطة جديدة بالقرب من مطار محمد خيضر على محور الطريق الوطني .

- النقل الجوي : تستفيد المدينة من قره من مطار محمد خيضر ذو البعد الجهوي و الدولي و

يعتبر كبوابة تبادل نشيطة ( سلع و أشخاص ) .

#### د- تحليل الأنسجة العمرانية :

مدينة بسكرة باعتبارها مركز الولاية جعلها تمارس هيمنة و إستقطاب على جميع المجال الولائي تتلخص خصائصها في :

- توسعات مستمرة أدت إلى إستقاد طاقات الموضع الإستيعابية و بالتالي الوصول إلى العوائق الطبيعية حفزه تواجد عوائق إصطناعية (منطقة صناعية ،عسكرية ) تحثل مواقع و مساحات مهمة في النسيج و الحل التوسع على المحاور الطرقية ( شتمة - الحاجب ) .
- التوسع يتم بشكل بناءات فردية فوضوية أغلبها أنتجت أنسجة و قطاعات عمرانية غير واضحة المعالم و الوظائف و غير مهيكلة طغت عليها الوظيفة السكنية التي تعتبر غير منتجة مما أعطى صفة المجال غير المنتج للمدينة ( أحياء سيدي غزال ،العالية الشمالية و الجنوبية ) .
- إستعمال لاعقلاني للعقار الحضري طغت عليه التحصيلات ذات المساحات الكبيرة على حساب المساحات الحرة .
- معامل اشغال الأرض ضعيف في المناطق السكنية الحضرية الجديدة (السكنات الجماعية ) .
- إحتواء مركز المدينة على تجمعات سكنية غير لائقة به وظيفيا و جماليا بطابق أرضي أو طابق +2 كحي فرحات و حي سطر الملوك تستوجب عمليات ترميم للعقار ذو قيمة أكبر .
- طغيان الحركة الميكانيكية على مركز المدينة .
- إن الطبيعة القانونية للأراضي ذات الملكية الخاصة بالإضافة إلى التعدي المستمر على أملاك الدولة دون رقابة ،تعتبر الظاهرة المميزة للتوسع في المدينة و التي أوقعتها في إشكالية عقارية حقيقية أنتجت ظواهر عمرانية سلبية و مجالات تسيئ على المنظور العمراني للمدينة كالأحياء المحيطة المهمشة و المقصية من الكلية الحضرية ( سيدي غزال ، فلياش ،العالية الشمالية ....) ،بالإضافة إلى ظاهرة التلاحم العمراني مع البلديات الحدودية (شتمة -الحاجب ) .
- إن إستقطاب المدينة و هيمنتها تغذيان هذه الظواهر و تضمن إستمرارها .

#### هـ - السكن :

المنطقة	عدد السكان (ن)	عدد المساكن (مسكن)	معدل اشغال المسكن (نسمة/مسكن)
بلدية بسكرة	205608	31396	6,54
ولاية بسكرة	722274	104018	6,94

الجدول رقم 44 : توزيع الحضيرة السكنية عبر مدينة ولاية بسكرة المصدر : النتائج الأخيرة للإحصاء العام للسكن و السكان 2008

يعتبر السكن من أهم العناصر المكونة للمجالات العمرانية و الذي يعتبر الشغل الشاغل للمدينة فهذا العنصر المهم لا زال يعرف طلبا متزايدا مقابل عرض أقل رغم الجهود المتواصلة في تحقيق هذه المعادلة حيث يتميز هذا العنصر بما يلي :

- نقص الأوعية العقارية من اجل تطبيق البرامج و التي تم التهامها عبر السنين .

- المدينة وما توفر من خدمات باعتبارها مركز الولاية ادت الى عملية استقطاب وهجرة جماعية للسكان اليها و هذا ما خلق ضغط كبير لها من اجل اسكانهم.

و- المرافق و التجهيزات العمومية :

• المرافق التعليمية :

- التعليم بمختلف أطواره :

الثانوي و التقني			الطور الثالث			الطور الأول و الثاني			الأطوار
معدل التمدرس	المتمدسون	في سن التمدرس	معدل التمدرس	المتمدسون	في سن التمدرس	معدل التمدرس	المتمدسون	في سن التمدرس	البلدية
55,80	8159	14622	92,87	17536	18882	92,87	23975	25816	بسكرة

الجدول رقم 45: معدل التمدرس لمدينة بسكرة المصدر : مديرية التربية و التعليم لولاية بسكرة 2008

- التكوين المهني :

:

عدد المتربصين فعلا	طاقة الإستيعاب	عدد المراكز	البلدية
3789	1500	05	بسكرة

الجدول رقم 46: مراكز التكوين المهني بمدينة بسكرة المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لسنة 2008

تضم المدينة 05 مراكز تكوين مهني توظف 3789 متربص بطاقة إستيعاب تقدر بـ 1500 متربص أي بطاقة إستيعاب تفوق الطاقة الفعلية إضافة إحتواءها ( مدينة بسكرة ) على مركز وطني للتكوين المهني

و الذي سيدعم البعد الجهوي للمدينة ، في حين تتعدم مثل هذه المراكز في بلديات التجمع الأخرى مما يوضح شيان متلازمان نسبة الطلب تفوق نسبة العرض .

**- التعليم العالي :**

الكلية	القسم	المسجلون الجدد	طلبة التدرج (بما فيهم الجدد)
كلية العلوم و علوم المهندس	الهندسة المعمارية	362	967
	الهندسة المدنية	0	375
	علوم الري	0	67
	الهندسة الميكانيكية	0	223
	الفيزياء	0	41
	الكيمياء	18	55
	الرياضيات	0	191
	الجدع المشترك C	1669	2141
	الكهرباء التقنية	0	300
	الإلكترونيك	0	166
	الإعلام الآلي	0	443
	العلوم الزراعية	117	341
	البيولوجيا	494	2140
	الآلية	0	132
	التعدين	0	33
الكيمياء الصناعية	0	163	
<b>مجموع طلبة الكلية</b>			
كلية الآداب و العلوم الإجتماعية	الأدب العربي	807	2843
	العلوم الإجتماعية	211	575
	علم النفس	246	891
	الأنجليزية	540	1541
	الفرنسية	145	791
	الإعلام و الإتصال	126	821
	الترجمة	184	602
	التربية البدنية و الرياضية	495	1078

373	373	العلوم الإنسانية LMD	
234	219	جذع م.ع إجتماعية LMD	
<b>9749</b>	<b>3346</b>	<b>مجموع طلبة الكلية</b>	
795	186	علوم اقتصادية	كلية العلوم الإقتصادية و التسيير
1119	169	علوم التسيير	
625	316	علوم اقتصادية و تجارية	
152	0	الإعلام الآلي تسيير	
2007	380	الحقوق	كلية الحقوق و العلوم السياسية
977	412	الحقوق LMD	
829	112	العلوم السياسية ع-د LMD	
211	211	العلوم السياسية ع د LMD	
4024	1115	<b>مجموع طلبة الكلية</b>	
24242	7792	<b>مجموع طلبة الجامعة</b>	

الجدول رقم 47: توزيع الطلاب على معاهد القطب الجامعي -بسكرة-المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2008

إضافة إلى الإقامات الجامعية الجديدة بكل من بلديتي شتمة و الحاجب و هناك عدد من الإقامات الجامعية تتمثل في :

طاقة الإستيعاب		الأحياء الجامعية
الطاقة الفعلية (مقيمة)	الطاقة النظرية (سرير)	
1779	1440	الإقامة الجامعية إناث (الفرع سابقا)
2285	1720	الإقامة الجامعية 1000 سرير إناث
840	500	الإقامة الجامعية 1000 سرير الجديدة -إناث -
923	1000	الإقامة الجامعية شتمة 1 (إناث)
946	1000	الإقامة الجامعية شتمة 2 (إناث)
1269	1000	الإقامة الجامعية شتمة 3 (ذكور)

769	1000	الإقامة الجامعية شتمة 4 (إناث)
1317	1500	الإقامة الجامعية الحاجب (ذكور)
614	500	الإقامة الجامعية 500 سرير (ذكور)
1252	1980	الإقامة الجامعية وسط (ذكور)
11994	11640	المجموع

الجدول رقم 48: الأحياء الجامعية بمدينة بسكرة المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية سنة 2008

### ● المرافق الصحية :

بلديات	مؤسسات استشفائية		مجمعات صحية		قاعات العلاج
	عمومية	متخصصة	العدد	الأسرة	
بسكرة	02	472	02	131	08

الجدول رقم 49: توزيع المرافق الصحية عبر مدينة بسكرة المصدر : مديرية الصحة بالولاية لسنة 2008

المرافق الصحية تتركز معظمها في مقر الولاية بلدية بسكرة خاصة المستشفيات و التي لها مجال تأثير واسع بحيث تخدم مجال الدراسة و تتعداه لتخدم الولاية ككل .  
و هذا ما يعطي التجمع ميزة خاصة تميزه للمدينة .

### ● المرافق الثقافية و الترفيهية :

بلديات	المرافق الثقافية	المرافق الرياضية	المرافق الترفيهية
بسكرة	- دار ثقافة - مركز ثقافي - 04 مكتبات البلدية - متحف البلدية - متحف المجاهد	- 03 دور الشباب - بيت الشباب - 02 ملاعب للبلدية - 11 ملعب جواربي - قاعة متعددة الرياضات	- مسبح أولمبي - مسبح نصف أولمبي

الجدول رقم 50 : توزيع المرافق الثقافية و الرياضية و الترفيهية بمدينة بسكرة المصدر : مديرية الثقافة للولاية لسنة 2008

تتمركز أهم المرافق الثقافية في مدينة بسكرة، وهذا ما يشكل ضغطا على المدينة وحتى مرافقه التي تعد هي الأخرى لا تلبي حاجيات السكان و لا تفي بالغرض المحدد لها .

### ● المرافق الشعائرية :

البلدية	عدد المساجد	عدد قاعات الصلاة المرخصة	عدد المدارس القرآنية
بسكرة	64	01	03

الجدول رقم 51: توزيع المساجد بمدينة بسكرة المصدر : مديرية الأوقاف و الشؤون الدينية للولاية 2009

### ■ المرافق السياحية :

البلدية	الفنادق	الرتبة	قدرة الإستيعاب
بسكرة	فندق الزيبان	3 نجوم	182
	فندق حمام الصالحين	3 نجوم	356
	فندق نسيب	2 نجوم	50
	فندق عابدي	نجمة	40
	فندق سلامي	نجمة	48

الجدول رقم 52: الفنادق المصنفة بمدينة بسكرة المصدر : مديرية السياحة بالولاية سنة 2008

\* إن التشخيص العام للمرافق و التجهيزات العمومية على مستوى المدينة توضح بما يلي :

-تمركز مختلف الهياكل و المرافق العمومية المهيكلة لمجال الدراسة خاصة و الإقليم عامة بالمركز الرئيسي لبلدية بسكرة (مقر الولاية و الدائرة ) ،مما دعم الوظيفة المركزية لها من جهة و زاد من أعبائها الاستقبلية الخدماتية من جهة ثانية و خلق عدم توازن في الشبكة العمرانية للإقليم ككل .

ز- الشبكات و المنشآت القاعدية :

\* شبكة الطرق :

يستفيد التجمع ككل بشبكة مهمة من الطرق تربط مختلف تجمعاته العمرانية ببعضها البعض ، كما تربط التجمع بحد ذاته مع باقي الإقليم و هي موزعة بمختلف أنواعها ،الولائية ،البلدية ، و غير المصنفة على بلديات التجمع ،كما هي موضحة بالجدول و هي في معظمها في حالة لا بأس بها كالاتي

الحالة	درجة التعميد (%)	شبكة الطرق						البلدية		
		كثافة الطرق	المجموع (كم)	طرق غير معبدة	طرق معبدة	طرق بلدية	طرق وطنية (كم)		طرق وطنية (كم)	
جيدة	100	0,12	16	-	16	16	-	39,30	الطريق الوطني رقم (03)	بسكرة
متوسطة	100								الطريق الوطني رقم (46)	
متوسطة	100								الطريق الوطني رقم (83)	
جيدة	100								الطريق الوطني رقم (31)	

الجدول رقم 53: وضعية شبكة الطرق بمدينة بسكرة المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة و العمرانية للولاية 2008

كما تستفيد المدينة من مرور خط السكة الحديدية الرابط بين بسكرة -قسنطينة شمالا و تقرت جنوبا ،هذا الخط الذي يستفيد التجمع من خلاله بوجود 03 محطات قطار .

كما أن مشروع تحويل خط السكة الحديدية لتصبح محيطية خارج النسيج العمراني ،لما تشكل من أخطار بمرورها داخل النسيج الحضري .



إضافة إلى أن هناك إقتراح مشروع الحافلة الكهربائية Tram –away و ذلك في سبيل تخفيف الضغط على المركز الحضري الرئيسي للولاية (بسكرة).

### \* شبكة الكهرباء :

البلدية	الحضيرة السكنية	عدد المساكن المزودة	نسبة التزويد
بسكرة	45091	43783	97,70

الجدول رقم 54 : وضعية تغطية المدينة بشبكة الكهرباء المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2008

كما تتم التغذية بخط التوتر العالي الآتي من حاسي مسعود لتتوزع عن طريق خطوط التوتر المتوسط عبر بلديات التجمع .

### \* شبكة الغاز :

البلدية	الحضيرة السكنية	عدد المساكن المزودة	معدل الإستفادة
بسكرة	45091	39996	88,7

الجدول رقم 55: وضعية تغطية المدينة بالغاز الطبيعي المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (RGPH) 2008

### \* شبكة المياه الصالحة للشرب :

#### - مدينة بسكرة :

توجد بمدينة بسكرة شبكة مياه صالحة للشرب مختلطة أي ذات نمط حلقي و متفرع بأقطار تتراوح بين 200 و 600 مم لشبكة الرئيسية و الشبكة الثانوية و الثالثة ما بين 63 و 160 مم مصنوعة أما من إسمنت الحريبي ( AC ) ، أو من البلاستيك و البلاستيك المقوى ( PEHD-PVC ) .

و قد جرت بالمدينة عدة تحديثات مست الشبكة الرئيسية و بعض الأزقة التي كانت تعاني مشكل التزويد بمياه الشرب .

و قد قسمت المدينة إلى 03 أقسام رئيسية من حيث توزيع المياه الصالحة الشرب ،حيث يزود كل قسم على حدى .

**القسم الأول :** و هو وسط بسكرة يزود من 25 منقب ذات التدفق إجمالي 691 ل/ثا ،منها من تغذى شبكة التوزيع مباشرة و منها من تعبأ الخزانات (روداري و بعطوش 5000 م<sup>3</sup> × 2 ) خزان الحي 3000م<sup>3</sup>.

**القسم الثاني :** و هو المنطقة الغربية بسكرة ،تزود من 18 منقب بإجمالي التدفق يقدر بـ 358 ل/ثا منها من يغذي شبكة التوزيع مباشرة و منها من تعبأ الخزانات الموجودة (خزان طريق طولقة 5000 م<sup>3</sup> × 2 ،خزان الحي 3000 م<sup>3</sup> ) .

**القسم الثالث :** العالية يزود هذا القسم من 12 منقب إجمالي التدفق 225 ل/ثا ،منها من يعبأ الخزانات التالية العالية 3000 م<sup>3</sup> و خزان العالية 2 (3000م<sup>3</sup>) ،خزان مرتفع (1000 م<sup>3</sup>) .

• **تقدير احتياجات السكان و المرافق :**

التجمع	الآفاق	عدد السكان	الإحتياج اليومي للسكان	Qmoy (JH)	Qmoy maj	Kj	Qmax j	Kp	Qp	Qeu
				(ل/ثا)	(ل/ثا)		(ل/ثا)		(ل/ثا)	(ل/ثا)
بسكرة	2008	204661	180	511,65	639,57	1,3	831,44	1,64	1048,89	839,11
	2013	220478	180	551,20	688,99	1,3	895,69	1,63	1123,06	898,45
	2018	241048	200	669,58	836,97	1,3	1088,06	1,62	1355,9	1084,72
	2028	293836	200	816,21	1020,26	1,3	1326,34	1,60	1632,42	1305,94

الجدول رقم 56: وضعية تغطية المدينة مياه الشرب المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (RGPH) 2008

• **تقدير احتياجات التخزين :**

الآفاق	السعة اللازمة (م <sup>3</sup> )	السعة الموجودة (م <sup>3</sup> )	السعة المقترحة (م <sup>3</sup> )
2008	17959	21000	/
2013	19347	26000	/

/	26000	23502	2018
3000	26000	28649	2028

الجدول رقم 57: تقدير احتياجات التخزين من مياه الشرب المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (RGPH) 2008

نلاحظ أن متطلبات التخزين الحالية كافية إلى غاية المدى البعيد ،حيث تم إقتراح خزان ذو سعة 3000م<sup>3</sup> لتلبية حاجيات التخزين اللازمة .

### \* شبكة الصرف الصحي :

#### - مدينة بسكرة :

تغطي مدينة بسكرة شبكة صرف صحي ذات نمط أحادي قديمة الإنجاز في معظمها و يعود أقدمها إلى الفترة الاستعمارية ،الشبكة ذات أقطار تتراوح ما بين 300 و 1500 ملم من الإسمنت المضغوط أو الإسمنت المسلح و منها ما هو مجدد في السنوات الأخيرة من مادة البلاستيك ( PVC ) للأقطار (315-400) ملم ، تصب كلها في أودية مباشرة دون تصفية ( وادي سيدي زرزور ، وادي الزمر ) و يوجد مشروع إنجاز تصفية جنوب مدينة بسكرة بالجهة الغربية تنتهي إليه كل المجمعات سواء بسيلان إنجابي أو بواسطة محطتي الرفع رقم (01) غرب حي سيدي غزال و محطة الرفع رقم (02) ببلدية شتمة .

### \* شبكة الهاتف :

البلدية	طاقة استيعاب التجمعين	نوع التجهيز	عدد المستفيدين	عدد المساكن
بسكرة	35088	ذاتي	21450	06
شتمة	640	ذاتي	445	01
الحاجب	512	ذاتي	240	01
التجمع	36240	-	22135	08

الجدول رقم 58 : وضعية شبكة الهاتف بمدينة بسكرة المصدر : إتصالات الجزائر 2008

من خلال المصالح المختصة فإن تجهيزات هذه الشبكة هي في حالة جيدة تضمن تغطية شاملة لكامل مجال الدراسة بإختلاف الأنظمة المتبعة ،غير أن المشكل الذي طرحته هذه المصالح هو عدم إحترام السيرورة الواجب اتباعها في إنجاز المشاريع و التي تقتضي تهيئة مختلف الشبكات القاعدية ثم البنية الفوقية (مساكن تجهيزات ) ،هذا ما يؤدي إلى حدوث بعض المشاكل في هذه الشبكة بالذات .

**جدول ملخص عام عن المرافق الموجودة في المدينة:**

المجموع	نوع المرفق	القطاع	
950 سرير	الفنادق المصنفة 05	الثقافة والسياحة	
397 سرير	06 فنادق غير مصنفة		
14	وكالة للسياحة والأسفار		
04	مكتبات البلدية		
01	دار الثقافة		
01	مركز ثقافي		
01	متحف بلدي		
01	معلم مصنف		
01	إذاعة جهوية		
03	وكالات صحفية		
01	وكالة للصحافة والإشهار		
22	مراسل صحفي		
30	جريدة يومية		
25	جريدة أسبوعية		
07	المطابع		
02	مؤسسة للإنتاج السمعي البصري		
تقدر بـ 607 سرير	المراكز الطبية		الصحة
تقدر بـ 472 سرير	مستشفيات		
تقدر بـ 131 سرير	02 عيادة استشفائية		
06	مجمعات صحية		
03	المراكز الصحية		
08	قاعات العلاج		
11	صيدليات عامة		
54	صيدليات خاصة		
48	أطباء اختصاصيون عموميون		
70	أطباء اختصاصيون خواص		
76 قطاع عام ، 60 قطاع خاص	الطب العام		
14	أطباء أسنان " القطاع العام"		
36	أطباء أسنان " القطاع الخاص"		
67 مدرسة	التعليم الابتدائي	التربية والتكوين	
734 قسم			
14400 تلميذ			
38 تلميذ في الحجرة	13679 تلميذة		
323 معلم			
630 معلمة			
331 استاذ			
44 تلميذ	9303 تلميذ		
	428 حجرة		
	29 أكاديمية		

432 استاذة		9556 تلميذة				
234 استاذ	30 تلميذ	3137 تلميذ	256 حجرة	12 ثانوية	التعليم الثانوي	
235 استاذة		4601 تلميذة				
04 مراكز للتكوين التمهيدي (مركز العالية - مركز احمد قطاني - مركز فضيلة سعدان - مركز ليشاش)			01 المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني والتمهين		التكوين المهني	
1100 منصب			400 منصب			
17 قسم			كلية العلوم وعلوم الهندسة		التعليم العالي	
08 أقسام			كلية الآداب والعلوم الاجتماعية			
03 أقسام			كلية العلوم الاقتصادية والتسيير			
02 أقسام			كلية الحقوق والعلوم السياسية			
61			عدد المساجد		الشؤون الدينية	
72021			عدد المصلين			
04			عدد المصليات			
03			عدد مؤسسات التعليم القرآني			
01			عدد الزوايا			
07			عدد الأقسام			
637			عدد التلاميذ			
48 شجرة فيقيس و 47 شجرة لنطان			شارع 08 مارس			المساحات الخضراء ومساحات اللعب
164 شجرة فيقيس و تعويض 27 شجرة فيقيس.			شارع الزعاطشة			
06 أشجار فيقيس و 05 أشجار فلفل أسود			مقر الفرع البلدي الجديد بحي بن باديس			
25 شجرة فيقيس ومع تعويض 55 شجرة فيقيس			شارع الأمير عبد القادر			
22 شجرة لنطان و 10 بروم و 50 شجرة قرنياني .			مفتوح الطرق حكيم سعدان			
60 شجرة فيقيس و 145 شجرة فلفل أسود .			شارع بوضياف			
18 شجرة بوقنفيلي .			شارع 20 أوت			
25 شجرة فيقيس.			شارع الإخوة ونوغي			
04 شجرة بوقنفيلي .			مفتوح الطرق بمحطة المسافرين			
04 شجرة بوقنفيلي و 14 شجرة بروم .			حاضرة الوسائل العامة			
13 شجرة بروم و 18 شجرة فلفل أسود و 02 بوقنفيلي .			حي 322 مسكن العالية			
100 شجرة فيقيس .			وسط المدينة شارع الأمير عبد القادر وعقبة بن نافع			
13 قباضة			عدد القباضات		البريد والمواصلات	
4 8 شباك / شباك لكل 4630 شخص			عدد الشبائيك			
06 مراكز			عدد المراكز الهاتفية الآلية			
20550 مشترك			عدد المشتركين في الهاتف الآلي			

الجدول رقم 59 : ملخص عام عن المرافق الموجودة في مدينة بسكرة المصدر : الباحث . 2011. بالاستعانة بالمعطيات الإحصائية لسنة 2008

الولاية	البلدية	
2008	2008	
السكان		
إجمالي سكان الأسر العادية والجماعية		
2.3	1.5	معدل النمو 2008-1998

المنطقة		
98289	947	منطقة مبعثرة
59823	0	تجمع حضري ثانوي
563245	204661	تجمع حضري رئيسي
نسبة التمدد (6-15 سنة) %		
88.7	92.7	ذكور
87.8	93.1	إناث
نسبة الأمية (10 سنة فأكثر)		
17.6	10.3	ذكور
31.1	20.1	إناث
نسبة النشاط (15 سنة فأكثر)		
73.6	72.0	ذكور
11.1	15.5	إناث
الأسر		
114666	34943	عدد الأسر
6.3	5.9	متوسط حجم الأسر
المسكن		
138492	44097	اجمالي حظيرة المساكن
105303	31878	حظيرة المساكن المشغولة
6.9	6.4	متوسط عدد الأفراد بالمسكن
نسبة الربط بشبكة :		
91.9	97.1	الكهرباء
49.5	88.7	الغاز الطبيعي
78.0	96.5	الصرف الصحي
77.4	92.8	مياه الشرب
مرافق المسكن (°/°)		
84.9	90.3	مطبخ

حمام	81.9	74.9
مرحاض	96.7	91.5

الجدول رقم 60: مقارنة أهم المؤشرات بين البلدية والولاية 2008

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرة 2008 RGPH ONS + مصالح الإحصاء للبلدية.

مخطط شغل الأراضي	المرافق الإدارية والأمنية	المرافق التعليمية	المرافق التجارية والخدماتية	المرافق الصحية	المرافق الرياضية والثقافية	المرافق الدينية والشعائرية	المرافق الصناعية وأخرى		
منطقة الحضائر	01	-	-	-	-	-	-		
م.ش.أ. 06	22	27	08	06	12	09	08		
م.ش.أ. المنطقة الحضرية الشرقية	01	01	-	-	-	-	-		
م.ش.أ. العالية الشمالية	-	02	02	-	-	03	02		
م.ش.أ. فلياش	-	-	01	-	01	01	-		
م.ش.أ. E	03	03	-	01	01	01	01		
م.ش.أ. 07	-	-	-	-	-	-	-		
حي الهدى	-	-	-	01	-	01	01		
المجموع	27	33	11	08	14	15	11		
م.ش.أ. A	04	01	-	-	-	01	-		
م.ش.أ. 02	27	07	10	-	02	04	-		
م.ش.أ. حي الوادي	11	01	-	-	-	05	-		
م.ش.أ. C	02	-	02	-	-	-	01		
م.ش.أ. 01	18	12	18	07	07	08	-		
م.ش.أ. B	03	15	03	02	02	13	21		
مجال التوسع الشمالي 01	-	-	-	-	-	01	01		
حي المجاهدين	11	08	07	04	03	02	04		
منطقة النشاطات	01	-	-	-	-	-	-		
باب الضرب	02	-	-	-	01	-	-		

المنطقة الشرقية (العالية)

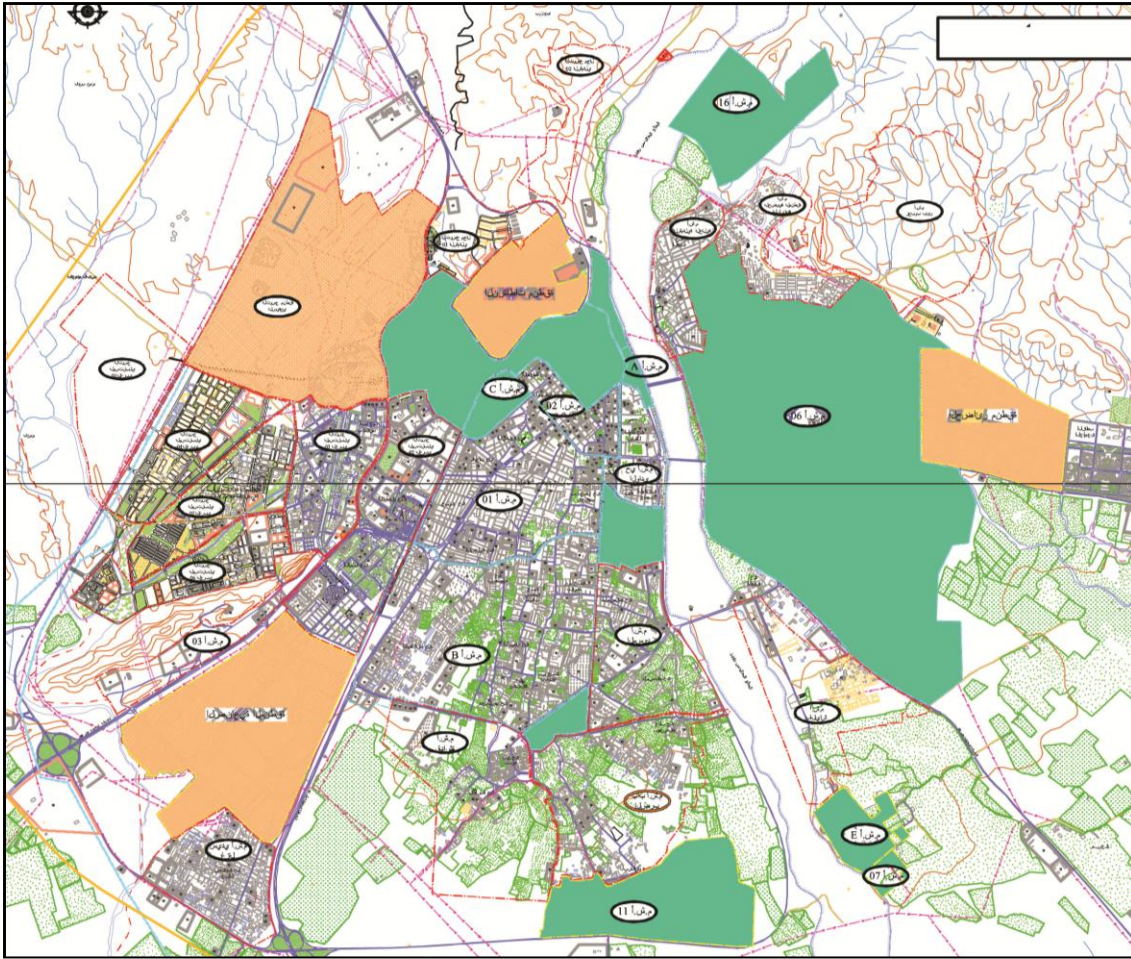
وسط المدينة

-	01	-	-	-	07	03	حي سلام+حي البر	
-	05	04	03	05	07	03	م.ش.أ.المسيد	
02	05	-	-	-	04	01	م.ش.أ.باب الضرب	
11	04	-	01	-	01	-	م.ش.أ.قداشة	
07	04	01	01	01	04	03	حي سيدي غزال	
02	-	-	01	-	02	-	م.ش.أ.11	
01	-	-	-	-	-	-	المنطقة الصناعية	
50	53	20	19	46	69	89	المجموع	
-	-	-	-	-	-	-	التوسع المستقبلي الغربي 01	
04	02	09	-	01	14	17	التوسع المستقبلي الغربي 02	
02	01	06	02	02	05	11	التوسع المستقبلي الغربي 03	
01	-	-	-	-	-	-	التوسع المستقبلي الغربي 04	
-	01	02	-	01	03	-	التوسع المستقبلي الغربي 05	
-	01	-	01	-	04	-	التوسع المستقبلي الغربي 06	
	-	-	-	04	-	05	منطقة التوسع السياحي	
06	-	-	-	01	-	-	م.ش.أ.03	
13	05	17	03	09	26	33	المجموع	
74	73	51	30	66	128	149	المجموع العام	

المنطقة الغربية

الجدول رقم 61: توزيع المرافق حسب كل مخطط شغل أراضي المصدر مديرية البناء و التعمير لولاية بسكرة. 2008





الخريطة رقم 01: تقسيم المدينة إلى مجموعة مخططات شغل أراضي ( المصدر مديرية البناء و التعمير لولاية بسكرة .2010)

### خلاصة :

من خلال معطيات هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي :

- يعتبر السكن من أهم العناصر المكونة للمجالات العمرانية لمدينة بسكرة و الذي يعتبر الشغل الشاغل في كل تجمعاته فهذا العنصر المهم لا زال يعاني طلب متزايد عليه و بالمقابل عرض أقل رغم الجهود المتواصلة في تحقيق هذه المعادلة حيث يتميز هذا العنصر في مجال الدراسة بما يلي :
- توزيع غير عادل للمساكن عبر التجمعات السكانية يميزه اشغال مرتفع في التجمعات الرئيسية للمراكز الحضرية و بالمقابل منخفض في التجمعات التابعة لهذه البلديات هذا ما يؤكد صفة الإستقطاب الواضحة التي تفرضها هاته التجمعات .
- السياسة السكنية الحالية في ظل اقتصاد السوق و تنوع الأنماط المتداولة خاصة بالطابع الجماعي تستدعي إعادة التفكير في أساليب التنظيم المجالي الحالي .

- تركز مختلف الهياكل و المرافق العمومية المهيكلة لمجال الدراسة خاصة و للإقليم عامة بالمركز الرئيسي لبلدية بسكرة (مقر الولاية و الدائرة ) مما دعم و للإقليم عامة بالمركز الرئيسي لبلدية بسكرة (مقر الولاية و الدائرة ) مما دعم الوظيفة المركزية لها من جهة و زاد من أعبائها الإستقبالية الخدماتية من جهة ثانية و خلق عدم توازن في الشبكة العمرانية للتجمع و الإقليم ككل.
- وجود شبكة طرق مهمة داخل مجال الدراسة تسهل عملية التنقل و الحركة على مستواه و خارجه إضافة إلى وجود المطار على مستوى اقليمه مما يكسبه أهمية جهوية تحتاج إلى حسن استغلال .
- يستفيد مجال الدراسة من شبكة غاز طبيعي و كهرباء و هاتف تضمن تغطية مقبولة على مستواه .
- إن الهيكلة العامة للمدينة بمجال الدراسة تتلخص في التالي :  
إن تحليل الوضعية الحالية للمدينة سمحت لنا بأخذ صورة شاملة عن إمكانيات و احتياجاتها وهي مدعوة إلى الإشتراك بإمكانياتها الوظيفية و المجالية لتحقيق التكامل و النمو المتوازن .
- من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و كذا مخطط شغل الأراضي و المبرمجة للمدى القريب و المتوسط لم يتم تنفيذها إلا بنسب ضئيلة كما هو موضح في الجدول و التي يتلخص إنجازها في السكن الجماعي ذو الصفة الإجتماعية و السكن الفردي غير أن المساحة المستهلكة مع إنجاز بعض التجهيزات المرافقة تفوق نسبة الإنجاز لهذه البرامج الإجمالية مما يطرح السؤال التالي :
- كيف يتم الإستهلاك المجالي و بأي طريقة و في أي ظروف كان ذلك لنجد إجابة منطقية و أساسية تمثلت في دور الطبيعة القانونية للأراضي ذات الصلة الخاصة و دورها في عرقلة البرامج الطوعية مشكلة بذلك حاجزا أمام تنظيم المجال و محفزا لعدمه و التي انبثق عنه بصورة مباشرة و غير مباشرة للأسباب التالية :
- النظرة التلقائية لتطور التجمعات الحضرية التي هي تعاقب للعديد من الأشكال الحضرية و النماذج العمرانية و منه فلا سبيل لتصور المستقبل دون النظر إلى الماضي و مراعاة الحاضر .
- السياسة الحالية التي تبني سياسة التعمير لا التحضر أنتجت مجالات مقصاة من النظام الحضري و التي أصبحت مصادر لمشاكل إجتماعية و حضرية معقدة .
- غياب ممارسة الوظيفة التنظيمية و استخدامها لتحقيق مشروع مجتمع على المدى البعيد ، أي بمعنى أدق ثنائية التخطيط و الفعل في الزمان و المجال .

- غياب إشتراك الفاعلين الأساسيين في التعمير (السكان)
  - عدم الأخذ بعين الإعتبار الطبيعة القانونية للأراضي في توجيه إستخدامات الأرض مما أدى إلى عدم تطبيق جل البرامج الطوعية خاصة على الملكية الخاصة .
- و من خلال التشخيص العام لمختلف برامج المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير للمدينة و كذا مخططات شغل الأراضي المندرجة ضمنها يمكنها استخلاص الإشكال الحقيقي الذي يعاني منه التجمع الحضري لبلدية بسكرة بما يحمله ذلك من النماذج التالية :
- كيف يمكن التفاعل مع إشكالية توسع مدينة بسكرة في ظل إمكانياتها الحالية و دورها المستقبلي مع مراعاة خصائص التجمعات العمرانية الأخرى و طابع بلدياتها و كذا إمكانيات توسعها و كيف سيكون التنظيم و الهيكلة الحضرية ضمن الشبكة العمرانية لهذا التجمع دون إهمال الطبيعة القانونية في توجيه كل هذا .

## الفصل السابع:

### دراسة المنطقة الغربية لمدينة بسكرة

مقدمة

يخضع تخطيط مدينة بسكرة إلى عدة تحولات مست أحيائها و هذا وفق منهج تنظيمي عام محدد برسوم و خرائط و أنظمة ، تحدد المبادئ و الطرق لإعادة صهر هذه الأحياء و نموها وفق منهجية مدروسة ضمن نطاق المدينة ، حسب التوجهات العامة ، الحاضرة والمستقبلية لها.

إن الهدف الأساسي للدراسة ضمن هذا البحث هو الكشف عن عدم أو افتقار الوظيفية للمخططات التوسعية الجديدة ، المقترحة للمنطقة الغربية ، حسب توزيع وبرمجة المرافق بها.

كما نضيف بأن هذا الفصل يحوي عدة خطوات من شأنها الكشف عن افتقار الوظيفية، من خلال سرد لمضامين تحليلية يتم تطبيقها على مستوى دراسة المخططات المقترحة.

01- طريقة العمل المعتمدة في التحليل:

حيث يتم شرح هاته الطريقة وفقا لمجال الدراسة المحدد.

01-01 تقديم عام لنطاق العمراني للمدينة و الحالات المدروسة (الأحياء رقم 01-02-03-04) المكونة لمجال الدراسة:

تحليل الوضع الراهن للمدينة، في حدودها، شكلها و تجانسها الاجتماعي... الخ، هذا التحليل سوف يتابع التحولات الحاصلة في المدينة وضغط القوى الجاذبة و المتمرسة عبر مختلف أحياءها المكونة لها 34 حي ( قسمت المدينة على أساس الدراسات المنجزة لأحيائها من طرف مكاتب الدراسات )، حيث اقترحت 08 مناطق توسعية ( 04 في الجهة الغربية و 04 في الجهة الشمالية ) وفق مخطط التهيئة و التعمير لسنة 1998 الذي يحدد التوسعات المستقبلية للمدينة .

01-02 القراءة الوصفية التحليلية:

تم الاعتماد على الصور و الخرائط ،المأخوذة من موقع "Google Earth" ، ومن مصلحة التعمير التابعة لمديرية البناء و التعمير لولاية بسكرة(DUC) في نسخة الكترونية AUTOCAD ، و بالاستعانة بالصور الملتقطة من طرف الباحث أثناء الخرجات الميدانية لمجال الدراسة ، وكذا جمع

كل المعطيات الإحصائية الخاصة بالسكان و المرافق حسب الإحصاء الوطني لسكان و السكن لسنة 2008 .

### 03-01 التحليل استنادا للبيئة البرمجية المعتمدة:

أمام العدد الكبير من المتغيرات والمؤشرات المدروسة ، و الموزعة عبر مختلف 34 حي ، و جب العمل على البيئة البرمجية المتمثلة في برنامج نظم المعلومات الجغرافية (S.I.G système) (MAP-INFO 11 d'information géographique) ، هو من أهم البرامج العملية في إدارة نظم المعلومات ، و واحد من البرمجيات التي تصدرها شركة (Pintney Bowes Software) العالمية المنتجة لبرامج نظم (S.I.G) ، حيث له القدرة على إجراء التحليل الإحصائي، وتمثيل نتائجه في ورسومات و خرائط و تشكيل الظواهر و حذفها و نسخها و رسمها حتى بهيئة ثلاثية الأبعاد (3D) .

### 04-01 نتائج تحليل النموذج المقترح :

بعد القيام بعملية التحليل للبيانات و الخرائط ، واستخراج النسب المئوية لتوزيع مختلف المؤشرات، نقوم بعملية جرد عام للنتائج عن طريق استخراج المستويات الوظيفية المشكلة للمدينة وهذا عن طريق نموذج التحليل بواسطة المعايير المتعددة (AMC) ، حيث تجمع نتائج هذا الجرد في جداول تفصيلية، مجزئة على عدد العناصر المعتمدة في الدراسة، من اجل تحديد هرم المستويات الوظيفية للمدينة، و بذلك نستطيع تحديد مواقع الأحياء المشكلة لمجال الدراسة ضمن السلم التنسيقي العام للمدينة.

وعليه نستطيع إظهار فكرة واضحة عن الاختلال الحاصل لوظيفية التوسعات العمرانية الجديدة ، وعدم تحكم المصمم لمكونات النسق المديني العام.

## أولاً - تحليل النطاق العمراني لمدينة بسكرة :

### 1 توسع بلدية بسكرة:

شهدت بلدية بسكرة مراحل مختلفة في تطورها العمراني، فالمظهر العمراني الحالي ما هو الا حصيلة لمجمل التطورات التي عرفتها المنطقة.

#### أ- مرحلة ما بعد 1958:

في هذه الفترة شهدت مدينة بسكرة توسعا في أحياء قداشة، باب الضرب، باب الفتح بالإضافة إلى حي العالية الشمالية بشكل سريع وفوضوي.

#### ب- مرحلة ما بين 1977-1986:

وهي مرحلة هامة في التطور العمراني نظرا للترقية الإدارية لمدينة بسكرة التي كان لها أثر على الجانب العمراني، كما عرفت الأحياء توسعا واستفادت من برامج سكنية تمثلت في المنطقتين الحضريتين الشرقية و الغربية.

#### ج- المرحلة ما بين 1986-1996 :

بسبب أزمة السكن الحادة التي تعيشها مدينة بسكرة انتشر التعمير وعرفت المدينة توسعا جد مهم لأنسجة حضرية مدروسة خصوصا بالمنطقة الحضرية الشرقية ومنطقة الحضائر إضافة إلى ظهور المباني المخالفة للإطار القانوني كمساكن الصفيح وغيرها.

#### د- المرحلة ما بعد 1996:

استمر التوسع مع استغلال الجهة الشرقية و الشمالية بظهور سكنات فردية، 17تعاونية، 1077 قطعة أرض، كما ظهر بعض النسيج المخالف للإطار القانوني للتعمير.

فالتطور الذي عرفته المدينة ناتج عن الزيادة السكانية إضافة إلى النزوح السكاني المستمر خصوصا بعد الاستقلال وارتقائها إلى مقر الولاية، فأصبحت بذلك قطب جذب ومركز تطور على المستوى

الإقليم، وقد أدى هذا التضخم السكاني إلى استغلال التوسعات الموجودة في المنطقة الحضرية الشرقية والغربية و سيدي غزال...الخ.



الصورة رقم 27: نطاق مدينة بسكرة (المصدر: موقع GOOGLE EARTH 2009)

شهد نطاق المدينة عدة تحولات مست حدودها المعينة، والتي أصبحت من الضروري مراجعتها من أجل أن تنمو بشكل سليم ، بالرغم من وجود مجموعة عوائق و محددات طبيعية كالواديان و الكتل الجبلية...الخ ومنها ما هو فيزيائي كمنطقة النشاطات و الحضائر و الصناعية...الخ، إضافة إلى خط السكة الحديدية المار داخل المدينة أو إلى خطوط الكهرباء ذات الضغط العالي و محطة تحويل الكهرباء في الجهة الشمالية....الخ

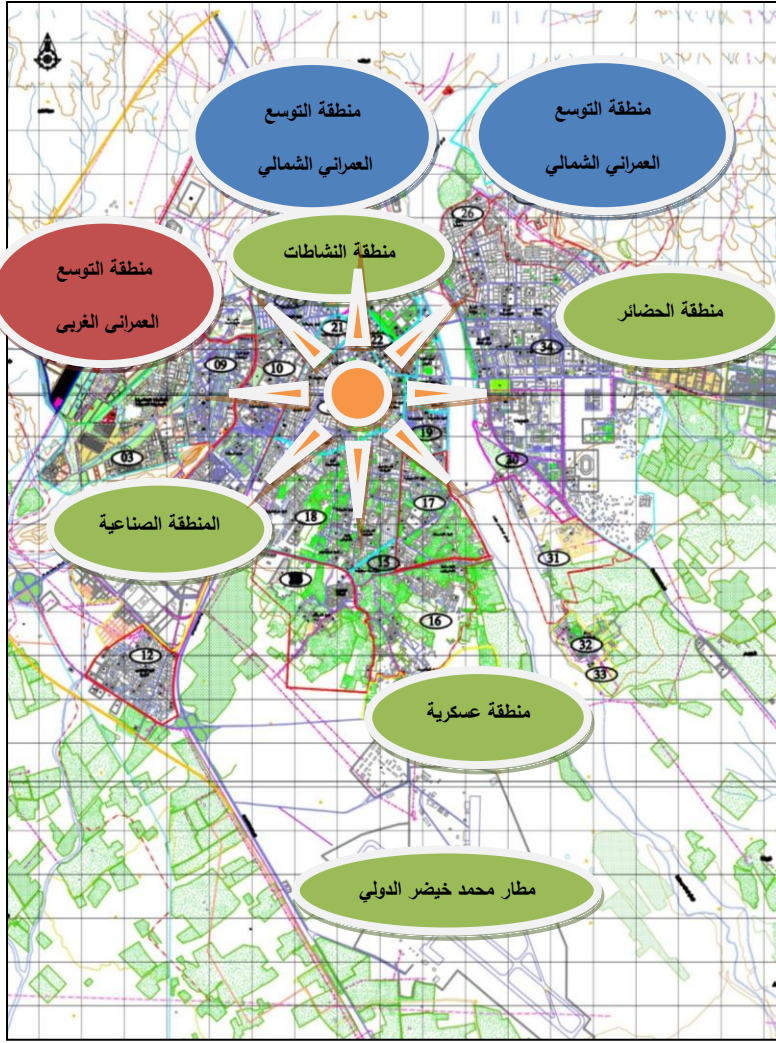


بموجب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير المصادق عليه في عام 1998، وهو يحدد بالتدقيق و بالتفصيل كيفية استغلال الأراضي و بنائها و تطوير المشاريع الحضرية لإعطاء توجيهات دقيقة للاستغلال الأنجع للأراضي المقترحة لتشييد المشاريع أو إعادة تهيئتها و هذا بمراعاة مايلي:

01-أهمية المحيط العمراني للمدينة.

02-البعد الحضاري و الرمزي للمدينة.

03- الخصوصية المعمارية للمدينة.



الخريطة رقم 02 : مناطق التوسع للمدينة (المصدر: الباحث بالاستعانة بمخططات مديرية البناء و التعمير لولاية بسكرة، 2011)

04- الأخذ بعين الاعتبار الوسائل و المعدات الموجودة في المنطقة.

05- الأخذ بعين الاعتبار التقنيات المستعملة و المتطورة.

06- كيفية الاندماج و تفهم المحيط العمراني الموجود و باحترام طابعه المعماري.

07- احترام التقاليد و التفهم لكيفية استغلال المساحات.

08- يراعي الأهداف الخاصة من الناحية العملية و الشكلية للبنىات المكونة لنسيج المنطقة.

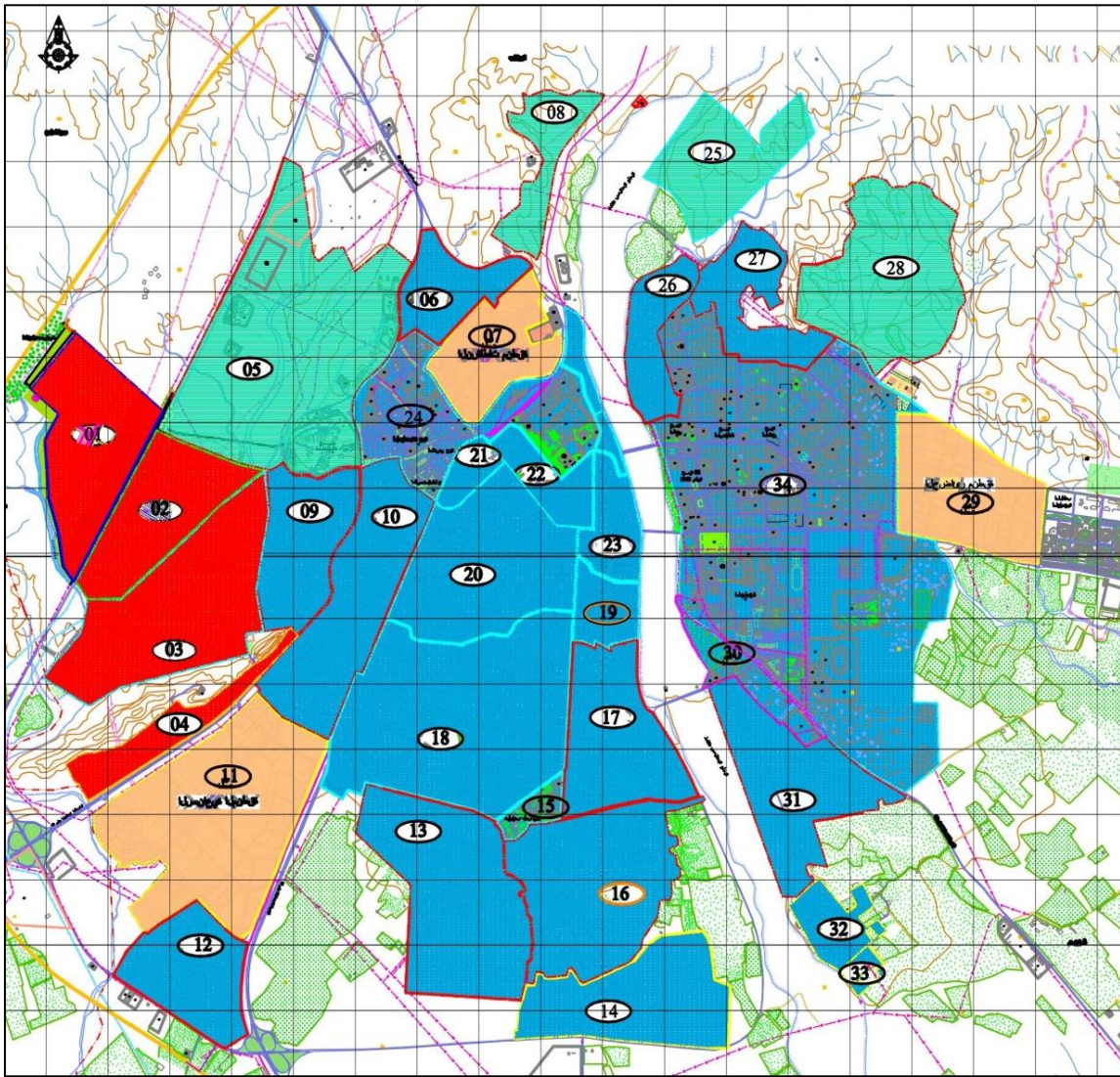
09- مراعاة توجيهات مصالح الري بخصوص مشروع تهيئة وادي الزمر.

10- يحدد القواعد للأشكال المقترحة التي تسمح لتوسيع المدينة.

تم إنشاء مناطق توسع الحضري الموجودة في الجهة الشمالية و الشرقية والغربية أما الجهة الجنوبية فوجود الثكنة العسكرية و المطار الدولي حالة دون التعرض لها.

و الهدف من إنشاء هذه المناطق هو الاستجابة للاحتياجات المدينة من سكنات و التجهيزات الضرورية على المدى المتوسط والبعيد.

تم تحديد أحياء المدينة عبر وضع تطابق بين الأحياء التي تم إجراء الإحصاء السكاني عليها و الخريطة المقترحة من طرف مديرية البناء و التعمير لولاية بسكرة (PDAU) للمدينة ، وبالتالي استخراج مجموع الأحياء 34 ، منها 26 المتمثلة في الأحياء الحالية للمدينة أما الأحياء المقترحة للتوسع المستقبلي للمدينة فهي 04 أحياء في الجهة الشمالية( لم يتم وضع دراسة لها ) و 04 أحياء في الجهة الغربية و التي تم اختيارها لتوفر المعلومات والبيانات والخرائط لها ، وهي تشهد هذه الأخيرة حاليا حركة تعمير سريعة مست في البداية 3 أحياء(رقم02-03-04) (انظر الخريطة المرفقة).

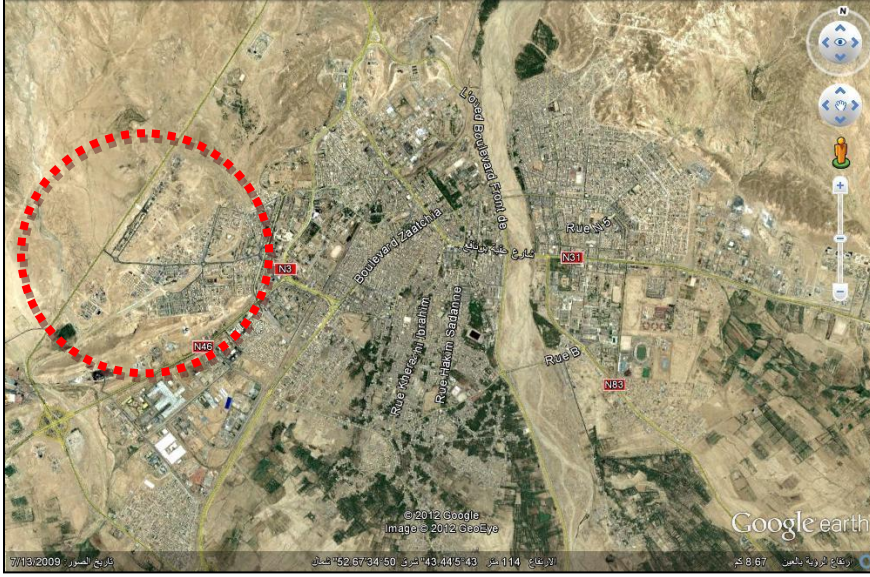


● التوسع المستقبلي الغربي (مجال الدراسة) ● الأحياء الحالية ● التوسع المستقبلي الشمالي ● المناطق الصناعية

الخريطة رقم 03 : تقسيم المدينة إلى 34 حي (المصدر: الباحث بالاستعانة بمخططات مديرية البناء و التعمير لولاية بسكرة، 2011)

و بعد تم نقل جميع هذه المعلومات والمعطيات الإحصائية وتحويلها إلى قاعدة بيانات برنامج MAP-INFO 11 من اجل إجراء عمليات التحليل واستخراج الخرائط في صور مختلفة.

### ثانيا : تحليل مجال الدراسة:



يقع مجال الدراسة و المتمثل في التوسع العمراني المستقبلي الغربي للمدينة في الجهة الغربية منها حيث يظم 04 أحياء مقترحة ، بمساحة إجمالية تقدر ب 360 هكتار، وتعداد سكاني مقترح والمتوقع أن يشغل مجال الدراسة 66542 ساكن

وهذا خلال الفترة الممتدة بين 2004-2009 أي 5 سنوات (حسب المعطيات الإحصائية المتوقعة من طرف مكاتب الدراسات ) ، و بمعد كثافة تقدر 185 ساكن/هكتار.

الصورة رقم 28 : توضح موقع مجال الدراسة (المصدر: موقع GOOGLE EARTH، 2009)



مجموعة هذا الأحياء جاءت عبارة عن تنسيق عمراي مترابط عبر مختلف العناصر كالطرق و الممرات و المساحات العمومية و الخضراء... بالرغم من وجود العوائق الطبيعية و الفيزيائية والتي لم تسمح بان يظهر كتلة واحدة ، وانجازه من طرف 4 مكاتب دراسات مختلفة.

الخريطة رقم 04 : التنسيق العمراني للأحياء الأربعة (المصدر: مديرية البناء و التعمير لولاية بسكرة، 2011)



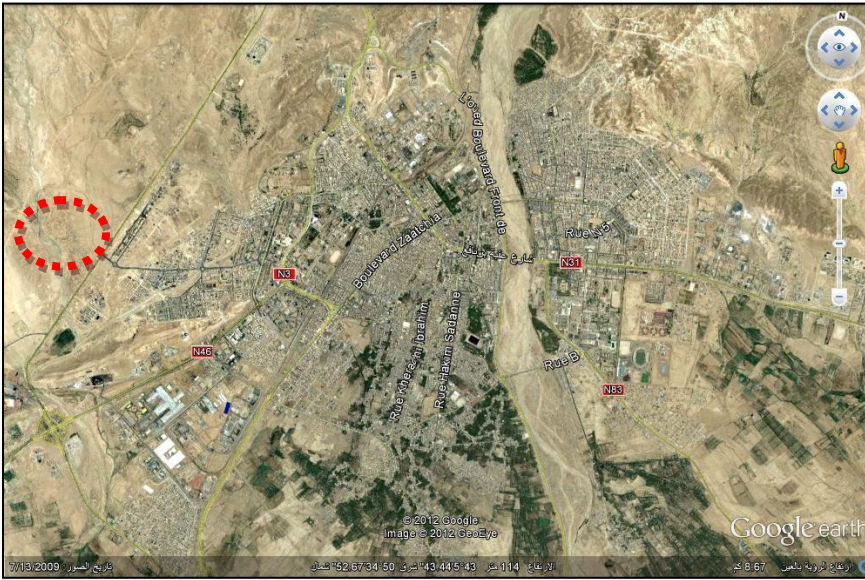
## الأحياء

الصورة رقم 29 : منظر عام ( بانورامي )لمجال الدراسة (المصدر: الباحث، 2012)

من خلال الصورة يتبين لنا مدى سرعة ووتيرة الانجاز ،وهذا عبر انجاز مختلف الوحدات السكنية و تهيئة البنية التحتية من طرق و ممرات و ساحات...الخ و هذا خلال فترة وجيزة .

## 2-1- الحي الأول:

### أولا :الموقع:



يقع الحي رقم 01 في المنطقة الشمالية الغربية لمدينة بسكرة، ويمتد على مساحة 100 هكتار، وهو عبارة عن أراضي شاغرة تتميز بالانحدار، وتغطي غابات النخيل جزءا مهما من الجهة الشمالية لهذا القطاع.

الصورة رقم 30 : توضح موقع الحي رقم 01 (المصدر: موقع GOOGLE EARTH، 2011)

يحدده من الجهة الجنوبية الشرقية الطريق الوطني رقم 46 والذي يعتبر المحور الرئيسي المهيكل للمجال، أما من الجهة الغربية فيحدده وادي الزمر، ومن الجهة الشمالية الطريق القديم المؤدي للمركب

السياحي حمام الصالحين وأراضي شاغرة مبرمجة للتوسع، وتم وضع دراسته من طرف ( مكتب الدراسات والانجازات في التعمير باتنة-2004).



الصورة رقم 31: منظر عام (بانورامي) للحي رقم 01 (المصدر: الباحث، 2012)

من الصورة يتبين لنا إن الحي رقم 01 إلى غاية 2012 لم تتطرق به اشغال التهيئة أو البناء.

يقدر عدد السكنات المقترحة بهذا الحي ب 1280 مسكن بمساحة 25.6 هكتار، منها 534 مسكن ذو نمط جماعي بمساحة 10.68 هكتار، و 746 مسكن ذو نمط نصف جماعي بمساحة 14.92 هكتار، عدد السكان المقترح هو 8960 ساكن بمعدل 7 أفراد/مسكن.

### ثانيا أسس التهيئة للحي رقم 01:

تم تهيئة الحي حسب تلبية احتياجات السكان المستقبلية وفق المبادئ التالية:

هيكلية الحي بشبكة منتظمة من الطرق، وإعادة هيكلة الطريق الوطني رقم 46 بتوسيع قارعتة إلى 9م، نظرا للحركة الكثيفة التي تميزه، أما بالنسبة للسكن فقد اقترح على شكل مجموعات سكنية بين النمط الجماعي و النصف الجماعي لتلبية احتياجات السكان، وأما المرافق فقد اقترحت وفق احتياجات السكان وقد وقعت خاصة في الجهة الغربية على مستوى المحاور الهامة للحركة، وقد اقترحت مساحات عمومية منها للراحة و الاستجمام تتوزع على أجزاء الحي، واقترح ترانصف بالأقواس و منطقة مختلطة على الواجهات الرئيسية للشوارع العامة، كذلك اقترحت ساحات ومساحات خضراء داخل المناطق السكنية، و اعتمد على تهيئة الطرق على مواقف سيارات و تشجير الأرصفة، و اقترح حاجز الحماية الخاص بوادي "الزمر"، و حماية غابات النخيل و عدم التدخل عليها و تجسيد شريط الحماية الخاص بخطوط الكهرباء. ( انظر الخريطة المرفقة)

## ثالثا المرافق المقترحة للحي رقم 01:

العدد	المساحة العقارية (م <sup>2</sup> )	نوع المرفق
01	6000	مدرسة ط1+ط2
01	7520	مدرسة ط3
01	11400	ثانوية
01	750	دار الحضانة
01	1700	مركز صحي
01	1050	مركز ثقافي
01	640	دار الشباب
01	2040	قاعة رياضية
01	1800	ملعب جوارى
01	1200	فرع بلدى
01	700	فرع بريدى
01	880	فرع ادارى
01	1330	مركز تجارى
01	750	حماية مدنية
01	1800	مسجد
01	2750	محطة النقل الحضري
01	2300	محطة بنزين
<b>17</b>	<b>44610</b>	<b>المجموع</b>

(المصدر: مديرية البناء و التعمير لولاية بسكرة، 2011)

الجدول رقم 62 : المرافق المقترحة للحي رقم 01

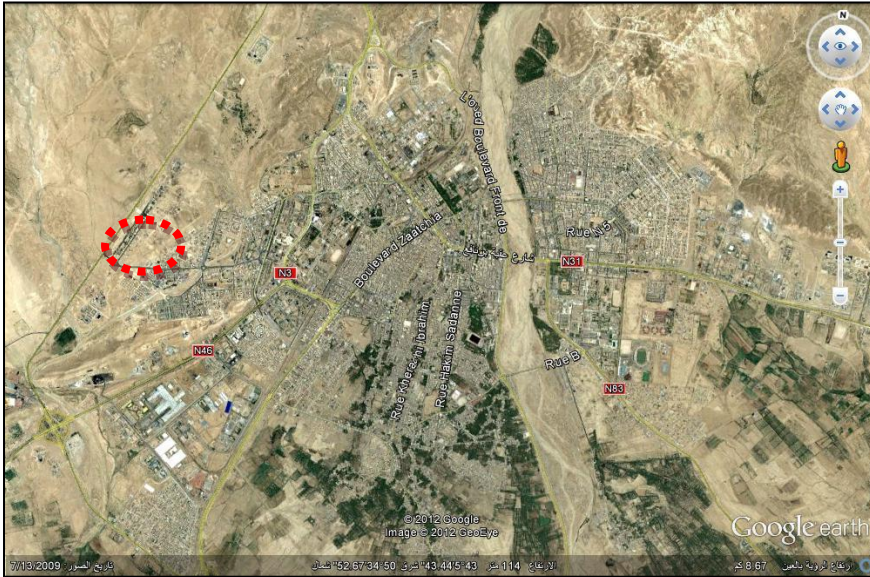
من الجدول نجد أن نسبة مساحة المرافق المقترحة انجازها في الحي رقم 01 تقدر ب 4.461% من مجموع مساحة الحي.



الشكل رقم 21 : مخطط التهيئة للحي رقم 01 (المصدر: مديرية البناء و التعمير لولاية بسكرة، 2011)

## 2-2- الحي الثاني:

### أولا الموقع:



يقع الحي رقم 02 في التوسع الغربي بمدينة بسكرة ويشكل جزء من الضاحية الغربية (Zone péripherique)، يحده شمالا منطقة التوسع السياحي (Z.E.T)، ومن الجنوب وادي الزمر، ومن الشرق الحي رقم 03 وقناة

الصورة رقم 32: موقع الحي رقم 02 (المصدر: موقع GOOGLE EARTH، 2009)

الغاز. وغربا الطريق الوطني رقم 46 وقناة البترول. يتربع مجال الدراسة على مساحة تقدر بـ 70 هكتار، وتم وضع دراسته من طرف (عطاف بن شريف، س، مكتب الدراسات للهندسة المعمارية والعمراية 2004).



الصورة رقم 33 : منظر عام (بانورامي) للحي رقم 02 (المصدر: الباحث، 2012)

يقدر عدد السكنات المقترحة بهذا الحي بـ 1836 مسكن بمساحة 61.25 هكتار، منها 1020 مسكن ذو نمط جماعي بمساحة 35.05 هكتار، وسكن فردي عبارة عن تجزئات أرضية مقترحة 816 قطعة متمثلة في: تجزئة G 200 قطعة و تجزئة F 160 قطعة و تجزئة E 228 قطعة و تجزئة DB 228 قطعة بمساحة 26.2 هكتار، عدد السكان المقترح هو 12852 ساكن بمعدل 7 أفراد/مسكن.

نلاحظ أن حركة التعمير في هذا الحي سريعة و هذا راجع إلى برامج السكن المقترحة فيه لكن نجد العكس بالنسبة للتجهيزات و المرافق المقترحة فانه لم يتم انجازها... بالرغم من وجود العوائق السابقة الذكر، كذلك نجد هناك نقص في التهيئة الخارجية و هذا على مستوى التعاونية العقارية المتمثلة في مجموعة قطع أراضي في الجهة الشمالية، أم في الجهة الجنوبية فلم يتم انجاز التهيئة على ضفاف وادي الزمر و نلاحظ استمرار مرور الخط الكهربائي ذو الضغط العالي.

### ثانيا أسس التهيئة الحي رقم 02:

تم تعمير الحي بمختلف التجهيزات التي اقترحت بالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير المتمثلة في : ثانوية و ملعب مدرسي و مسبح و مدرسة ابتدائية. مع إدخال بعض التعديلات على البرنامج المتمثلة في: تغيير موقعي الثانوية و الملعب المدرسي بسبب مرفولوجية الأرضية المخصصة للثانوية حيث يقع على حافة الوادي، كذلك استبدال الملعب المدرسي بملعب جواربي ومن شأنه استعاب



النشاطات الرياضية المختلفة، بالإضافة إلى التجهيزات المقترحة و المتمثلة في إنشاء روضة الأطفال نظرا لأهميتها لمساعدة الأمهات العاملات، إنشاء مركز تجاري لتلبية احتياجات اليومية للمواطنين و لإعطاء الحي صبغة الاستقرار، إضافة مدرسة ابتدائية و انجاز متوسطة ، كذلك تم إدماج مرفق ترفيهي متمثل في الحديقة العمومية و التي تساهم في تلطيف الجو مع توفير الارتفاقات الضرورية، انجاز شبكة طرق ثانوية وثلاثية متواصلة مع الطرق الموجودة و المبرمجة، وتم تخصيص مساحات للعب لأخذ بعين الاعتبار شريحة من السكان (الأطفال) مع إدراج العنصر النباتي و جعل الارتفاق (شريط الحماية) الخاص بالخط الكهربائي ذو التوتر العالي و المتوسط ، و أنبوب الغاز و البترول و الطريق الوطني رقم 46 ، إدراج مساحات خضراء و ممر للزاجلين و طريق ميكانيكي، إضافة إلى مجموعة من التجزئات الأرضية المخصصة للسكن الفردي و السكن الجماعي. ( انظر الخريطة المرفقة)

### ثالثا المرافق المقترحة للحي رقم 02:

العدد	المساحة العقارية (م <sup>2</sup> )	نوع المرفق
02	4258+5824	مدرسة ط1+ط2
01	7244	مدرسة ط3
01	24645	ثانوية
01	4417	روضة الأطفال
01	10861	ملعب جوارى
01	8185	مسبح
01	6613	مركز تجاري
01	15400	حديقة عمومية
<b>09</b>	<b>87448</b>	<b>المجموع</b>

الجدول رقم 63 : المرافق المقترحة للحي رقم 01 (المصدر: مديرية البناء و التعمير لولاية بسكرة، 2011)

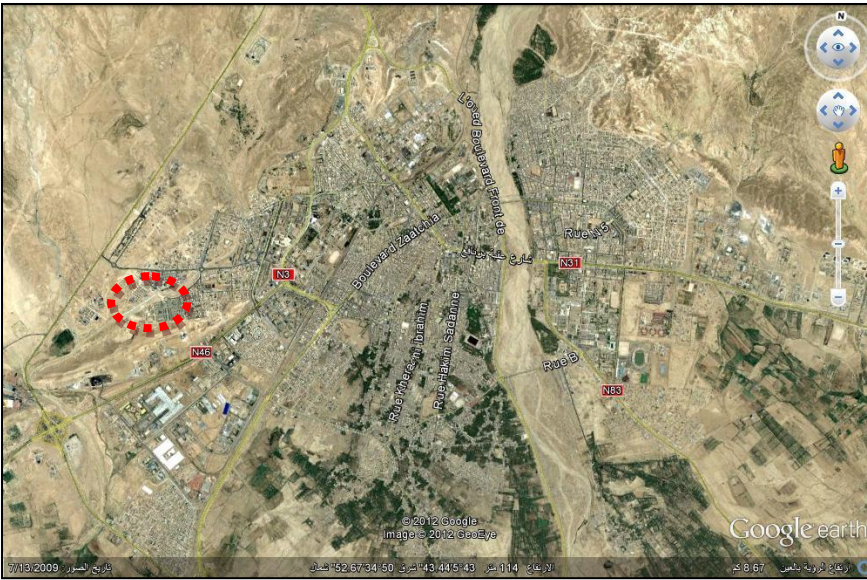
من الجدول نجد أن نسبة مساحة المرافق المقترح انجازها في الحي رقم 02 تقدر ب 12.42% من مجموع مساحة الحي.



الشكل رقم 22: مخطط التهيئة للحي رقم 02 (المصدر: مديرية البناء و التعمير لولاية بسكرة، 2011)

### 2-3 الحي الثالث :

#### أولا الموقع:



الحي رقم 03 للتوسع  
المستقبلي الغربي للمدينة  
له خصوصيات من  
حيث النسيج العمراني  
الموجود وكذلك المناطق  
المنحدرة والمحاذية  
للوادي ( وادي الزمر)،  
يحدده شمالا منطقة  
التوسع السياحي

الصورة رقم 34: توضح موقع الحي رقم 03 (المصدر: موقع GOOGLE EARTH، 2011)

(Z.E.T)، ومن الجنوب الكتلة الجبلية، ومن الشرق التوسع الغربي المتمثل في الحي رقم 02. وغربا التوسع الغربي 1. يتربع مجال الدراسة على مساحة تقدر بـ 150 هكتار.

وتم وضع دراسته من طرف ( مكتب فلاح للدراسات المعمارية والعمرانية، 2004).



الصورة رقم 35: منظر عام ( بانورامية) للحي رقم 02 (المصدر: الباحث، 2012)

يحتوي الحي أثناء إعداد الدراسات عليه على بعض البنايات القصدية المتفرقة والتي تم اقتراح إزالتها من بعد، وتم إعادة تنظيم الحي حسب توجيهات الأحياء الأخرى المجاورة، وكذا خلق ديناميكية جديدة تنظم النسيج العمراني بشكل متكامل و متجانس مع احترام التهيئة المقترحة.

يقدر عدد السكنات المقترحة بهذا الحي بـ 4018 مسكن بمساحة 72.46 هكتار، منها 2918 مسكن ذو نمط جماعي ونصف جماعي بمساحة 52.66 هكتار، وسكن فردي عبارة عن تجزئات أرضية مقترحة 1100 قطعة بمساحة 19.8 هكتار، عدد السكان المقترح هو 28126 ساكن بمعدل 7 أفراد/مسكن.

نلاحظ انه تم استغلال جميع المساحات داخل الحي إلى مختلف الصيغ السكنية فردي نصف جماعي و جماعي و هذا راجع للطلب الكبير عليه لكن هذا لم ينعكس على صورة التهيئة فيه التي مازالت تعاني من نقص كبير في المرافق و المساحات الخضراء و الساحات العمومية

### ثانيا أسس التهيئة للحي رقم 03:

تم تهيئة الحي وفق ما موجود و ماتم اقتراحه ضمن مخطط التهيئة و المتمثلة في سكنات فردية إلى انجاز منطقة الترقية و مرافق عمومية إضافة إلى إعادة تهيئة ضفتي واد "الزمر" و المناطق المنحدرة المحاذية للوادي ، زيادة عن خط الكهرباء ذو التوتر العالي و قناة الغاز عالية الضغط و التي تم اقتراح إعطاء توصيات من اجل تحويلها خارج نطاق الحي، تم اقتراح شبكة طرق و مواقف للسيارات و غرس و صيانة المساحات المخصصة للراحة و تم اقتراح مجموعة من المرافق و التجهيزات التي

تتطلب متطلبات الحي و المدينة متمثلة في بعض المديرية و مركبات ثقافية ترفيهية ... من أجل خلق تناسق بين الحي و باقي المحيط العمراني للمدينة. ( انظر الخريطة المرفقة )

### ثالثا المرافق المقترحة للحي:

العدد	المساحة العقارية (م <sup>2</sup> )	نوع المرفق
03	4000	مدرسة ط1+ط2
01	6000	مدرسة ط3
01	17000	ثانوية
01	2000	دار الحضانة
01	1700	مركز صحي
01	400	قاعة علاج
01	1050	مركز ثقافي
01	1500	دار الشباب
01	2040	قاعة رياضية
01	1800	ملعب جوارى
01	1200	فرع بلدي
01	700	فرع بريدي
01	980	فرع إداري
01	1200	مركز تجاري
01	1000	مسجد
01	2750	محطة النقل الحضري
01	1050	مركز ترفيهي
01	650	امن حضري
01	750	حماية مدنية
01	650	درك وطني
01	1800	مركب جوارى
<b>23</b>	<b>58220</b>	<b>المجموع</b>

(المصدر: مديرية البناء و التعمير لولاية بسكرة، 2011 )

الجدول رقم 64 : المرافق المقترحة للحي رقم 03

من الجدول نجد أن نسبة مساحة المرافق المقترح انجازها في الحي رقم 03 تقدر ب 3.88% من مجموع مساحة الحي.

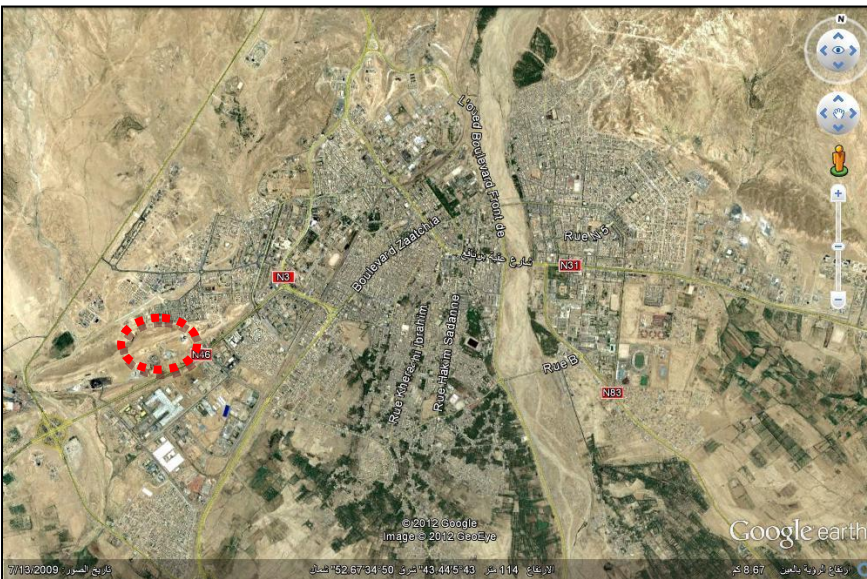


(المصدر: مديرية البناء و التعمير لولاية بسكرة، 2011)

الشكل رقم 23: مخطط التهينة للحي رقم 03

## 4-2 الحي الرابع :

### أولا الموقع:



يقع الحي رقم 04 في الجهة الغربية من مدينة بسكرة وشمال المنطقة الصناعية على محور الطريق الوطني رقم 46 الرابط بين بسكرة - بوسعادة - الجزائر،

الصورة رقم 36 : توضح موقع الحي رقم 04 (المصدر: موقع GOOGLE EARTH، 2011)

وهو يعد كبوابة غربية للمدينة، وهو عبارة خليط من قطاع معمر بنسبة 37.89 % من مساحة المجال عبارة عن (04 حضائر تابعة للقطاع الخاص و محجرة و محطة ضخ المياه و محطة بنزين و كذلك وحدة مواد البناء و المؤسسة الوطنية لأشغال الطرق و الشركة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى و محول كهربائي ) و قطاع قابل للتعمير حسب تقسيمات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وعموما فهو محدد من الشمال بكتلة جبل الغراب، حي 117 مسكن، وحي الأندلس (32 فيلا)، ومن الجنوب مركز التكوين المهني والمنطقة الصناعية والطريق الوطني رقم 46، ومن الشرق حي 1000 مسكن، ومن الغرب وادي ماوية وأراضي شاغرة، وهو يتربع على مساحة 40 هكتار ويمتد على شكل طولي ( شريط) ذو اتجاه عام شمال شرق- جنوب غرب وتم وضع دراسته من طرف ( مكتب الدراسات المعماري والعمرانية-البيان - 2004).



الصورة رقم 37: منظر عام (بانورامي) للحي رقم 04 (المصدر: الباحث، 2012)

يقدر عدد السكنات المقترحة بهذا الحي ب 2372 مسكن ذو نمط جماعي بمساحة 5.93 هكتار، عدد السكان المقترح هو 16604 ساكن بمعدل 7 أفراد/مسكن.

حركة التعمير في هذا الحي مست الجهة الجنوبية عبر انجاز وحدات سكنية جماعية، وتم انطلاق الأشغال بالنزل أما باقي الأرضية فلم نرى فيها أي تغيير يحدث لا من ناحية التهيئة ولا من ناحية المرافق المبرمجة.

### ثانيا أسس التهيئة للحي رقم 04:

وقد قدم بعض الاقتراحات بهذا الحي عن طريق مخطط التنظيم المجالي و جاء فيه:

حماية مختلف العوائق (خطوط الكهرباء-الكتلة الجبلية-الطريق الوطني-وادي ماوية) و ذلك بتخصيص شريط لحمايتها وفق القوانين المعمول بها و اقترح مساقفتها الأمنية كأشرطة خضراء، وتم

اقترح سكنات جماعية في الجيوب الشاغرة خاصة في الجزء الغربي و الشمالي الشرقي من الحي بعدد 694 مسكن و اقترحت مجموعة من المرافق ملبية لاحتياجات السكان منها نزل و منطقة نشاطات مقابلة للمنطقة الصناعية على المستوى الطريق الوطني 46، حاليا جزء منها مستغل من قبل الشركة الوطنية أشغال الطرق و المؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى ،كذلك وضع مدرستين للطور الأول و الثاني و مدرسة ط3 و دار شباب و الأمن الحضري و حديقة عمومية بالجهة الغربية وتشجير سفح جبل الغراب، استغلال الكتلة الجبلية الموجودة بالقسم الغربي لبناء سكن جماعي و اقترح طريق يربط بين الطريق الوطني و حي السعادة بالمنطقة الغربية عبر الكتلة الجبلية قرب محطة الخدمات ( انظر الخريطة المرفقة).

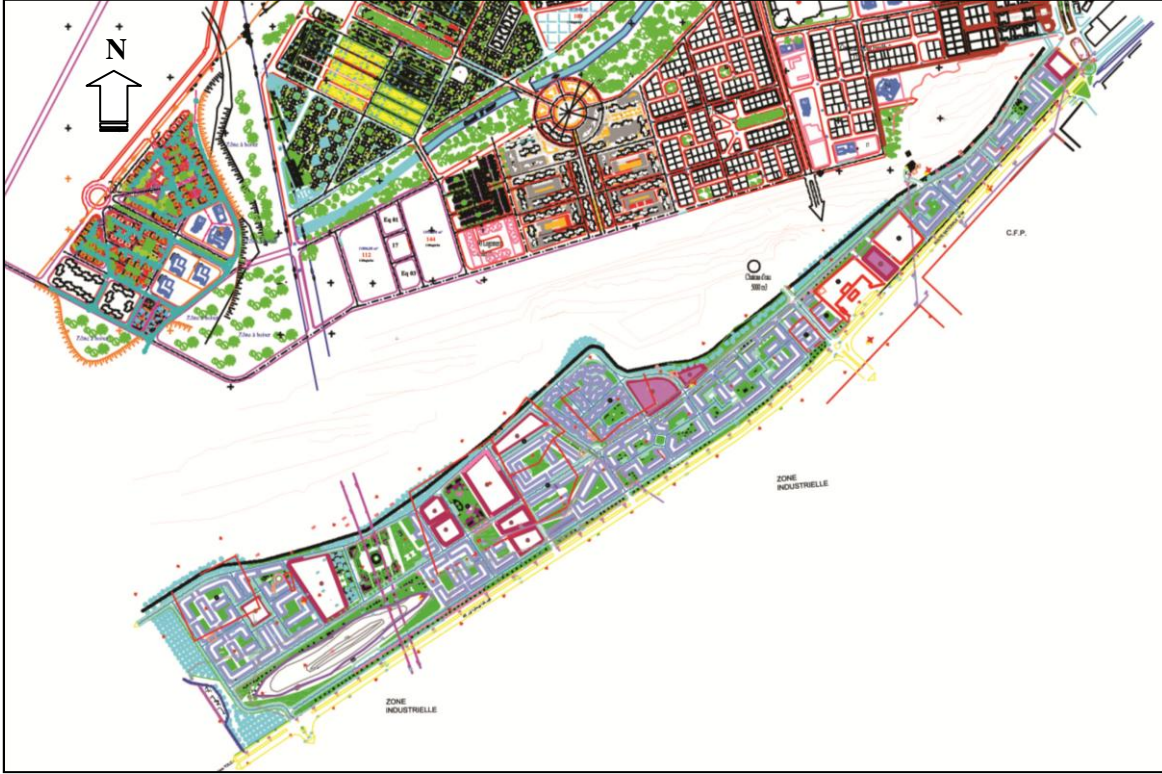
### ثالثا المرافق المقترحة للحي:

العدد	المساحة العقارية (م <sup>2</sup> )	نوع المرفق
01	4514	مدرسة ط1+ط2
01	7800	مدرسة ط3
01	13338	ثانوية
01	3330	عيادة متعددة الخدمات
01	1200	فرع بلدي
01	700	فرع بريدي
01	650	امن حضري
01	2040	دار الشباب
01	1800	قاعة متعددة النشاطات
01	1540	نزل
01	1800	ملعب جوارى
01	2023	مسجد
<b>12</b>	<b>40735</b>	<b>المجموع</b>

(المصدر: مديرية البناء و التعمير لولاية بسكرة، 2011)

الجدول رقم 65 : المرافق المقترحة للحي رقم 04

من الجدول نجد أن نسبة مساحة المرافق المقترح انجازها في الحي رقم 04 تقدر ب 10.18% من مجموع مساحة الحي.



الشكل رقم 24 : مخطط التهيئة للحي رقم 04 (المصدر: مديرية البناء و التعمير لولاية بسكرة، 2011)

### 03 التحليل الإحصائي :

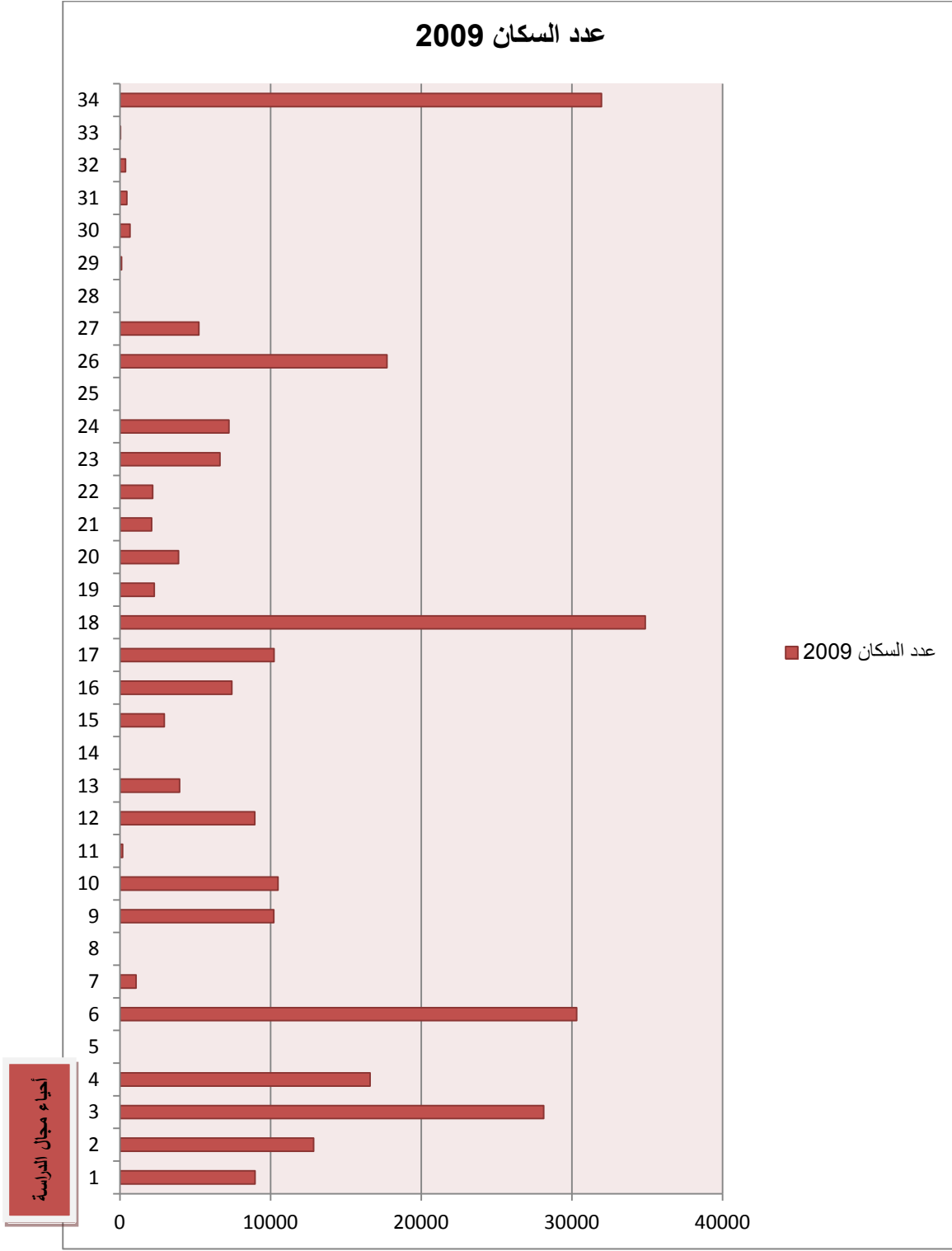
و تمت الدراسة التحليلية حسب المعطيات الإحصائية التي تحصل عليها الباحث و المقدمة من طرف مكتب الإحصاء لبلدية بسكرة و مديرية البناء و التعمير لولاية بسكرة المنجزة خلال سنة 2008.

#### 03-01 توزيع السكان حسب أحياء مدينة بسكرة:

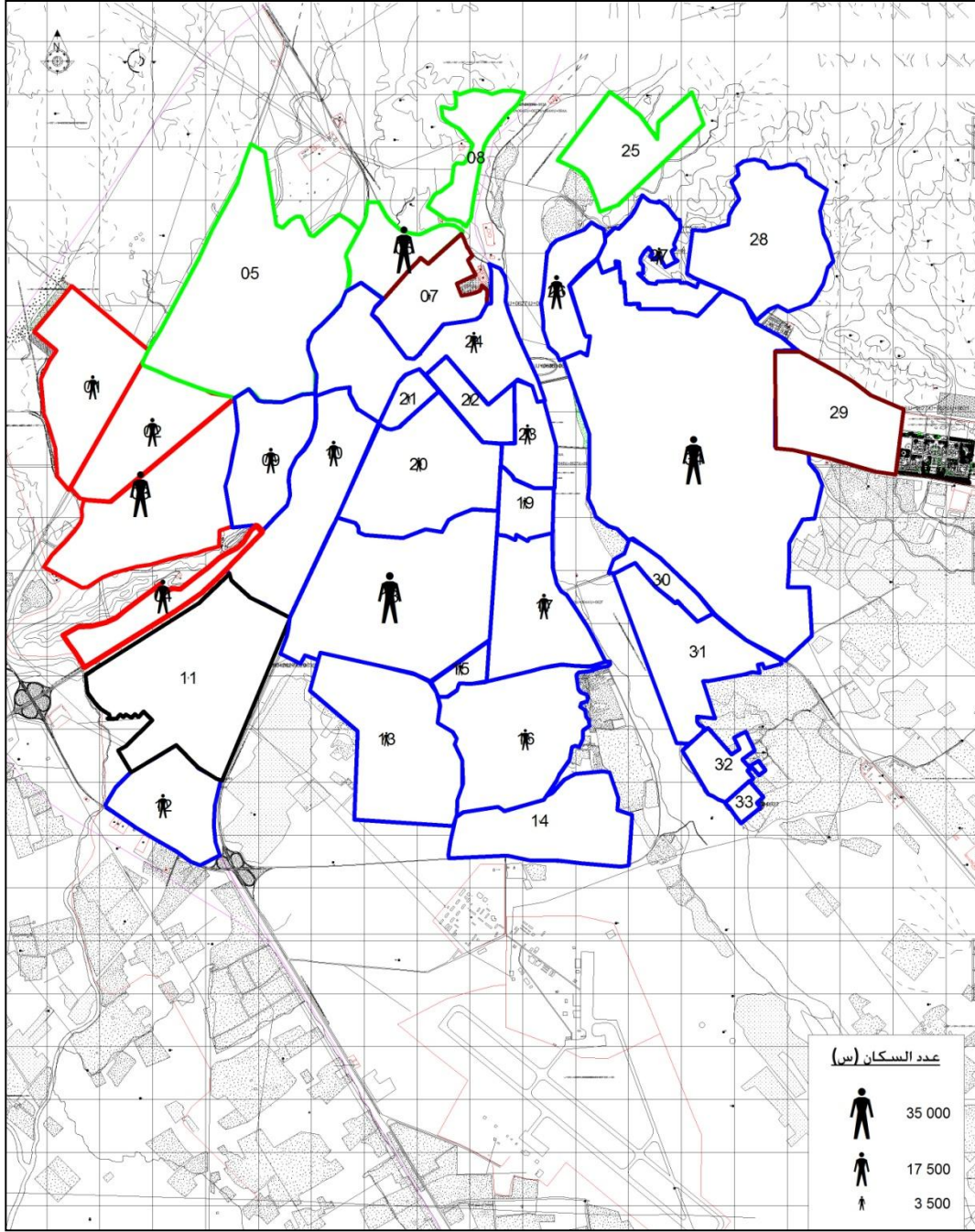
تكتسي الدراسات السكانية طابعا متميزًا بالنظر إلى أهميتها من الوجهة النظرية والعملية باعتبارها المؤشر الأساسي لمعرفة حاجيات المجتمع المادية، كالصحة والتعليم والدور الثقافية والرياضية وغيرها من الحاجيات التي لا يمكن الاستغناء عنها، بالنظر إلى دورها المركزي في حياة السكان اليومية.



يتبين من البيان رقم 18 أن هناك تباين واضح في تمركز السكان في بعض الأحياء أهمها رقم 34-01-06-18-26 و تقل في معض الأحياء الأخرى لتصل إلى حدود اقل من 1000 ساكن و تكاد تتعدم أو منعدمة في الأحياء التالية 05-08-14-25-28 .



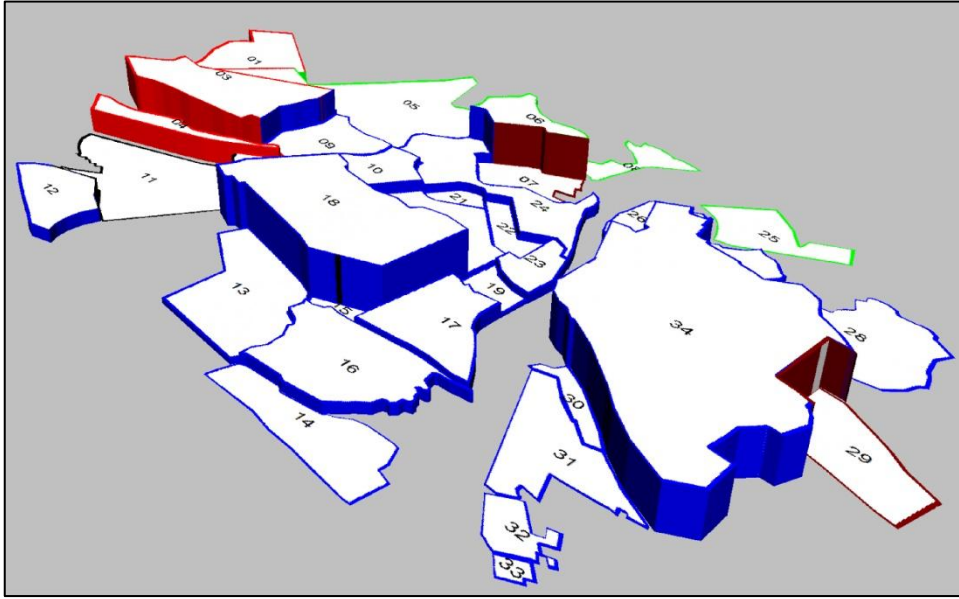
البيان رقم 10: توزيع السكان عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)



الخريطة رقم 05: توزيع السكان عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

نلاحظ تركز السكان في أحياء الخمسة باعتبار مركز المدينة يضم أكبر عدد لكن نلاحظ إن المنطقة الشرقية شهدت نمو سكاني كبير فاق 35000 ساكن كما نجد أن الحي رقم 01 من ضمنها، أي أن عدد سكانه المتوقع سوف يصل إلى أكثر من 35000 ساكن في المستقبل. أما الأحياء 04-03-02 فنجد أنها تمثل نسبة متوسطة من السكان مقارنة مع الأحياء المشابهة لها

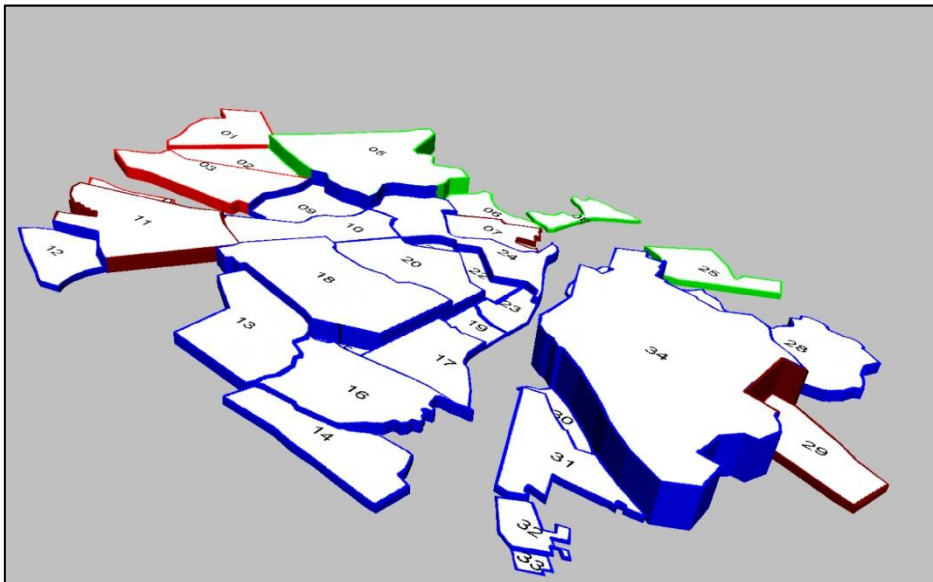
أما الأحياء التي تقل أو تنعدم فيها السكان فتقع معظمها على أطراف المدينة في الجهة الشمالية و الجنوبية.



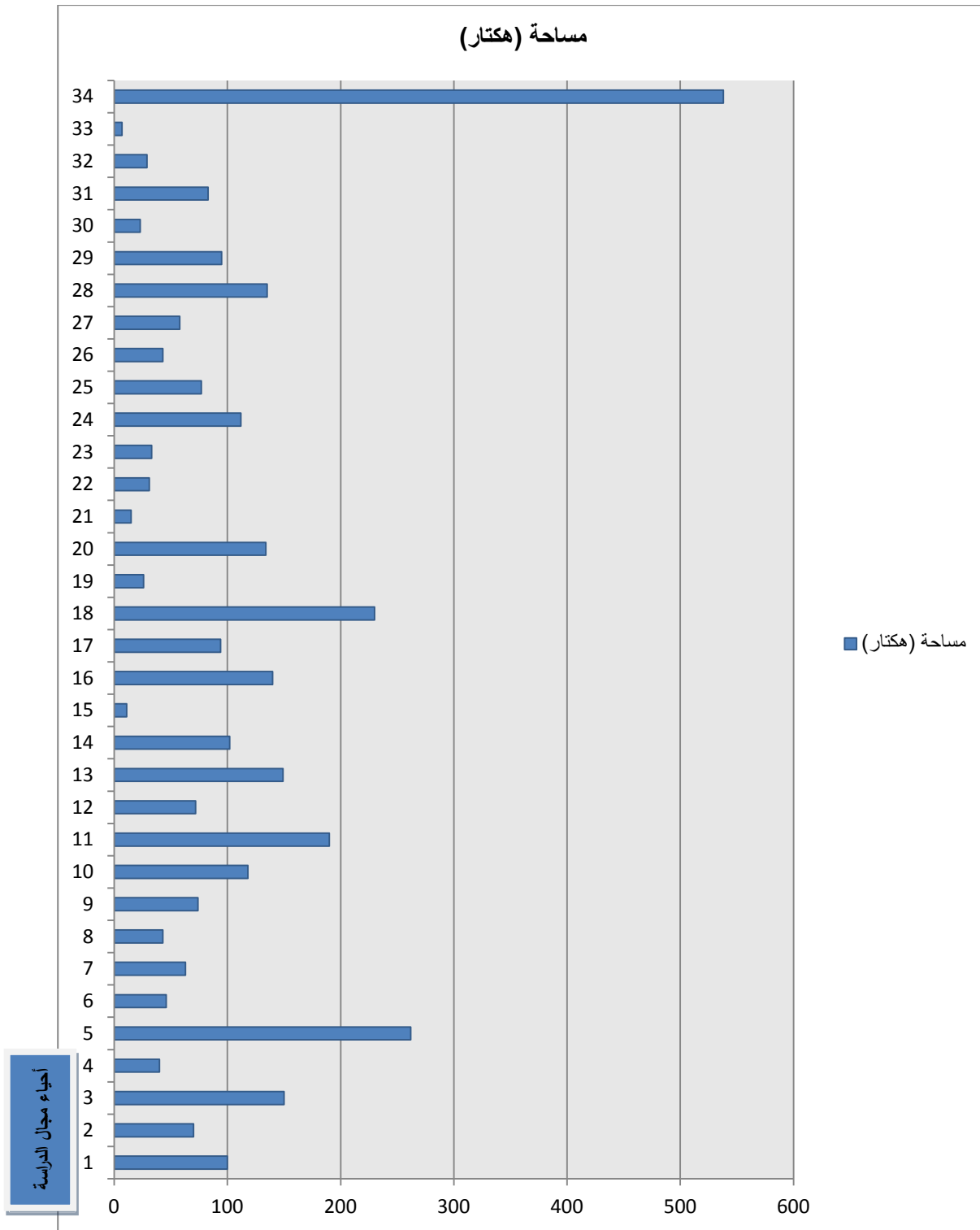
الشكل رقم 25: رسم ثلاثي الأبعاد لتوزيع الأحياء حسب عدد السكان (المصدر: الباحث، 2012)

### 02-03 توزيع المساحات حسب أحياء مدينة بسكرة:

بمساحة تقدر ب 12770 هكتار تتميز تنوع في توزيعها عبر الأحياء القديمة و الحديثة و المخطط للمستقبل كل هذا يرجع إلى تطور مخطط المدينة انطلاق من المدينة القديمة وصولاً إلى صورتها الحديث.

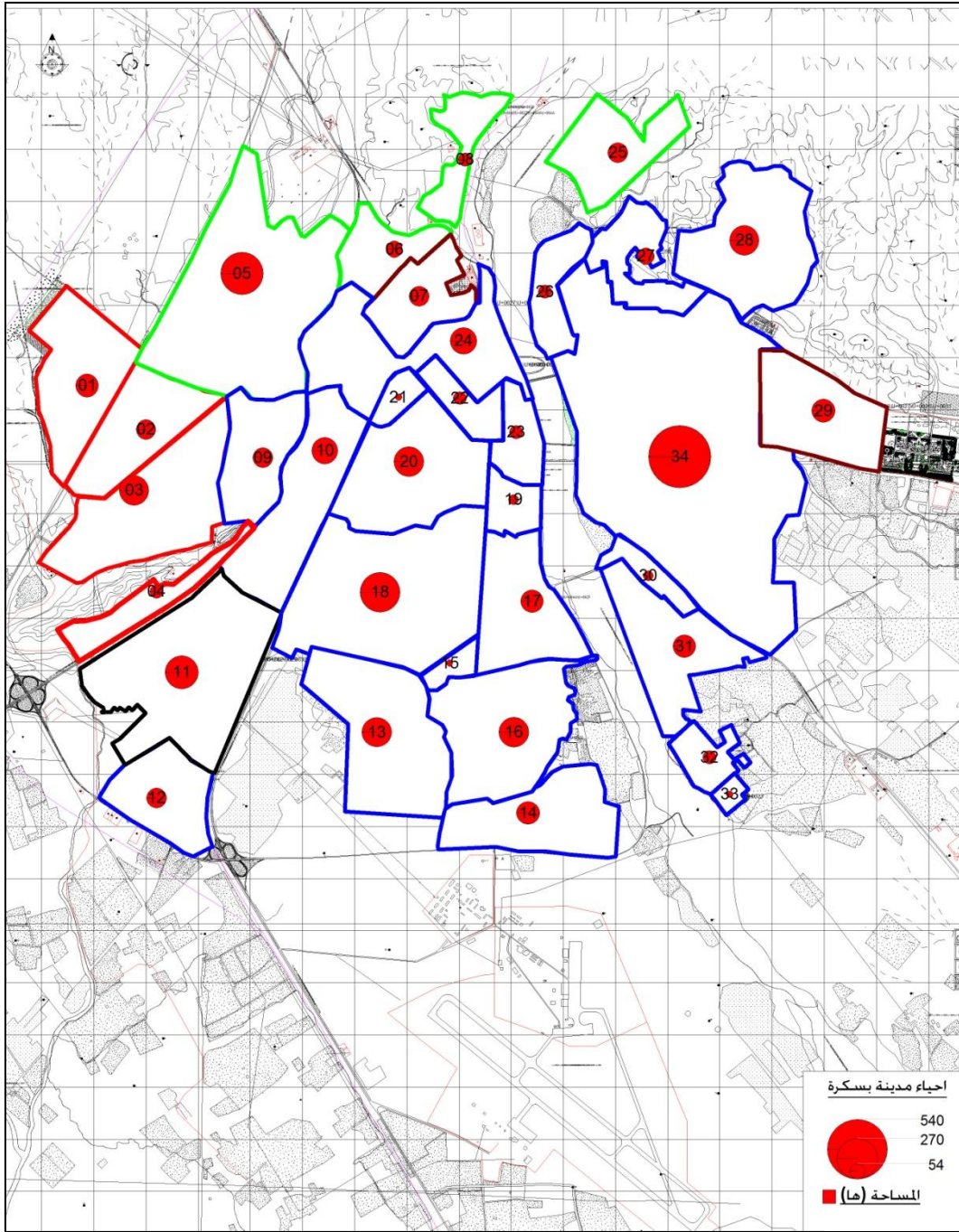


الشكل رقم 26: رسم ثلاثي الأبعاد لتوزيع الأحياء حسب المساحة (المصدر: الباحث، 2012)



البيان رقم 11: أعمدة بيانية تمثل توزيع المساحة عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

مقارنة مجموع مساحات الأحياء المشكلتة لمجال الدراسة ب 360 هكتار نجدها بالهامة و هذا لا يعني أن هناك نقص في الأوعية العقارية من اجل انجاز مرافق و تجهيزات تلبي متطلبات الساكن و مواطني الأحياء المجاورة له .

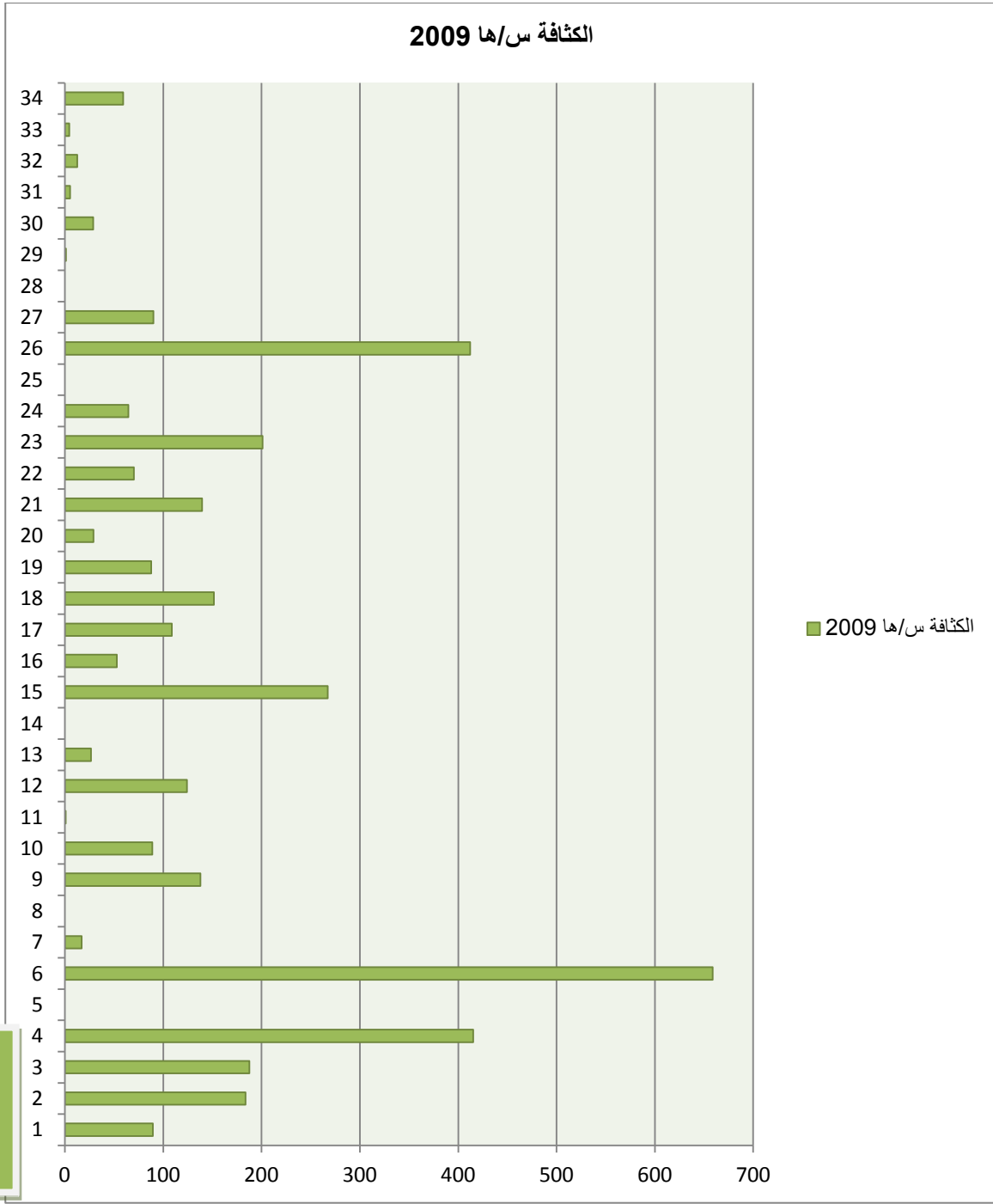


الخريطة رقم 06: توزيع المساحات عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

حسب توزيع المساحي عبر الخريطة نجد أن السلطات بدأت تلجئ إلى البحث عن أوعية عقارية كبيرة تتمشى فقط الخطط المستقبلية للتنمية ، عبر إيجاد فضاءات شاغلة ضمن نطاق المدينة ، و هذا ما يظهر استغلال مساحات كبير في الجهة الغربية و الانتقال عبر أسلوب القفز ( تخطي الطريق الوطني رقم 46) من اجل الزيادة في مساحة الأحياء ( الحي رقم 01).

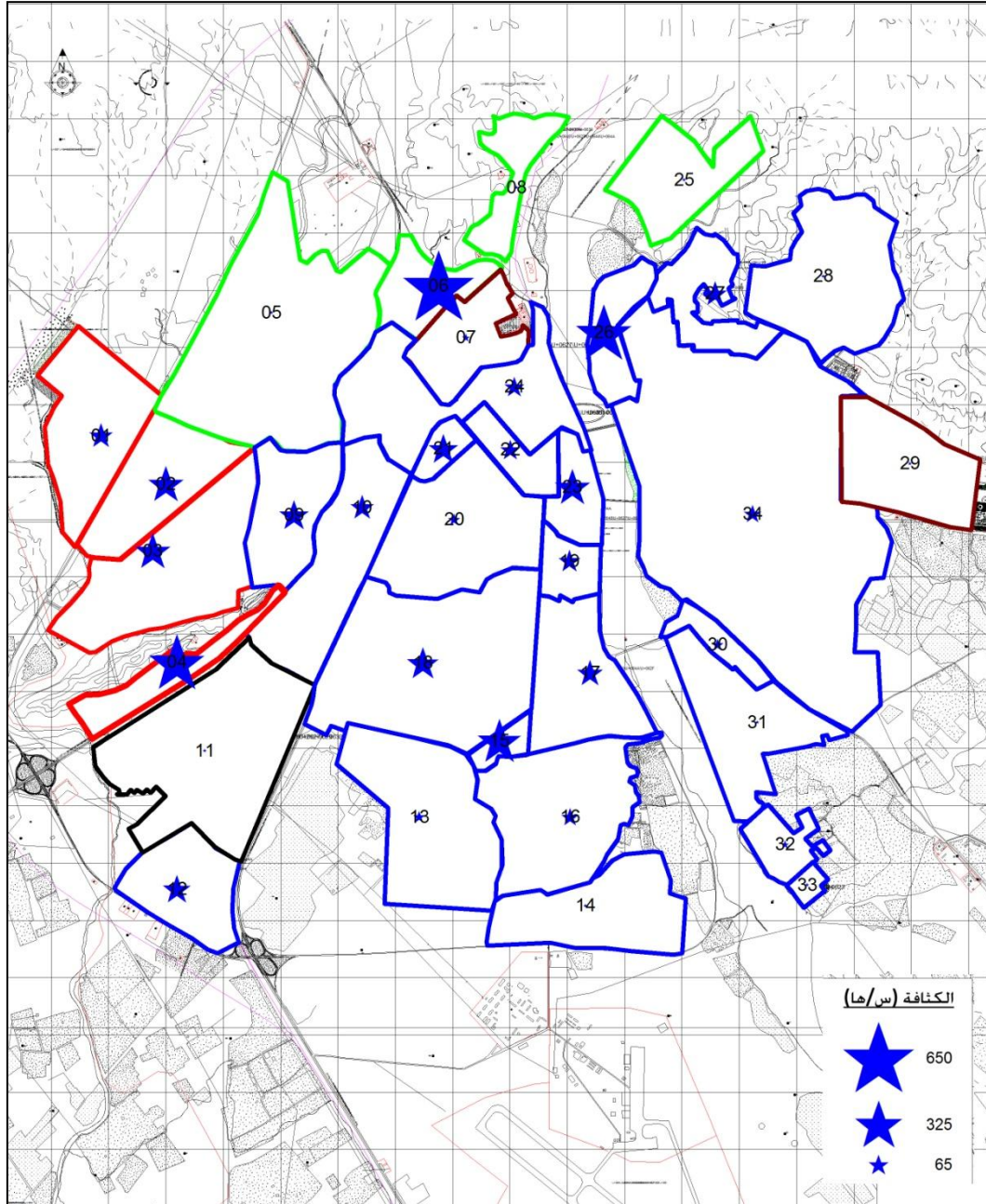
### 03-03 توزيع الكثافات حسب أحياء مدينة بسكرة:

الكثافة السكانية هي مقياس يستخدم لقياس معدل تواجد السكان في منطقة ما، ففي حالة المدينة تعبر الكثافة السكانية نسبة للمساحة التي تحتلها عبر الأحياء 34 المشكلة لها.



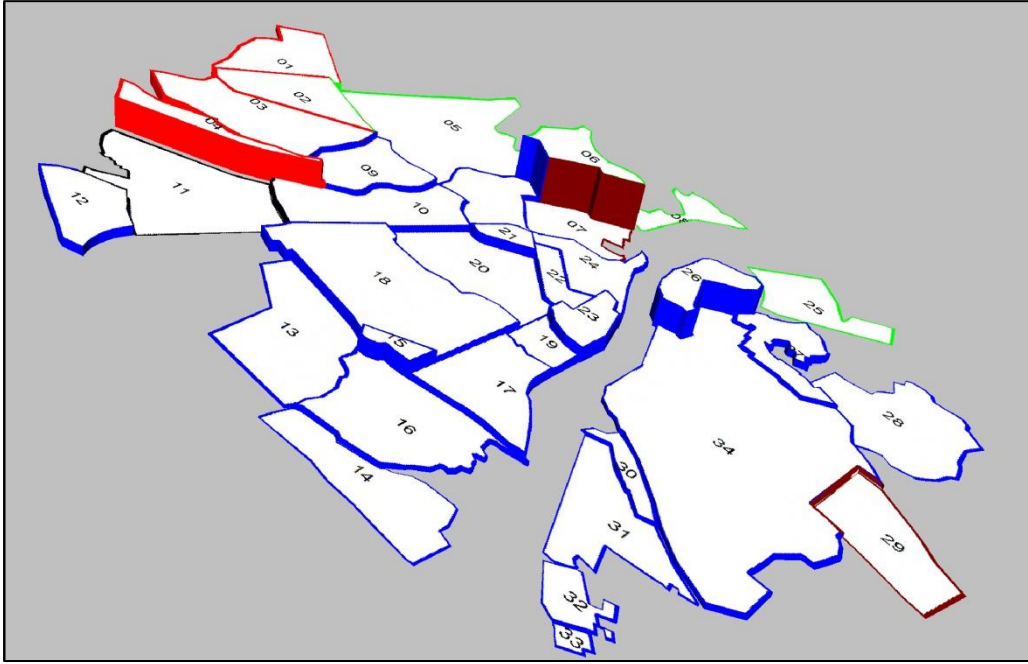
البيان رقم 12: أعمدة بيانية تمثل توزيع الكثافة السكانية عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

نلاحظ إن الحي رقم 01 المشكل لمجال الدراسة سوف يكون في المستقبل من ضمن الأحياء الأكثر كثافة بمعدل أكثر من 200 ساكن /هكتار مقارنة بالأحياء الأخرى التي تشهد كثافة كبيرة منها رقم 06-26 بنسبة تفوق 400 ساكن /هكتار .



الخريطة رقم 07: توزيع الكثافات عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

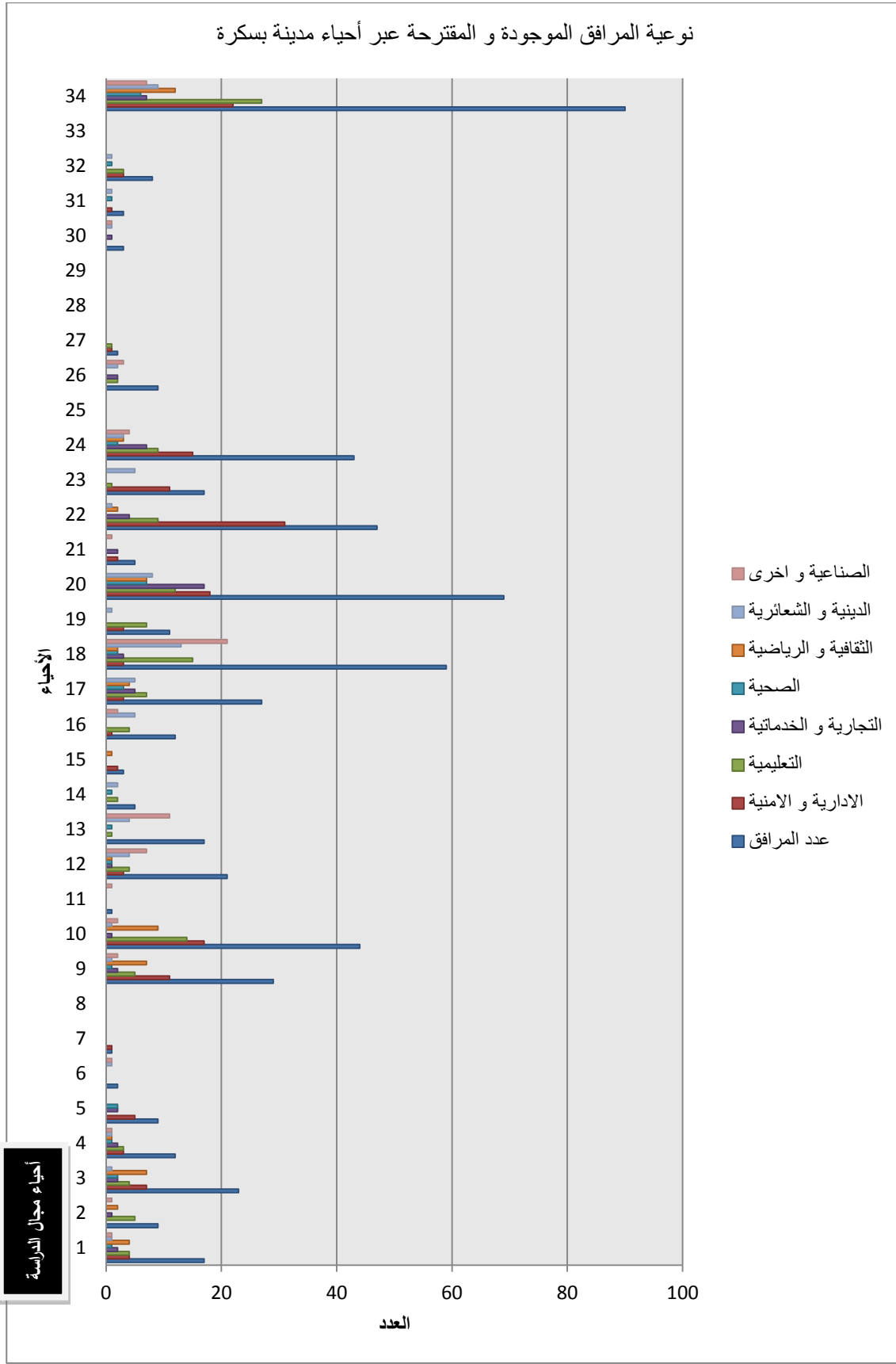
تتمركز الكثافة العالية في الجهة الشمالية للمدينة بنسبة تفوق 650 ساكن /هكتار و تبدأ تقل كلما اتجهنا جنوبا ، ونجد مجال الدراسة انه يحوي على كثافة متوسطة ما بين 65-325 ساكن /هكتار مقارنة بأحياء الأخرى .



الشكل رقم 27: رسم ثلاثي الأبعاد لتوزيع الأحياء حسب الكثافة (المصدر: الباحث، 2012)



**04-03 توزيع حسب نوعية المرافق عبر أحياء مدينة بسكرة:**



البيان رقم 13 : توزيع المرافق عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

في البداية يمكن القول إن المرفق العمومي يعد المظهر الإيجابي لنشاط الإدارة وتتولاه الإدارة بنفسها أو بالاشتراك مع الأفراد ، وتسعى من خلاله إلى إشباع الحاجات العامة للسكان و الوافدين إليها ويمكن حصر تعريفه في:

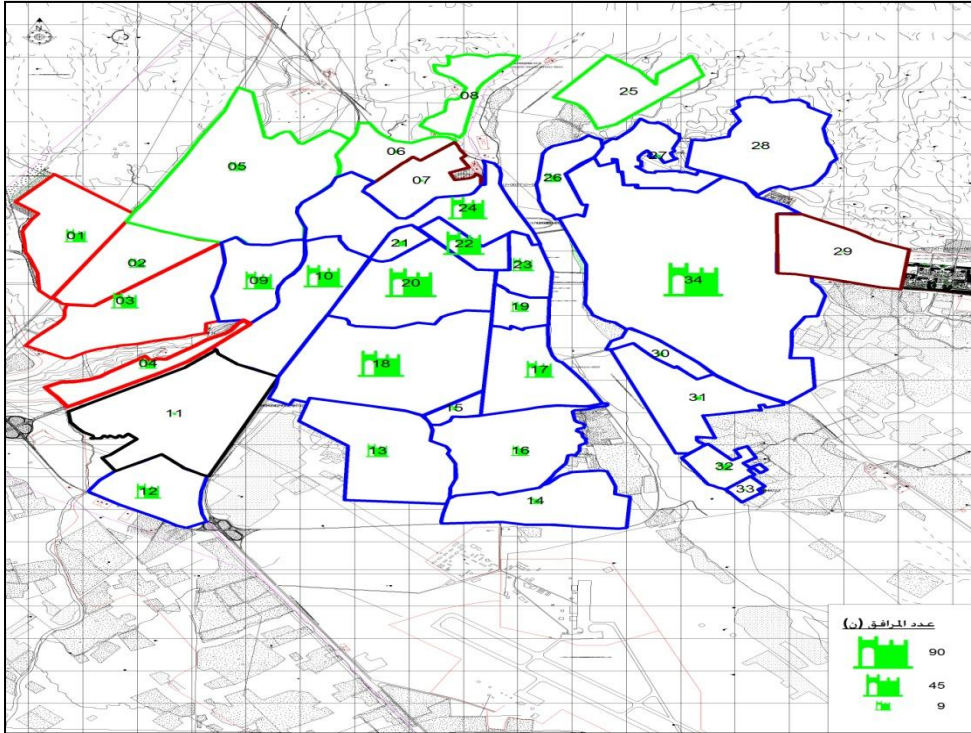
#### • تعريف المرفق العمومي:

ليس من السهل تعريف المرفق العمومي، ولعل صعوبة تعريفه تعود إلى أن عبارة المرفق العمومي أو العام مبهمة ولها معنى عضوي و آخر موضوعي .

#### • أنواع المرافق العامة:

لا تأخذ المرافق العامة صورة واحدة بل تتعدد أنواعها تبعاً للزاوية التي ينظر منها إليها ، فمن حيث طبيعة النشاط الذي تمارسه تنقسم إلى مرافق إدارية ومرافق اقتصادية، ومرافق مهنية، ومن حيث استقلالها تنقسم إلى مرافق ذات شخصية معنوية مستقلة ومرافق لا تتمتع بالشخصية المعنوية، ومن حيث نطاق نشاطها إلى مرافق قومية و أخرى محلية، ومن حيث مدى الالتزام بإنشائها إلى مرافق اختيارية ومرافق إجبارية.

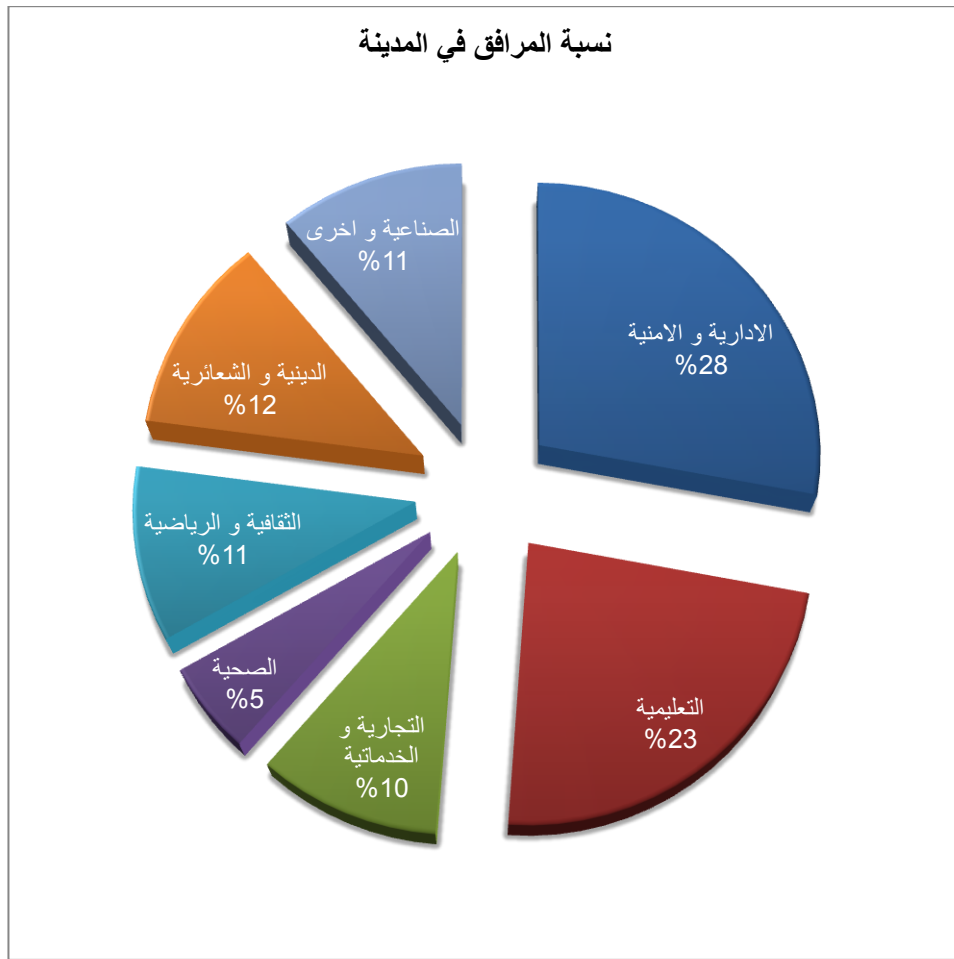
أما حسب الأعمدة البيانية فإننا نجد أن الأحياء التي تحتوي على أكثر من 40 مرفق هي 10-18-20-22-24-34 ونجدها اقل من 20 مرفق في مجال الدراسة و باقي الأحياء الأخرى.



الخريطة رقم 08: توزيع مجموع المرافق عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

و بالرجوع إلى الخريطة نجد أين تتموضع هذا الأحياء ذات العدد الكبير من المرافق في مركز المدينة و في المنطقة الشرقية ( حي العالية أين نجد الحي الإدارية به...).

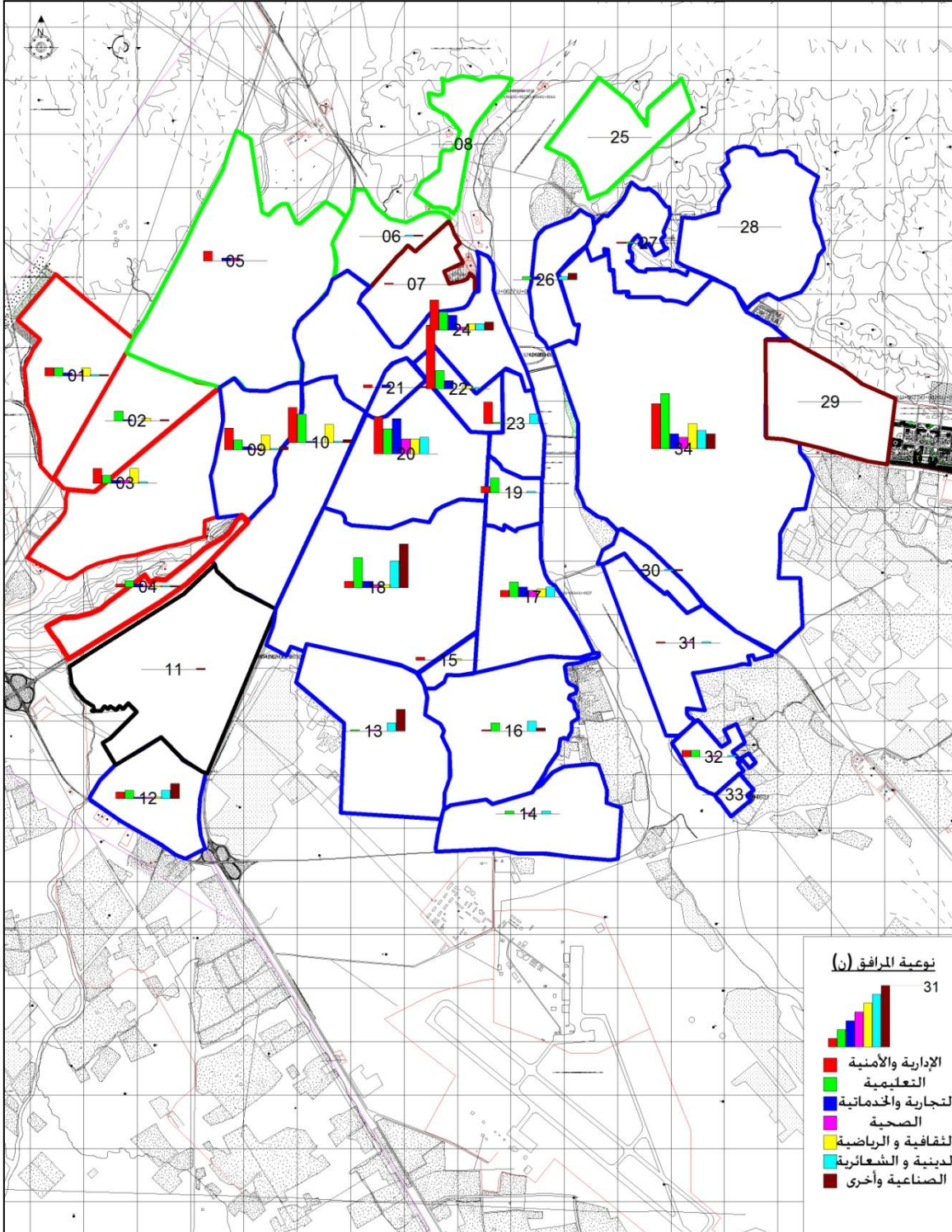
ومن اجل معرفة أين تتموضع بالتحديد نوعية المرافق ، وحسب مخطط التهيئة والتعمير المنجز سنة 2008 نجد أمام 236 نوع من المرافق و بمجموع 597 مرفق منتشر عبر بلدية بسكرة ،كل واحد منها ينتمي إلى مجموعة معينة من المرافق،كل مجموعة تشترك فيها المرافق حسب طبيعة النشاط الذي تقدمه، لنتحصل على 7 مجموعات من المرافق ، يمكننا تتبع توزيعها عبر كل حي ، و بالتالي نلاحظ أين يكمن النقص أو العجز في نوع معين من المرافق.



البيان رقم 14 : نسبة المرافق في مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

تحتل المرافق الإدارية و الأمنية النسبة الأكبر ب 28% من إجمالي المرافق المنتشرة عبر أحياء مدينة بسكرة تليها المرافق التعليمية ب 23% بشكل متقارب، ونجد تساوي بين المرافق الصناعية و أخرى و بين المرافق الثقافية و الرياضية ب 11% ، ونجد أن المرافق الصحية هي اقل نسبة ب 5%

و هذا يبرز النقص التغطية الصحية عبر أحياء المدينة و يجب إعادة التفكير في تخطيط مرافق جديدة من اجل أن نرفع من نسبتها .

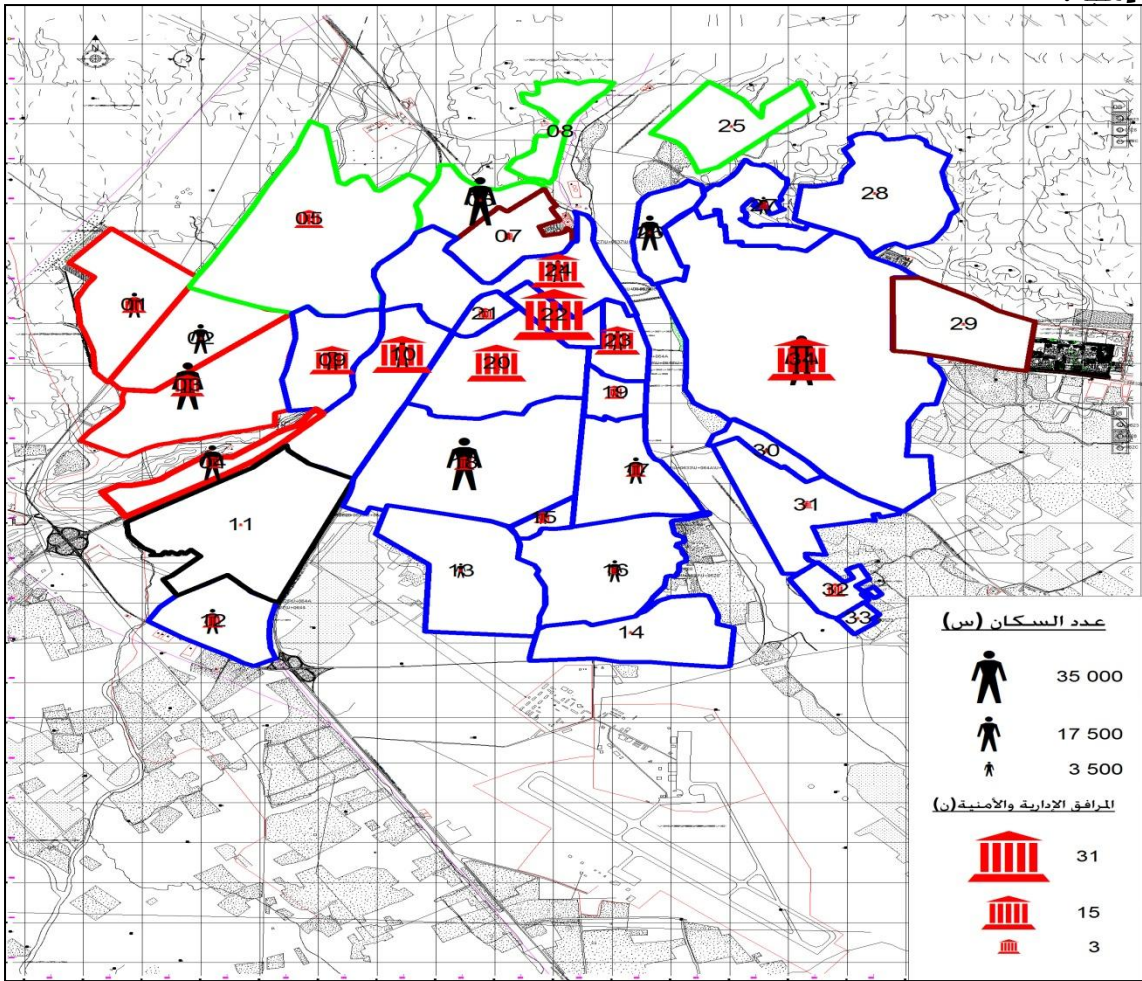


الخريطة رقم 09: خريطة توزيع نوعية المرافق عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

**أولاً: توزيع المرافق الإدارية و الأمنية:**

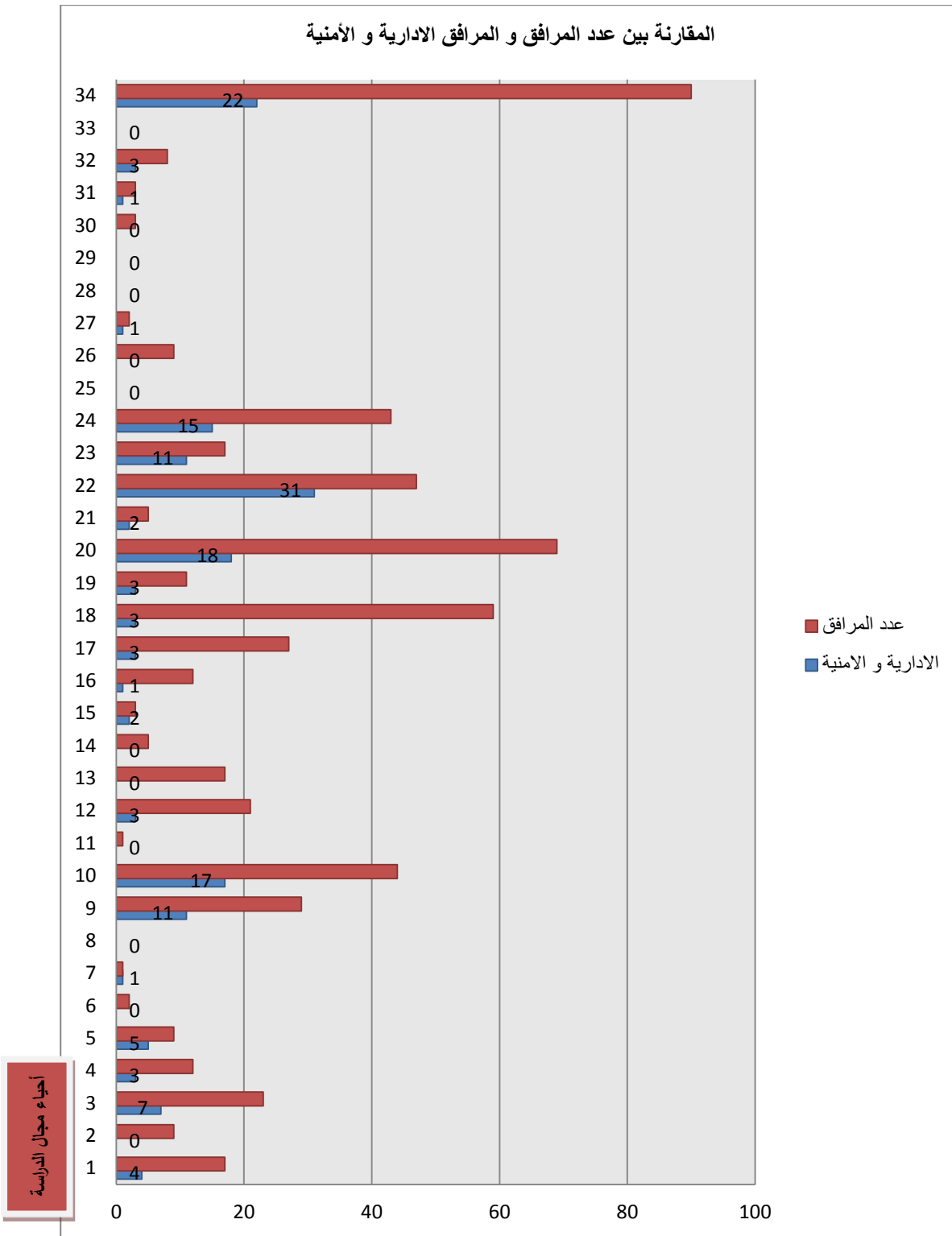
مدينة بسكرة تعتبر مقر الولاية و هي نفسها مقر الدائرة و البلدية و بالتالي تعتبر مركز هام لاستقطاب جميع الإدارات و الهيئات الرسمية و المؤسسات الاقتصادية و التي تظهر في مختلف المرافق، كل واحد منها له نطاق عمله الخاص.

و حسب مخطط التهيئة والتعمير للمدينة نجدها مقسمة إلى 121 نوع، بمجموع 169 مرفق متمثلة في مقرات الإدارة الرسمية والمديريات والمصالح والمركزية و الفروع، إضافة للمؤسسات العسكرية و الأمنية.



الخريطة رقم 10 : توزيع المرافق الإدارية و الأمنية ومقارنتها بعدد السكان عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

يتضح لنا عبر الخريطة تمركز هذه المرافق في مركز المدينة و في الجهة الشرقية منها وهذا يعكس عدد السكان الباحثين عن التمركز هناك و أزمة المرور التي تعرفها المدينة أثناء تنقلهم عبر المصالح الإدارية و الأمنية .



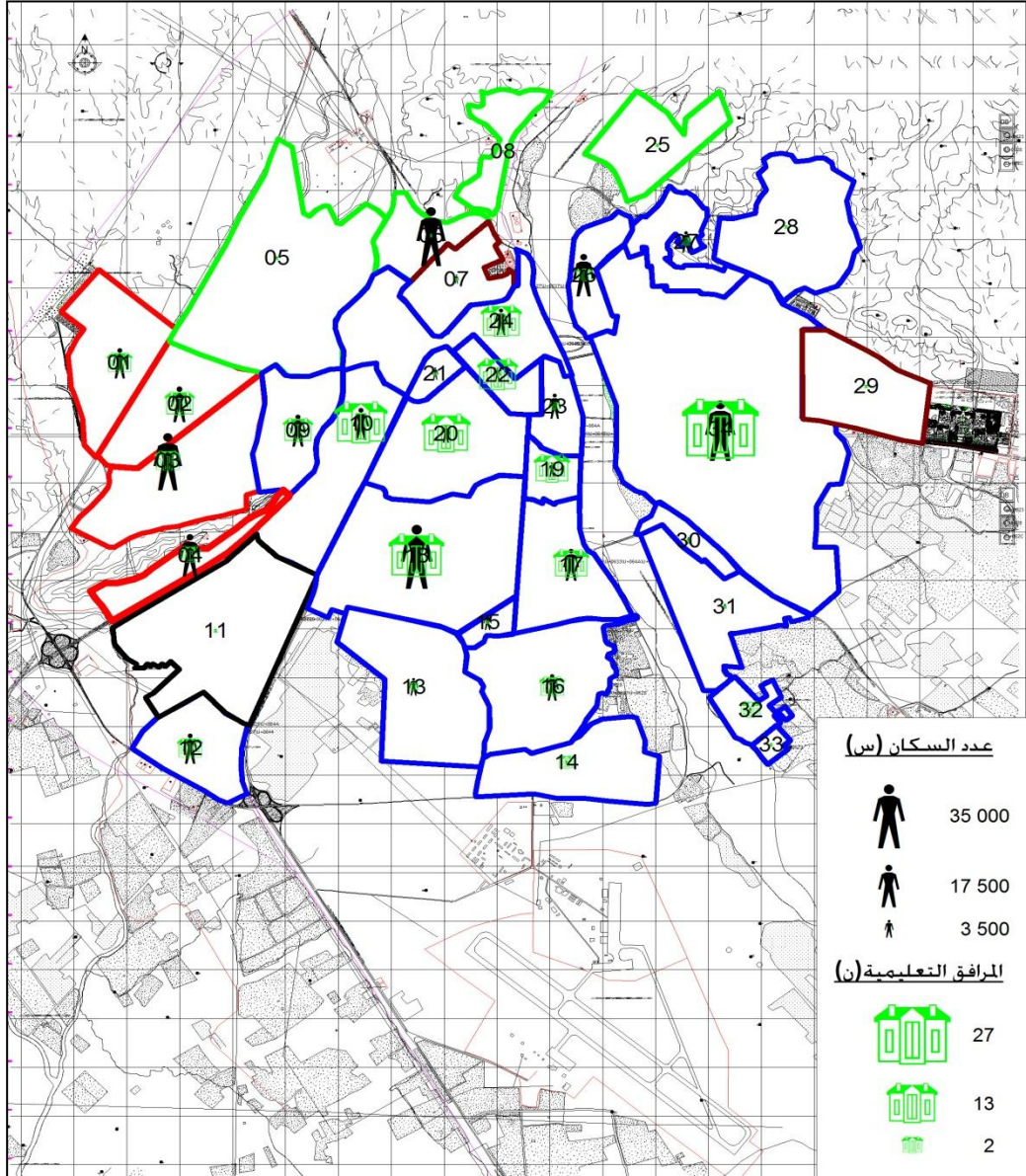
البيان رقم 15: مقارنة عدد المرافق مع المرافق الإدارية و الأمنية عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

نلاحظ أن المرافق الإدارية والأمنية ترتكز بشكل كبير في الأحياء 22-34 حيث نجد أكثر من 20 مرفق هناك وهذا يعطيها تسمية الحي الإداري أما مجال الدراسة فنجد ضمن الأحياء التي تقل بها

المرافق الإدارية و الأمنية اقل من 4 مرافق و بالتالي فان السكان المقيمين هناك يقومون بالانتقال اليومي إلى المصالح الإدارية الموجودة في الأحياء الأخرى .

### ثانيا توزيع المرافق التعليمية:

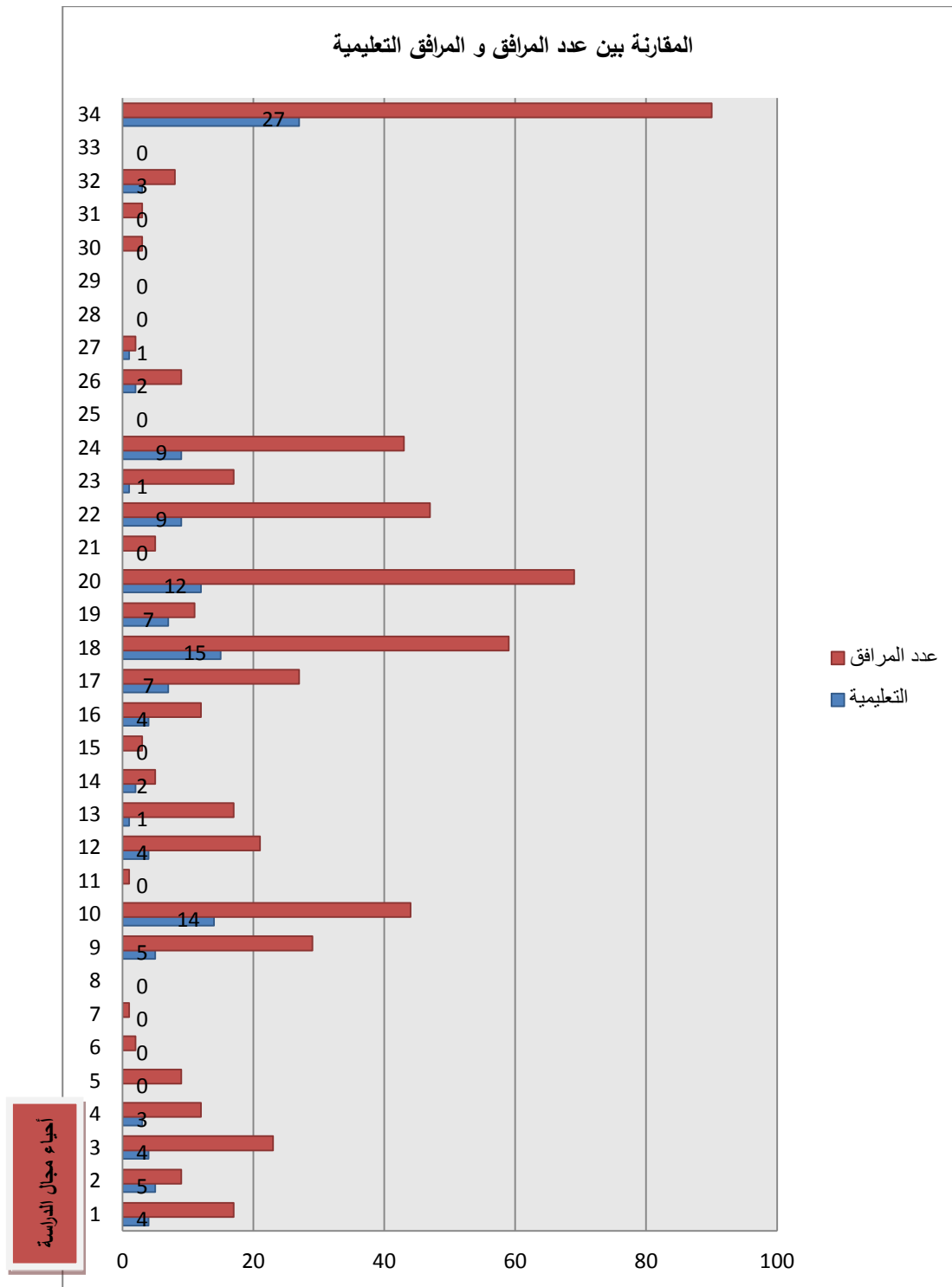
مقسمة إلى 23 نوع، بمختلف أنواعه و حسب أطوار الدراسة و كذا التكوين و الثقافة المكتسبة في حياة السكان القاطنين.



الخريطة رقم 11 : توزيع المرافق التعليمية ومقارنتها بعدد السكان عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

نلاحظ تركيز معظم المرافق التعليمية في مركز المدينة و شرقها أكثر من 27 مرفق، و هذا نتيجة حتمية للكثافة السكانية الموجودة هناك، إضافة إلى أن المنطقة الشرقية تحتوي على الجامعة وبالتالي

فهي تستقطب الطبقة المتعلمة بشكل كبير ، أما مجال الدراسة فهو يحتوي على مرافق الأطوار الثلاثة فقط من التعليم ، أما أنواع أخرى فهو يفتقر لها.



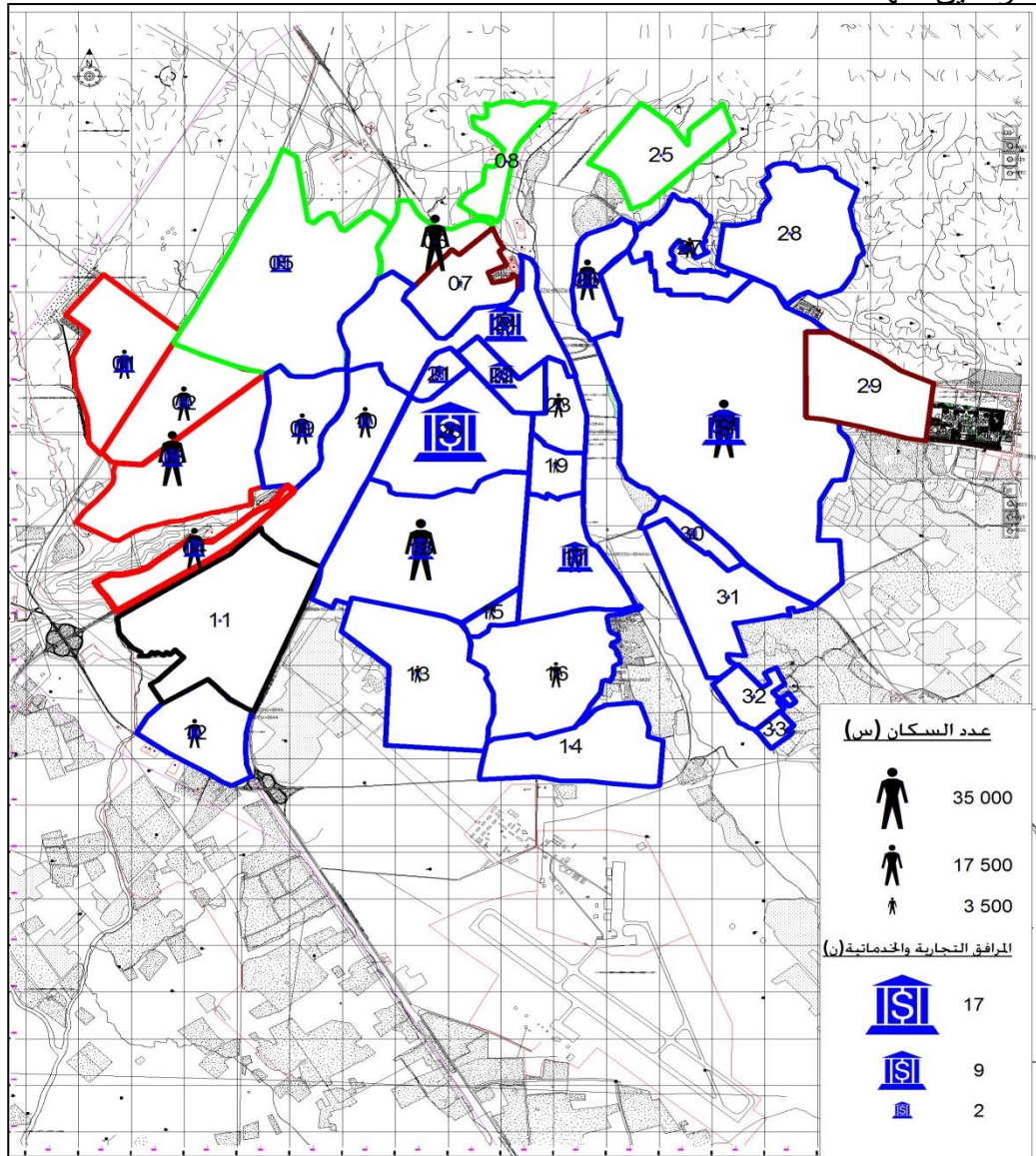
البيان رقم 16: مقارنة عدد المرافق مع المرافق التعليمية عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)



مجموعة الأحياء التي تحتوي على أكثر من 9 مرافق هي 06 (10-18-20-22-24-34) أما الأحياء التي تتعدم بها المرافق فنجد عددها 13 وهي (05-06-07-08-11-15-21-25-28-29-30-31-33)، أما مجال الدراسة فنجد متوسط عدد المرافق به هي 04 و الخاصة كما سبق الذكر بالأطوار التعليمية الثلاثة فقط.

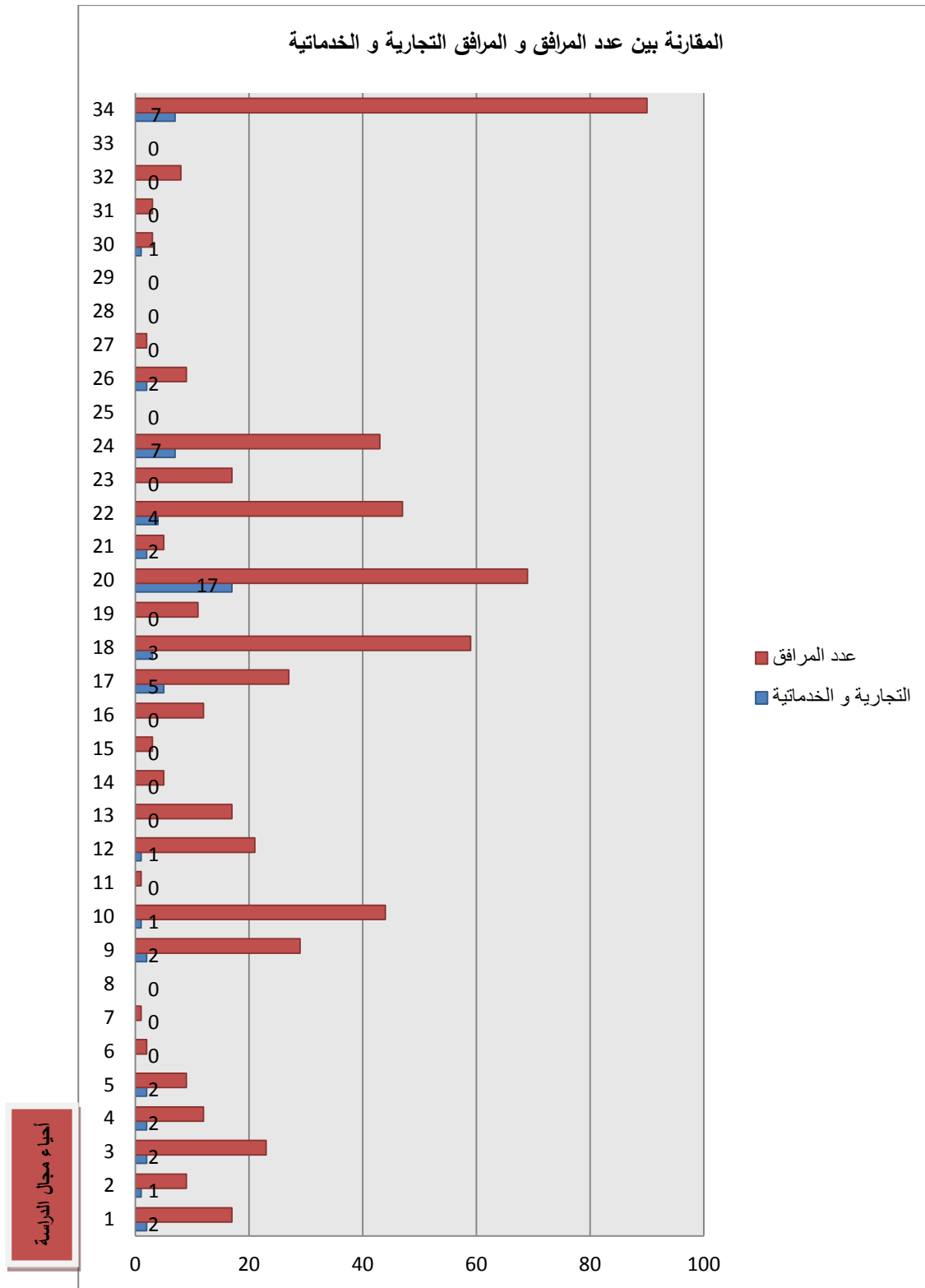
### ثالثا: توزيع المرافق التجارية و الخدماتية:

مقسمة إلى 25 نوع، لما لها من أهمية في استقطاب اليد العاملة و قضاء الحاجيات اليومية المواطنين منها.



الخريطة رقم 12 : خريطة توزيع المرافق التجارية و الخدماتية و مقارنتها بعدد السكان عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

ففي وسط المدينة تتوطن أنشطة قطاع الخدمات العالي القادرة على تحمل القيم العقارية المرتفعة جدا سواء في شكل تملك أو تسوغ للأرض. فنجد في المركز الأنشطة المالية كالبنوك والتأمين والتجارة النادرة والإدارة وجل الأنشطة المركزية في الحي المركزي حيث يستقطب أكثر من 17 مرفق تليها المنطقة الشرقية المتمثلة في الحي 34 إما مجال الدراسة فانه بالرغم من الدراسات المنجزة إلا انه يبقى بعيدا جدا عن منافسة مركز المدينة و الحي 34.

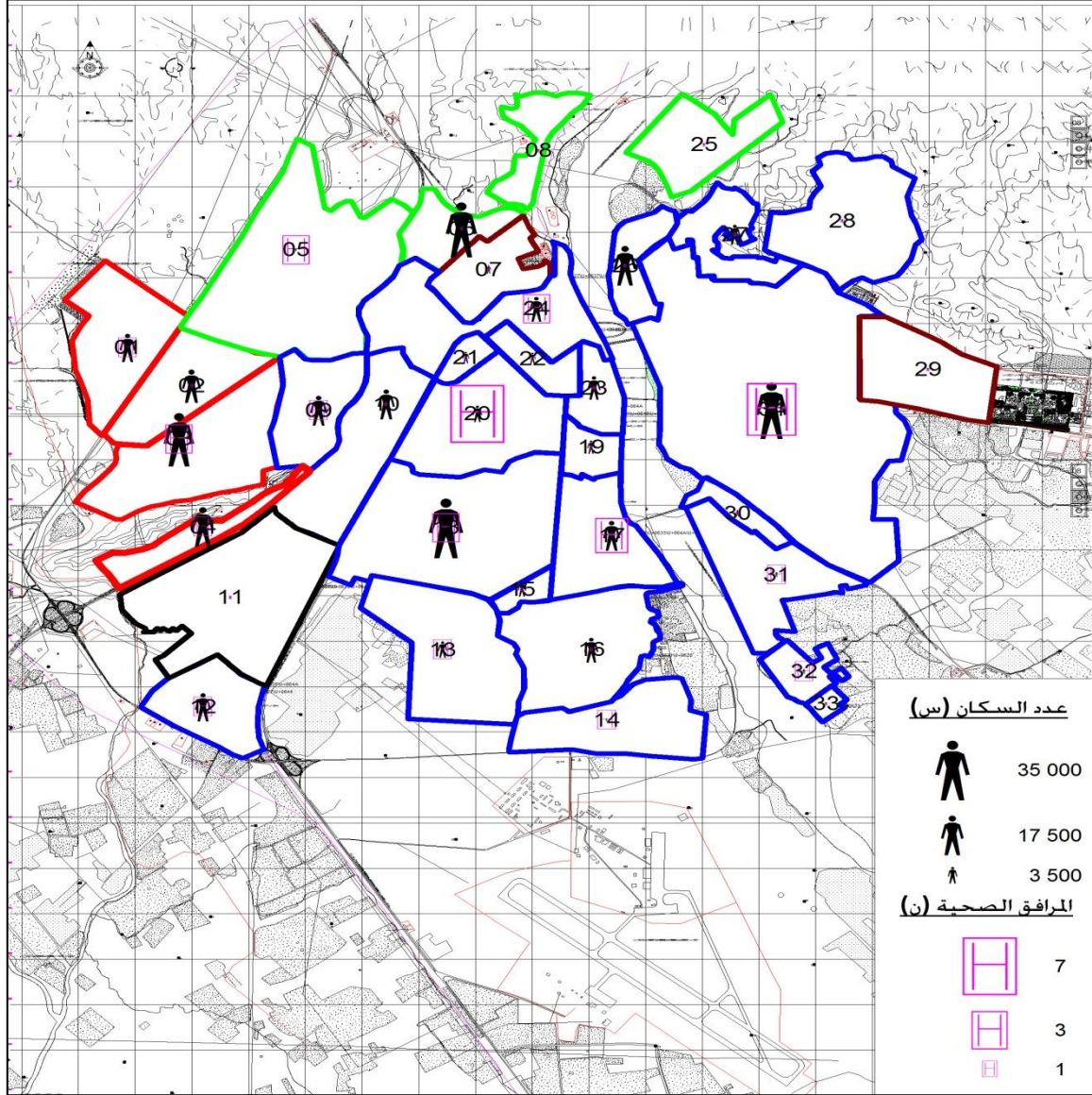


البيان رقم 17: مقارنة عدد المرافق مع المرافق التجارية و الخدماتية عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

متوسط عدد المرافق في مجال الدراسة هو 1.75 مرفق أي انه لا يرتقي الى مصاف الأحياء المستقطبة للنشاط التجاري و الخدماتي و يبقى في هذه الحالة الساكن ينتقى للأحياء المجاورة من أجل قضاء حاجياته اليومية.

**رابعاً: توزيع المرافق الصحية:**

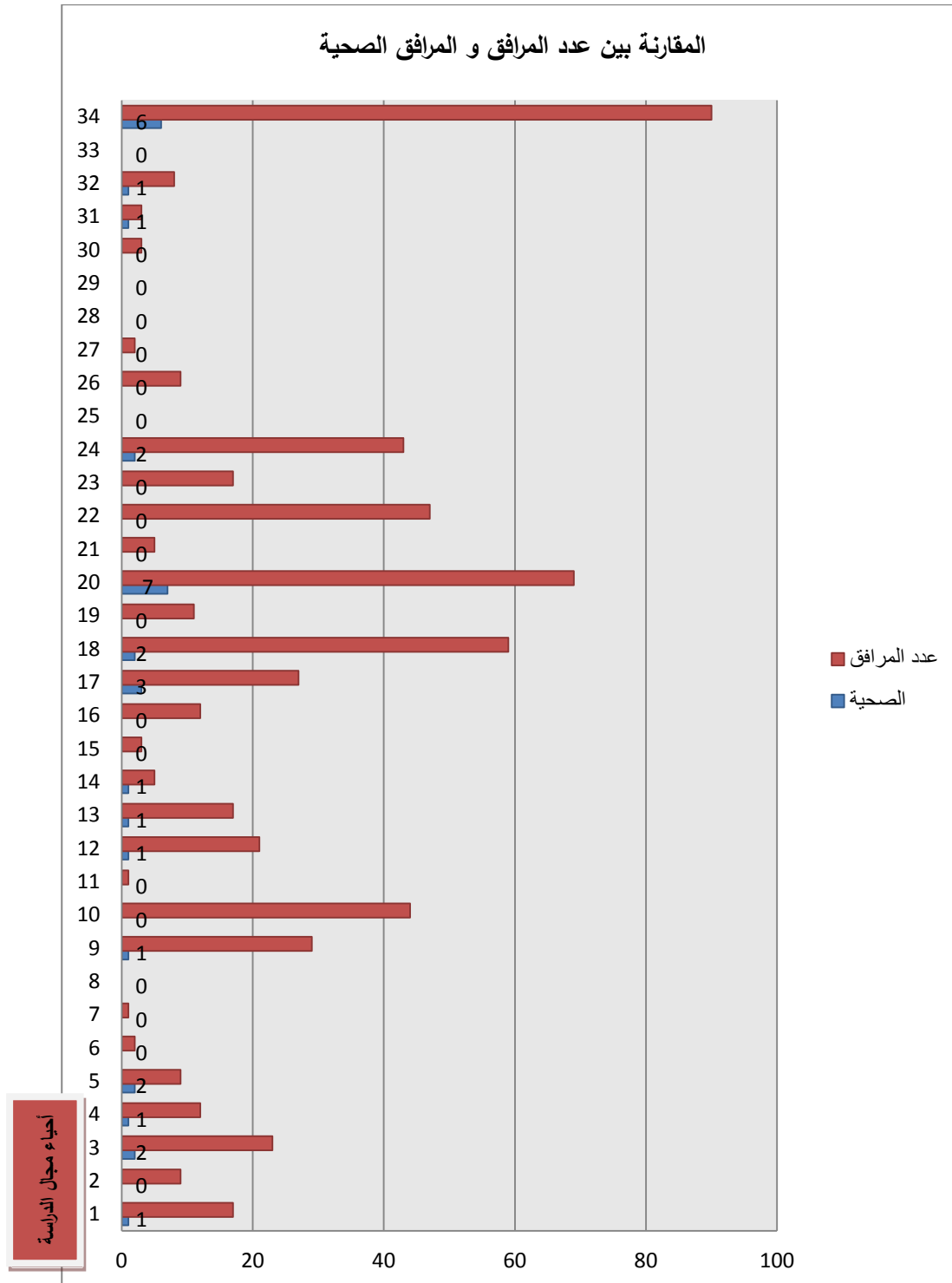
مقسمة إلى 09 أنواع ، تقاس الرعاية الصحية للسكان بمدى التغطية الصحية المتوفرة عبر كامل أحياء المدينة وخاصة تلك التي تشهد كثافة سكانية كبيرة و توفير الوسائل الضرورية للعمل فيها.



الخريطة رقم 13: توزيع المرافق الصحية ومقارنتها بعدد السكان عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

نلاحظ أن توزيع هذه المرافق في جميع الأحياء ليستفيد من خدماتها المواطنون، لكن يبقى حرصها على تطبيق الجودة والعدالة في توزيع الخدمات الصحية أمراً ضرورياً، ووجب متابعة خاصة من ناحية توفر الأطباء و المختصين ، ويبقى مركز المدينة و الحي رقم 34 ذو تغطية صحية عالية نظراً لتواجد عدد سكان يفوق 35000 ساكن مقارنة بمجال الدراسة بتعداد سكاني يقدر ب 30628

ساكن نجد انه يحتوي فقط على 04 مرافق . أي انه لكل 7592 ساكن لديهم مرفق واحد في خدمتهم.

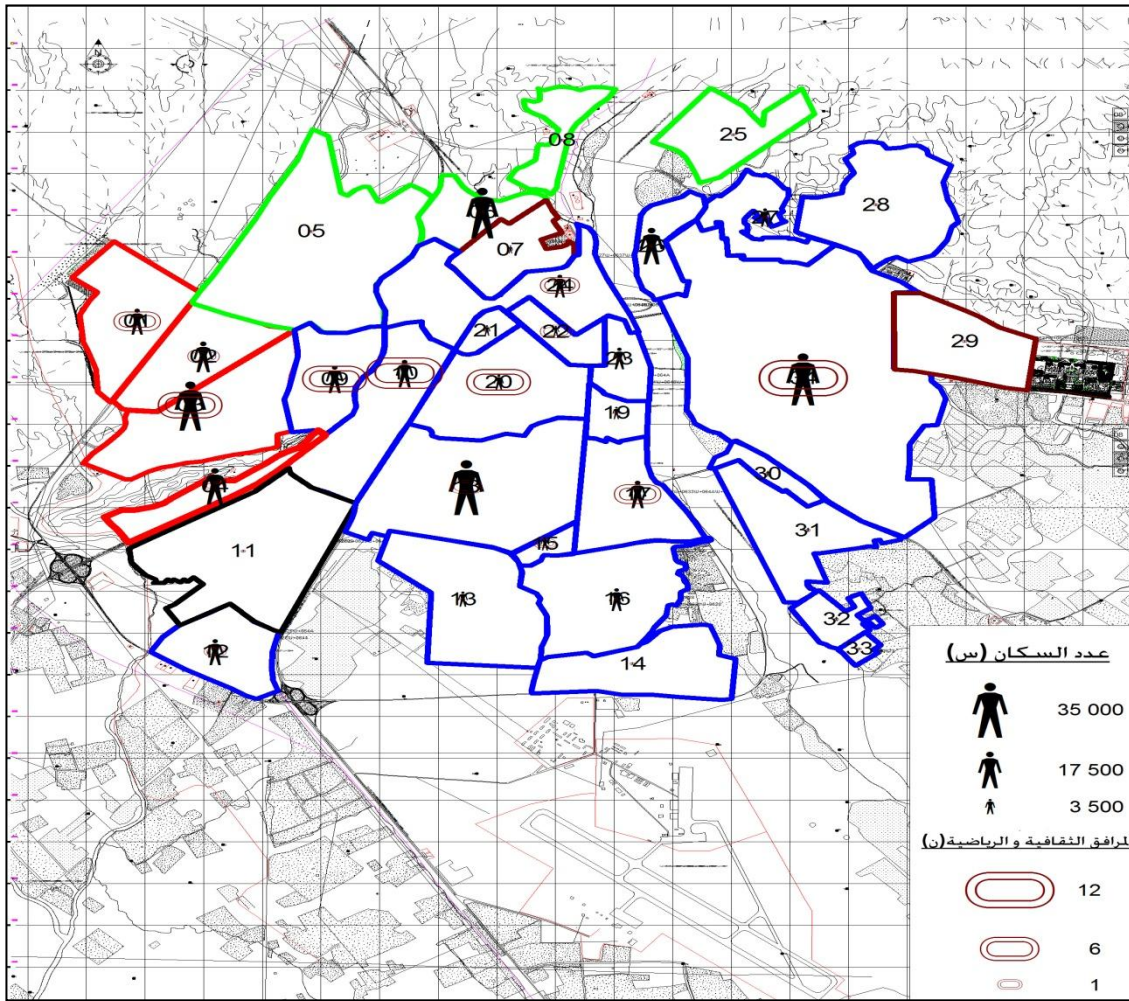


البيان رقم 18: مقارنة عدد المرافق مع المرافق الصحية عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

تركز المرافق الصحية بنوعها الخدمات الأساسية و الاستشفائية في الأحياء الموجودة في وسط و شرق المدينة (17-18-20-34) بعدد يتراوح بين 2-6 و ذلك راجع الى عدة عوامل نذكر منها القرب كم النواة الأولى للمدينة ( مركز المدينة) و أيضا التركيز السكاني الكبير إضافة لكونها قطب تجاري و خدماتي ، الشيء الذي ساهم في وجود العديد من المشاكل الصحية في الأحياء التي تناعي نقص فيها ، و بالتالي يحتم على الراغبين من الاستفادة من هذه الخدمات العمومية قطع مسافة طويلة ، و بالتالي إقبال كاهل هؤلاء بمصاريف إضافية قد تكون عائقا أمام استفادتهم منها.

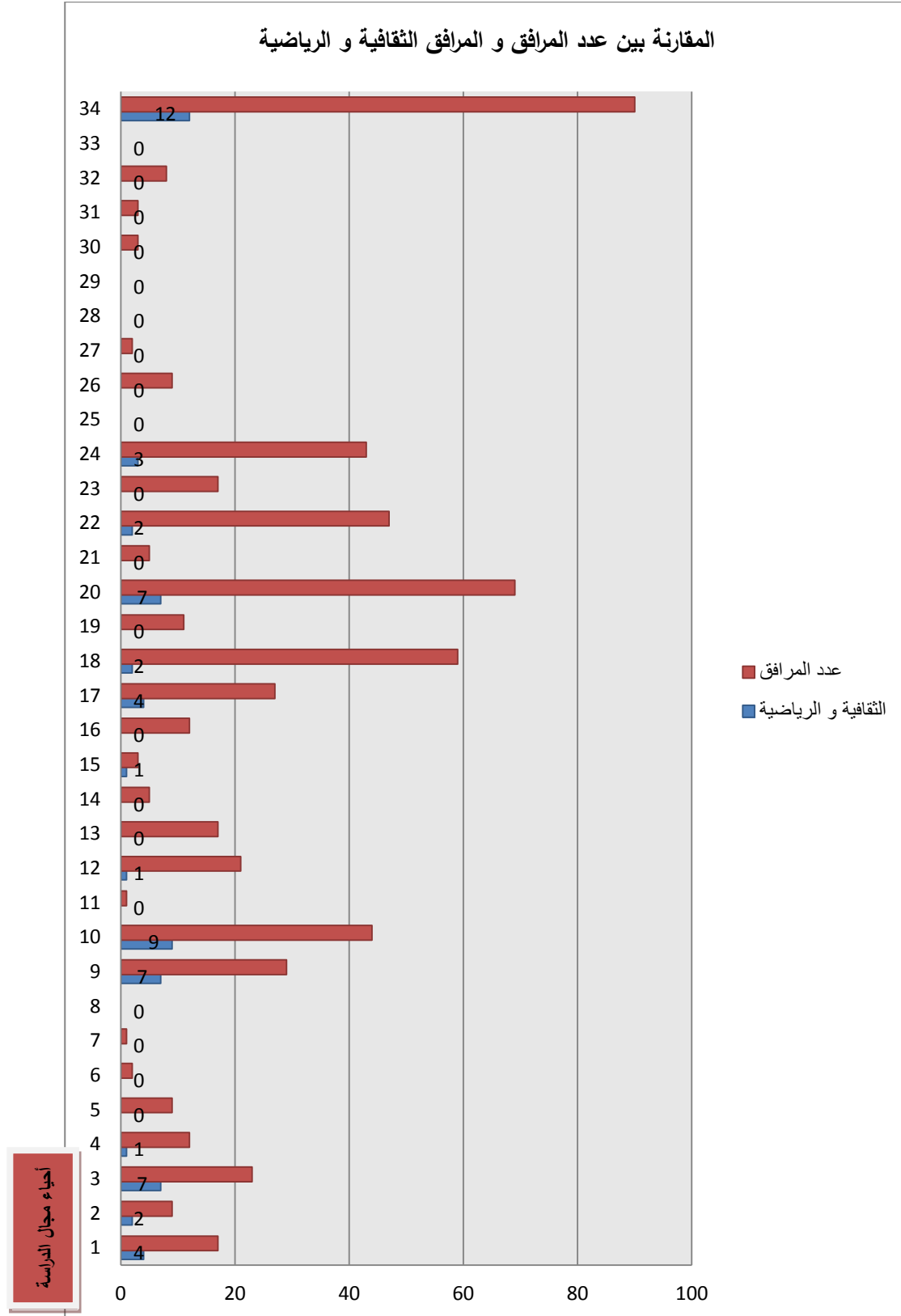
### خامسا: توزيع المرافق الثقافية و الرياضية:

مقسمة إلى 29 نوع، تنوعت المرافق والمنشآت الرياضية والثقافية حتى تلبي رغبات واحتياجات السكان إيماناً من المسؤولين بأهمية إتاحة الفرص كاملة أمام سكان المدينة لممارسة كافة أنواع الأنشطة التي تعبر عن رغباتهم وميولهم نحو تلك الأنشطة، واستفادة أكبر قدر من السكان قد لتحقيق الهدف المرجو منها.



الخريطة رقم 14: توزيع المرافق الثقافية و الرياضية ومقارنتها بعدد السكان عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

يظهر لنا عبر الخريطة توزيع هذه المرافق وفق خط أفقي يمتد من أقصى شرق المدينة وصولاً إلى غربها ماراً عبر مختلف أحياء المدينة و مجال الدراسة.

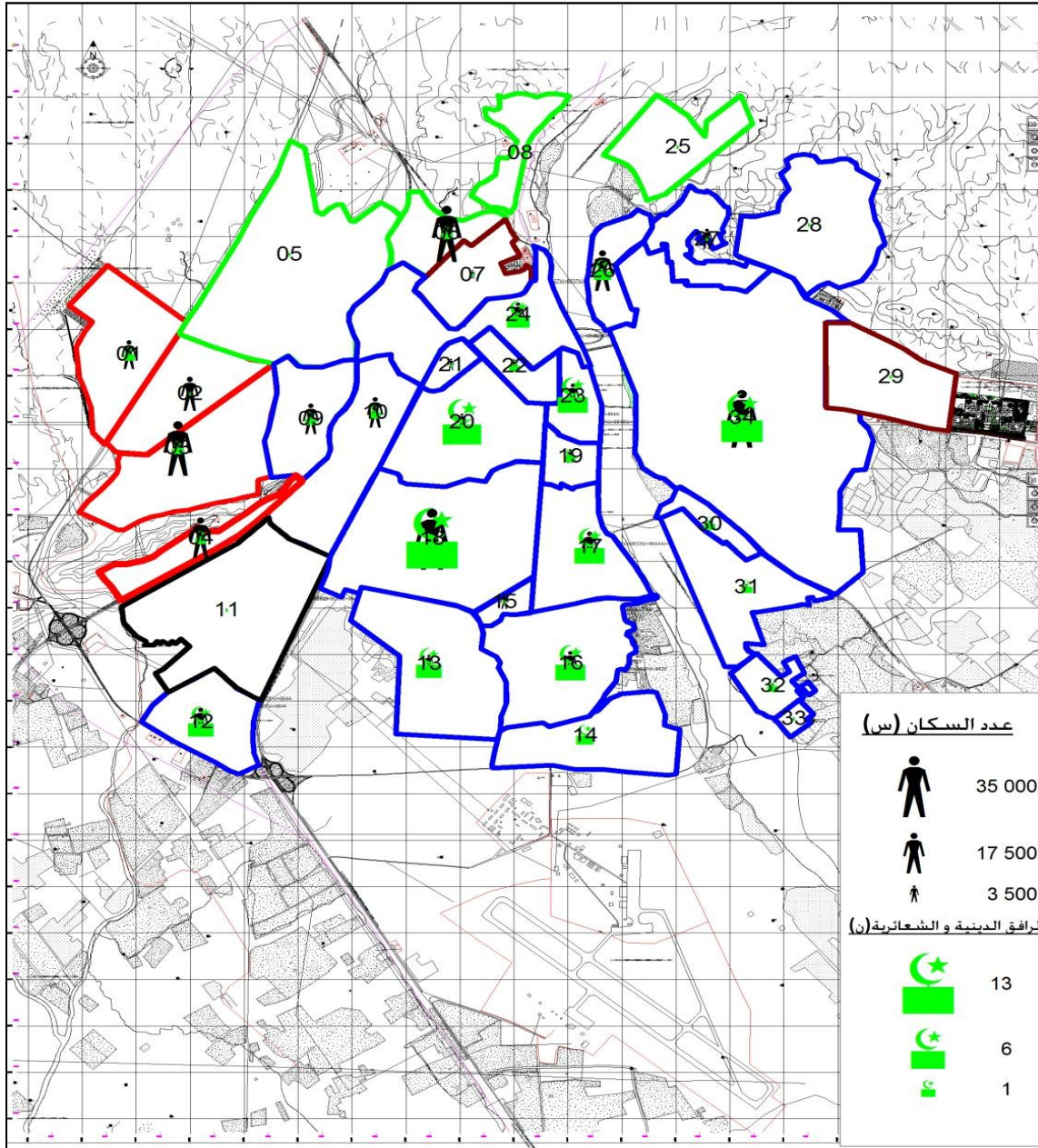


البيان رقم 19: مقارنة عدد المرافق مع المرافق الثقافية و الرياضية عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

يحتوي مجال الدراسة على عدد معتبر من المرافق يقدر مجموعها بـ 14 يرشحه إلى أن يعتلي الصدارة مقارنة بأحياء المدينة .

### سادسا: توزيع المرافق الدينية و الشعائرية:

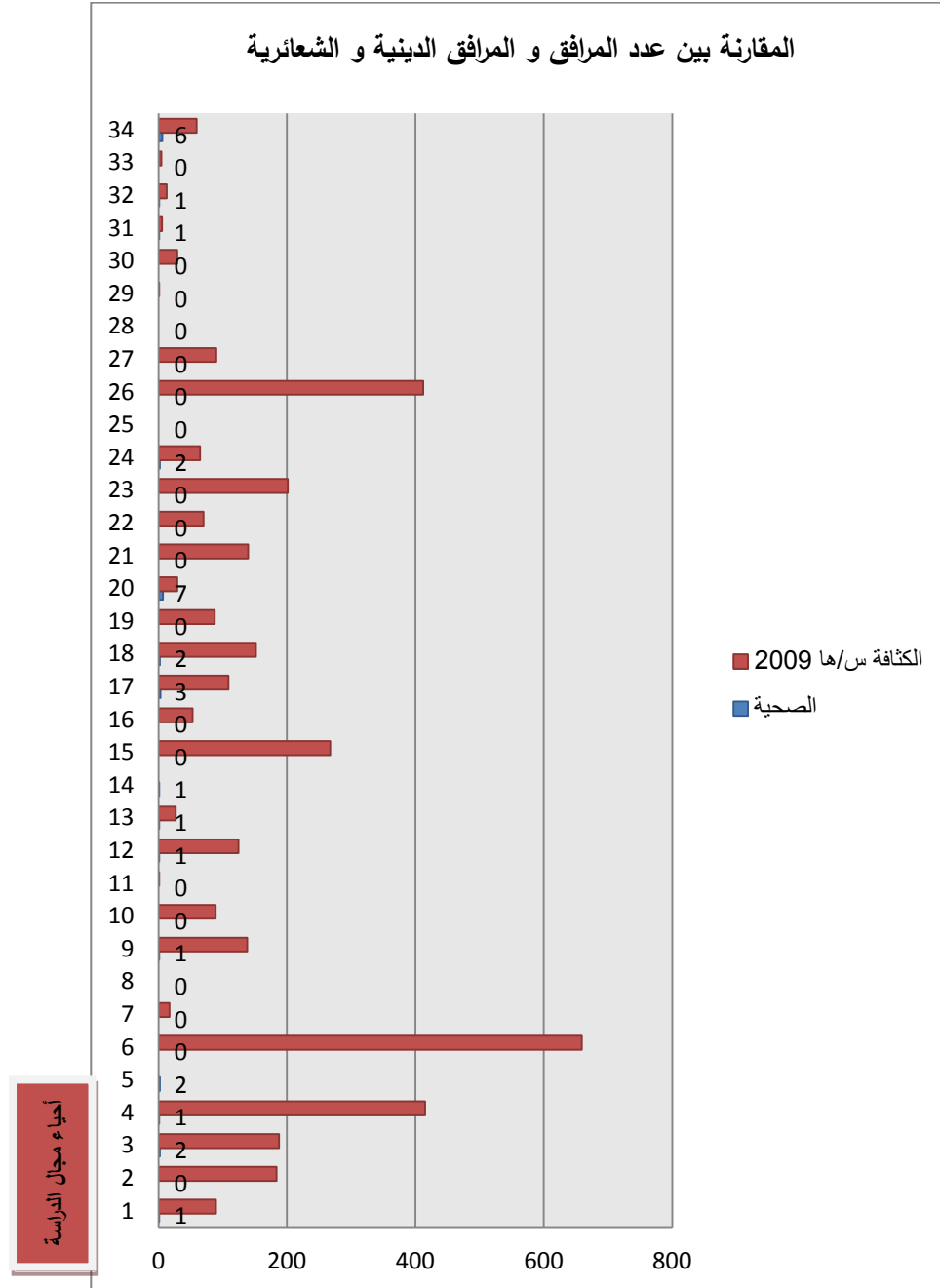
مقسمة إلى 06 مرافق. وهي تتنوع بين مسجد و مقبرة للمسلمين و مقبرة للشهداء و المسيح و اليهود و الضريح.



الخريطة رقم 15: توزيع المرافق الدينية و الشعائرية و مقارنتها بعدد السكان عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)



توزيع هذه المرافق متعلق بعدد السكان و الأراضي المخصصة لإنشاء هذه المرافق خاصة منها المساجد و المقابر هذه الأخير تكون على عاتق المسؤولين ،في تخصيص المساحات الضرورية لها لأنها بعد سنوات سوف تشهد المقابر القديمة ضغط كبير و تشعبها مما يؤدي إلى غلقها أو منع الدفن فيها، مجال الدراسة لم يأخذ على عاتقه تخصيص مساحة للمقبرة فقط تخصيص مساحات



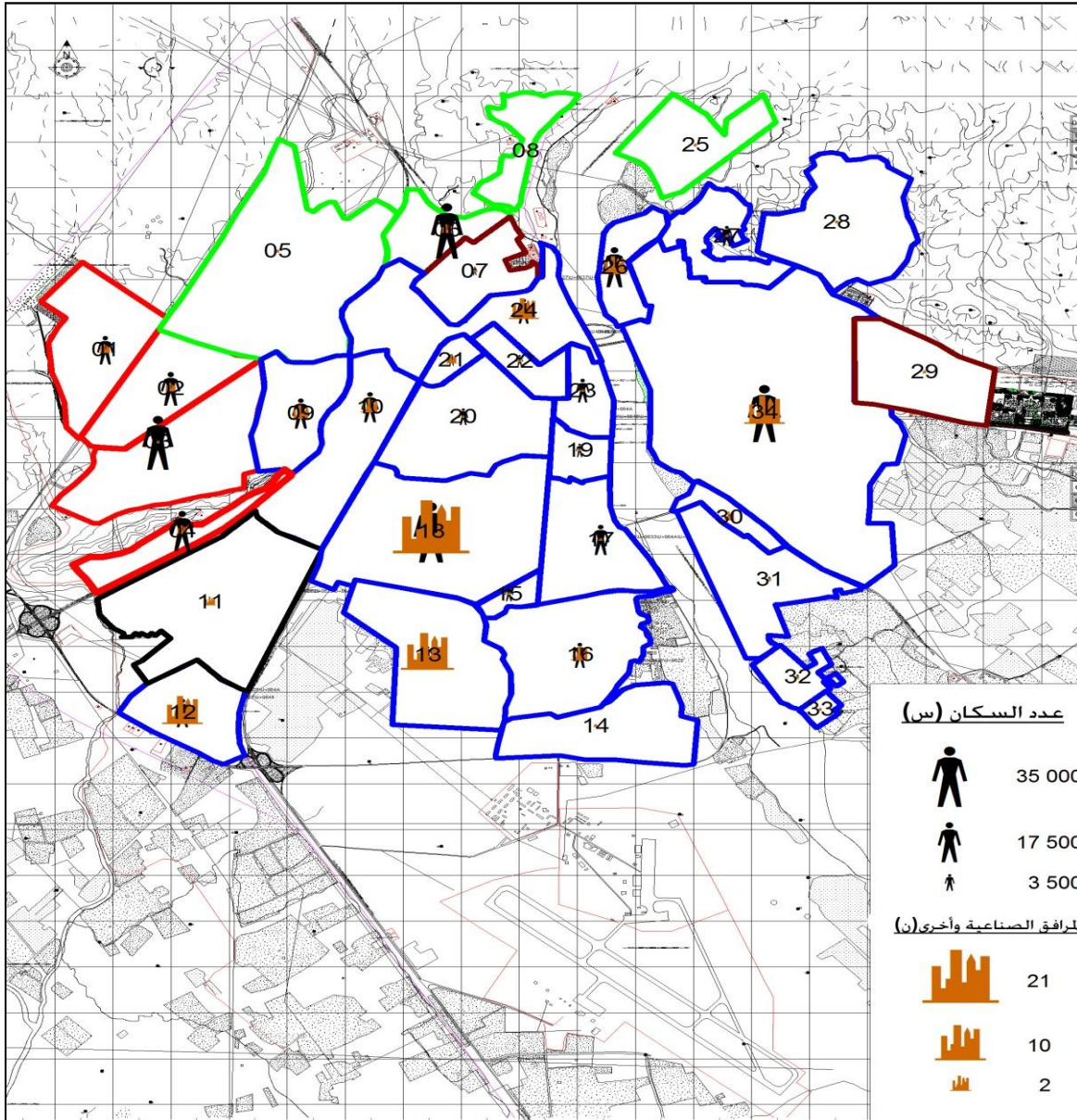
البيان رقم 20 : أعمدة بيانية تمثل مقارنة عدد المرافق مع المرافق الدينية و الشعائرية عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

للمساجد ، وبالتالي وجب على سكانه نقل موتاهم ودفنهم في أقرب مقبرة موجودة منهم.

التوزيع العددي لمجال الدراسة يبين نقص في العدد مقارنة بالأحياء الأخرى.

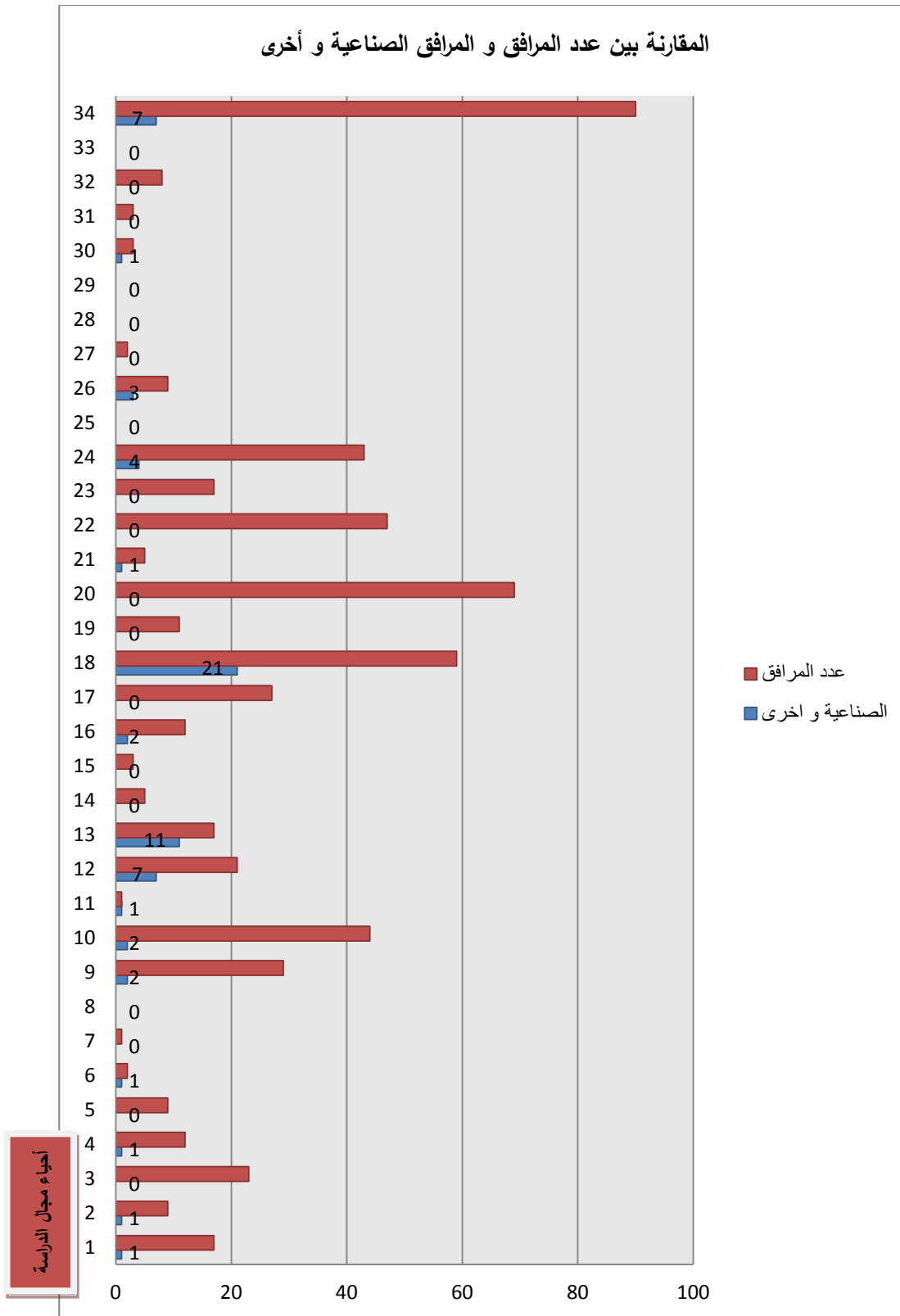
### سابعاً: توزيع المرافق الصناعية و أخرى:

مقسمة إلى 23 نوع ، فهي تتنوع بين الحدائق العمومية و المؤسسات الصناعية و الحضائرية ومحطات الضخ و خزانات الماء



الخريطة رقم 16: توزيع المرافق الصناعية و أخرى ومقارنتها بعدد السكان عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

تمركز عدد كبير من هذه المرافق في الجهة الجنوبية من المدينة عبر الأحياء التالية 11-12-13-18 وتقل بشكل كبير في الجهة الشمالية المدينة، أما مجال الدراسة فهو أيضا يفتقر لتلك المرافق اقل من 2 مرفق.



البيان رقم 21: مقارنة عدد المرافق مع المرافق الصناعية و أخرى عبر أحياء مدينة بسكرة (المصدر: الباحث، 2012)

زيادة عن تواجد 3 مناطق الخاصة بالنشاط الصناعي ، الا انه يلاحظ عدد معتبر منها في الأحياء

التالية: 07-13-18-34 ، وتقل في مجال الدراسة بمعد اقل من 1.33 مرفق لمجموع الأحياء

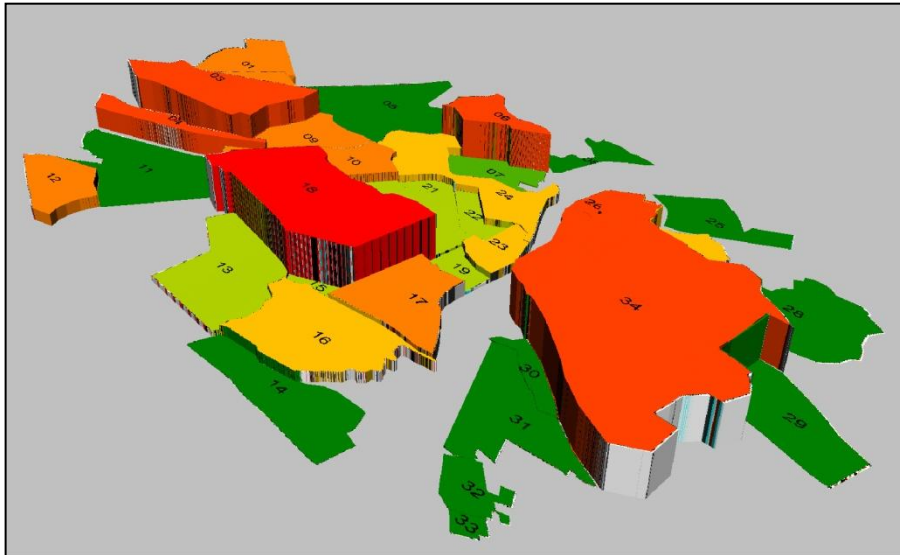
**03-05 التدرج الوظيفي لأحياء مدينة بسكرة:**

باتباع طريقة التحليل بواسطة المعايير المتعددة (A.M.C) وبالإستعانة ببرنامج MAP INFO11 نجد امام اعادة ترتيب و توزيع أحياء المدينة ،عبر استخراج الجداول و الخرائط 2D و3D من اجل معرفة التدرج الوظيفي و تموقع الوظائف في هرم المستويات الوظيفية.

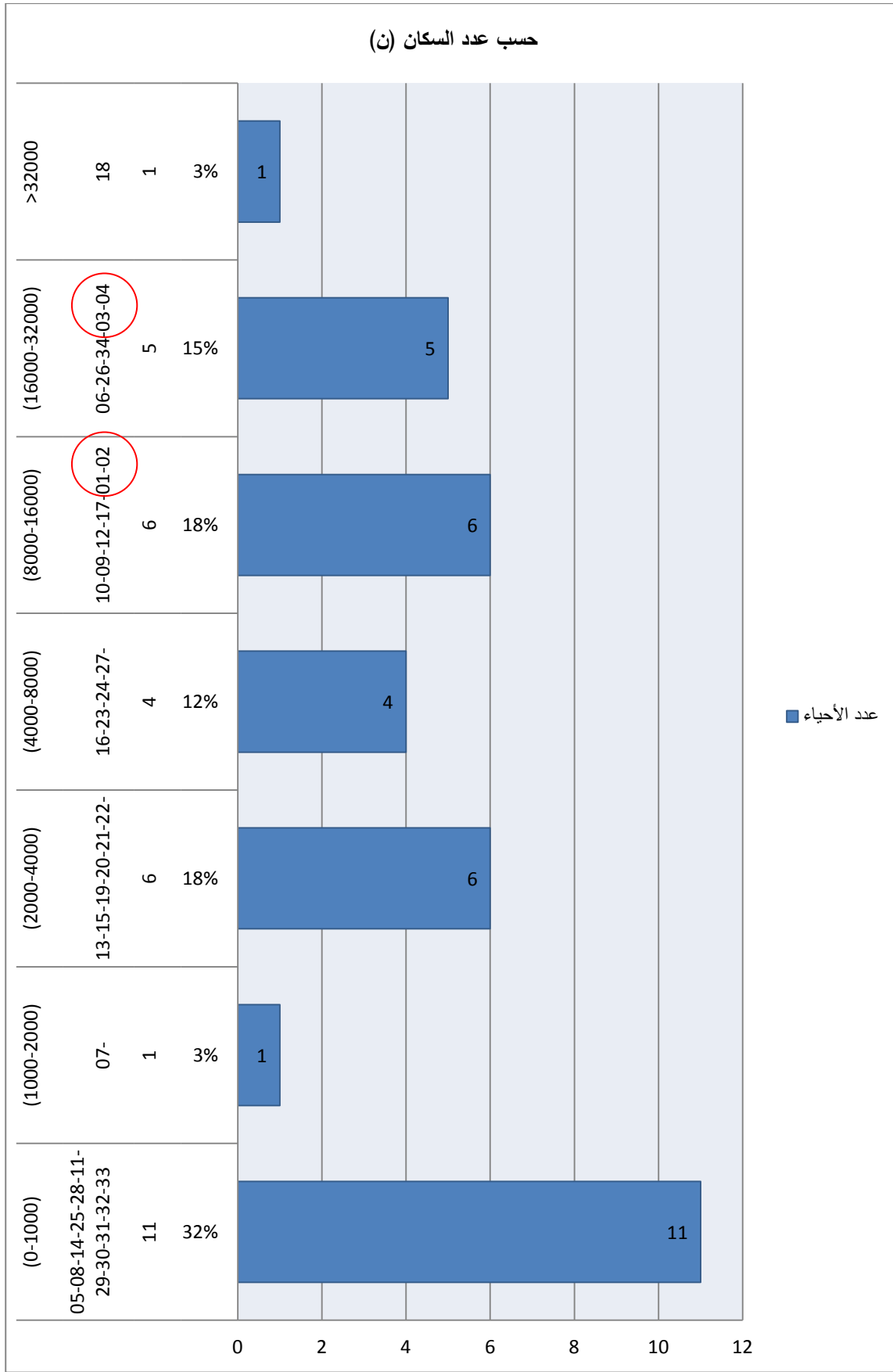
**أولاً: حسب معيار عدد السكان :**

الرتبة	السكان (س)	الأحياء	عدد الأحياء	النسبة %
1	(0-1000)	05-08-14-25-28-11-29-30-31-32-33	11	32%
2	(1000-2000)	07	1	3%
3	(2000-4000)	13-15-19-20-21-22-	6	18%
4	(4000-8000)	16-23-24-27-	4	12%
5	(8000-16000)	10-09-12-17-01-02	6	18%
6	(16000-32000)	06-26-34-03-04	5	15%
7	>32000	18	1	3%
المجموع		34	34	100%

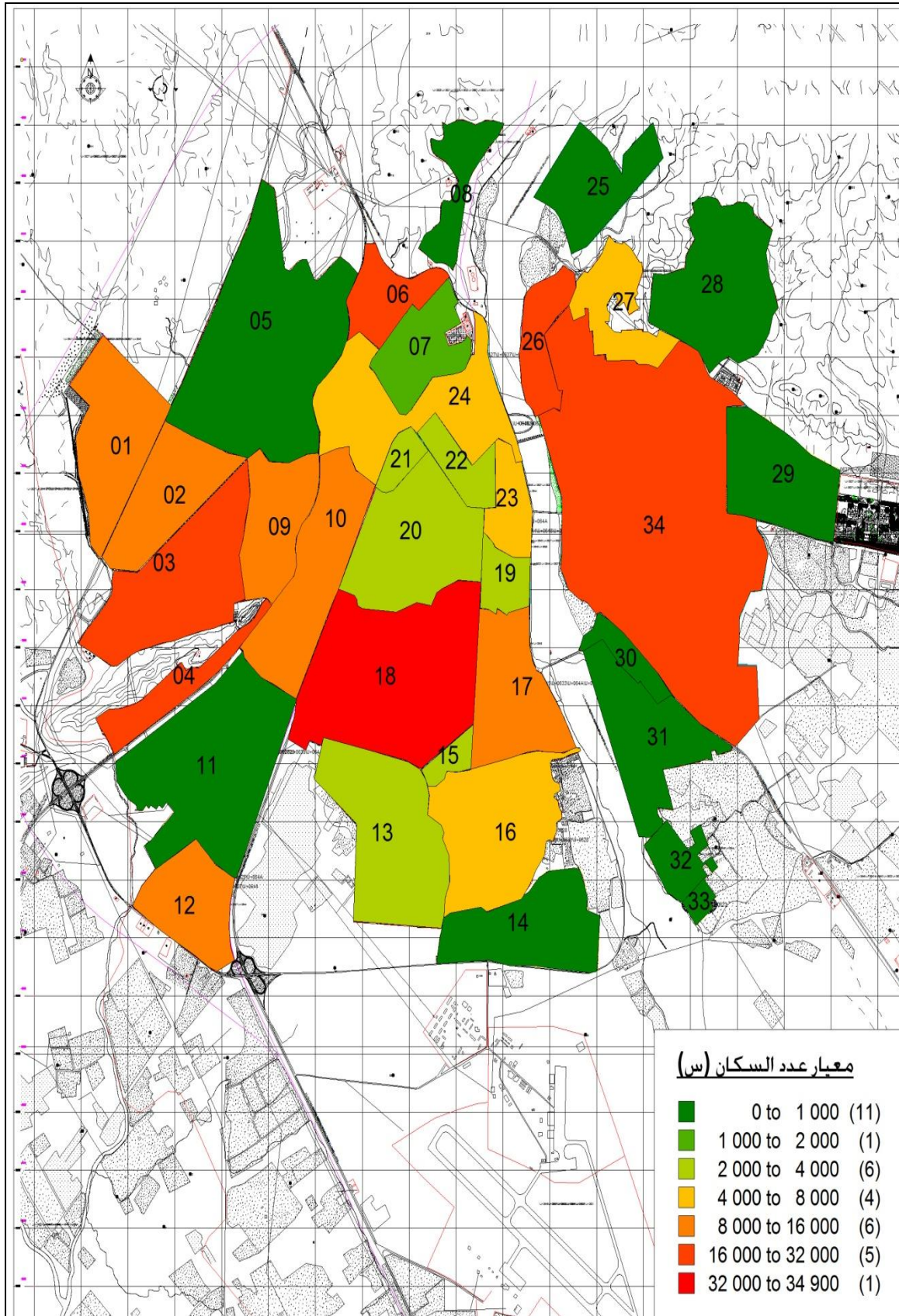
الجدول رقم 66: توزيع الأحياء حسب معيار عدد السكان (المصدر: الباحث، 2012)



الشكل رقم 28: رسم ثلاثي الأبعاد لتوزيع الأحياء حسب معيار عدد السكان (المصدر: الباحث، 2012)



البيان رقم 22: توزيع الأحياء حسب معيار عدد السكان (المصدر: الباحث، 2012)

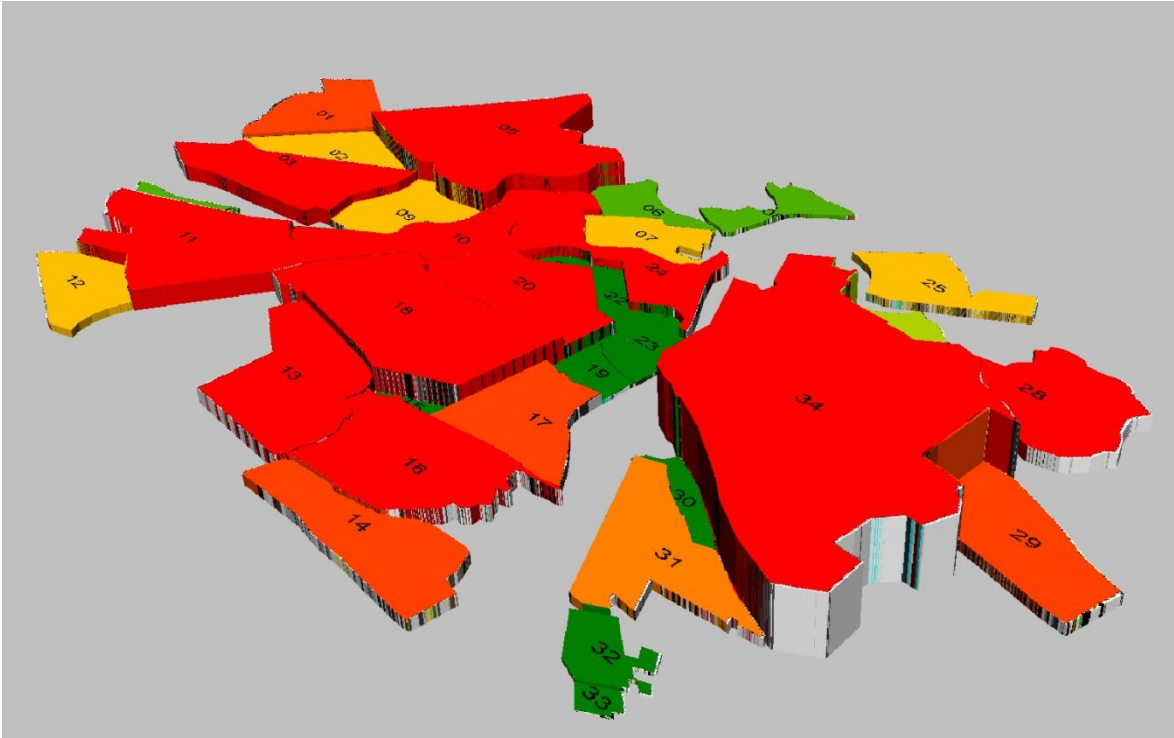


الخريطة رقم 17: توزيع الأحياء حسب معيار عدد السكان (المصدر: الباحث، 2012)

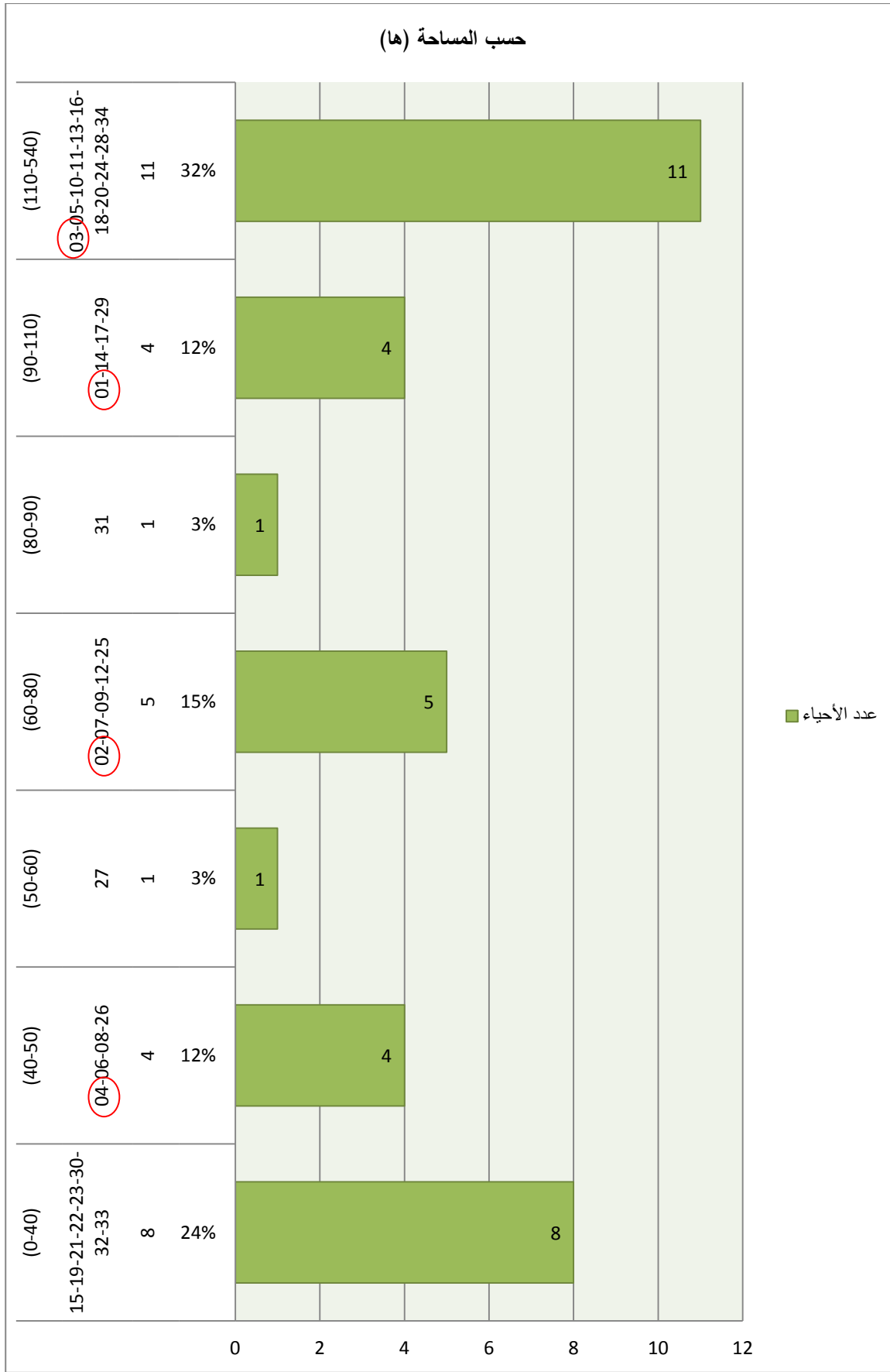
ثانيا: حسب معيار المساحة:

الرتبة	المساحات (ها)	الأحياء	عدد الأحياء	النسبة %
1	(0-40)	15-19-21-22-23-30-32-33	8	24%
2	(40-50)	04-06-08-26	4	12%
3	(50-60)	27	1	3%
4	(60-80)	02-07-09-12-25	5	15%
5	(80-90)	31	1	3%
6	(90-110)	01-14-17-29	4	12%
7	(110-540)	03-05-10-11-13-16-18-20-24-28-34	11	32%
المجموع		34	34	100%

الجدول رقم 67: توزيع الأحياء حسب معيار المساحة (المصدر: الباحث، 2012)

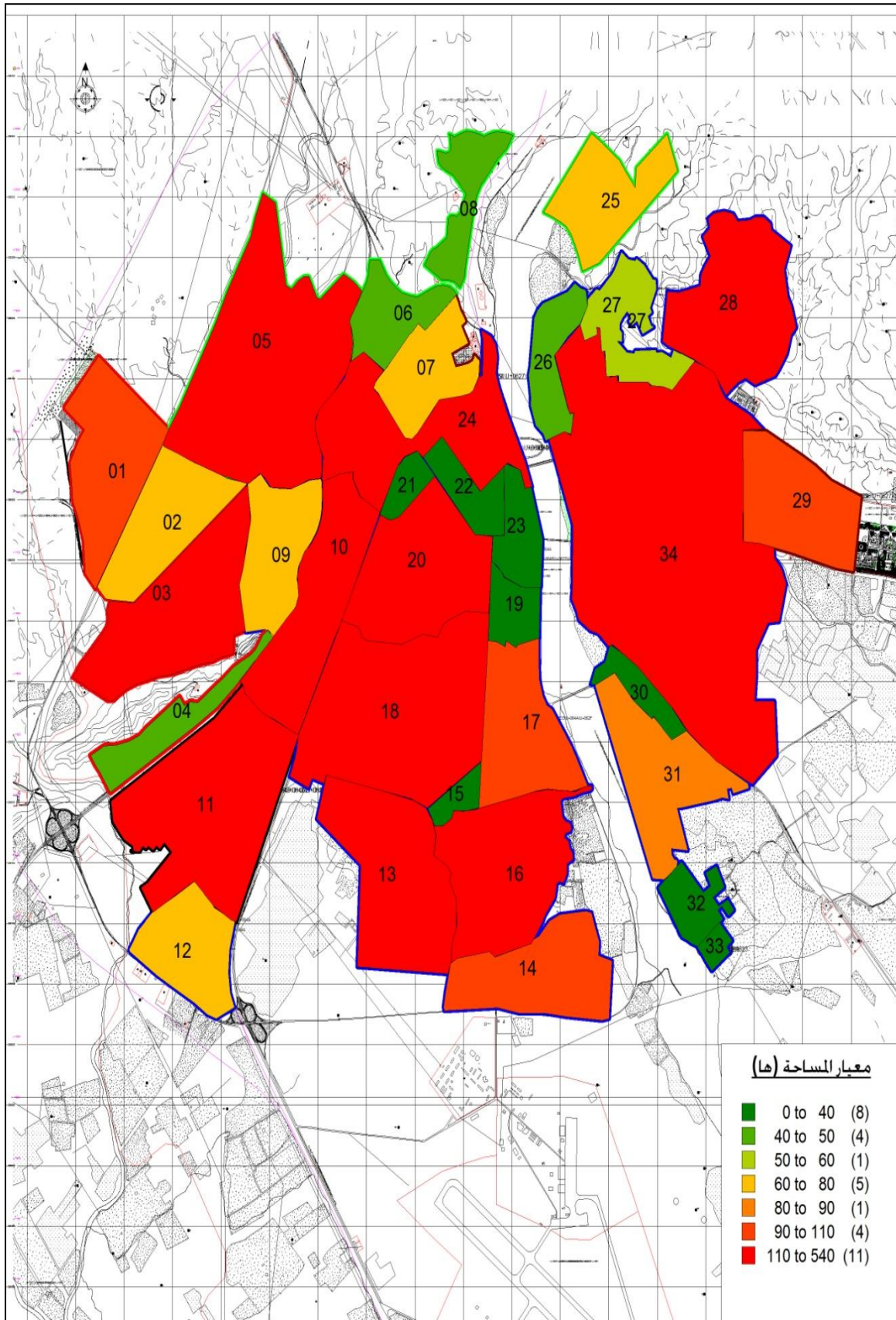


الشكل رقم 29: رسم ثلاثي الأبعاد لتوزيع الأحياء حسب معيار المساحة (المصدر: الباحث، 2012)



البيان رقم 23: توزيع الأحياء حسب معيار المساحة (المصدر: الباحث، 2012)



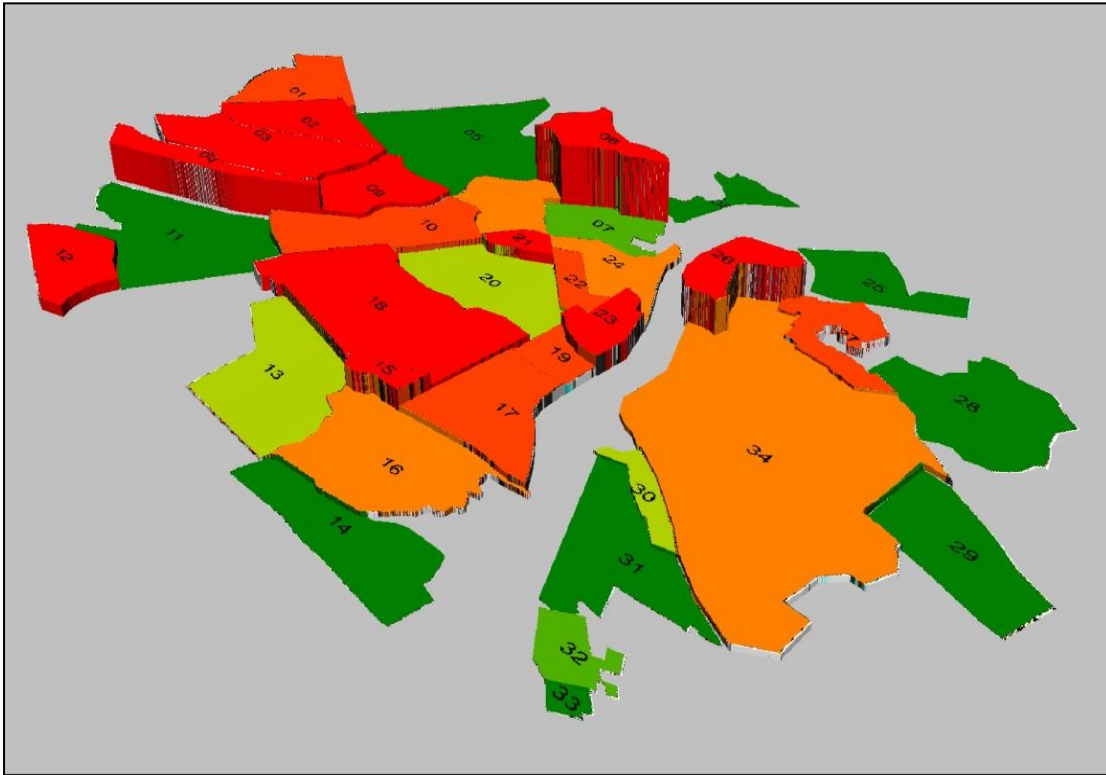


الخريطة رقم 18: توزيع الأحياء حسب معيار المساحة (المصدر: الباحث، 2012)

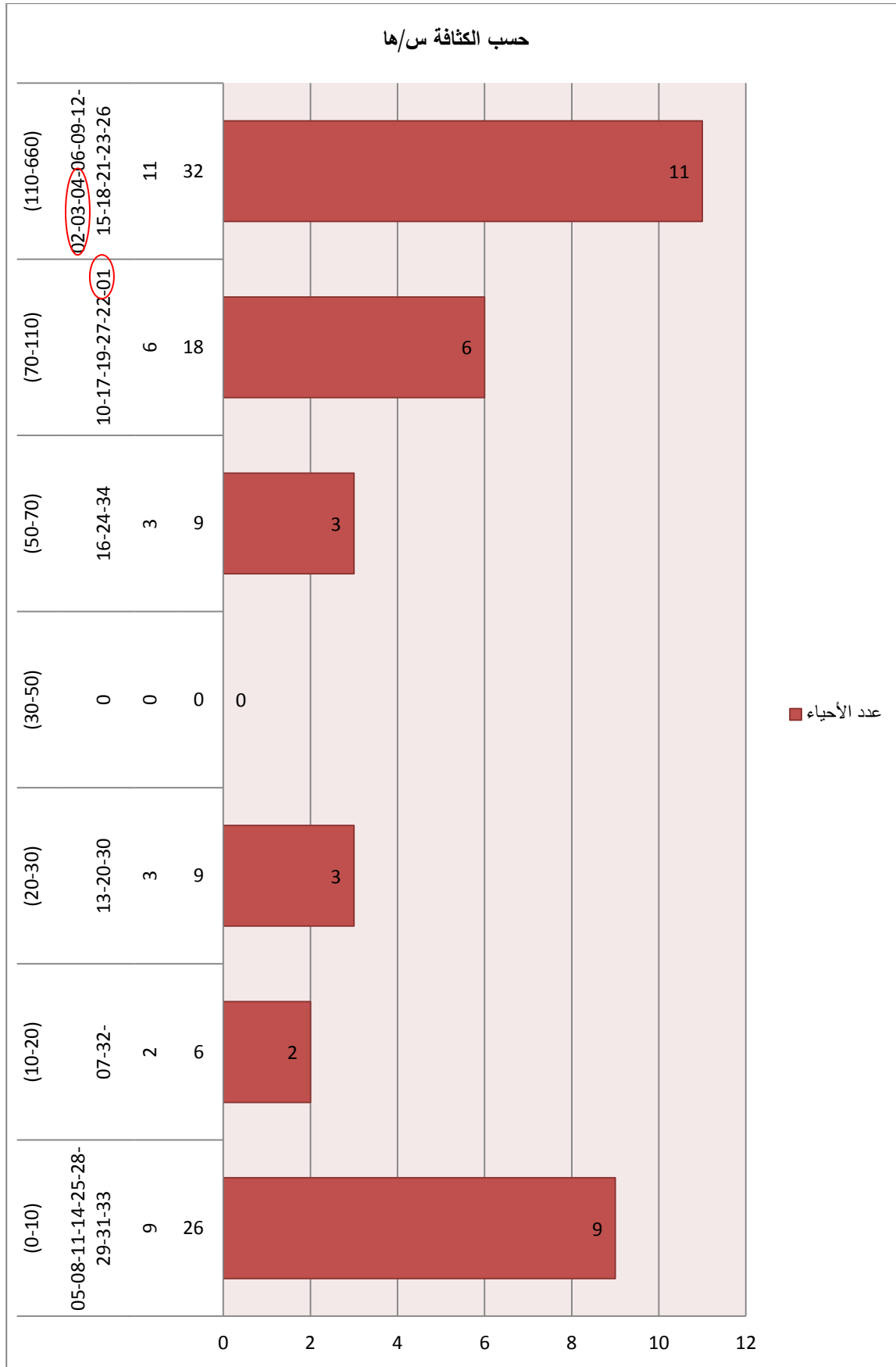
## ثالثا : حسب معيار الكثافة:

الرتبة	الكثافة (س/ها)	الأحياء	عدد الأحياء	النسبة %
1	(0-10)	05-08-11-14-25-28-29-31-33	9	26%
2	(10-20)	07-32-	2	6%
3	(20-30)	13-20-30	3	9%
4	(30-50)	0	0	0%
5	(50-70)	16-24-34	3	12%
6	(70-110)	10-17-19-27-22-01	5	15%
7	(110-660)	02-03-04-06-09-12-15-18-21-23-26	11	32%
المجموع		34	34	100%

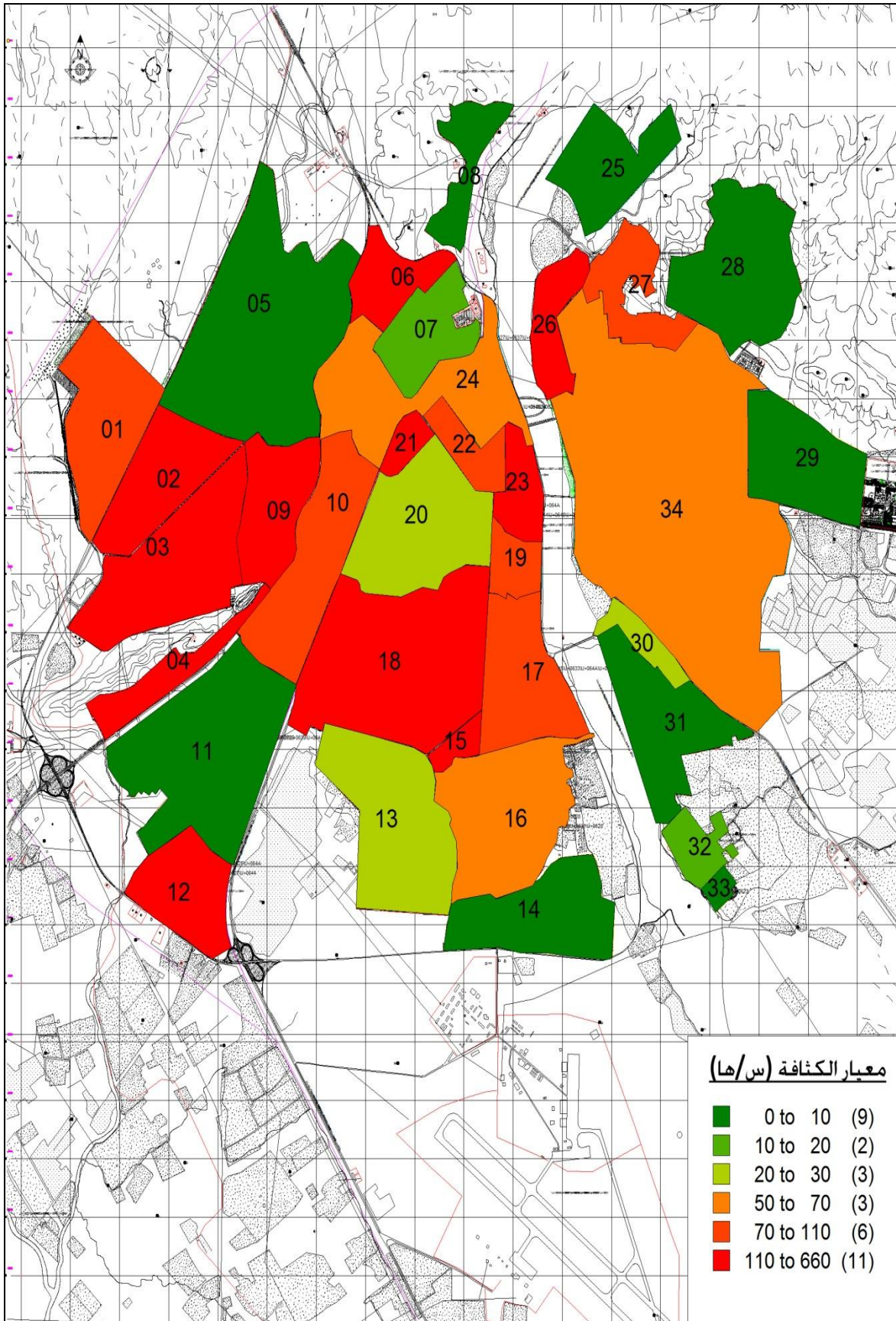
الجدول رقم 68: توزيع الأحياء حسب معيار الكثافة (المصدر: الباحث، 2012)



الشكل رقم 30: رسم ثلاثي الأبعاد لتوزيع الأحياء حسب معيار الكثافة (المصدر: الباحث، 2012)



البيان رقم 24: أعمدة بيانية تمثل توزيع الأحياء حسب معيار الكثافة (المصدر: الباحث، 2012)

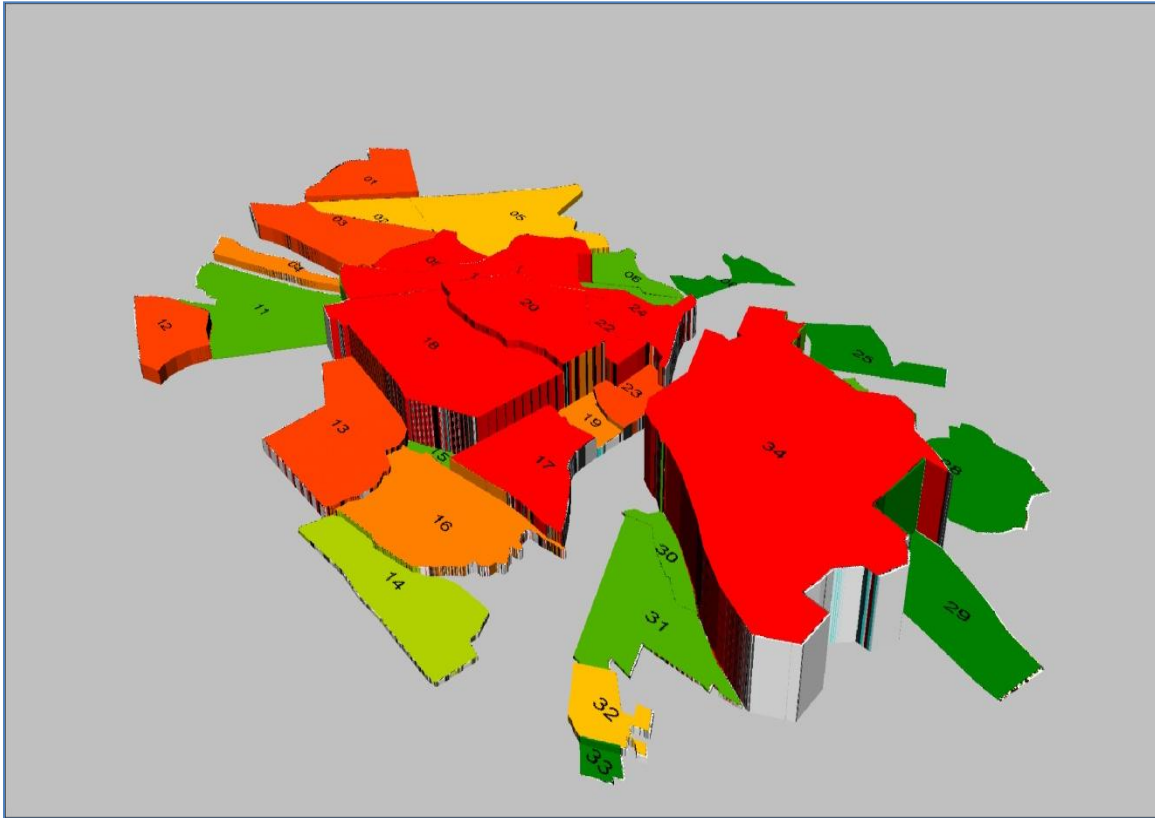


الخريطة رقم 19: توزيع الأحياء حسب معيار الكثافة (المصدر: الباحث، 2012)

## رابعاً: حسب معيار عدد المرافق:

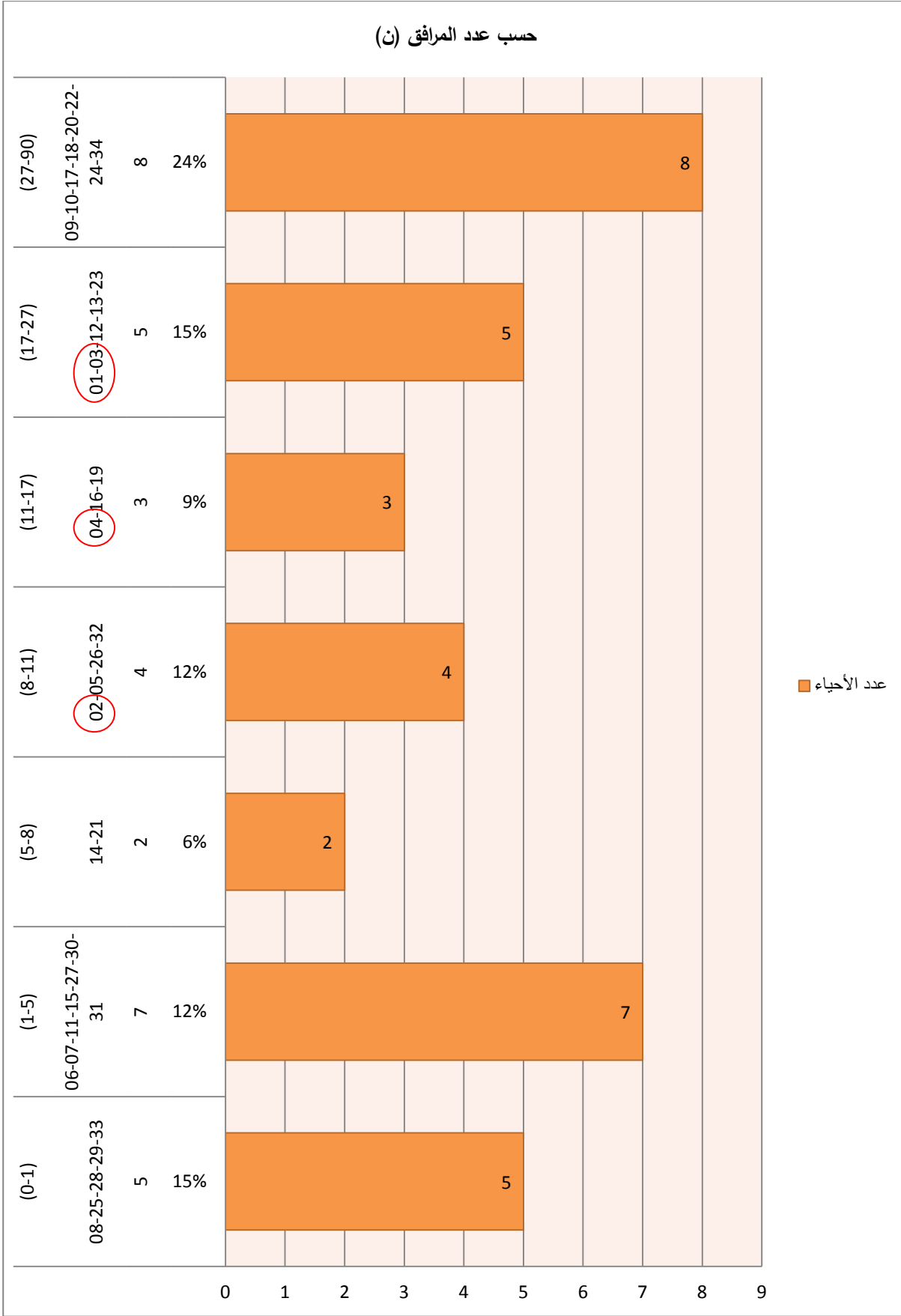
الرتبة	المرافق (ن)	الأحياء	عدد الأحياء	النسبة %
1	(0-1)	08-25-28-29-33	5	15%
2	(1-5)	06-07-11-15-27-30-31	7	12%
3	(5-8)	14-21	2	6%
4	(8-11)	02-05-26-32	4	12%
5	(11-17)	04-16-19	3	9%
6	(17-27)	01-03-12-13-23	5	15%
7	(27-90)	09-10-17-18-20-22-24-34	8	24%
المجموع		34	34	100%

الجدول رقم 69 : توزيع الأحياء حسب معيار عدد المرافق (المصدر: الباحث، 2012)

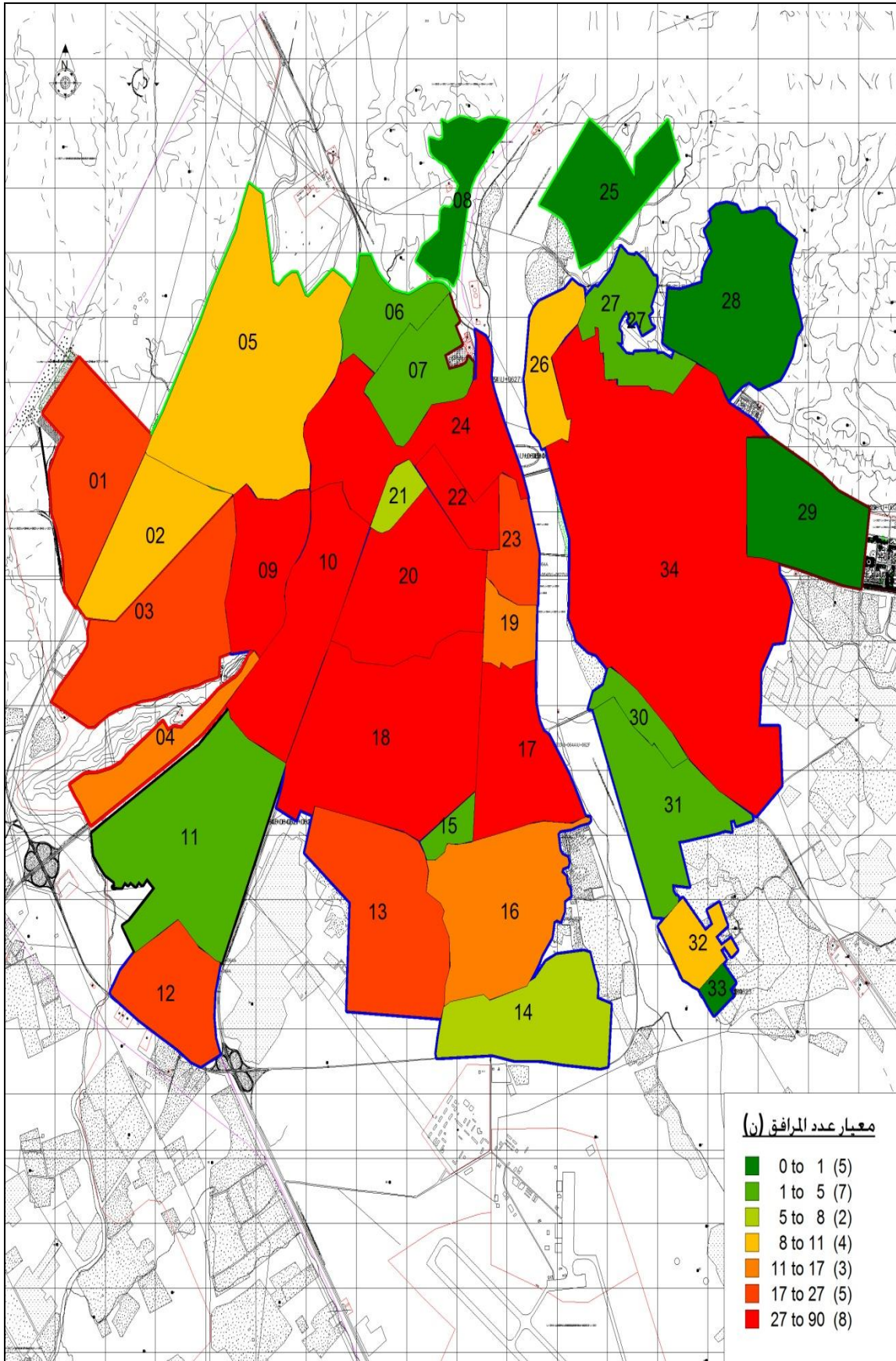


الشكل رقم 31: رسم ثلاثي الأبعاد لتوزيع الأحياء حسب معيار عدد المرافق (المصدر: الباحث، 2012)

حسب عدد المرافق (ن)



البيان رقم 25: أعمدة بيانية تمثل توزيع الأحياء حسب عدد المرافق (المصدر: الباحث، 2012)



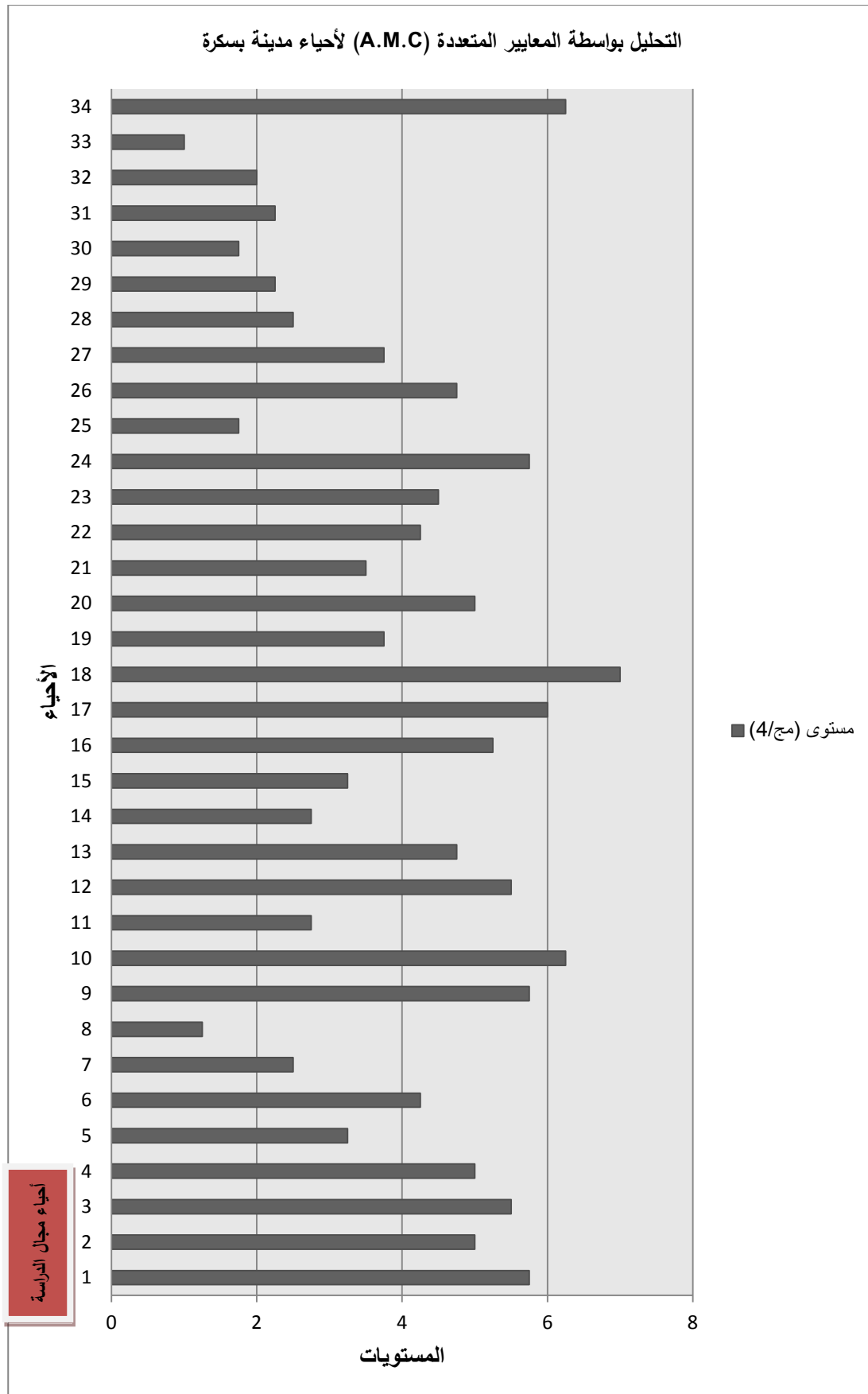
الخريطة رقم 20: توزيع الأحياء حسب معيار عدد المرافق (المصدر: الباحث، 2012)

**06-03 استخراج المستويات الوظيفية بواسطة نموذج A.M.C:**

الأحياء	مساحة	عدد السكان	الكثافة	عدد المرافق	المجموع	مستوى (مج/4)	
مجال الدراسة	1	6	5	6	23	6	
	2	4	5	7	20	5	
	3	7	6	7	22	6	
	4	2	6	7	20	5	
أحياء مدينة بسكرة	5	7	1	1	4	3	
	6	2	6	7	2	4	
	7	4	2	2	2	3	
	8	2	1	1	1	1	
	9	4	5	7	7	6	
	10	7	5	6	7	6	
	11	7	1	1	2	11	3
	12	4	5	7	6	22	6
	13	7	3	3	6	19	5
	14	6	1	1	3	11	3
	15	1	3	7	2	13	3
	16	7	4	5	5	21	5
	17	6	5	6	7	24	6
	18	7	7	7	7	28	7
	19	1	3	6	5	15	4
	20	7	3	3	7	20	5
	21	1	3	7	3	14	4
	22	1	3	6	7	16	4
	23	1	4	7	6	18	5
	24	7	4	5	7	23	6
	25	4	1	1	1	7	2
	26	2	6	7	4	19	5
	27	3	4	6	2	15	4
	28	7	1	1	1	10	3
	29	6	1	1	1	9	2
	30	1	1	3	2	7	2
	31	5	1	1	2	9	2
	32	1	1	2	4	8	2
	33	1	1	1	1	4	1
	34	7	6	5	7	25	6

الجدول رقم 70: توزيع الأحياء حسب التدرج في المستويات الوظيفية بواسطة نموذج A.M.C (المصدر: الباحث، 2012)





البيان رقم 26 : توزيع الأحياء حسب التدرج في المستويات الوظيفية بواسطة نموذج AMC (المصدر: الباحث، 2012)

**أولاً: المستوى الأول : وجود الوظائف البدائية .**

يتوزع الطلب على الخدمات العامة عبر المساحة باستمرار تبعاً لتوزيع السكان بصفة عامة، غير أن هذه الخدمات تقدم فقط في مناطق متفرقة. وبسبب ذلك لن تتوفر المساواة في الوصول إلى الأفراد من حيث التطبيق العملي لاستغلال الخدمات وأجور النقل والزمن الذي يستغرقه التنقل وهكذا. لا تعتبر العوامل الجغرافية والعوامل الخاصة بالموقع هي (مثال: القرب الفيزيائي، الزمن الذي يستغرقه التنقل).

و نجد به الأحياء رقم 08-33 ، بنسبة تقدر 06%.

**ثانياً : مستوى ندرة الوظائف :**

**المستوى الثاني :** و نجد به الأحياء رقم 25-29-30-31-32 ، بنسبة تقدر 15%.

**المستوى الثالث:** و نجد به الأحياء -05-07-11-14-15-28 ، بنسبة تقدر 21%.

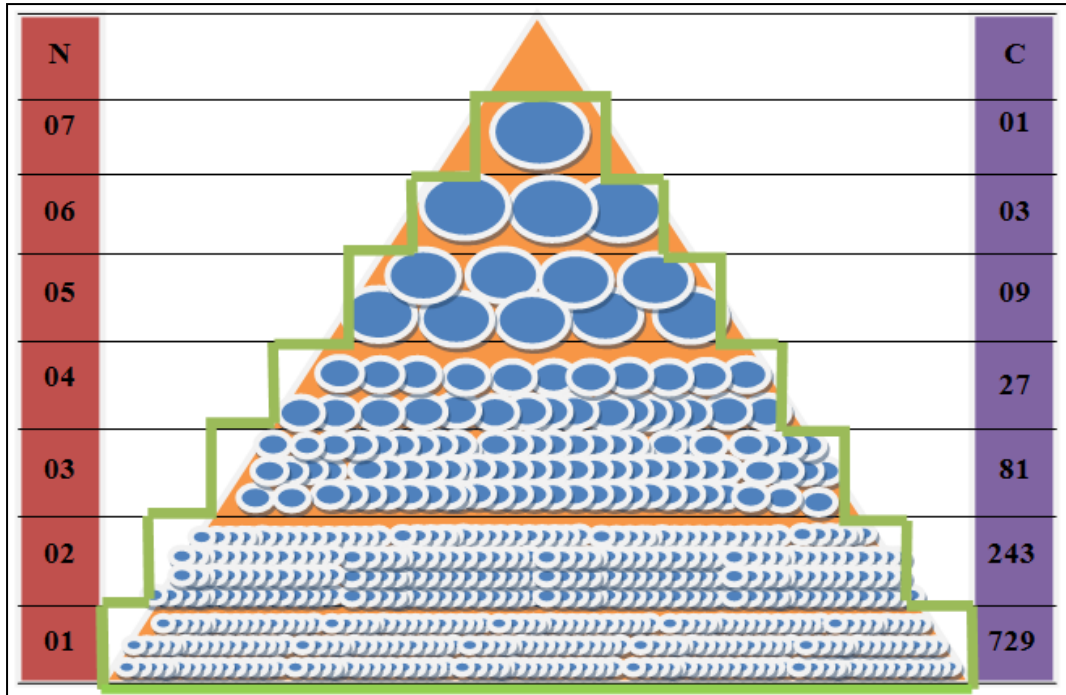
**المستوى الرابع:** و نجد به الأحياء -06-19-21-22-27 ، بنسبة تقدر ب 21 %.

**المستوى الخامس:** و نجد به الأحياء رقم 02-04 (ينتمي إلى مجال الدراسة) -16-20-23-13-26 ، بنسبة تقدر ب 15 %.

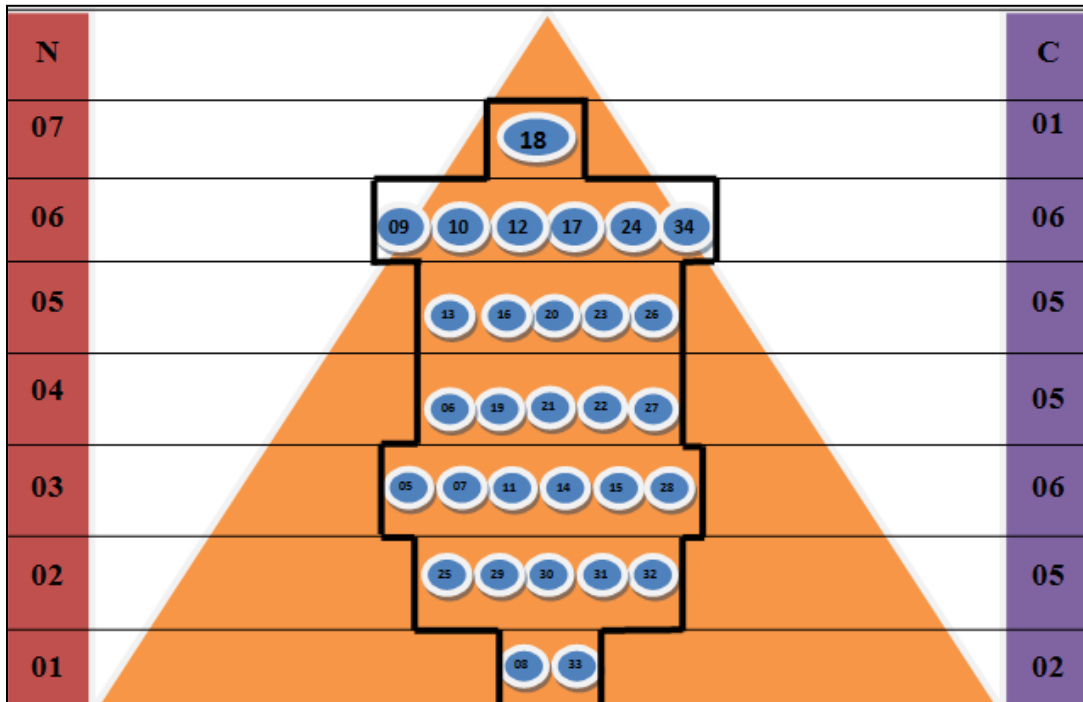
**مستوى تواجد و تركيز الوظائف :**

**المستوى السادس:** و نجد به الأحياء رقم 01-03 (ينتمي إلى مجال الدراسة) -09-10-12-17-24-34 ، بنسبة تقدر ب 21 %.

**المستوى السابع:** و نجد به فقط حي واحد وهو رقم 18 ( مركز المدينة)، بنسبة تقدر ب 3 %.

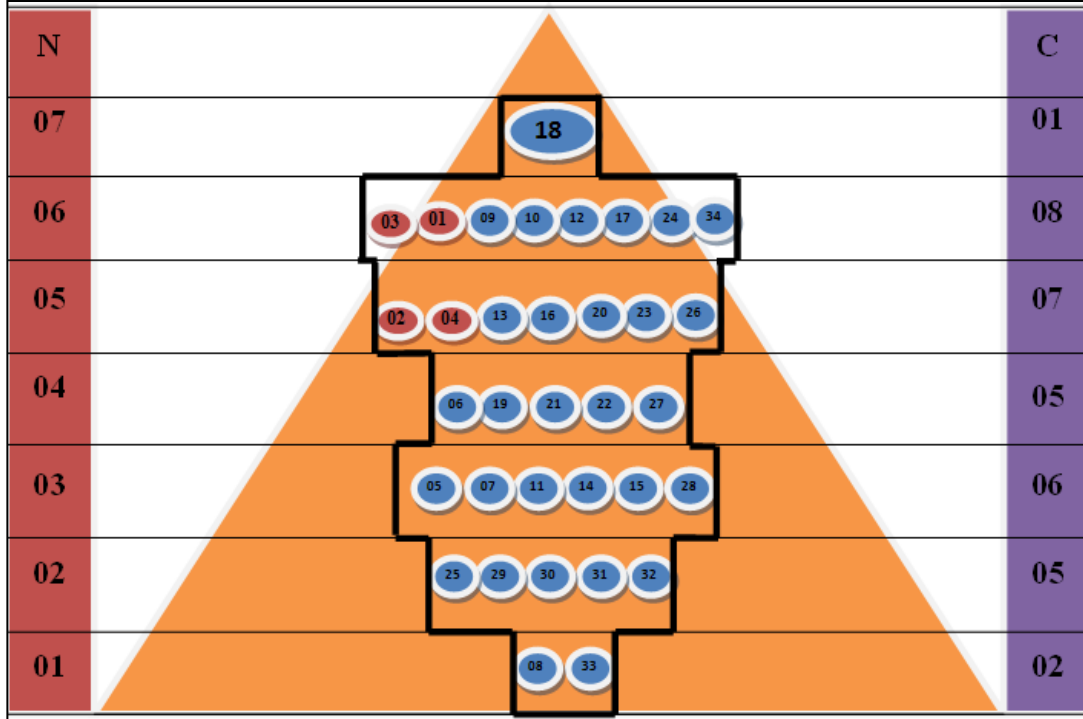


الشكل رقم 32: هرم التدرج في المستويات الوظيفية للمدينة النموذجية (المصدر: الباحث، 2012)



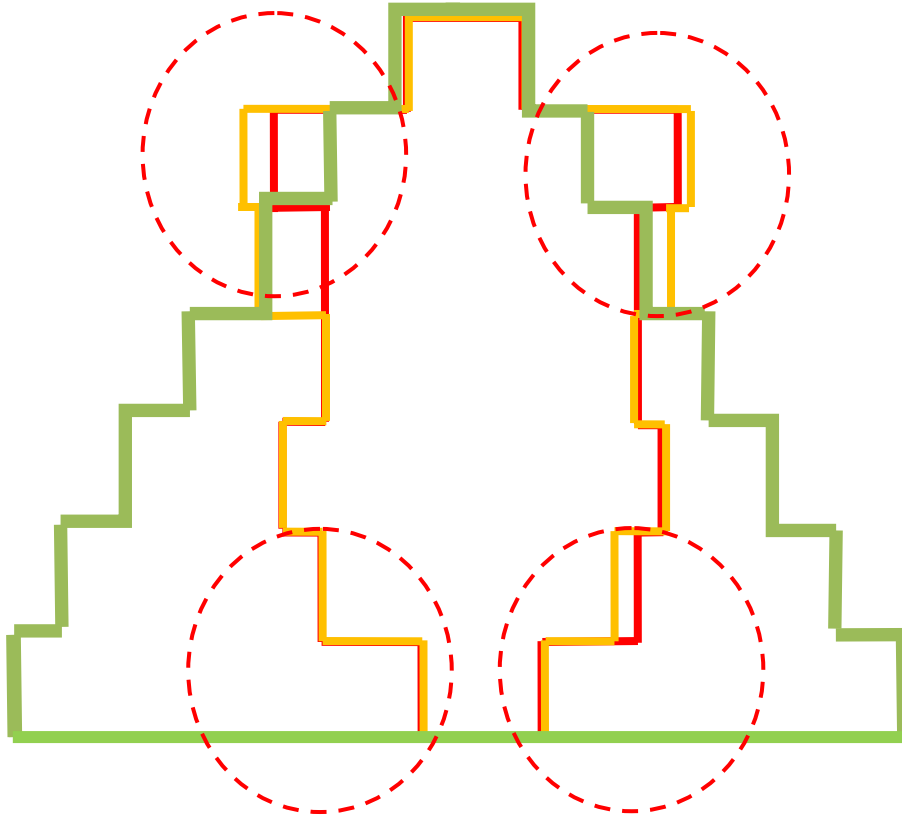
الشكل رقم 33: هرم التدرج في المستويات الوظيفية للمدينة قبل التوسع (المصدر: الباحث، 2012)

يتبين لنا من الشكل رقم 28 إن هناك خلل في مستوى الهيكل الوظيفي للمدينة قبل التوسع وهذا على مستوى القاعدة حيث تضيق و نجد سوى حيين 02 ، وتتسع في القمة في المستوى الإداري 06 حيث نجد تمركز 06 أحياء تشكل ضغط مضاعف للحي رقم 18 الذي هو عبارة عن مركز المدينة او النواة القديمة لها، وبالتالي نستخلص أن السلم التنسيقي لمدينة بسكرة يعاني ضعف كبير في التركيب الوظيفية وهذا ما يؤثر في الهيكل العام للمدينة .



الشكل رقم 34: هرم التدرج في المستويات الوظيفية للمدينة بعد التوسع (المصدر: الباحث، 2012)

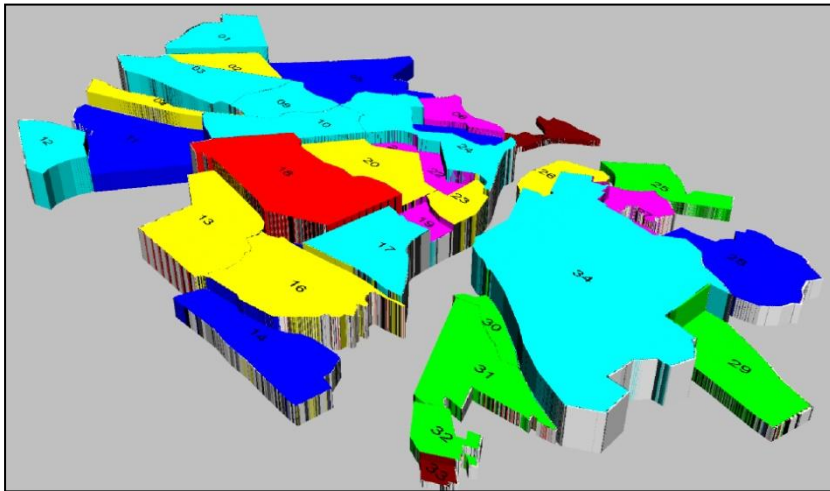
وبالتعرف على الهيكل العام للمدينة الحالي نبحث عن مواضع هذه التوسعات العمرانية الجديدة في هرم المستويات الوظيفية فنجد حسب الشكل رقم إن تموضع هذه التوسعات لم يراع أثناء إعداد مخططاتها و برامجها إلى مواطن ضعف الهيكل العام الوظيفي للمدينة ، بل جاءت هذه التوسعات من اجل زيادة حدة هذا الضعف عبر تموضعها في مستويات لا تليق بها في المستوى 06 و 05 أين يشهد تمركز كبير للأحياء و المراكز الوظيفية انظر الشكل رقم 29



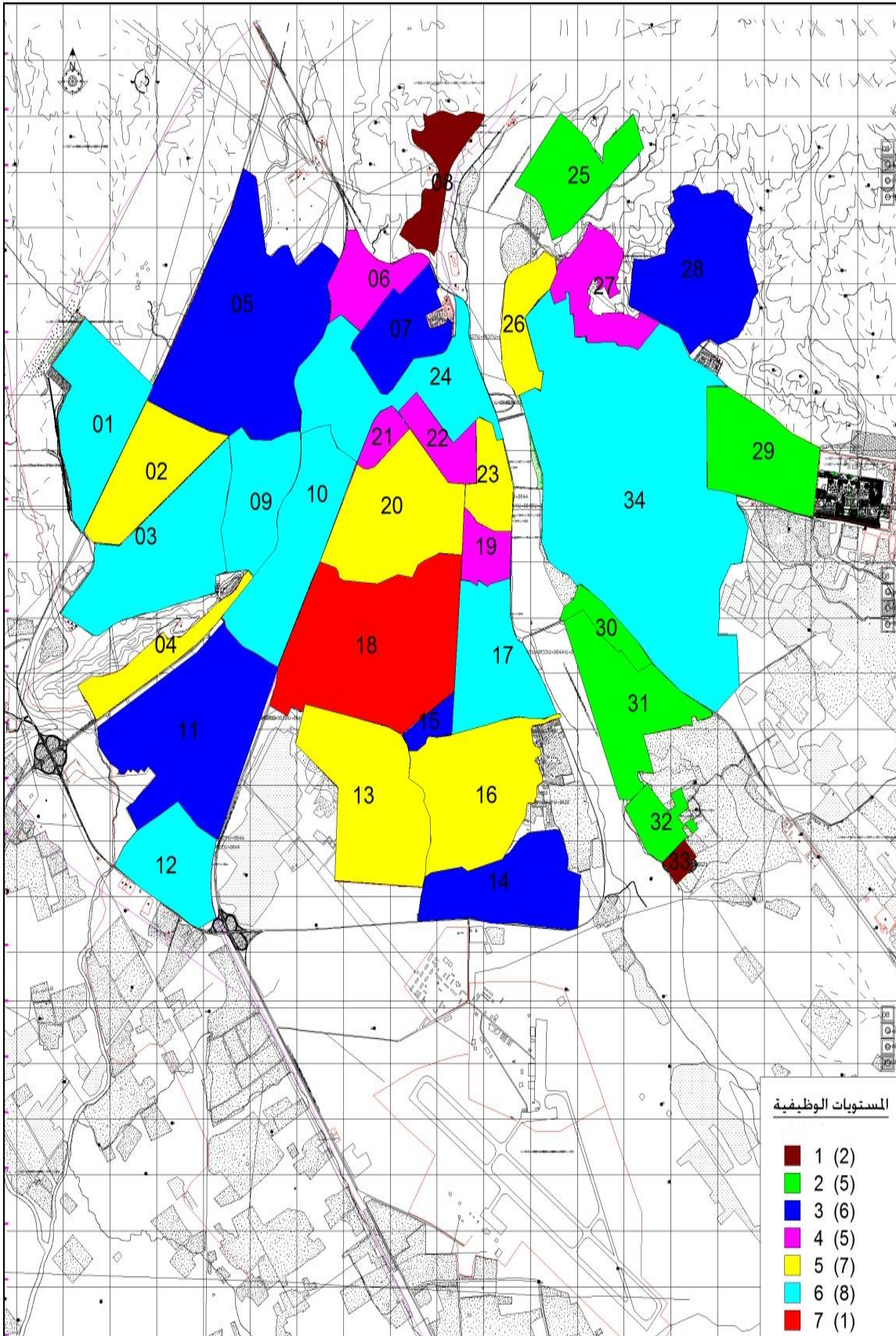
الهيكل الوظيفي للمدينة قبل التوسع — الهيكل الوظيفي للمدينة بعد التوسع — الهيكل الوظيفي للمدينة النموذجية

الشكل رقم 35 : تطابق الهياكل الوظيفية (المصدر: الباحث، 2012)

من أجل تصحيح الهيكل العام الوظيفي للمدينة وجب في المستقبل أثناء إعداد المخططات التوسعية الجديدة للمدينة وجب على المخططين إختيار انسب المستويات لتموضع هذه الأحياء (المستوى 01-02-03) من أجل فك الضغط عن القمة التي تشهد تراكم كبير للمستويات الوظيفية.



الشكل رقم 36 : رسم ثلاثي الأبعاد لتوزيع الأحياء حسب التدرج في المستويات الوظيفية (المصدر: الباحث، 2012)



الخريطة رقم 21: توزيع الأحياء حسب التدرج في المستويات الوظيفية (المصدر: الباحث، 2012)

يظهر لنا من الخريطة رقم 21، إن مواقع الأحياء التي يشملها المستوى 06 تتمركز في شكل خط مستقيم يمتد من الشرق الى الغرب مروراً بمركز بالأحياء (01-03-09-10-24-34) أما المستوى 07 فهو عبارة عن حي واحد (رقم 18) تمثل مركز المدينة (أحياء زقاق بن رمضان، سطر الملوك، البخاري..)، أما الأحياء الواقعة في مستوى 01 فشملت الأحياء الواقعة على أطراف المدينة كحي رقم 33 (فلياش) وحي رقم 08 (التوسع المستقبلي الشمالي).

### ثالثاً : توزيع مجالي غير متناسق و مختل :

نموذج التحليل بواسطة المعايير المتعددة ونموذج كريستالر للمجال العمراني لمدينة بسكرة اظهر أن هناك اختلال في التناسق المجالي عبر التدرج في مستويات الإدارية المختلف للمعايير المتبعة. القراءة الأولية للمدينة و أحيائها 34 حسب شكل الهرم المستويات يلخص التدرج الوظيفي و وجود مستوى السابع الذي يحتوي على الحي رقم 18 و هو النواة الأولى للمدينة و يتواجد في مركزها و هذا ما يعطيه صبغة الريادة ضمن النسق الذي تشهده المدينة.

نجد كذلك، تواجد 07 أحياء في المستوى السادس من بينها الحي رقم 01 الذي ينتمي إلى مجال الدراسة و بالتالي فان هناك اضطراب في النسق سيشهد منافسة شرسة بينها، و التي سوف تكون مستهدفة من طرف الحيين رقم 08-33 الموجودة في المستوى الأول.

نجد في المستوى رقم 05 الأحياء 13-16-20-23-26 وغياب أحياء مجال الدراسة.

أما أحياء المنتمية لمجال الدراسة فجاء توزيعها في المستويات الأقل، حيث إن الحيين رقم 04-03 مع الأحياء 06-19-21-22-27 موجودة في المستوى 04، و الحي رقم 02 مع الأحياء 05-07-11-14-15-28 موجودة في مستوى رقم 03 .

إن عدد السكان في المستوى 03 و 04 ينتقلون إلى المستوى الأعلى من اجل قضاء حاجتهم و بالتالي يؤدي في النهاية إلى زيادة تكلفة التنقل و التفكير في البحث عن تغيير السكن و الانتقال إلى الأحياء المنتمية إلى هذه المستويات من اجل الاستقرار في النهاية.

تظهر هذه الملاحظة إن الأحياء 04-03-02 المنتمية لمجال الدراسة تعاني من اختلال في وظيفيتها.

يعطي الاختلال الموجود لنسق المدينة التوزيع الغير متجانس للأحياء في كل مستوى يؤدي في النهاية إلى ضعف الهيكل العام للمدينة.

هذا الأخير يظهر صحة الفرضية التي تم طرحها في البداية، هو انه هذه التوسعات العمرانية المستقبلية تفتقر للوظيفية التي لم ترعي في تخطيطها الشكل العام للنسق الذي تتبعه المدينة.

### خلاصة:

- نظرا لعدم التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان الأحياء المدينة واستقطاب مركز المدينة و الجهة الشرقية لها نحو 35% من عدد السكان المدينة، وبالتالي الخدمات مما أدى إلى تدني مستوى تلك الخدمات بباقي أجزاءها، مما أضعف فرصة تنمية أقطاب النمو .
- هناك تباين واضح في مستوى توفير الخدمات العامة سواء من حيث الكم أو الكيف بين أحياء مجال الدراسة والأحياء الأخرى مقارنة بالمعدلات والمعايير التخطيطية المعمول بها بالمدينة والمطلوب تحقيقها .
- الخدمات التعليمية بجميع مستوياتها بمعظم الأحياء تعاني من ضعف مستوى الخدمة، أين نجد الاكتضاض الذي تشهده أقسام التدريس و لا تفي باحتياجات العملية التعليمية. ويعتبر توفر سهولة الوصول بين الأحياء التي توجد بها الخدمات التعليمية لكن تكمن العوائق الهامة في طول المسافة و المدة المستغرقة لقطعها و التي تحول في الأخير دون تحقيق الاستفادة القصوى من الخدمات بها .
- أوضحت الدراسات التحليلية عدم تغطية جميع الأحياء المأهولة بالمدينة بخدمات الرعاية الصحية الأولية ( الاستعجالات الطبية) طبقا لمعدلات وزارة الصحة، حيث لا تزال تعاني بعض الأحياء من عدم وجود هذه الخدمة و إن وجدة فهي في العيادات الخاصة ذات التسعيرة المرتفعة .
- الوضع الإنشائي والمعماري للعديد من المساجد بالقرى لا يتلاءم مع القيمة الدينية للمسجد بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من المساجد تفتقر للمرافق والخدمات الأساسية ولا تتطابق مع



المعدلات والمعايير التخطيطية كالمدرسة القرآنية و أقسام محو الأمية زيادة عن عدم التخطيط لإنشاء مقبرة في الجهة الغربية أين يتعين على الساكنين دفن موتاهم و الانتقال بهم إلى المقابر القديمة والتي تعاني من ضغط كبير و صغر مساحتها.

- يوجد عجز واضح بالخدمات الرياضية والثقافية والاجتماعية بالأحياء، وتعتمد في معظم الأحيان على الجهود الذاتية، وتوفير المرافق الرياضية والثقافية بمستوياتها المختلفة يعتبر من الأمور الهامة لمشروعات التنمية للمدينة، حيث يعتمد عليها في البناء الثقافي والصحي لأبناء المجتمع بالتعاون مع المؤسسات الأخرى مثل المسجد والمدرسة .

# خلاصة عامة

حاولنا خلال صفحات هذا البحث الكشف عن غياب الوظيفية التوسعية العمرانية الجديدة للمنطقة الغربية لمدينة بسكرة ، من خلال دراسة الهيكل العام الوظيفي للمدينة ضمن حدود إطاره الفيزيائي.

وانطلاقا من المفاهيم المطروحة على مستوى فرضية البحث، تم تحديد محصلتين أساسيتين:

اولا: حدوث العديد من التحولات ضمن الأبعاد ( الديمغرافية و المساحية و انتشار المرافق) بالتوافق مع التطورات الحاصلة على مستوى المدينة، وثانيا: هناك عدم تحكم في إستراتيجية المصمم لمكونات النسق المدني العام.

و بحكم المحدودية الزمنية المخصصة لهذه الدراسة، تطلب منا توجيه المسار التحليلي نحو الكشف عن غياب الوظيفية على مستوى الإطار الفيزيائي للمدينة من خلال دراسة نوعية المرافق الموجودة منها و المقترحة عبر مختلف الأحياء الحالية والمقترحة ضمن التوسع المستقبلي الذي سوف يكون الهيكل العام العمراني للمدينة.

### 1- النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة:

لقد كان الاتجاه في هذه الدراسة مركزا على الوصول للعديد من النتائج التي يمكن أن تساهم و تساعد في دقة تحديد وتخطيط مواقع المرافق والخدمات العمومية، وكذا مناطق التوسع العمراني المستقبلي، ويتوقف كل ذلك على القدرة التمييزية للمعطيات المستخدمة في الدراسة بحيث تزداد الدقة كلما كانت الأحياء مخطط لها بشكل منتظم و سليم، ولا شك أن الدراسات الميدانية تعطي نتائج ملموسة مبنية على تصورات وآراء المستفيدين من هذه الخدمات ومن ثم وضع التصور الأمثل لتحديد مواقعها وعددها في ضوء المؤشرات المستقاة من الدراسة.

التطور والنمو العمراني مرتبطان بالزيادة السكانية للمدينة و بالتطور الحضري الديمغرافي نتيجة للتحولات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والتجاري والصناعي...الخ، وكذا للخصوصية المكانية للمدينة، فكل مدينة معيارها الخاص بكثافتها السكانية العامة و الخاصة بكل حي و التي تتميز بها عن غيرها سواء كانت متغيرات صغيرة أو كبيرة.

تطور التكوين الشكلي وأنماط الهياكل العمرانية للمدينة مرتبط بتطور المفاهيم الاجتماعية والأبعاد الفكرية و الإمكانيات المادية لمعالجة حاجياتها ببعدها الجديد الناجم عن نموها السكاني وتطورها العمراني،

ولتحقيق النمو والتطور العمراني المستقبلي للمدينة وفقا للإستراتيجيات الخاصة بإعداد التصاميم الأساسية لمناطق التوسع لا بد من إقرار المعايير الوظيفية والمساحية لعموم استعمالات الأرض لتحديد حدود التكوين الشكلي التنبؤي لهيكل المدينة وفقا لها ووفقا للمفاهيم والمبادئ التخطيطية والتصميمية الأخرى الضرورية لتحقيق بيئة عمرانية متقدمة تتلائم و البيئة المكانية و الزمانية للمدينة.

كذلك تتباين المعايير التخطيطية لتوقيع المرافق والخدمات مكانيا، من حي إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى ، الأمر الذي يؤدي إلى أن تكون لأية منطقة معينة معايير خاصة بها، لا يشترط أن تنطبق على مناطق أخرى.

تأثر اتساع الهيكل العمراني للمدينة بالأبعاد المكانية المؤثرة في تحديد اتجاهات محاور النمو و التوسع (منطقة صناعية، منطقة عسكرية، المطار الدولي... الخ) وتوجيهها نحو الجهة الشمالية والغربية للمدينة ، وكذلك الربط بمحاور الاتصال المروري لهياكل المدينة وإقليمها والأقاليم المتاخمة لها.

المحتوى الوظيفي والمعايير التخطيطية للمدينة مرتبط بتغير البعد السكاني المؤثر في تحديد مساحة الرقعة المكانية للمدينة ومركزها ومناطقها والاستعمالات الوظيفية والمؤثرة في تحديد التكوين الشكلي وفق المحاور والمحددات الاتجاهية لتكوين العمراني للمدينة.

بعض المعايير التخطيطية الخاصة بالمرافق و الخدمات الوظيفية مرتبطة بحركة السوق كالمرافق التجارية والخدمية والترفيهية والمرافق الأخرى التي لها معايير قانونية معتمدة كالمرافق الإدارية والصحية والتعليمية و الخدمات العامة التي تلتزم الدولة بتأمينها لأهميتها و ضرورة المعايير التخطيطية الملحة و الفاعلة للعملية التخطيطية كأداة فاعلة في معالجة المشاكل وتحقيق الأهداف.

من خلال كل هذه النتائج نجد أن التوسعات العمرانية الجديدة للمنطقة الغربية لمدينة بسكرة تشكو غياب الوظيفية من خلال التموضع في السلم التنسيقي العام للمدينة وعدم تحكم المصمم في إستراتيجياته، لعدم فهم مكونات النسق المدني العام ، أثناء إعداد المخططات العمرانية.

و عليه فالفرضية المقدمة كإجابة حول التوسع العمراني لمدينة بسكرة، من خلال البحث يفتقر للوظيفية التي لها علاقة وطيدة بالتخطيط العمراني، تم إثبات صحتها وفق السلم التنسيقي العام للمدينة.

## 2- حدود الدراسة و المحاور المستقبلية للبحث:

ومما يجب علينا إدراك حقيقته في ختام عرضنا لمنطقة الدراسة ( التوسع المستقبلي الغربي)، إن ما قيل هو تعريف مختصر لوظيفية المدينة، قد لا يسع كشف مكوناتها إلا صفحات مطولة قد تتجاوز حدود هذه الدراسة، التي تناولت دراسة مرافقها العمومية و الخدماتية سواء التي جسدت على أراضيها أو تلك المخطط لها، فكان البحث عن حسن تواجد هذه المرافق ومواقعها بالنسبة لسكان المنطقة، ولأجله كان بحثنا هذا آمليين التوفيق في إيصال الصورة التي تمثل حقيقة مدينة بسكرة من الناحية الوظيفية، والتي قد تساعد في التبرير لوضعية بعض المرافق الملائمة وغير الملائمة، وتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الدراسة المبدئية في العملية التخطيطية للمدن وهيكلها المعمارية والعمرانية، مع الأخذ بعين الاعتبار تشجيع الباحثين لإجراء دراسات مشابهة لمختلف مراحل النمو التي سوف تكون في المستقبل، بغية الاستمرار في خلق التوازن لهيكل العام للمدينة، ومراعاة حجم النمو السكاني عند إعداد تصاميم أساسية لها واعتماد استراتيجيات محددة وواضحة تجاه تلك الظاهرة ضمن منظور استراتيجي لتحضر المدن ضمن نطاقها الوطني والإقليمي والمحلي ، و كذا مراعاة الأبعاد المكانية الخاصة بالمدينة والأبعاد السكانية المتوقعة لها والحالة الاقتصادية و التطورات التقنية و التكنولوجية عند اعتماد المعايير الوظيفية للمدينة، كذلك ضرورة اعتماد إستراتيجية واضحة لمتابعة الخطط التنموية والمخطط الأساسي للمدينة للوصول إلى حالة من التكامل والتوازن الهيكلي والتي تتطلب متابعة المعايير التخطيطية ومتغيراتها وفق مراحل محددة كالخطط الخماسية لتحقيق أهداف الخطط التنموية المعدة للمدن.

ضرورة تحقيق المتغيرات المطلوبة للمعايير التخطيطية الوظيفية للمدينة المرتبطة بالنمو السكاني المتوقع لها وفق إستراتيجية واضحة ومحددة لتحقيق التكامل الوظيفي لاستعمالات الأرض الحالية المعبر عن الواقع المفروض والمستقبل الذي سوف تكون عليه والمطلوب تحقيقه.

المراجع

ومصادر البحث

I- باللغة العربية:

- إبراهيم بختي، الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العلمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2007.
- إبراهيم بن يوسف ، إشكالية العمران و المشروع الإسلامي، مطبعة أبو داود، الحراش الجزائر، 1992.
- إبراهيم بن يوسف، إشكالية العمران والمشروع الإسلامي مطبعة أبو داود، الجزائر، 1992.
- أناتورلي. ر، تخطيط وبناء المدن في المدن الحارة، ترجمة داوود سليمان المنير، دار مير للطباعة والنشر، موسكو، روسيا، 1977.
- أنجريس موريس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية - ، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2004.
- بشير التجاني ، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- جمال حمدان، جغرافية المدن، علم الكتاب، ط 02، الإسكندرية، مصر، 1977.
- حسين عبد الحميد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، بدون سنة.
- خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة، عين مليلة، الجزائر، 2005.
- خلف الله بوجمعة، المدينة الإسلامية بين الوحدة والتنوع، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.
- خلف حسين علي الدليمي - التخطيط الحضري / أسس ومفاهيم ، وانظر ايضا كرستيان سبيرت - من الخطط الرئيسية إلى استراتيجيات التنمية
- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر 2003.
- عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مطبعة اسعد ، بغداد ، 1977.
- عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1981.
- عصام الدين محمد علي / الأبعاد التنموية للتشريعات العمرانية في مصر
- كامل الكناني، تخطيط المدينة العربية الإسلامية، الخصوصية و الحداثة، مجلة المخطط و التنمية العدد15، سنة 2006 .

- كرسيتيان سبيرت - من الخطط الرئيسية إلى استراتيجيات التنمية، 2000
- مارسيا د لاو، تخطيط المدن : الأبعاد البيئية والإنسانية، ترجمة إيناس عفت، الدار الدولية للنشر والتوزيع مصر - كندا ، 1993 .
- محمد الخزامي، نظم المعلومات الجغرافية أسس وتطبيقات للجغرافيين، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1998.
- محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليمي - مبادئ وأسس - ، نظريات وأساليب ، بدون سنة.
- محمد شطوطي، منهجية البحث ، دار مدني، الجزائر، 2003.
- محمد مدحت جابر ، جغرافية العمران الريفي والحضري ، ط1، القاهرة ، 2003
- مصطفى فواز - مبادئ تنظيم المدينة، القاهرة .2002
- مولود ديدان، مدونة التهيئة والتعمير، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2010
- هشام ابو سعدة، الكفاءة والتشكيل العمراني، المكتبة الاكاديمية، ط2، القاهرة، 1994
- وحيد حلمي حبيب، تخطيط المدن الجديدة، دار ومكتبة المهندسين، ج1، العباسية، مصر، 1991.
- يوسف لخضر حمينة / نوعية البيئة السكنية الحضرية للمدينة العربية بين النظرية و التطبيق / دراسة حالة مدينة المسيلة - الجزائر

## II - باللغة الأجنبية

- Benyoucef (Brahim), Analyse urbaine- éléments de méthodologie, OPU, Alger, 1999.
- Remy (Allain), Morphologie urbaine, Géographie, aménagement et architecture de la ville, Edition Armand Colin/S.E.J.E.R, Paris, 2004.
- SEMMOUD (Noura), Les stratégies d'appropriation de l'espace à Alger, Ed Harmattan, Paris, 2001.
- Védrine (Hubert), mieux aménager sa ville, Ed Moniteur, Paris, 1979.
- Zucchelli (Alberto), introduction a l'urbanisme opérationnel et a la composition urbaine, Edition OPU, Alger, 1984, 4 Volumes.
- Ian Heywood .An Introduction to Geographical Information Systems. Pearson éducation .New York.1998.
- MARC COTE. L'espace Algerien .Edition OPU. ALGERIE 1983



- PATRICK GERARD. Pratique du droit de L'urbanisme. Deuxième tirage .1995
- AMAR HAMMOUDI . La densité solution ou problème .magasine vies de villes. Série 02 Alger. Algérie .2011
- MARC COTE. La ville et le désert (le bas sahara algérien). Paris . 2005
- JEAN CASTEX et JEAN CHARLES DEPAULE. Formes urbaines : de L'ilot a la barre. Paris.1980
- BRAHIM BEN YUCEF. Analyse urbaine – éléments de méthodologie.3<sup>émé</sup> Edition .OPU. 1995.
- HUBERT VEDRINE. mieux aménager sa ville. Paris . 1979
- MAOUI SAIDOUNI. Elements d'introduction a l'urbanisme .casbah Edition Alger. Algérie. 2000.
- JEAN BASTIE et BERNARD DEZETR. L'espace urbain .paris . 1980.
- KEVIN LYNCH . L'image de la cite. Paris .1976.
- PHILIPPE PANERAI . Analyse urbaine. Paris .2002.

### III- مواقع الانترنت:

- <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- <http://www.araburban.net/news/938.htm>
- <http://www.okaz.com.sa>
- <http://forum.arabiauser.com>
- <http://multaqa.ae>
- [www.m3mare.com](http://www.m3mare.com)
- <http://parole.apree.org>
- <http://www.pbinsight.com/welcome/mapinfo/>
- <http://www.4geography.com>.

### IV- المجلات و الدوريات:

- الإحصاء العام الخامس للسكان والإسكان، الديوان الوطني للإحصائيات ، العناصر، الجزائر، جويلية 2009.
- أسامة إسماعيل عثمان، التخطيط الحضري في بعض مصنفات العلماء المسلمين - دراسة في الفكر الجغرافي.

- جمال شعوان، الخرائط والآلية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، فاس، المغرب، 2012
- جهاد عيسى وآخرون ، أسس التصميم والتشكيل العمراني، قسم التخطيط والبيئة ، كلية المهندس جامعة دمشق، 2009.
- حصيلة نشاطات المجلس الشعبي البلدي، لسنة 2008
- خليفة عبد القادر، مدن الصحراء الجزائرية في التحولات، جوان 2009.
- سعاد عطايف بن شريف، مخطط شغل الأراضي بالتوسع الغربي 02، المرحلة الثانية، بسكرة، 2006.
- سيد محمد التوني ونسمات عبد القادر، عن الإسكان والعمران، أبحاث مختارة من مؤتمرات دولية ، ج 01 ، دار العربي ، القاهرة . مصر ، 1992.
- سيد محمد التوني ونسمات عبد القادر، عن الإسكان والعمران، أبحاث مختارة من مؤتمرات دولية ، ج 02 ، دار العربي ، القاهرة . مصر ، 1992.
- عبد الباقي ابراهيم، دراسة تحليلية في تخطيط المدن المصرية، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، ط2، الاسكندرية، القاهرة، بدون سنة.
- عبد الباقي ابراهيم، قواعد البحث في النظرية المحلية، مجلة علم البناء، العدد 36، 1983.
- عبد العزيز بن صقر الغامدي، دراسة عن مواقع المساجد بمدينة مكة المكرمة، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، المملكة العربية السعودية، 1985.
- عبد العزيز بن عبد الله الخضير، دليل المعايير التخطيطية للخدمات، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005.
- عبد العزيز بن عبد الله الخضير، دليل تخطيط مراكز الأحياء والمجاورات السكنية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005
- عبد الوهاب بن حفيظ، البناء العمراني في المناطق الصحراوية من منظور العلوم الاجتماعية (حالة البحوث المنجزة في دول الاتحاد المغاربي)، جامعة تونس. بدون سنة.
- عصام الدين محمد علي، نحو رؤية تخطيطية للتعامل مع مشاكل المدن القائمة (مدينة القوصية بصعيد مصر)،مجلة الهندسة والعلوم، كلية الهندسة ، جامعة اسيوط ، مصر، العدد 4، 2002
- فاروق عباس حيدر، تخطيط المدن والقرى، مركز دلتا، ط 01، المملكة العربية السعودية، 1994
- فرحي عبد الله، العمران المستقبلي والبعد الانساني ، مجلة المعرفة ، 2002 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة.
- كمال رياض ومحسن عزيز، التنمية العمرانية في صعيد مصر، المؤتمر المعماري الأول، كلية الهندسة ، جامعة الزقازيق، مصر، ج 02 ، 1993.
- مجلة السكن، وزارة السكن والعمران، العدد 06 جانفي 2011.

- مجلة كلية المهندس، المجلد 29، العدد 01، جامعة أسيوط ، مصر، 2001.
- محسن صلاح الدين يوسف، الصورة الذهنية للمدينة، ملخص كتاب كيفن لينش، 1973.
- مكتب الدراسات المعمارية والعمرانية- البنيان - ، مخطط شغل الأراضي للمنطقة الغربية رقم 03 لمدينة بسكرة ، المرحلة الثانية ( التقنين)، بسكرة.
- مكتب الدراسات المعمارية والعمرانية، البنيان ، مخطط شغل الأراضي للمنطقة الغربية رقم 03 لمدينة بسكرة، المرحلة الأولى دراسة تحليلية، ، بسكرة.
- مكتب الدراسات والانجازات في التعمير، مخطط شغل الأراضي للتوسع المستقبلي الغربي 01 لبلدية بسكرة ، تهيئة وتنظيم المجال، المرحلة الأولى والثانية، باتنة، 2005.
- مكتب فلاح للدراسات المعمارية والعمرانية، مخطط شغل الأراضي رقم 01 المنطقة الغربية بسكرة، المرحلة الثالثة، قواعد التعمير ، بسكرة
- ناصر صالح مهدي، النمو السكاني والتطور العمراني ( لعدد من المدن العربية المعاصرة)، مجلة المخطط والتنمية، العدد 15، العراق، 2006 .
- هشام جلال أبو سعده، الزمن البعد الرابع في تصميم الفراغات العمرانية، مجلة الإمارات للبحوث الهندسية، 2003.

#### V-Liste des rapports/ actes de colloques :

- Centre national d'études et Recherches Appliquées en Urbanisme. Ministre de l' Urbanisme et de la construction. Grille Théorique des équipements . 1989.
- Colloque international . Les tissus urbains. Oran.1987.
- Direction générale de l'urbanisme et de l'architecture. Norme urbaines des équipements collectifs de proximité. Royaume du maroc .2005
- Jacques Le Goff- Louis Guieysse, crise de l'urbain futur de la ville, colloque de Royaumont, 1984, edition Economica, Paris, 1985.
- LES UTOPISTES ET L'URBANISATION, LA CROISSANCE URBAINE, Edition CUJAS, PARIS, 1975.
- **Souhlal (Nora)**, Croissance démographique et croissance urbaine en Algérie, étude de cas : Alger, in maison ouest d'édition et distribution, Actes de séminaire ESPACE POPULATION, Oran, 2002,P245.
- **PDAU** de la commune de Biskra. 2008. Rapport d'orientation. Biskra.

## VI-المذكرات بالعربية:

- أحمد محمد جهاد دليمي الكبيسي، كفاءة التوزيع المكاني لمراكز الصحة العامة في مدينة الفلوجة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS، مذكرة ماجستير، تحت إشراف أ.د. احمد سلمان حمادي الفلاح، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الأنبار، العراق، 2009 .
- بسمة بتن سلامة بن سالم الرحيلي، استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتقييم الوضع الراهن لمواقع مدارس البنات الحكومية بمدينة مكة المكرمة، مذكرة ماجستير، تحت إشراف د. سعد بن سعيد أبوراس الغامدي، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2006.
- حاجي محمد، مساهمة الجانب الاجتماعي للسكن في التوسع العمراني، دراسة حالة مدينة بوسعادة، مذكرة ماجستير، تحت إشراف د. جمال علقمة، قسم الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2007
- حسينة بوشفرة، إشكالية التوسع العمراني بمدينة جيجل وحتمية إعادة الانتشار إلى التوابع، مذكرة ماجستير، تحت إشراف د. محمد الهادي لعروق، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006.
- حفيظي ليليا: المدن الجديدة و مشكلة الإسكان الحضري دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة علي منجلي بقسنطينة، مذكرة ماجستير، تحت إشراف: أ.د.دليمي عبد الحميد، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009
- علي حجلة، مدينة الميلية النمو الحضري وآفاق التوسع سنة 2010، مذكرة ماجستير، تحت إشراف أ. عبد المجيد بازين، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999.
- كامران ولي محمود، التوزيع الجغرافي الحالي والمثالي للمدارس الاعدادية في مدينة أربيل، دراسة مقارنة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مذكرة ماجستير ، تحت إشراف أ.م.د. ابراهيم محمد حسون القصاب، كلية الآداب ، جامعة صلاح الدين، أربيل، كردستان، العراق. 2006
- محمد العيد شوية، دراسة تحليلية مقارنة للأنماط العمرانية والمعمارية دراسة حالة وادي سوف، مذكرة ماجستير، تحت إشراف أ.م.د. عبد العالي دبله، قسم الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2001.
- مدوكي مصطفى: دراسة تطور المدينة، و التغيرات المرفونمطية للمجال الفيزيائي دراسة حالة مدينة تقرت، مذكرة ماجستير، تحت إشراف: د.د. علقمة جمال، قسم الهندسة المعمارية ،جامعة بسكرة، الجزائر، 2010.

**VII-المذكرات بالأجنبية:**

- BOUCHEMAL MANEL .Impact de L'urbanisation sur la configurations spatiale des villes sahariennes Cas de la ville de Touggourt .Mémoire de magistère .Institut d'architecture. Université mohamed khider de Biskra. 2006
- DEGHICHE SALIM . Dysfonctionnement des centres – villes anciens :Cas du centre ville de biskra (damier colonial). Mémoire de magistère. .Institut d'architecture. Université mohamed khider de Biskra. 2009

## ملخص:

يعد هذا البحث من بين أهم المواضيع التي تتناول دراسة المدن الصحراوية، و التي تتسم بغاية الأهمية ألا وهو إبراز عدم وظيفية التوسعات العمرانية الجديدة في المدن الصحراوية، وعلاقتها بغياب التحكم في التخطيط العمراني.

ويعتبر هذا العمل موضوع من مواضيع الساعة لأنه يتطابق من جهة مع الأهداف التي تصبو إلى فهم العلاقة الجدلية بين معنى التخطيط العلمي المبني على أسس معرفية كفيلة بدمج انتشار أحياء المدينة الجديدة ودورها الوظيفي داخل النسيج العمراني الواحاتي، ومن جهة أخرى لأنه يهدف للموصول إلى بناء منظومة معرفية يمكن استغلالها لتحديد كيفية تخطيط المرافق والخدمات في مناطق التوسع الجديد وإظهار المستويات الحوصلية لكل توسع بالمقارنة مع باقي مكونات النسيج الحضري للمدينة الصحراوية.

الكلمات المفتاحية: التوسع العمراني، المدينة الصحراوية، الوظيفة العمرانية، التخطيط العمراني، بسكرة.

## Résumé:

Cette recherche présente un thème important traitant l'étude des villes sahariennes. Ces dernières sont caractérisées par certains spécificités qui mettent en évidence les disfonctionnements des croissances urbaines nouvelles et leurs relations avec la planification spatiale.

Ce travail de recherche est d'actualité car il correspond d'une part aux objectifs qui aspirent à la compréhension de la relation dialectique entre la planification scientifique basée sur la connaissance.

capable d'intégrer les nouvelles entités urbaines et leurs rôles fonctionnels dans le tissu urbain oasien et d'autre part à la visée correspondant à la construction d'un système de connaissances exploitables dans la détermination planificatrice des équipements et des services dans les zones de croissance nouvelles et la mise en exergue des niveaux synthétiques comparativement aux restes des composants du tissu urbain de la ville saharienne.

Mots clé : l'urbanisation, la ville de désert, la fonction urbaine, Planification urbaine, Biskra.

## Abstract:

This research is one of the most important topics dealing with the study of desert cities, which are very important. It aims to highlight the lack of functional expansions in the desert new urban cities and its relationship with the absence of control in urban planning.

This work is topical. From one hand, it complies with the objectives of understanding the dialectical relationship between the meaning of scientific planning based on knowledge able of integrating the spread of the new city neighborhoods and their role within the functional urban fabric.

On the other hand it aims to build a knowledge system that can be used to determine the way of planning relative to facilities and services in the areas of new expansion and show the levels of each expansion in comparison with the rest of the urban fabric components in desert cities.

Keywords: urbanization, the city desert, urban function, urban planning, Biskra.